الولاية الثانية التاريخية
(الشمال القسنطيني)
1962 - 1954

د. نصر الدين سعودي

بسم الله الرحمن الرحيم

((أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا ۚ وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَن يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ ۗ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا ۗ وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ))

سورة الحج: الآية 39-40

إهداء

الى الوالدين الكريمين: زغوان ام الخير الجلالية.

احميدة بن عياش المليلي.

الى رفيقة دربي: ام ياسين فاطمة الزهراء بعية العقبية.

الى اولادي: ايمان، محمد ياسين، أم الخير شهيناز، عبد الباسط عبد الصمد

الى روح شقيقي الشهيد الشاب "علي مصمودي" رحمه الله.

اهدي هذا العمل.

تصدير

تناول الباحث في هذه الدراسة موضوعا في غايه الأهمية بعنوان: "الولاية الثانية التاريخية 1954 1962 "،حيث عرّف بالثورة في الولاية الثانية من حيث التنظيم والعلاقات مع الولايات التاريخية الأخرى ،والهيئات القيادية للثورة ،والنشاط العسكري لجيش التحرير الوطني، في مواجهة جرائم الإبادة المقترفة من قبل الجيش الفرنسي وميليشيات المستوطنين لاسيّما عقب هجومات 20 أوت 1955 .

كما أبرز المؤلف مساهمة الولاية الثانية من خلال قادتها ديدوش مراد،و زيغود يوسف والذين تعاقبوا عليها بأخذ المبادرات المسؤولة بهدف الحفاظ على وحدة الصف على مستوى الولاية الثانية أو على مستوى الهيئات القيادية العليا للثورة الجزائرية .

لقد تعرض الشمال القسنطيني على غرار بقية الولايات الثورية الأخرى في مراحل مختلفة من عمر الثورة التحريرية إلى مشكلة التسليح والتموين لاسيّما بعد تشديد المراقبة على الحدود الشرقية بدخول خط شال حيّز الخدمة ومخطط شال الذي خصّ الولاية الثانية بعملية عسكرية كبرى أطلق عليها اسم الأحجار الكريمة ، وارتفاع عدد المحتشدات في محاولة لعزل الشعب عن الثورة .

حاول الباحث إبراز استراتيجية الثورة في مواجهة السياسة القمعية التي سلطتها الإدارة الاستعمارية ،حيث كثف جيش التحرير من عملياته العسكرية في الجبال والأرياف وتصعيد العمل الفدائي في المدن

،وتنظيم مختلف شرائح الشعب الجزائري تحت لواء جبهة التحرير الوطني.

لقد وفق الباحث في الإحاطة بالموضوع من جوانب عدة بالعودة إلى الوثائق الأرشيفية الفرنسية والمحلية وكذا الشهادات الحية والمطبوعة والمسجلة في مختلف الوسائط المعلوماتية .

ولهذا يعد هذا الكتاب إضافة نوعية في البحث في تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية.

نأمل أن يكون إخراج هذا الكتاب في مستوى طموحات الباحث- رحمه الله- وأن يتبع بطبعة ثانية تستدرك فيها كل الهفوات والنقائص إن وجدت.

الأستاذ الدكتور : بن يوسف تلمساني

رئيس المجلس العلمي للمركز الوطني

(د.ب.ح.ث1954)

رئيس المجلس العلمي

مقدمة

مثلت الفترة التي أعقبت الحرب العالمية (1945-1954) منعرجا هاما في الحركة الوطنية الجزائرية، بدا بأحداث الثامن ماي 1945 والمجازر التي اقترفتها القوات الفرنسية بمختلف تشكيلاتها المسلحة في مواجهتها للمتظاهرين في كل من سطيف خراطة قالمة، وبقية المدن الجزائرية. وما تبعها من اعتقالات وإجراءات تعسفية في حق الشعب وفي حق المناضلين السياسيين، وخاصة منهم الناشطين في حزب الشعب وفي أحباب البيان والحرية وعلى رأسهم " " الصيدلي "فرحات عباس " ومن قبله الزعيم امصالي الحاج. وكان لتوقيف المناضلين وحل الأحزاب أثر كبير في مسار الحركة الوطنية الجزائرية، فكانت الصدمة عنيفة، أحدثت زلزلا على المشهد السياسي خاصة لأولئك المترددين والمتوهمين في تحقيق المطالب السياسية بالطرق السليمة وسقط قناع السلطات الفرنسية في عدم تحقيقها للوعود التي قدمتها قبل الحرب.

وفي 18 مارس 1946 اصدرت السلطات الفرنسية عفوا عاما افرجت فيه عن المحبوسين والمعتقلين السياسيين، الذين تم اعتقالهم عقب العنف الذي الحقته قوات الاحتلال بجموع المواطنين اثناء المسيرة التي قاموا لمشاركة العالم في احتفالاته الخلدة لانتصاره على النازية، وتذكير ادارة الاحتلال بالوعود التي قطعتها على نفسها تجاه في15 الجزائريين ، ورغم مساندة الجزائريين لفرنسا ايام محنتها في الحرب العالمية الثانية فكانت مكافأتهم جزاء سينمار، ولامتصاص الغضب والسخط الذي اصبح سائدا لدى الجميع سمحت الادارة الفرنسية للجزائريين بإعادة بعث نشاطهم السياسي وذلك بظهور الاحزاب

السياسية من جديد ولكن في ثوب مغاير، وبذلك أصبح حزب الشعب يحمل التسمية الجديدة :حركة انتصار للحريات الديمقراطية وعمل مؤسسوه على إنشاء أداة عسكرية سرية للتحضير والاعداد للعمل المسلح.

وفي السنة الموالية انشأت المنظمة الخاصة (L'o.s) بعدما اقرها المؤتمر الأول للحركة يوم 16 فبراير 1947 أسندت قيادتها ل "محمد بلوزداد " لتكوين الطليعة المسلحة للحركة ، ورغم النشاط الكثيف الذي بذله عناصرها للإعداد للثورة إلا أن أمرها قد تم اكتشافه من عناصر الامن لإدارة الاستعمار في 18 مارس 1950وبذلك توقفت عن النشاط واعتقل العديد من عناصرها وانتهت الى الحل لتدخل بعدها الحركة MTLDفي سلسلة من الأزمات أثرت سلبا على أدائها وأعاقت كل عمل جاد يهدف الى تحقيق طموحات الحركة و الشعب الجزائري ليدخل الحزب في صراعات هامشية بين العناصر القيادية للحزب ، انتهت بانقسامه الى مركزيين ومصليين، واشتد بينهما التنافس والصراع بلغ حد الاعتداءات الجسدية والعنف امام انظار عناصر الاحتلال الذين كانوا يعيشون في غمرة السعادة ونشوة الفرح ، كون الحركة التي كانوا يحسبون لها الف حساب اصبح ينهشها التمزق والتفتت بعدما كانت كتلة متحدة ترهب العدو.

وفي 23 مارس 1954 تأسست اللجنة الثورية للوحدة والعمل CRUA من أجل توحيد الصفوف وتكثيف النشاط الثوري الجاد، لينبثق عنها اجتماع عرف باسم "مجموعة الاثنين والعشرين" في 24 جوان 1954 والذي تقرر فيه إعلان الثورة المسلحة كوسيلة وحيدة لتجاوز الخلاف وتحرير الجزائر.

ليتم بعدها تنصيبا للجنة الخماسية المشكلة من: ديدوش مراد "، "محمد العربي بن مهيدي" "رابح بيطاط"، "مصطفى بن بولعيد "،"محمد بوضياف"، والتي أسندت لها القيادة الجماعية مهمة التحضير والاعداد للثورة التحريرية، ليلتحق بالمجموعة في اواخر شهر اوت 1954 "كريم بلقاسم" وذلك بعدما اتصلت به المجموعة عن طريق عمر اوعمران الذي ساعد كثيرا وسهل الاتصالات بينهما ولما اتضحت لكريم بلقاسم الرؤية شارك وساهم بكل فعالية وبفضله انظمت منطقة جرجرة وشاركت في عملية التحضير والاعداد.

وفي اجتماع لاحق تم تحديد مناطق العمليات الثورية عبر كامل التراب الوطني في ليلة أول نوفمبر 1954.طبقا للتقسيم الذي سارت عليه المنظمة الخاصة.

_ المنطقة الأولى (أوراس النمامشة) بقيادة مصطفى بن بولعيد.

_ المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) بقيادة ديدوش مراد.

_ المنطقة الثالثة (القبائل) بقيادة كريم بلقاسم.

_ المنطقة الرابعة (العاصمة وضواحيها) بقيادة رابح بيطاط.

_المنطقة الخامسة (الغرب الجزائري) بقيادة محمد العربي بن مهيدي.

إن المنطقة الثانية والتي كانت تعرف باسم الشمال القسنطيني عاشت مرحلة انطلاقة الثورة التحريرية وساهمت في النشاط المسلح من خلال العمليات التي قام بها مجاهدو المنطقة في ليلة أول نوفمبر 1954، معلنين بها مشاركتهم المباشرة في الثورة، مثل بقية المناطق

الأخرى للوطن، وذلك ضمن الإطار الموحد للنشاط الثوري تحت راية جبهة التحرير الوطني والتي رافقها الاعلان عنها بيان أول نوفمبر1954.

أسندت قيادة المنطقة الثانية للقائد "ديدوش مراد " بمساعدة "زيغود يوسف" الذي كلف بناحية سكيكدة والسّمندو، ومن جهته أشرف "الأخضر بن طوبال" على ناحية الميلة، أما "عمار بن عودة " فأصبح مسؤولا على ناحية عنابة.

شملت العمليات الأولى عند انطلاقة الثورة، مراكز عسكرية واقتصادية تابعة لإدارة الاحتلال وذلك في كل من السّمندو وسان شارل (رمضان جمال) حيث خربت بها سكة الحديد للقطار القادم من بلدية الونزة، ووقع هجوم على مواقع حراس الغابات فضلا عن مستودعات الفلين، كما قطعت أعمدت الهاتف وغيرها من المراكز. والهجوم على منجم بولحمام الواقع على بعد مسافة 14 كلم من الميلية وكانت العملية تحت قيادة عمار بلقعوير بهدف مهاجمة المنجم والاستيلاء على البارود والالغام لاستعمالها في التفجيرات.

ورغم الانطلاقة المحدودة للثورة في منطقة الشمال القسنطيني إلا أنها حققت الأهداف التي اوكلت لها بفضل تحقيقها مبدأ شمولية الثورة ووحدة انطلاقتها والتي انفجرت فيها الثورة بواسطة العمليات العسكري في توقيت موحد عبر كامل التراب الوطني، تبعها نشاط تخريبي متنوع للمنشآت والمقرات التابعة لإدارة الاحتلال ،ناهيك عن الدلالة الرمزية التي تحملها تلك العمليات الجريئة التي قامت الافواج الاولى من المجاهدين ، وذلك ما نستشفه من التّصريح الذي بشر به ديدوش مراد

قائد المنطقة الثانية رفاقه في المعركة مؤكدا لهم ((...بانه يكفي أن تكون لديك رصاصتان ... فالمهم أن يقول الفرنسيون : لقد تجرؤوا..)).

استطاعت المنطقة الثانية أن تصمد امام الضربات الموجعة التي وجهتها لها قوات الاحتلال والتي كانت مرفوقة بجملة من التدابير، مست الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي بها، في محاولة منها لأبطال مفعول الثورة والتخطيط لمعرفة ما مدى قدرة مفجريها على الاستمرار.

وفي المقابل تمكنت قيادة المنطقة الثانية من بعث الامل من جديد في نفيسة المواطنين من خلال هجمات 20 أوت 1955 لتعزيز الثورة فكانت مثالا في التضحية والفداء في سبيل الله والوطن ناشدوا بها الحرية والشرف، واستمر النّشاط الثوري في تصاعد مستمر ومسايرا للتطورات والمناورات التي تبنتها ادارة الاحتلال من خلال العديد من المشاريع والاساليب الا ان قيادة المنطقة الثانية كانت لها بالمرصاد وتمكن من تأطير الشعب والثورة إلى غاية تحقيق النصر والاستقلال في05 جويلية 1962.

تعد الفترة الممتدة ما بين 1954 و1962 من انشط الفترات في تاريخ الجزائر فالمرحلة المعاصر، حيث شهدت خلالها الثورة التحريرية انتشارا واسعا شمل كل المناطق دون استثناء، وعرفت كل منطقة تنظيما مميزا وخاصا بها حسب طبيعة وموقع كل منطقة ومستوى تحضيرها وذلك وفقا لما تتطلبه ظروف المرحلة. ومن بينها المنطقة الثانية حسب التقسيم الثوري والتي تعرف بمنطقة الشمال القسنطيني، وبعد مؤتمر الصومام أصبحت تعرف بالولاية الثانية التاريخية وهي التي تشكل الإطار المكاني والزماني المختار لموضوع هذه الدراسة التي تهدف إلى:

- الوقوف على المحطات الثورية التي عرفتها الولاية الثانية التاريخية منذ الاعداد والتحضير والتفجير للثورة التحريرية في أول نوفمبر1954 إلى غاية الاستقلال 1962 وكيف تفاعلت مع الأحداث واثرت في صناعتها وتطوراتها من خلال قياداتها المختلفة نذكر منهم: ديدوش مراد، زيغود يوسف، الاخضر بن طوبال، علي كافي، صالح بوبنيدر.

- إبراز دور ومساهمة الولاية الثانية في الثورة من خلال مواجهتها لإدارة الاستعمار الفرنسي من خلال ابطال مفعول النشاط العسكري والسياسي الذي يهدف الى اخماد صوت الثورة بكل الوسائل، فجابهت قيادة الولاية الثانية كل المناورات في الميدان رغم اختلاف موازين القوة. وبفضل النشاطات السياسية المكثفة التي تمكنت من خلالها تحقيق التعبئة الشعبية وتصدت لمختلف المشاريع الفرنسية. التي حملت تسميات مختلفة سواء كانت في الثوب العمليات العسكرية، وعلى راسها مخطط شال الجهنمي وما تبعه من اجراءات اخرى، نذكر منها الاسلاك الشائكة المكهربة على الحدود والتي تعززها العمليات الكبرى مثل عمليات الحجارة الكريمة وعمليات الحزام والمنظار وغيرها مع انشاء المناطق المحرمة والمحتشدات في حق المواطنين الجزائريين لعزلهم عن الثورة ،تبعتها الاعتقالات العشوائية وملء السجون بكل من تشتبه فيهم، مستعملة في ذلك وسيلة التعذيب والاستنطاق التي انشأت لها المدارس لتعليم ذلك الفن الخطير والذي تفوق فيه جلادي فرنسا النازيين انفسهم. وفي وضعيات اخرى طبقت على مناطق عديدة من الولاية الثانية العبادات الجماعية سواء في القرى المحيطة بمدينة سكيكدة، أو في قرى قالمة، وبدون نسيان ما فعلته الشرطة الفرنسية

بالمواطنين العزل على مستوى الملعب البلدي لمدينة سكيكدة عقب احداث 20 اوت 1955 وما تعرضوا له من ابادة جماعية تعد بالمئات. ومن جهة ثانية واجهت الولاية الثانية، المشاريع الاغرائية التي جاءت بها الجمهورية الخامسة وحملته اسم عمالة الشرق الجزائري قسنطينة والتي تمثل اهم مركز عمراني وحضاري لمدن الشرق الجزائري عرف اصطلاحا عندهم "بمشروع قسنطينة".

- ابراز المساهمات والمواقف التي شاركت بها قيادة الولاية الثانية في دعم وتعزيز صفوف القيادات العليا للثورة على مستوى كل الهيئات.

- إظهار العلاقة التي كانت تربط قيادة الولاية الثانية بالولايات التاريخية الأخرى وخاصة المجاورة لها من خلال الاتصال عن طريق قوافل السلاح المارة داخل حدود الولاية في اتجاهها للولاية الثالثة وتبادل الرسائل وزيارة الوفود واستقباله للاجتماعات بين قيادات الثورة نذكر منها اجتماع قادة الولايات الداخلية الذي وقع في ديسمبر 1958 على مستوى الولاية الثانية.

- تجليات مواقف قيادات الولاية الثانية من كل الأحداث التي مرت بها الثورة وعبر مسارها الممتد من 1954 إلى 1962 سواء منها تلك التي كانت لها علاقة بالمشاريع الفرنسية المقدمة آنذاك ، أو مواقفها من المسائل التي كانت تحدث داخل الأجهزة العليا القيادية للثورة نذكر منها الاختلاف في المواقف حول قرارات مؤتمر الصومام ومسالة اولوية الداخل على الخارج ، اولوية السياسي على العسكري ، وكذا الخلافات التي وقعت على مستوى التمثيل في لجنة التنسيق والتنفيذ ، ومسالة انشاء الحكومة المؤقتة بين المؤيد والمعارض ، وخاتمتها الصراع الذي

نشب بين قيادة هيئة الاركان العامة والحكومة المؤقتة الذي كاد ان يعصف بنتائج الثورة وبالاستقلال لولا الحكمة والتعقل ، تلك الهزات عاشتها الولاية الثانية واستطاعت ان يكون لها مواقف ايجابية فيها .

- اماطة اللثام عن المحطات التاريخية التي شهدتها المنطقة بتسليط الاضواء على بعض القضايا التي مازالت تحتاج الى بحث وتقصي، نذكر منها هجمات الشمال القسنطيني في 20اوت 1955 والتي استمرت فيها المتابعات والتحقيقات الفرنسية اكثر من ستة اشهر والتبعات التي تولدت عنها والاثار التي خلفتها، ومازالت تحتاج الى اكثر من دراسة ، ومسألة العناصر المصالية التي لم تتمكن من اختراق الولاية الثانية رغم حدودها المشتركة مع الولاية الاولى والثالثة وماهي العوامل التي جعلتها في منأى عنها، تلك هي عينة من المواضيع التي ماتزال تنظر البحث والتحري.

- حاولت ابراز المساهمة الفعالة للمنطقة من خلال مشاركتها في صناعة تاريخ الجزائر المعاصر، وخاصة في مرحلة الثورة التحريرية المسلحة (1954_1962) من خلال دراسة الولاية الثانية (الشمال القسنطيني) والتي سجل لها التاريخ مشاركتها المستمرة من خلال رصيدها النضالي ونشاطها الثوري والذي مازال أغلبه لم يحض بالدراسة الكافية رغم اهمية الولاية الثانية وزخمها التاريخي في كل الازمنة والاوقات.

وفي الأخير سأحاول أن أنهي الدراسة بجملة من الاستنتاجات التي تبرز دور الولاية الثانية ومساهمتها في نشاط الحركة الوطنية وتفاعلها الايجابي مع مرحلة الاعداد والتحضير للثورة التحريرية والمشاركة الشعبية الواسعة ضمن صفوفها رغم الانطلاقة الصعبة. عن الكيفية التي كانت

تتم بواسطتها الاتصالات بين مختلف المناطق في مجال التنسيق والتعاون وكذلك ربط علاقاتها مع الهيئات القيادية العليا للثّورة بالخارج.

الفصل الأول
تعريف عام
بمنطقة الشمال القسنطيني

أولا: تسميات إقليم الشرق الجزائري عبر مراحل التاريخ:

تعد منطقة الشمال القسنطيني جزءا لا يتجزأ من إقليم الشرق الجزائري ، و قاعدته مدينة قسنطينة التي تمثل منذ القديم عاصمة له ، وعليه فإن الإقليم عرف العديد من التسميات ابتداء بمنطقة قبائل الماسيل.[1] إلى نوميديا.[2] ثم بايلك الشرق.[3] وأخيرا إلى قسنطينة كل هذه التسميات تناولت مجالا جغرافيا واحدا على حد ما جاء ذكره عند

1-**الماسيل:** هي قبائل منتشرة بين الإقليم الشرقي من بلاد الجزائر والإقليم الغربي من الأراضي التونسية، لقد اشتهرت هذه القبائل بتربية الماشية والأغنام وخدمة الأرض خاصة وأن الأراضي التي تستوطن فوقها، أراضي خصبة، **أنظر** عبد العزيز فيلالي ومحمد الهادي لعروق، **مدينة قسنطينة**، دار البعث للطباعة والنشر قسنطينة 1984ص ص 19،18

2-**نوميديا:** مصطلح لم يذكر في النصوص التاريخية إلا خلال القرن الثامن قبل الميلاد، ويمثل مرحلة حضارية هامة نشأت فيها عدة تجمعات سكانية وعرفت العديد من الحكام أشهرهم سيفاقس(203ق.م)، ثم ماسينيسا

(238ق.م _148ق.م) وأحفاده سيف اكس ويوغرطة وماسيبسا مدة 157سنة تقريبا **أنظر** غانم محمد الصغير، **المملكة النوميدية والحضارة البونية**، دار الهدى، عين مليلة الجزائر 2006، ص216. أما مصطلح Nomad يعني البداوة والترحال، كما يقصد به أيضا جميع الليبيين الممتهنين للرعي حيث قسم الليبيون إلى قسمين القسم الأول ليبيون زراعيون وهم السكان المستقرون اما القسم الثاني ليبيون رعاة وهم سكان بدو مستقلون أنظر محمد البشير شيتي، **التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب القديم أثناء الاحتلال الروماني ودورها في أحداث القرن 4م**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984م ص 163.

3-تم **إنشاء نظام البايلكية** في فترة الحكم العثماني بسبب صعوبة الاتصال بين مختلف الحاميات بايالة الجزائر وخاصة عند جمع الضرائب، لذا قرر بإنشائه الباشا حسن ابن خير الدين بربروس ، وإن أول باي عين على قسنطينة هو رمضان تشو لاق (1567_1574م) .انظر Gaid (Mouloud) **Chronique des Beys de Constantine** ; OPU p13. .

ومن جهة أخرى يعد بايلك الشرق أغنى بايلك في إيالة الجزائر **ودنوشه** أكبر دنوش يقدم لباشا الجزائر. **أن**ظر أثار الأستاذ احمد توفيق المدني: **مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر**، دار البصائر، الجزائر 2009 ص 71.

صالح فركوس في دراسته للمكاتب العربية بمقاطعة قسنطينة.[1] لقد أخذ إقليم الشرق الجزائري تسميته منذ عهد الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م باسم عاصمته قسنطينة.[2] أي الإقليم القسنطيني Département de Constantine

وقسنطينة هي المدينة التي اختلفت الآراء حول تسميتها، وعرفت في العهد الفينيقي باسم كرطة أو كرتن وهي كلمة كنعانية تعني القلعة وهو الاسم الذي حرفه اللاتينيون بعد احتلالها إلى سيرتا.[3] ومنهم من يرب أنها أخذت تسميتها من الإمبراطور الروماني قسطنطين الذي جدد بناءها في حوالي سنة 313 م بعد سنتين من تدميرها من القائد الروماني ماكساس سنة 311م.[4]

وعرفت المدينة أيضا باسمها المركب من كلمتين هما: "قصر" طينة " والاسم منسوب إلى امرأة من الرومان اسمها " طينة "فأضيف إليها، ثم دخله التصحيف والتحريف فقيل قسنطينة بالميم أو النون، فكان هذا الاسم متداولا منذ عهد الشيخ بن الفكون في القرن 17م،[5]

وأعجب بالمدينة العديد من الرحالة العرب ومنهم الإدريسي، الذي كان أول رحالة يطلق عليها تسمية (بلدة الهواء والهوى) ويقصد هنا

1-صالح فركوس، **احتلال ومقاومة: المكاتب العربية بمقاطعة قسنطينة (1844_ 1871م)**، رسالة دكتورة الدولة في التاريخ المعاصر، جامعة منتوري، معهد العلوم الاجتماعية، قسم التاريخ 2001، ص 9.

2- اسليمان الصيد: **نفح الأزهار عما في قسنطينة من أخبار**، المطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد الجزائر 1984م ص 13.

3- محمد الهادي لعروق، **مدينة قسنطينة، دراسة جغرافية العمران** دار البعث 1981 قسنطينة، الجزائر، ص 19.

4-**دائرة المعارف الإسلامية ج الأول** ص ،885،

5-سليمان الصيد: المرجع السابق، ص 13.

الرياح التي تخفق فيها وتعصف عليها من كل جانب لارتفاعها وكذلك لمنظرها العجيب الجذاب مع شلالات واديها وما يحيط بها من حمامات وجبالها، فتجلب الهواء والهوى لسكانها من حيث يدرون ولا يدرون..[1]

لقد أوقع هذا الوصف الكثير من الشعراء الذين وقعوا في شباك العشق للمدينة حيث قال فيها أحدهم:

إن رمت طيب هواء أرض لم يحل فعن قسنطينة الحسناء لا تمل

أكرم بها بلدة للحسن قد جمعت فشمس حسنها في الأفق لم تأفل[2]

أ - موقع مدينة قسنطينة:

تقع مدينة قسنطينة على دائرة عرض 36.23 شمالا وخط طول 7.35 شرقا.[3]

تقع على وادي الرمال خلف الأطلس التلى على مسافة 35 مرحلة جنوب غرب عنابة. أما موقعها، فهو على شكل متدرج يرتفع في الشمال الغربي عند سفوح جبل المنصورة الذي يفصله عنها انهدام (خانق عميق) متعرج تسلكه مياه وادي الرمال، والى الشمال الشرقي للمدينة ينتصب جبل المنصورة في اتجاه جنوبي شرقي إلى شمالي غربي. ومن الناحية الشمالية الغربية تحيط بها الأسوار ومنها على مسافة ألف متر توجد مرتفعات كدية عاتي.[4]

1- عبد الله حمادي **أصوات من الأدب الجزائري الحديث**، منشورات جامعة متنوري قسنطينة، 2000،2001، ص 319.

2-من قصيدة في مدح قسنطينة وأهلها لشاعر غر معروف أوردها يحي بوعزيز في **تاريخ قسنطينة**، دار هومة الجزائر 2004، ص 178.

3-محمد لعروق، مرجع سابق ص 4.

4- ناصرالدين سعيدوني: **ورقات جزائرية، دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت لبنان ،2000 ص ص 179،180.

وتتوسط مدينة قسنطينة إقليم الشرق الجزائري الذي يعتبر من أكبر المناطق الجزائرية مساحة وسكانا والأكثر نشاطا اقتصاديا [1]. ومن جهة اخرى نجد توفيق المدني يصفها قائلا:" قسنطينة أم المدن بالناحية الشرقية ومركز الإدارة والتجارة والثقافة، وهي أبدع مدن القطر الجزائري من حيث الموقع الطبيعي، فهي مدينة مبنية على طرفي صخرة بينهما وادي الرمال."[2]

ويصفها emille vallet:"بانها تقع بين التل والهضاب العليا، وبين القبائل وسهول عنابة وتسيطر على إقليم زراعة الحبوب في منطقة تعتبر من أكبر وأوسع المناطق الزراعية وأغناها وأكثر المناطق الأهلة بالسكان، وهذا ما جعلها بحق أن تكون عاصمة نوميديا ثم تكون مقر العمالة."[3]

ب . الموقع الجغرافي لبايلك الشرق الجزائري:

يمتد إقليم الشرق الجزائري على رقعة جغرافية واسعة يقدرها شاو Shaw ب 230 ميل طولا وب 100 ميل عرضا، وقد حدد الدكتور الانجليزي طوماس شاو في كتابه voyage dans la régence d'Alger au 18e siècle بان الموقع الجغرافي لإقليم بايلك الشرق بأنه يمتد من الشمال إلى الجنوب على مسافة 207 ميل (58 فرسخ ومن الشرق إلى الغرب 340 ميل (95 فرسخ)[4]. ويكون وادي بوبراك القريب من دلس حسب تقدير شاو

1-ABDELKRIM BADJA : **la bataille de Constantine 1836/ 1837**, dar el houdan ; AIN M'LILA ALGERIE 2007 P7

2- احمد توفيق المدني: **كتاب الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984، ص ص 231،232.

3-E. VALLET Et LES AUTRES : **CENTENAIRES de l'entree a Constantine 1837/1937,** imp. paulette et ses fils, Constantine 1937 p57,

4-THOMAS SHAW ; **voyage dans la régence d'ALGER au 18e siècle. Traduit** par E. MAC CARTHY : PARIS 1830 p 108.

هو الذي يحد موقعه من الجهة الغربية، والذي يعني بذلك الحد الفاصل لبايلك الشرق مع دار السلطان. ومن الشمال فيحده البحر الابيض المتوسط وأما الجنوب تكون واحات الصحراء الشمالية الشرقية والتي تأتي في مقدمتها بسكرة وتقرت وورقلة وواحات ميزابب وادي الشبكة[1]. ومن الشرق الحدود الجزائرية التونسية التي وقعت لها معاهدة وادي صراط سنة 1614 بين الايالتين إلا أن القبائل لا توليها أهمية وتخترقها في كل الأوقات[2] وذلك ما جعل نوشي NOUSHI صاحب كتاب تحقيق حول المستوى المعيشي لسكان الريف القسنطيني من الغزو إلى 1919 ، يصفها بالحدود المتحركة [3].وهو الذي يذكر بان الحدود يتحكم فيها القادة الكبار المحليين وهم الذين كان لهم دور الوسيط بين السكان المحليين والباي في العهد العثماني ، فكان الصراع قائما على هذه الحدود بين قبيلتين متنافستين والمتمثلة في قبيلة بن شنوف التي تدعمها قبيلة اولاد صولة،

الفرسخ: مصطلح فارسي محرف من كلمة فرسنك، وتعني وحدة قياس للمسافة وتساوي 5763 متر، **أنظر**، سهيل صابان، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخي**، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض المملكة السعودية 2000، ص 162.

1- صالح العنتري: **فريدة مؤنسة في حال دخول الأتراك بلد قسنطينة واستيلاءهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة**، مراجعة يحي بوعزيز، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 27.

2 -جميلة معاشي: **الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري من القرن 16 إلى 19**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة قسنطينة 1992، ص 3.

3-NOUSHI. ANDRE. : ENQUETE SUR LE NIVEAU DE VIE DES POPULATIONS RURALESCONSTANTINOISES DE LA CONQUETE JUSQU'A 1919 : PUF PARIS 1961 P15 :

ومن الجهة المضادة قبيلة أحرار سادة الحنانشة. [1] حيث كان لهذه الأخيرة السلطة المطلقة على كل الحدود من القالة إلى جنوب تبسة.[2]

ومن الجهة الغربية فان بايلك الشرق يحده إقليم ونوغة وبرج حمزة (البويرة الإدارة الجديدة على نفس الحدود الجغرافية الموروثة من الإدارة في العهد العثماني بالجزائر إلى غاية فصل أراضي الجنوب في 1900، ورغم ما جرى من إلحاق لجميع دوائر الوسط للإقليم والتي أضافتها الإدارة إلى بايلك الشرق.

وأما الإجراء الذي ورد في جدول أوضاع المؤسسات الفرنسية في الجزائر لمرحلة 1830/ 1837، لقد جاء فيه ما يلي: يحد بايلك الشرق من الجهة الشمالية البحر الابيض المتوسط، والذي يمتد على طول الخط الساحلي من وادي الصومام إلى غاية القالة، ام الجهة الشرقية نجد الحدود التونسية التي تمتد على طول الحدود بخط يمتد من طبرق إلى غاية مجردة تاركا الكاف وشرق تبسة إلى الغرب ليصل إلى سوق أهراس.

وفي الجهة الجنوبية يمتد الإقليم إلى صحراء تقرت حاويا بذلك مناطق الاوراس والنمامشة وواحات بسكرة. أما حدوده الغربية فيرتفع الخط في الغرب إلى الحضنة متجاوزا مضيق جبال البيبان إلى قرى اولاد منصور وأولاد عيسى التي تمثل فواصل قاسمة بينه وبين بايلك التيطري

1-MERCIER. E ; HISTOIRE DE CONSTANTINE. CONSTANTINE MARLE et Biron ; 1903 P .221.

2-FERAU CHARLES : HISTOIRE DES VILLES DE LA PROVINCE DE CONSTANTINE. LACALLE IN ASSOCIATION OUVRIERES ALGER 1877.P 32.

ويمتد من هناك إلى سلسلة جبال جرجرة وبالتحديد إلى الفاصل الطبيعي وادي اولاد الساحل.[1]

مساحة بايلك الشرق:

يعتبر إقليم الشرق الجزائري من أوسع المقاطعات في الجزائر، حيث يصفه كوجي جورج بأنه يشكل لوحده نصف إقليم الجزائر تقريبا،[2] ومن جهته يعتبر Ernest Mercier باي قسنطينة أهم بايات إيالة الجزائر[3].

وفي نفس المجال تأتي دراسة أندري نوشي للشرق الجزائري التي ذكر فيها بخصائص الإقليم قائلا: "... يضم الإقليم نصف سكان الجزائر، ويجمع المناطق الثلاثة الأساسية للطبوغرافية الجزائرية والتي تعد أكثر وضوحا وتميزا في الجانب المناخي". وقدرت مساحة بايلك الشرق حسب التقرير المرسل إلى رئيس الدولة من طرف وزير الحرب سنة 1851 معلنا بان مساحته تبلغ 175900 كلم2.[4]

1-Tableau de la situation des établissements Français dans l'Algérie 1830/ 1837 (T. E.F) IMP ROYAL Paris 1838 pp 73/74.

1-COUGET GEORGE. **Voyages aux origines de l'Algérie et de la province de Constantine 1830 :1900** éditions esprit livres France 2003, p 19.

3-ERNEST MERCIER. L'Algérie **en 1880, le cinquantenaire de l'Algérie**, Paris challame lAine Edition ,1880, p :14,

4-**Rapport adresse a monsieur le Président de la République par le Ministre de la guerre**, **Rapport sur le gouvernement et l'administration,** Imp. Nationale, Paris le 23 janvier 1851 pp ,27,28.

ج . تضاريس إقليم الشرق الجزائري:

يقسم إقليم الشرق الجزائري إلى ثلاثة مناطق رئيسية وهي على النحو التالي: المنطقة الساحلية، والمنطقة الوسطى للهضاب العليا، والمنطقة الجنوبية الجبلية والجنوبية الصحراوية.[1]

1 - المنطقة الساحلية:

وتمتد على طول الشريط الساحلي، وتمتد بالتدرج في الارتفاع من الغرب الى الشرق ومن أهم جبالها، جبال البابور، وجبال القل، وجبال ايدوغ، وجبال القالة تتخل هذه الكتل الجبلية سهول ضيقة تنتشر بين البحر والجبال من بجاية إلى سكيكدة ومنها إلى بونه (عنابة).[2]

2- منطقة الهضاب أو السهول العليا:

تقع منطقة السهول العليا بين سلسلتين جبليتين وتمتد في شكل طولي بينهما، الاولى تمثل السلسلة المحاذية للساحل والثانية تكون السلسلة الجنوبية والتي يطلق عليها جبال الأطلس وتتجه من الشرق نحو الغرب. وهي التي تجزأ المنطقة إلى ناحيتين الاولى شمالية وتسمى التل، وأما الجنوبية فتسمى السباخ.[3] يتراوح ارتفاعها ما بين 800 و1000متر.

وتتشكل من سلاسل جبلية متصلة تمتد من الغرب إلى الشرق ومنها جبال الحضنة، الاوراس، والتي تعد فاصلا طبيعيا بين الصحراء والتل، والى جانبها توجد مرتفعات النمامشة وتبسة.

---

1 -فلة قشاعي: **النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني1771/1837**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، معهد التاريخ 1989/1990، ص 2.

2-NOUSHI. Op-cit, pp2. 3

3 - فلة قشاعي، المرجع السابق ص 5.

3- المناخ:

يتميز مناخ إقليم الشرق الجزائري بالتباين ومرجع ذلك إلى تأثره بالعوامل الطبيعية الأخرى منها السطح الذي يغلب عليه الطابع الجبلي، إذ أن المظهر العام لتضاريسه تميل الى الارتفاع والتعقيد والتداخل. ومع ذلك يدخل الإقليم ضمن منطقة البحر المتوسط كونها تتعرض لهبوب الرياح الشمالية الغربية المحملة بالرطوبة ،وتتميز بمناخ جميل على طول الساحل ويكون الجليد فيه نادرا حتى في ذروة الشتاء [1]أما الأمطار فتبدأ بالتساقط في نهاية شهر أكتوبر وتستمر إلى غاية بايات شهر ماي وتتراوح ما بين 600 و1000 ملم سنويا وقد تصل في بعض المرتفعات مثل جبال بابور وجبال القل إلى 1200ملم / سنويا ، ومع الاتجاه نحو الداخل تأخذ كمية التساقط في التناقص حيث تنخفض خلف المرتفعات الساحلية وتصل إلى 400ملم / سنويا ،ويتميز مناخها بالقسوة والبرد الشديد وتصل درجة الحرارة إلى حد التجمد.

أما المنحدرات الجنوبية يغلب عليها طابع الجفاف ولا تزيد به كمية التساقط عن 200 ملم /سنويا[2].

الغطاء النباتي والمتمثل في النباتات الطبيعية والغابات التي تمثل 50% من مساحة الأطلس التلى، وتتكون من غابات الصنوبر البحري بالقرب من الساحل بين جيجل والقل وغابات الزان التي تكسو جبال البابور، غير أن أهم ثروة غابية تتميز بها المنطقة هي غابات الفلين التي تنتشر في جبال القل وجيجل وبجاية وسكيكدة والقالة.

---

1 - DES FONTAINE, Louiche Rene ; DE LA MALLE pref **: voyage dans la régence de Tunis et d'Alger ; le fraguement d'un voyage dans les régences de Tunis et d'Alger fait de 1783 / 1786** Paris Librairie de Gide 1838 ; p 263.

2 - فلة قشاعي، المرجع السابق ص 5.

د . السّكان:

يعتبر الإقليم من أشد المناطق كثافة بالسكان، إذا ما قورن بالأقاليم الأخرى في إيالة الجزائر، فحسب أول تعداد رسمي قامت به إدارة الاحتلال الفرنسي، يشير إلى أن عدد سكان الإقليم بلغ سنة 1845/1844 وفي عهد بيجو 1016716 نسمة، [1]أما أخر إحصاء الذي كان في سنة 1881 بلغ عدد السكان 1174002 نسمة حسب ما جاء به مرسييه.[2]

ويقسم الإقليم إلى سكان المدن وسكان الأرياف، ويشكل هذا الصنف الأخير نسبة 90% من المجموع العام ، غير أن سكان المدن وخاصة منهم القاطنين بقسنطينة التي تعد مركزا رئيسيا إلا أن عدد سكانها كان قليلا ،مقارنة بالعدد الإجمالي لسكان المجموعة، إلا أنها كانت تعتبر المركز السياسي والاقتصادي في المنطقة وتبوأت مكانة مرموقة فيها و جعلتها تلعب دورا اجتماعيا بالغ الأهمية .ومن جهة اخرى فان ظاهرة تفوق تعداد سكان الأرياف عن المدن لا تقتصر على هذه المنطقة بذاتها فقط ، بل هي ظاهرة اجتماعية تعرفها كل مناطق الجزائر.[3]

أما التركيبة السكانية فتقسم إلى أربعة عناصر عرقية أو أثنية متميزة حسب الدراسات التاريخية للمنطقة وهي كالتالي: القبائل، العرب، الترك، اليهود.[4]

1-NOUSHI. op cit p 21

2-Mercier Ernest ; L'Algérie **et les questions algériennes : Etude historique statistique et** économique, Paris challamel Aine Editeur 1883. P 136.,

3 -فيلالي السايح: **العلاقات السياسية الجزائرية التونسية**، ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة قسنطينة، قسم التاريخ، 1998، ص22.

4-ناصرالدين سعيدون: **ورقات جزائرية**، مرجع سابق، ص157.

نحاول تسليط الضوء على سكان إقليم الشرق الجزائري من خلال الوثائق والتقارير الفرنسية وفي مقدمتها تقرير L, Urbain[1] والتي كما يعلم الجميع فإنها لا تخلو من المبالغة والتحريف ، وتقوم بتحليل الأوضاع بروح استعمارية ، وتتعرض إلى الأحداث بنظرة فرنسية متعالية، تمجد النظام الفرنسي وتبرز مساوئ الإدارة التركية، وتميل إلى تصنيف السكان الجزائريين على أساس عرقي ومفهوم طائفي ، ورغم ما يلاحظ على هذه الوثائق من جوانبها السلبية إلا أنها تظل من الوثائق الأساسية التي تساعدنا على تكوين فكرة قريبة عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي للشرق الجزائريين فترة حكم احمد باي وما أعقبها من احتلال فرنسي وهذا ما أكده لنا ناصرالدين سعيدون في دراسته لوثيقة Urbain وترجمتها وتحليلها [2]، وعليه نوضح التركيبة السكانية للإقليم وهي على النحو التالي :

1- **القبائل**: تختلف مجموعة القبائل عن باقي السكان بالبايلك ، لا من حيث اللغة فقط بل من حيث عاداتها وأسلوب معيشتها ، وحافظوا على استقلالهم ولم يخضعوا للأتراك بل التجوال المناطق الجبلية حيث تحصنوا بها ، فأقاموا القرى والمداشر بوادي الصومام ومارسوا حرفة الزراعة التي استطاعوا أن يتفوقوا فيها ببعض المنتوجات منها الزيتون وزيت الزيتون والتي كانوا يعرضونها في أسواق قسنطينة والتي كان غالبتها قادم من المناطق الساحلية بمنطقة البابور ومن نواحي فرجيوة، ويعرفون صناعة النحاس والحديد والأسلحة والبارود كما كانوا

1-Urbain ; **notice sur la division territoriale de l'Algérie,** Alger 1843,

2 -ناصرالدين سعيدون: **ورقات** .... المرجع السابق ص ص 159،147.

ينسجون الصوف للأغطية (الحياك) والبرانس وقد اشتهر بنو عباس بزرابيهم الجميلة .[1]

2 - **العرب:** هم بدو يسكنون الخيام، وتتآلف ثروتهم من قطعان المواشي، فهم لا يفلحون الأرض إلا بقدر ما تضطرهم الحاجة الماسة إلى الأقوات، كما أنهم غير مرتبطين بالأرض، ما داموا غير مالكين لها، وهذا ما يجعلهم لا يغيرون شيئا من عاداتهم ولا يتقبلون أي مفهوم اجتماعي أو حضاري آخر. وينقسمون إلى عرب وشاوية [2]، وموطن الشاوية هو جبل قريون ونيف النسر، أما عشائرهم المستقرة ببايليك قسنطينة فهي: الحراكته، عبد النور، التلاغمة، اولاد سلام، اولاد الأخضر، اولاد سلطان السقنية، اولاد عزيز، اولاد معوش، وعيساوة.[3]

3- **الترك:** هم العنصر الحاكم للبلاد قبل الاحتلال الفرنسي، وعددهم قليل ببايليك قسنطينة وقد كانوا يشكلون فرق الجيش ويقدمون خدمات مفيدة.

4- **اليهود:** كانوا أثناء حكم البايات يخضعون لقائد يعرف بالمقدم، يكلف بجمع الضرائب والرسوم المطالبين بها، ينال المقدم منصبه مقابل تقديمه رسما للتولية يقدر ب 1000 ف، يساهم في جمعه كل أفراد الجماعة اليهودية. لقد عاد الاحتلال الفرنسي لقسنطينة بالنفع على

1 -نفسه: ص 158

2- عند الفتح الإسلامي عندما اخضع الإقليم الممتد من طرابلس إلى الاوراس والذي ظل مستقلا، نصب الحصار على عاصمة الكاهنة ملكة جبال الاوراس القوية، اضطر الجيش الإسلامي للتراجع، وبعد ثلاثة سنوات من الحرب تغلب على الكاهنة ونشر الإسلام، فاستقر من غلب على أمرهم من جيش الكاهنة عند جبل قريون، وينسب إلى الشاوية قبيلة عيشاوة المستقرة في سطوره وسفوح ايدوغ غرب عنابة، **انظر**، ناصرالدين سعيدوني: نفسه ص،ص 159،158.

3-ناصر الدين سعيدوني: نفسه ص 159.

الطائفة اليهودية، حيث أصبحوا غير مطالبين بالواجبات المالية التي كانت مفروضة عليهم في عهد احمد باي.[1]

ثانيا -الأوضاع الاقتصاديـــة والاجتماعية فـــترة الاحتلال الفرنسي 1830-1954

نتناول الأوضاع العامة لمنطقة الشمال القسنطيني منذ المراحل الاولى للاحتلال الفرنسي للجزائر ومنذ سقوط عاصمتها في 05 جويلية 1830 على يد الحملة الفرنسية بقيادة الكونت دي بورمون.[2]

1-ناصر الدين سعيدوني: نفس المرجع ص 159.

2-ولد لويس اغست فيكتور دوغيزن، **الكونت دي بورمون** في 02 سبتمبر 1773 في فران بالمارن واللوار ، جنرال فرنسي ، أبوه لويس ماري اوجون دوبورمون ، وأمه جوزيفين ماري من أصول الفلاندر، التحق بالمدرسة العسكرية في صوراز من 1787 إلى غاية 1790، شارك في العديد من الحروب ، كانت أهمها التي وقعت في ماي 1810 بايطاليا في نابولي ، عينه أمير اوجان قائدا لأركان الفرقة الاولى لجيش الاحتلال .ثم عينه الملك شارل العاشر قائد الحملة على الجزائر ، أبحر دي بورمون برفقة أبناءه الأربعة يوم 14 جوان 1830 من تولون ، ولما وصل سيدي فرج ، خاض معركة اسطاوالي الاولى والثانية يومي 19 جوان 1830 والثانية يوم 24 جوان 1830 ، ليدخل الجزائر العاصمة ويحتلها يوم 05جويلية 1830، وعندها تمت ترقيته جزاء ما صنع إلى رتبة ماريشال فرنسا ، لم يتمتع بورمون بانتصاره في حملته على الجزائر ، لان الجزائريين نغصوا عليه إقامته، وهزموا جيشه في البليدة وعنابة وقتلوا ابنه أميدي بورمون في وهران، وتزامن كل ذلك بقرار عزله من منصبه يوم 07 أوت 1830 يا لها من لعنة ألحقت به كونه غزى ارض الجزائر المحروسة، فغادرها يوم 03 سبتمبر1830 غير مأسوف عليه لا من الجزائريين الذين اعتدى عليهم ولا من قومه ، حتى أن خليفته كلوزيل رفض تسليمه سفينة فرنسية تحمله إلى منفاه بإسبانيا ، فلم يجد بدا من استئجار سفينة نمساوية بماله الخاص (طبعا المختلس من خزينة الداي) وهو يحمل قلب ولده في علبة بين يديه . توفي يوم 27 أكتوبر 1846.**انظر**، أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية، 1830/1900، ج1**، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان 1992، ص ص31، 35.

أ . الأوضاع الاقتصادية:

يعتمد النشاط الاقتصادي للسكان في إقليم الشرق الجزائري على الفلاحة وتربية الماشية والصناعات التقليدية والتجارة، أما الطابع الذي يميز المجتمع، هو الطابع الريفي. والذي يعتمد على الزراعة في مقدمة النشاط الاقتصادي حيث تأتي:

- **زراعة الحبوب**: في مقدمة المحاصيل بالنظر إلى أهميتها الغذائية ويمثل القمح والشعير أهم الحبوب المنتجة، والتي تزرع في المناطق الأكثر خصوبة في السهول الداخلية والعليا في الريف القسنطيني.

أما زراعة الأشجار المثمرة فتكون مرتبطة بالمناطق الجبلية والصحراوية وأراضي الفحوص القريبة من المدن مثل فحوص قسنطينة، عنابة، ميلة، بجاية، جيجل، سطيف وفيها تنتشر زراعة أشجار الزيتون والتين بالإضافة أنواع اخرى كالتفاح والبرتقال والليمون ويعد منتوج الزيتون مصدرا للمعيشة والتبادل وذلك في إطار الاقتصاد الاستهلاكي للسكان.

أما زراعة الخضر تنتشر في السهول الساحلية بنواحي بجاية، جيجل، القل سكيكدة، عنابة، وفحوص الحامة التي كانت تنتج من اجل سد حاجيات مدينة قسنطينة وتوفير المعاش، كما تمارس ايضا بصفة مكثفة في أحواض الأودية والبساتين المسقية على الساحل والمنطق الجبلية.[1]

. **الرعي وتربية الماشية في الريف القسنطيني**: إن تربية الحيوانات تدخل ضمن النشاط الاقتصادي للريف وهي نشاط أساسي وهام للسكان،

1-CHARLES FERAUD ; **Documents pour servir a l'histoire de Bonne** in R, A n°32 Année 1888 pp 196 ;229,

وذلك ما يؤكده إحصاء 1845 حول مجموع الثروة الحيوانية في الريف القسنطيني وأهمية تربية الماشية كنشاط اقتصادي:

نوع الحيوانات	عدد الرؤوس
الغنم	2310036
البقر	346004
الماعز	3111767
حصان	90626
بغال	76723
جمال	269087

المصدر: جدول وضعية المؤسسات الفرنسية في الجزائر من 1830الى 1866.[1]

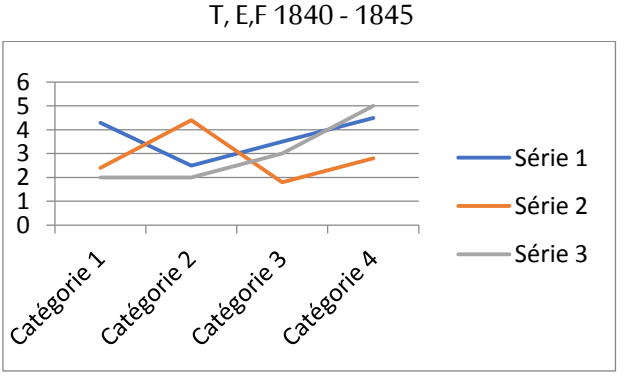

_ **الصناعة التقليدية**: تشكل الحرف التقليدية نشاطا يدويا محليا مكملا ومتواضعا في الريف القسنطيني، ويظهر في بعض الصناعات التي اختصت بها بعض القبائل لسد حاجاتها المعيشية والتي توزع على أصناف أساسية هي:

1 -جمال الدين سعيدان: **الأحوال المعيشية والصحية في الريف القسنطيني فيما بين 1830 - 1919** مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف كريمة بن حسين، جامعة متنوري قسنطينة، قسم التاريخ وعلم الآثار (د.ت) ص ص 30، 31.

_ **المنسوجات الصوفية والشعرية والوبرية**: ينتشر هذا النوع من النشاط في مختلف المناطق الريفية، إلا انه اخذ في التطور والتحسين من قبيلة لأخرى وعليه يمكننا ذكر بعض النماذج، منها قبيلة بني عباس بناحية مجانة (برج بوعريريج) عرفت بصناعة البرانس الجيدة، وقبائل قرقور بإنتاج الزرابي والأغطية الصوفية الجيدة ايضا والمتميزة بألوانها الزاهية وبأشكالها المتناسقة، وقبائل الاوراس والنمامشة وقبائل الحضنة هم بدورهم كانوا يصنعون الحصير من الحلفاء.[1]

_ **صناعة الجلود ودباغتها** ينتشر هذا النوع من الصناعة في إقليم الشرق، ومنها صناعة السروج والأحزمة والأحذية الجلدية والأقمشة كانت قسنطينة عاصمة البايلك مركزا هاما لهذه الصناعات التقليدية. [2]

-**صناعة الأدوات الحديدية**: ومنها أدوات الفلاحية والتي اختصت بها مناطق جرجرة قرقور.

-**صناعة الحلي والأسلحة**: اشتهرت بها قبائل بني عباس والصومام وجرجرة وبعض قرى الاوراس، بالإضافة إلى الأسلحة ومعالجة البارود المستخرج من بعض المناجم[3]

إن سكان القل بدورهم يساهمون في الصناعات التقليدية، يصنعون البارود والفولاذ [4]،وصناعة البنادق والسيوف بالإضافة إلى

1-M (Emerit) **; la situation économique de la régence d'Alger**, I, H ; M, A, R, S avril 1952 p170,

2 -**فلة قشاعي**: مرجع سابق ص ص 17 ،16

3-E (Carette), exploration **scientifique de l'Algérie, étude sur la Kabylie proprement dite** vol 2imp cosseet j,dumaine Paris 1849 ,P6 ,

4 -DE la Malle, Dureau ; **Province de Constantine ; Recueil de renseignement pour l'expédition ou l'établissement des Français dans cette partie d'Afrique septentrionale** Paris, librairie De Gide1837 p86,

صناعات اخرى مرتبطة بالثروات الطبيعية كالأخشاب التي تحضر منها الفحم وصناعة السفن.

-**معالجة الزيت وصناعة الصابون**: اشتهر بها سكان الإقليم وخاصة بجرجرة ونواحي سكيكدة وبجاية حيث شكل لهم نشاطا مميزا وخاصا بهم.[1]

-**التبادل التجاري**: يأتي التبادل التجاري كحلقة مكملة للدورة الاقتصادية الخاصة بالإقليم فهو وسيلة لتامين المعيشة للسكان والذي يتم على شكل مقايضة بين مختلف السلع التي تتلاءم مع نمط الاقتصاد العيني.[2]

كانت **التجارة الداخلية** بإقليم الشرق الجزائري تنقسم إلى نوعين: النوع الأول يتم على مستوى الريف أما النوع الثاني فيتم بداخل المدن.

وفي هذا الشأن يرى نوشي Noushi، بان **التجارة في الريف** تتم بين القرى والمداشر وتتم على مستوى الأسواق الدورية والتي نجدها بعدد أيام الأسبوع [3]، ومن جهته شارل فيرو Féraud يوضح لنا الأهمية التي كانت تلعبها الأسواق وخاصة منها في منطقة القل حيث كانت لكل قبيلة سوقا

1-L.Caharles (Féraud)**,"Les corporations des métiers à Constantine avant la conquête française**. Manuscrit traduit de l'arabe in R, A, n16 annee1872 p p 451, 452.

2-le Baron Henri(Aucapitaine), **Etude sur la caravane de la Mecque et du commerce del'intérieur de l'Afrique** Imp. J,Glave Paris 1861, p4 ,

3-André Noushi **; Enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinoises de** la conquête jusqu'a 1919 Paris Presse universitaire de France ;1961, p118,

تنعقد مرة واحدة كل أسبوع [1].والتي تعد ملتقى أسبوعي تجرى فيه المبادلات التجارية والاتصالات المختلفة بين سكان الناحية تتناقل فيها الأخبار والمستجدات، ولها أهمية اجتماعية واقتصادية وسياسية.

أما النوع الثاني للتجارة الداخلية فيتم على **مستوى المدن**، وتأتي في مقدمتها المدن التالية: قسنطينة، بونة، القالة، القل، سطيف، تبسة، سكيكدة.

أما قسنطينة: تأتي في مقدمة المدن من حيث الأهمية كونها تربطها بمختلف النواحي شبكة من الطرقات وتجعلها مركزا رئيسيا لنشاط التجاري بين مختلف المدن، وفي نفس الوقت تربط بين الشمال والجنوب بواسطة الخط الممتد من بونة، وسكيكدة والقل، بسكرة وتقرت وورقلة [2].

وهو الأمر الذي ساعد على إجراء عمليات تجارية بين البدو القادمين من الجنوب وسكان المناطق الشمالية، وعادة ما تتم في فصل الربيع، ويجرى فيه تبادل السلع القادمة من الصحراء والتي تخص منتوج التمر، والأقمشة المصنوعة من المواد المحلية، بمواد المنتجة في المناطق الشمالية ومنها المواد الغذائية كالحبوب (القمح والشعير) والمنتوجات الصناعية وعلى وجه الخصوص الأدوات الحديدية.

- **التجارة الداخلية** : لقد شجع البايات هذا النوع من التجارة ، وذلك عن طريق حثهم لشيخ العرب أن يشرف عليها بنفسه وبطريقة مباشرة ، كونها تعد تظاهرة اقتصادية كبيرة، وفي مقدمتها تلك التي تقام بوادي العثمانية

1-Charles Feraud : **Document pour servir l'histoire de Philippe ville** IN R, A TXX ;1876 p96,

2- André Noushi op cit p 123

الوقعة بالقرب من مدينة قسنطينة وفي الجهة الغربية منها ، فكانت بحق مقصدا لكل قبائل الناحية ، فيأتي الإشراف المباشر لهذه التظاهرة الاقتصادية من قبل ادارة الباي ، من اجل تحقيق الغايات التالية أولا فرض الرقابة الجبائية للضرائب على ذلك النشاط ،و السهر على ما يجري من تبادل للأخبار والمستجدات بالناحية ، ومحاصرة القبائل المتمردة على السلطة عن طريق منعها من دخول الأسواق ، لكي لا تتمكن من التموين و تذعن وتقدم ولاءها وطاعتها للحاكم.[1]

- **التجارة الخارجية:** إن موقع مدينة قسنطينة له أثر هام على التجارة الخارجية، كون إقليم الشرق الجزائري له عدة واجهات، من الجهة الشمال نجد البحر الابيض المتوسط وهو عامل مساعد على إقامة تجارة مع الدول الأوروبية المطلة على الضفة الجنوبية للبحر كفرنسا وجنوهوكورسيكا وغيرها.

ومن أهم الموانئ التي لعبت دورا في المبادلات التجارية هي : ميناء بجاية ، جيجل عنابة ، سكيكدة ، القل ، وكانت اغلب المبادلات تتم عبر مصارف الشركة الملكية الإفريقية (La Compagnie Royale d'Afrique) التي صارت نافذة يطل منها على العالم وخاصة في مجال التجارة الخارجية .[2]ويوجد إلى جانب التجارة مع الدول الأوربية ، هناك تبادل تجاري يتم على مستوى دول الواقعة على الحدود الجزائرية نذكر منها : الدول الواقعة في الجهة الشرقة تونس ، والتي يربطها نشاط بين مدينة القالة وعنابة ومن الجهة الجنوبية فان قسنطينة لها تجارة برية عن طريق

1 -السايح فيلالي: **العلاقات السياسية الجزائرية التونسية**، ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة متنوري، قسنطينة، قسم التاريخ، 1998، ص 16.

2-André Noushi ;op cit , p 118 ,

القوافل المتوجهة نحو أسواق المدن الجنوبية والصحراء الكبرى ، سالكة الطريق الذي يربط قسنطينة ، بباتنة ، وبسكرة، وتقر وورقلة الهقار وصولا إلى تمبكتو بمالي. أما البضائع التي كانت تنقلها هذه القوافل فهي متنوعة ومنها: مسحوق الذهب، وريش النعام، والتمر، والعبيد الذين يستغلون في الأشغال المختلفة. لقد شجعت السلطة في بايلك الشرق التجارة الخارجية، كونها تدر عليها أرباحا كثيرة وخاصة منها القادمة من الجهة الشرقية مع الجارة تونس.[1] ومن أهم الصادرات: المرجان، الجلود، الحبوب، الصوف، الزيت (الزيتون)، الخيول

ب . الأوضاع الاجتماعية:

بعدما فرض الاحتلال على الجزائر شجعت الحكومة الفرنسية هجرة الفرنسيين بصفة خاصة وهجرة الأوروبيين بصفة عامة إلى الجزائر، وقدمت لهم التسهيلات المادية والمعنوية ومنحتهم المساحات الشاسعة من الأراضي الخصبة وقدمت لهم الأموال العديدة على شكل قروض حتى يتمكنوا من ضمان الانطلاقة الفعلية للاستيطان. وعلى إثر ذلك أنشأت أولى المراكز الاستعمارية للسكان في الجزائر مثل دالي إبراهيم عام 1831 والقبة 1832 وبوفاريك 1839، وفوقة 1840 وغيرها.

ولتحقيق أهدافها الاستعمارية بادرت السلطات الفرنسية بإصدار القرارات والمراسيم الخاصة بالتوسع والاستيطان بطريقة متدرجة وفي فترات متلاحقة حتى تتمكن من إخضاع الأملاك العقارية للقوانين وللمعاملات الفرنسية. والتي بدأتها بالأراضي التابعة للأوقاف[2] ، وهي

1 -جميلة معاشي: مرجع سابق، ص 183.

2 -**أراضي الوقف** لها طبيعة المحبوس ، فهي أملاك لا تخضع للبيع والشراء أو التوريث ولا تسمح بوضع اليد عليها أو تحويلها عن الغرض الذي حبست عليه وهو المصلحة العامة في حالة الوقف العام .ومنها الأوقاف المحبوسة على المؤسسات الخيرية وخاصة أماكن العبادة والتعليم ، لقد كانت

الأملاك التي كانت عائقا في وجه إدارة الاحتلال، والتي حدت من سياستها الظالمة والرامية للاستيلاء على الأراضي الخصبة ومنحها للمستوطنين الأوروبيين وهو الفعل الذي عبر عنه أحد الكتاب الفرنسيين قائلا: " إن الأوقاف تتعارض والسياسة الاستعمارية وتتنافى مع المبادئ الاقتصادية التي يقوم عليها الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر ".[1]

ومن هذه القرارات والمراسيم نذكر: قرار 08 سبتمبر 1830 الذي سمح بوضع اليد على بعض الأوقاف، ثم مرسوم 07 ديسمبر 1830 الذي حول الأوقاف إلى مراقبة المصلحة العقارية (الدومين) لتتوالى بعدها القوانين الخاصة بالأراضي نذكر منها: مرسوم 1834 القاضي بالسيادة الفرنسية على الأراضي الجزائرية. [2] : أمر 01 أكتوبر 1844 الذي أخضعت الأوقاف بموجبه للمعاملات المتعلقة بالأملاك العقارية ومهد ايضا لقرار

الأوقاف تؤدي خدمات اجتماعية وثقافية واقتصادية أساسية في المجتمع الجزائري وخاصة في المد الكبرى ومنها الجزائر وتلمسان و قسنطينة وغيرها، فمردودها كان يسد النفقات الضرورية للمشتغلين بالتعليم وأماكن العبادة والقضاة والأئمة والمدرسين والطلبة ، بالإضافة لتوفيره لدخل قار يغطي تكاليف رعاية وإصلاح هذه المؤسسات ويسد حاجة المصالح العامة كالعيون والسواقي والأفران والحمامات والثكنات والحصون وغيرها.فعمدت سلطات الاحتلال سنة 1835بالتصرف في ألفي وقف واستلت على 27مسجدا و11زاوية ولم يبق من مجموع أملاك الوقف الخمسمائة (500) سنة 1843سوى 293 وقف فقط ، وتواصلت القرارات والمراسيم بشان الأوقاف غالى غاية صدور قانون1873 الذي سهل على الإدارة الفرنسية تصفية الأوقاف بصفة نهائية لصالح الاستيطان الأوروبي ، وبذلك تقلص عدد المساجد وأماكن العبادة في مدينة الجزائر بمفردها من 186 مسجد وجامع إلى 12مسجد وجامع فقط بعد سنة 1862، ونفس الأوضاع عرفتها باقي المدن الجزائرية ومنها قسنطينة التي انخفض فيها عدد المدارس وأماكن العبادة من 86 إلى 30 وتراجع مجموع الطلبة من 600 طالب إلى 60 طالب فقط في اقل من 10 سنوات (1837 - 1846) للمزيد **انظر** ناصر الدين سعيدوني، **الجزائر منطلقات وآفاق** ،عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، ط2 2009، الجزائر ،ص26

1-نفسه، ص ص 25،27.

2-عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج1، ط1، دار البعث قسنطينة، 1991، ص64.

30 أكتوبر 1858 الذي وسع إجراءات المعاملات العقارية وجعلها مطابقة للقانون الفرنسي حتى يتمكن الأوروبيون واليهود من الاستيلاء على الأملاك الوقفية وبذلك سهل على الإدارة تصفية الأوقاف بصفة نهائية بمقتضى قانون 1873 [1]. و تدعيما للعنصر الأوروبي بالجزائر منح المشرع الفرنسي ليهود الجزائر الجنسية الفرنسية بموجب مرسوم كريميو في 24 أكتوبر 1870 ،الذي تزامن مع رصد إدارة الاحتلال المساعدات المادية لاستقبال فرنسيي مقاطعة الالزاس واللورين في الجزائر والذين بلغ عددهم 45000 مهاجر ، وعززت ذلك التوجه بتطبيق قانون التجنيس التلقائي سنة 1889 لكل أوروبي ولد في الجزائر أن يتحصل على الجنسية الفرنسية حتى لو كان أبوه غير فرنسي ، فأدمجت بفضل هذا القانون العديد الجاليات الاسبانية والايطالية والمالطية المقيمة في الجزائر والتي قدر عددها سنة 1881 ب 181000 نسمة .[2]

ثم شرعت بعدها في سن قوانين اخرى تسهل من عملية الاستيلاء على الأراضي ذات طابع ملكية جماعية (أملاك العرش) ، وأملاك القبائل والأفراد ليتم نزعها لأصحابها و تقديمها للمستوطنين القادمين مع الحملة رغم الوعود التي تعهد بها قائد الحملة الفرنسية للجزائريين عشية دخوله العاصمة والمتمثلة في عدم تعرض أملاكهم ومقدساتهم ومساجدهم ومنازلهم للاعتداء إلا انه خلف وعده بعد ذلك واستباحت قواته الأعراض والممتلكات والمقدسات وسلبت الحريات ، رغم الشعارات التي كانت الدعاية الفرنسية تطلقها وترددها بأنها حاملة لشعارات العلم المثلث (الأخوة ، والمساواة ، والحرية) وهو عكس ما تؤكده لنا الأفعال و

1 -ناصرا لدين سعيد وني، **الجزائر منطلقات**.. المرجع السابق، ص27.

2 -نفسه ص 35.

التصريحات المختلفة للمسئولين الفرنسيين منذ بداية الحملة ومنها ، الكلمة التي ألقاها القائد بيرتران كلوزيل[1] القائد العام للقوات الفرنسية بالجزائر بمناسبة وصول مجموعة من الأوروبيين المستوطنين بتاريخ 19أوت 1835 في خطاب موجه لهم قائلا : "عليكم أن تعلموا أن هذه القوة العسكرية التي تحت إمرتي ما هي إلا وسيلة ثانوية وذلك لأنه لا يمكن آن تغرس العروق هنا إلا بواسطة الهجرة الأوروبية فقط ".[2]

فاحدث خلالا وتفاوتا كبيرا في توزيع الأملاك بين المالكين الأصليين للأراضي والمستولين على الأراضي من المستوطنين حيث بلغت عدد المالكين المستوطنين 25000 نسمة من مجموع 800الف مستوطن يملكون 2750000 هكتار من أجود الأراضي وفي المقابل بلغ عدد المالكين الجزائريين 523000 يملكون 7672000هكتار نجد منها 3/1 منتجا والباقي 3/2 منها تعتبر أملاك عامة تخضع لتصرف الإدارة الاستعمارية فأصبحت الأغلبية من الجزائريين يعيشون على أراضي فقيرة ، فاضطرتهم الظروف أن يعملوا في مزارع المعمرين كأجراء في أراضي كانت ملكا لأجدادهم ، وهاجر قسم منهم إلى المدن الكبرى لعلهم يجدون فيها ما يسدون حجاتهم

1-ولد يوم 12 ديسمبر 1772 في مير بوا *MIRE POIX* بفرنسا تولى عدة وظائف في الجيش والسفارة الفرنسية في اسبانيا ، وقيادة الجيش في سان دومينيك ، وأرسل إلى هولندا وايطاليا ، حكم عليه بالموت عسكريا سنة 1816 ، وقد فر بعد الحكم عليه إلى أمريكا ثم عفي عنه بعد أربع سنوات فعاد إلى فرنسا في سنة 1820 فأصبح بعدها نائبا في البرلمان ، وتولى القيادة في الجزائر بدل دي بورمون يوم 07 أوت 1830 ، رقي الى رتبة ماريشال فرنسا سنة 1831، ثم عين مرة اخرى في الجزائر سنة 1835 ، وعزل منها بعد فشله في حملة قسنطينة يوم 12 فبراير 1837، ومات سنة 1843. **انظر** ابو القاسم **سعد الله**، الحركة الوطنية ج1، المرجع السابق ص 36.

2-**عمار قليل**، **ملحمة الجزائر**، **ج1**، المرجع السابق، ص64.

الغذائية، فتحولت حياتهم إلى جحيم يعيشون أوضاعا صعبة بين الحرمان والفقر والتعاسة ويسكنون البيوت القصديرية .[1]

اعتبرت الحملة الاولى على قسنطينة سنة 1836 بداية تراجع الإنتاج الزراعي على مستوى الريف، بمقاطعة قسنطينة، نتيجة البطش والخوف الذي لحق السكان من جراء الغزو الفرنسي، واكتملت الصورة بسقوط مدينة قسنطينة يومي 13 و14 أكتوبر 1837. فتعقدت الأوضاع الاجتماعية، نتيجة لانتشار النهب والسلب الذي تعرضت له القبائل، خاصة منها التي وقفت وجه الغزو الفرنسي والى جانب الحاج احمد باي، ومن أهمها القبائل التالية: الحراكته، التلاغمة، الزمول، اولاد عبد النور، والتي تعرضت للعقاب من إدارة الاحتلال وحرمتها من أجود الأراضي.

لقد عرفت الفترة الواقعة بين 1838 - 1840 تراجعا كبيرا في الإنتاج الزراعي والنشاط التجاري، وظهر علامات الندرة للمواد الغذائية تلوح في الأفق، وفي هذا الشأن يقول العنتري: " ... توقفت أعمال الحرث، نتيجة انشغال الناس عنها بتلك الفتنة، وبما أحدثته من صراع بين الاعراش، التي دفعت ببعضهم للسطو على الآخرين ونهب أموالهم وخيانتهم، وغير ذلك من الأمور ..."[2]

ومن جهة اخرى عمقت الظروف الطبيعية في تراجع المحصول الزراعي نتيجة موجة الجفاف التي تعرضت له الناحية خلال فصل الشتاء لسنة 1838، وما زاد في حدة هذا التراجع، هو قدوم الحاج احمد باي بتدمير المخزون الاحتياطي المخزن في المطامير بسبب تخوفه من وقوع تلك المخزون في يد جيش الاحتلال، ويكون له دعما لبقائه بالمنطقة، إلا

1-ناصرالدين سعيدوني، **الجزائر منطلقات** ... المرجع السابق ص 41.

2 -محمد الصالح العنتري: مصدر سابق ص48

أن النتيجة كانت عكسية، وأحدثت أزمة غذائية للسكان غير متوقعة، وذلك ما يؤكده لنا العنتري قائلا: " ... إن تدمير المطامير أدى إلى موت الكثير من الحيوانات والمواشي بسبب تلك الكارثة.. ".[1]

إن الندرة في المحاصيل الزراعية، احدثت ارتفاعا في الأسعار بشكل ملفت، حيث وصلت أسعار الحبوب وخاصة القمح والشعير التي ارتفعت بنسبة 300%، وبلغت نسبة الارتفاع الخاصة بالتمر 1600%، نتيجة الاضطرابات التي أحدثها الاحتلال، وأثر على استقرار السكان ونشاطهم التجاري، الأمر الذي نتج عنه تقطعت العلاقات التجارية مع الأقاليم الأخرى وخاصة التي كانت تتم مع أقاليم الجهة الجنوبية.

شجعت التشريعات العقارية الصادرة في سنة 1844 على نزع الملكية ونقلها من أصحابها إلى المستوطنين الأوروبيين على مستوى الريف ففي سنة 1845 بلغ عدد المستثمرات بناحية قسنطينة حوالي 259 مستثمرة موجهة للاستيطان ، وفي هذا المجال يذكر شارل فيرو Charles Ferraud أنه تم إنشاء ثلاثة ضيعات فلاحية على وادي الصفصاف أولاها Vallée أنشئت على اخصي الأراضي للجهة اليمنى لوادي الصفصاف، أما الثانية saint antoineعلى الجهة اليسرى من وادي الصفصاف ، أما الثالثة Damrémont فتقع جنوب وادي الصفصاف على مسافة حوالي 7 كلم وعلى قمة وادي الزمان[2]

1-نفسه: ص 48

2-Charles Feraud: Histories **des villes de la province de Constantine**; Typographies de l'association ouvrière vaillaud et c Alger ;1877 p 112.

قدمت هذه الأراضي لأصحاب الامتيازات والمعمرين الصغار من أمثال بارو Barrot الذي منح 600 ألف هكتار من أجود الأراضي إلا انه لم يقم باستغلالها.[1]

لقد استمرت عملية الاستيطان والتي تبعتها طرد القبائل وتجريدهم من أراضيهم فتعمقت الأزمة على مستوى الريف حيث وجدت قبائل بدون مورد للعيش. وزد آمر الضرائب التي فرضتها إدارة الاحتلال على جميع الفيئات السكانية حتى العمال الخماسين من تفاقم الأوضاع، وأمام عجز السكان عن تسديدها، أجبرت القبائل على بيع كل ماتبقى لها من ثروة حيوانية[2] وما كانت تملك من عقارات بابخس الإثمان، حتى لاتقع تحت طائلة العقاب في مواجهة القوانين الجائرة لإدارة الاحتلال. وعندها وجدت القبائل نفسها أمام حتمية لا مفر منها تتمثل في البحث عن سبل اخرى للعيش، فبدأت الهجرة نحو الخارج وهذا ما أكدته تقارير المكاتب العربية إذ جاء فيها: " ... لقد أصبح الأهالي بفعل الاستيطان تحت رحمة البؤس الرهيب الذي دفع بالكثير منهم للهجرة نحو تونس والمشرق"[3].

اكتملت صورة التدهور المعيشي لسكان الريف الجزائري بعد صدور قانون السيناتوس كونسولت[4] الذي سن بهدف تطوير القوانين

1-Edouard Solal ; **Philippeville et sa région 1837 /1870** La maison des Livres, Alger 1900 p180.

2-عبد الحميد زوزو: **الاوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي، التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1837/1939** تر مسعود حاج مسعود ، ط1 ، دار هومة للطباعة والنشر ، الجزائر 2005 ص238.

3-Ferdinande (Hugonnet) ; **souvenirs d'un chef de bureau Arabe Michel Levry frere**, Libraires-éditeurs Paris 1858, p242.

4-**مرسوم يتعلق بالملكية العقارية** صدر في 22 افريل 1863 " قانون سلطاني في شان احوال اهل الوطن الجزائري وانتسابهم للدولة الفرنسية"، يرمي هذا المرسوم إلى تكوين مناطق إيواء بالنسبة

المتعلقة بتنظيم الأحوال الشخصية وحيازة الأراضي. لقد أدى تطبيق هذه المراسيم المتعلقة بالأراضي إلى إلغاء كيان القبيلة كوحدة أساسية، يقوم عليها النظام الاجتماعي بالجزائر، فتفتت إلى دواور أو مشتى بفعل تحديد أراضيها وإخضاعها للبيع، وعندها فقد الجزائريون في الريف الإطار الملائم الذي كان ينظم حياتهم ويحافظ لهم عن مصدر رزقهم فأصبح الفرد اعزلا في مواجهة إجراءات الإدارة الفرنسية، بعدما فقد حماية القبيلة ودعمها له.

هذه الأخيرة كانت الخلية الاجتماعية الأساسية في الريف ، وسيمتها التضامن والتآزر في أيام الشدة والرخاء إلا أن قانون 1863 قضى على كل ذلك .أما الأوروبيون فقد فتح لهم قانون السيناتوس كونسولت الباب على مصرعيه للتملك والاستيلاء على أراضي الأهالي تارة بالحجز للأملاك المرهونة نتيجة الديون المتراكمة والتي لم يستطع المعسر دفعها فيقوم القضاء بحجزها ومصادرتها آو بيعها بثمن بخس لاستيفاء الدين، الذي تسببت فيه الضرائب المفروضة والمرتفعة على أصحاب الأراضي، فاستفحلت ظاهرة البؤس المتبوعة بالقروض الربوية أيام القحط والمجاعة خلال الستينات .[1]

لرجال القبائل ، ويعترف لهم بحقهم في الملكية ، كما يسمح بحيازة السكان المحليين للأراضي التي يعيشون عليها، وتطبيقا لذلك قسمت أراضي القبيلة المشاعة الى ارض تستغل في الرعي وهي مراعى القبيلة التي قدرت 2840531 هكتار، وأراضي تخصص للفلاحة وهي ارض الجماعة ومساحتها قدرت ب 2859505هكتار وألحقت بها ارض العزل ، واعتبرت مبدئيا ذات وضع خاص بحيث لا يمكن تحويل ملكيتها الا بعد ان تثبت الملكية الفردية عليها باقتسامها بين أفراد القبيلة. **انظر**: ناصرالدين سعيدوني مرجع سابق ص 33.

1- مصطفى الاشرف: **الجزائر الأمة والمجتمع**، تر، حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1983؛ ص 15.

لم تراع السياسة التي تبنتها الإدارة في توزيعها للأراضي على التوازن بين المحاصيل فمنحت الأفضلية للمنتوجات التجارية، على حساب المحاصيل المعاشية للسكان، التي تأثرت سلبيا فتراجع إنتاج الحبوب وفي مقدمتها القمح والشعير اللذين صاحبتهما ندرة في الأسواق وارتفعت أسعارهما، ولم تعد في متناول الجميع. وعلى إثر ذلك تقهقرت القدرة الشرائية وانتشرت المجاعات وغيرها.

لقد تأثر المنتوج المحلي الذي كانت ركيزته الأساسية تكمن في تلك المحاصيل الزراعية التي تغطي حاجيات السوق الداخلية التي تتماشى و الطبيعة الغذائية للسكان المحليين إلا أن التحول الكبير الذي مس الزراعة، مع تغيير طابع الإنتاج من زراعة معاشيه إلى زراعة تجارية معدة للتصدير والتي ساعدت على انتشار محاصيل عديدة نذكر منها : الحمضيات، التبغ، الكروم والتي ساهمت في إنتاج 82 مليون هكتولتر من الخمور حسب إحصائيات 1935 ،والتي تم تصدير غالبيتها إلى الخارج بنسبة قدرها 5/4 والتي بلغت قيمتها عند التصدير 140 مليون فرنك.[1]

استمرت إدارة الاحتلال في سن القوانين الخاصة بالجزائر، ومنها قانون 19 ديسمبر 1900 الذي منح الجزائر الحكم الذاتي في ظاهره أو حسبما يراه بعض الإداريين الفرنسيين بأنه قانون اللامركزية السياسية على حد تعبير أبو القاسم سعد الله، إلا أن واقعه كان عكس ذلك، كونه يمنح الحرية الكاملة للمستوطنين بإدارتهم للشؤون المالية والاقتصادية المتعلقة بالجزائر، وجعلهم يشرفون على مراقبة الميزانية الجزائرية، وبذلك

1- أمال شلبي، **التنظيم العسكري في الثورة التحريرية 1954 - 1956**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر إشراف أ.د عبد الكريم بوصفصاف، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية 2005 /2006، ص 296.

أصبحوا يملكون السيطرة الكاملة على (الأهالي)، أما الجزائريون فقد اعتبروه نكسة عليهم.[1]

إن صدور القانون في حد ذاته يعد تناقضا صارخا مع السياسة العامة الفرنسية التي كانت دائما تهدف إليها السلطات المركزية وذلك بإدماج الجزائر في فرنسا.

إلا أن المستوطنين الفرنسيون في الجزائر استغلوا ضعف السلطة المركزية فتمكنوا بواسطة ضغطهم المستمر عليها بإصدارها ذلك القانون الذي يعد انتصارا لهم حيث يمكنهم من الاستحواذ على الجزائر وخيراتها في ظل ذلك النظام النيابي المعقد والملتوي الذي لا يخدم مصالح الجزائريين خاصة في ظل الحكم الذاتي، سواء كان ذلك التمثيل النيابي على المستوى البلدي أو على مستوى مجالس العمالة أو المجلس الأعلى للحكومة ، أما المستوطنون فكانوا يتمتعون بنفس الحقوق التي كانت لمواطنيهم في فرنسا نفسها ،ونتيجة لذلك التمثيل الأعرج بقي صوت الجزائريين غير مسموع لدى السلطات المركزية الفرنسية لقد جعل الحكم الذاتي المالي من المستوطنين أسيادا على البلاد، فكانوا يؤثرون على الحاكم العام ويشرفون على كل وسائل الإنتاج ، ورأس المال ، والتجارة الداخلية والخارجية وعلى الميزانية لأنهم كانوا يملكون أغلبية الأصوات في المجالس المحلية. ولم يكتفوا بذلك فقط بل عارضوا كل تغيير قد ينتج عنه إصلاح ما، فقد وقفوا في وجه تعليم الجزائريين وإلغاء الضرائب الخاصة بهم، وإنهاء قانون الأهالي، وتوزيع الأرباح والمصاريف وتجنيس

1- أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية 1900/1930**، ج2، دار الغرب الإسلامي ط4، بيروت لبنان 1992، ص 84.

النخبة الجزائرية، ويطالبون بإجراءات اضطهادية اخرى للجزائريين للإبقاء على الهدوء والسيطرة، بينما هم كانوا يتمتعون بعهد الرخاء.[1]

لم تتوقف معاناة الجزائريين على هذا القانون فحسب بل جاء تبعته قوانين اخرى ومنها قانون التجنيد الإجباري الصادر في 1912 والذي إثر سلبا على العائلات الجزائرية التي حرمت من أبنائها الذين كانوا يقومون بأعمال الفلاحة والرعي وتربية الماشية، فزادت المعاناة المادية للأهالي لانعدام الدخل، فلجأت إلى الهجرة الداخلية والخارجية طلبا للرزق.[2]

لقد تعرض المجتمع الجزائري إلى أزمات اقتصادية حادة نتج عنها انخفاض في مستوى المعيشة والتي ترجع أسبابها إلى ما يلي:

_ قلة تساقط الأمطار وطول فترة الجفاف التي أصابت البلاد في سنوات 1904 1905 1909،1912، والجفاف الذي أصاب قسنطينة واستمر ثلاث سنوات من 1847 و1850.[3]

_ ظهور مجاعات كان أشدها مجاعة عامي 1867 - 1868 وخاصة منها التي تعرض لها المجتمع القسنطيني والتي وصفها صالح بن العنتري بما يلي: "...وفيها أشرف الناس على الهلاك الأليم والبلاء العظيم، بحيث أنه لم يسمع في الزمان مثلها وقد حصل فيها لضعفاء عامة الخلق، بل ولكثير من خواصهم ايضا بادية وحاضرة من التشتت والفناء واكل الحشيش ونحوه.[4]

---

1 -نفسه: ص 93.

2 -عبد الحميد زوزو، **دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919 -1939** شركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1985 ص14.

3 -صالح العنتري، **مجاعات قسنطينة**، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1974 ص،ص 15،16 .

4- نفسه ص 17.

وتعرض المجتمع القسنطيني مرة اخرى للمجاعة سنة 1920، حيث جاءت المحاصيل ناقصة، في ناحية قسنطينة وهو ما أكدته التقارير الواردة من طرف شيوخ البلديات، والتي كانت بحق لوحة معبرة عن تلك الكارثة التي ألمت بسكان تلك الجهة في فترة ما بين الحربين العالميتين.[1]

أثار القوانين الفرنسية والإجراءات الإدارية الجائرة الناتجة عن تطبيق القانون الاستثنائي الذي عرف بقانون الأهالي (الانديجينا).[2] 1871 الذي استكملت تنظيماته مع حلول 1881 والذي بلغ فيه عدد الجنح إلى 41 جنحة وهي بدورها أصبحت أساس التعامل مع الجزائريين.

والذي تدعم في 1902 بإنشاء محاكم ردعية، والتي آخذت شكل إجراءات الردع بواسطة المنشور الذي أصدره الوالي العام شارل جونار[3]

1-يحياوي مرابط مسعودة، المجتمع **المسلم والجماعات الأوروبية في جزائر القرن العشرين، حقائق وإيديولوجيات وأساطير ونمطيات**، تر محمد المعراجي، ج2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 140.

2-**طبق اثر القضاء على ثورة الرحمانيين** بزعامة المقراني، من أهم جراءته: إنزال العقوبة دون محاكمة، تنفيذ إجراءات الحبس والمصادرة.

3 - ولد سلستين شارل جونار اوغست جونار Célestin Charles August Jonnart، في فيفري 1857 بفليشين(Flechin) بفرنسا ، من عائلة من الأشراف الصغار الجمهوريين ، درس في مدينة سانت اومار، ثم التحق بكلية الحقوق في باريس ، لينتقل بعدها إلى مدرسة العلوم السياسية ، ليستعد لاحتراف العمل الإداري. شغل منصب وزير في حكومة كاسير بيير، لينتخب بعدها نائبا في البرلمان الفرنسي وهو شابا، تقلد عدد من المناصب في الدولة في الفترة الممتدة ما بين 1881 - 1885، وفي هذه الأخيرة شارك في الانتخابات النيابية ممثلا لفئة الجمهوريين إلا انه لم يفز فيها، ليخلف والده كمستشار عام لمقاطعة فوكومباك ، وف 22سبتمبر 1889 أصبح ممثلا لمنطقة سانت اومار ، وبقي نائبا إلى غاية 1910 . عين حاكما عاما على الجزائر لثلاث عهدات، كانت أولاها من 03 أكتوبر 1900 إلى جوان 1901، والثانية من ماي 1903 إلى غاية 28 فيفري 1911 وهي أطولها، أما الثالثة فجاءت في 30جانفي 1918 إلى غاية جويلية 1919. انظر: شارل روبير ارجون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871 - 1919، ج1**، تر، محمد حاج مسعود وباكلي، ط1، دار الرائد للكتاب الجزائر 2007 ص 344.

1906.وهو المنشور الذي ارتبط صدوره بمقاومة عين بسام، والذي تضمن تدابير قمعية جديدة، جاءت على شكل أوامر تدعوا لمراقبة الجزائريين في كل مكان، والقبض على كل مشكوك فيه، فأغلقت المقاهي التابعة للجزائريين، ومنعت المهرجانات التي يقوم بها الأهالي، ثم سحبت رخص حمل السلاح الخاصة بالجزائريين، وتم سجن كل جزائري مشكوك فيه من قبل الإدارة.[1]

ج . الأوضاع الصحية:

كانت الحالة الصحية للسكان الجزائريين بصفة عامة حسنة قبل الاحتلال الفرنسي للإقليم وذلك بسبب وفرة الغذاء، وأهمها الحبوب، مع وفرة المياه من الآبار والعيون والمجاري المائية، واستهلاك زيت الزيتون الذي يعد عنصرا غذائيا هاما للمجتمع الجزائري ويوفر لهم الوقاية لكثير من الأمراض.[2]وقد ذكر في هذا الشأن الدكتور جيولفي قائلا:" انه عندما حل الفرنسيون بالجزائر وجدوها خالية من مرض السل." وشهد شاهد من أهلها، ورغم أهمية الصحة للسكان، إلا أنها لم تسلم من عنصرية الاستعمار، حيث حرم الجزائريون من العلاج والدواء، واعتبرتهم إدارة الاحتلال بمثابة قطعان من الحيوانات المتوحشة وفي الوقت نفسه حل المستعمر وهو مرفوقا بمجموعة من الأمراض الفتاكة مثل مرض الزهري والسل اللذين كانا انتشارهما سريعا بين الوسط السكاني للجزائريين.[3]

1-أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية ج2**، مرجع سابق ص 107.

2- يحي بوعزيز: مع **تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية**، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص421.

3-**يحي بوعزيز: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب ج2**، دار الهدى عين مليلة الجزائر 2009 ص 377.

فمنذ الحملة العسكرية على مدينة عنابة بدأت تظهر علامات التدهور الصحي لسكان الناحية، وفي هذا الشأن يذكر الطبيب ديكو "Ducoux"بان مرحلة جديدة بدأت منذ احتلال عنابة سنة 1832 ، والتي مثلت القطيعة مع الوضع الصحي الممتاز الذي كان سائدا في المقاطعة ، وكانت الاتصالات الاولى مع الفرنسيين بداية لاجتياح الوباء"[1]وشهد شاهد من أهلها .أما أنواع الأوبئة التي اجتاحت الشرق الجزائري بعد الاحتلال فهي على النحو التالي :

_ **وباء الكوليرا**: إن الوسط الجزائري كان خاليا وباء الكوليرا قبل الاحتلال الفرنسي للإقليم، إلا انه انتشر مع بداية الغزو، وهو المرض الذي يطلق عليه اسم الهواء الأصفر، على حد وصف محمد صالح العنتري له. وهو الوباء الذي جاء ذكر عند الدكتور باسيني PACINI سنة 1854 والذي يصفه كما يلي:" انه عبارة عن جرثومة أو بكتيريا تعفن وتعدي الجهاز المعوي، وتظهر أعراضه الاولى بالإسهال المصحوب بالجفاف السريع والذي ينتهي بالهلاك في أيام محدودة، وينتج عن تعفن الماء وبسرعة العدوى.[2]لقد اتحد المرض مع الجوع على السكان، فكانت وطأتهما شديدة عليهم وخاصة الفئات الضعيفة ومنهم الأطفال والنساء الذين حلت بهم الكارثة.

1-Ducoux Esquisse :des **Maladies épidémiques du nord d'Afrique ,examen des causes qui les ont occasionnes et entretenu suivi de considérations hygiéniques applicables a l'armée d'occupatio**n aux libraires médicales et militaires Paris dcccxxxll ,p 24

2 -فلة قشاعي (مولودة موساوي) **الصحة والسكان في الجزائر أثناء العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي (1871/1578)** أطروحة دكتورة جامعة الجزائر، سنة، ص ص 129،130.

- **وباء الجدري**: تمكن هذا الوباء من الانتشار بين فئة الأطفال بشكل ملفت نتيجة لنقص تغذيتهم وضعف بنيتهم الفيزيولوجية، فارتفعت نسبة الوفيات، وكاد الوباء أن يهلك جميع الأطفال، وياتي تقرير الطبيب دوبونشال Duponchelواصفا الوضع بقوله:" ... لقد رأينا بعض الدواوير تفقد في ظرف عدة أشهر كل أطفالها تقريبا "[1].

تفشت الأمراض في إقليم الشرق الجزائري وخاصة في الفترة الممتدة ما بين 1830 إلى 1870 بشكل كبير وأصبحت وبائية، والتي تعود أسبابها إلى البؤس الذي شكل الأرضية الخصبة لانتشارها، وفي المقابل لم تول إدارة الاحتلال أي اهتمام لصحة السكان وهو الوضع الذي أكدته المصادر والتقارير الخاصة، حيث جاء في أحدها واصفا الوضعية بانها تعاني من: " ... خلو البلاد من ابسط المقومات الصحية، وانعدام تام للمرافق والمنشئات الصحية، فلا مستشفيات، ولا مصحات متنقلة ولا مستوصفات ولا محاجر ..." [2]

أحدثت أثار الوباء والمجاعة على سكان إقليم الشرق الجزائري انعكاسات سلبية على النمو الديمغرافي للسكان ، وألحقت أضرارا كبيرة بهم وتسببت في ارتفاع نسبة الوفيات بينهم .فتلك الوضعية الكارثية جاء وصفها في مذكرات الحاج احمد باي قائلا : "... ظل وباء الكوليرا يخرب قسنطينة مدة 17 يوم ، ومات في اليوم الأول 220 شخص ، وفي اليوم الثاني 600 شخص ، ثم في اليوم الثالث 700 شخص وقد صار ذلك في نقصان إلى أن زال نهائيا في اليوم السابع عشر، ولم ينتشر في قسنطينة

1 -ايفون تيران: **المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة، المدارس والممارسات الطبية والدين 1830 -1880**، تر محمد عبد الكريم اوزغلة ، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005 ، ص 321.

2-GGA ; **L'assistance en Algérie**, imp., Fontana Frères, 1922, p 03,

وحدها وإنما في جميع القبائل حيث بلغ درجة جعلتنا نعتقد أن ملك الموت غاضب علينا ..."[1]ولتوضيح الكارثة الديمغرافي التي أصابت المجتمع جاءت الدراسات الخاصة بها، وفي مقدمتها تأتي دراسة نوشي

الدائرة	تعداد السكان لسنة 1867	تعداد السكان لسنة 1869	الفارق في تعداد السكان	نسبة تراجع السكان
قسنطينة	15450	92679	61824	%40
ميلية	29656	25963	3693	%12.4
عين البيضاء	61183	42698	18483	%30.2
تبسة	41611	23297	18314	43 ,9%
سطيف	14756	122048	22519	15,2%
كيتونت	30151	28666	1485	4,9%
بجاية	87870	79458	8412	9,5%
برج بوعريريج	97363	83386	13977	14,3%
باتنة	10822	85802	22427	20,6%
قالمة	36792	30148	6644	18%
المجموع			17777	19,7%

Noushi التي بين فيها بالأرقام المناطق التي تضررت في إقليم الشرق الجزائري من خلال جدول خاص بالتراجع الديمغرافي جراء المجاعة والأوبئة: 1867- 1868لإقليم الشرق الجزائري حسب الجدول التالي:[32]

1- احمد باي: **مذكرات احمد باي وحمدان خوجة وبوضربة**، تقديم وتحقيق وترجمة محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر ص 41.

2-**André Noushi ; Etude sur la croissance demographique aprés le passage de la famine et les maladies durant les années 1867/1868 dansla region de l'Est Algerien.**

- السياسة الفرنسية في مجال الصحة والخاصة بالأهالي:

تعتبر السياسة التي انتهجتها إدارة الاحتلال في مجال الصحة والمتعلقة بالجزائريين (الأهالي)، كانت غير منصفة في حقهم، ومنحازة للطرف الأوروبي من السكان المستوطنين، رغم وجود التشريعات المختلفة والتي يتقدمها مرسوم 23ديسمبر 1874 الذي عملت نصوصه على إلحاق الأطباء الاستعماريين بالمساعدة الطبية الاستشفائية للمقاطعات الطبية.[1]

ويكون بذلك أول مرسوم متعلق بالخدمة الاستشفائية ، والذي فتح الباب للمساعدة الطبية وتعويض تكاليف العلاج للأهالي .و توالت بعد ذلك القوانين المتعلقة بالصحة ، نذكر منها مرسوم 02 فيفري 1876 المتعلق بحماية أطفال السنين الاولى من العمر ، وقانون 1902 الذي اقر بحماية الصحة العامة ، وهو الذي عرف مجال التطبيق بعد صدور مرسومين بعده وهما : مرسوم 27 فيفري 1907 و مرسوم 05 أوت 1908 واللذين أقرا إجبارية وضرورة حماية الصحة العامة في الجزائر بشكل إلزامي، و آمر بالتلقيح من الأمراض المعدية و تقديم الخدمات الصحية للأهالي بطريقة ملزمة ومجانية.[2]

ورغم تباهي وتفاخر إدارة الاحتلال بالهياكل الاستشفائية التي تم انجازها في إقليم الشرق الجزائري، إلا أنها بقيت حكرا على الأوروبيين وفي خدمتهم، وكانت استفادة الأهالي منها محدودة جدا آو تكاد تنعدم. وعليه فإننا نقوم بجرد المؤسسات الاستشفائية الاستعمارية المنجزة في إقليم

1 -Raynaud (Lucien), Henri (Soulié), Paul (Picard), Pathologie **et hygiènes Nord Africaines**, l'assistance médicale, Libraire de l'académie de Médecine,Paris ,1830 ;p 511.

2 -G,G,A ,**Ville de Constantine1837 / 1937,L'œuvre Français d'assistance et de protectionsanitaire Travaille du bureau municipale d'hygiène** , septembre 1937,Editions Braham Constantine p ,45,

الشرق الجزائري، والتي جاء ذكرها في العديد من المؤلفات بمناسبة الذكرى المئوية لاحتلال قسنطينة، واهم هذه الهياكل:

المستشفيات: يوجد بالإقليم 09 مستشفيات استعمارية، يأتي في مقدمتها، المستشفى الاستعماري الرئيسي بقسنطينة الذي تم إنشاءه سنة 1876 على مساحة تفوق 13 هكتار ويحتوي على 771 سرير ومقسم إلى عدة مصالح ومجهز بشكل كامل بجميع التخصصات.[1]

-مستشفى بونة: يعود إنشاءه إلى سنة 1832 وتم تطويره ما بين 1878 و1891 ويحتوي 400 سرير.

_ مستشفى بجاية: انشئا في 1870 يحتوي على كافة التجهيزات.

_ مستشفى سكيكدة: انشئا في 1842 ب 400 سرير.

_ مستشفى سوق أهراس: تم انجازه في 1891 ويحتوي على 70 سرير.

مستشفى ميلة: أنشئ في 1878 وتم تحويله إلى مستشفى مدني في 1896.

ويوجد إلى جانبها، مستشفيات اخرى ذات طابع عسكري بلغت حتى سنة 1874 عدد 16 موزعة على إقليم الشرق وهي على النحو التالي حسب الجدول:

المستشفيات ومدن تواجدها	عدد الأسرة بها
المستشفى العسكري بباتنة	125 سرير
بسكرة	75 سرير
بونة	150 سرير
بجاية	122 سرير
قسنطينة	455 سرير
جيجل	80 سرير
قالمة	127 سرير
القالة	100 سرير

1 -Raynaud (Lucien), Henri (Soulié), Paul (Picard) ; op cit , p 318

سطيف	217 سرير
سوق أهراس	85 سرير
تبسة	55 سرير
عين البيضاء	30 سرير
برج بو عريريج	30 سريرا
خنشلة	25 سريرا
الغرف والملاجئ المختلطة بسكيكدة	80 سريرا

وبلغ عدد هذه المستشفيات العسكرية بإقليم الشرق الجزائري حسب إحصاءات الواقعة في الفترة الممتدة ما بين 1919 و1937 إلى ثلاثة وثلاثين مستشفى عسكري. وهي موزعة على التجمعات السكانية والتي نذكر منها: عين مليلة، ام البواقي، شلغوم العيد القل كوتدي اسمندو (زيغود يوسف)، الميلية، فج أمزالة، بوقاعة، مجانة، الطارف الطاهير.[1]

وتوجد ايضا مستشفيات أهلية، والتي تم انتشاءها متأخرا في إقليم الشرق الجزائري إلى سنة 1895وارتبطت بالنشاط التبشيري، ومنحت للإباء البيض[2] ، حتى يتزامن العلاج المادي مع الرعاية الإنسانية تحت ظل التنصير، مستغلين الظروف الصعبة التي يكون عليها المريض، ضعف وفقر وألم، عندما تقدم يد البابا لها الرعاية والحنان، وهو الدور الذي أسندته لها إدارة الاحتلال لمسخ المجتمع والقضاء على أحد مقوماته الحضارية (الاسلام)

فإذا عدنا إلى المنشئات الطبية المنجزة من 1837 - 1937 ، أي من سقوط قسنطينة إلى غاية الاحتفال بالذكرى المئوية لاحتلال المدينة ، نجدها بالأرقام عديدة ومتنوعة حسب ما هللت له إدارة الاحتلال، ،و خاصة فأنها تريد أن تقنع الجزائريين بانها عملت لمصلحتهم وقدمت لهم

1-Moline (Dariste**), L'Assistance aux indigènes musulmans dans le département de Constantine**, sans éditeur, et année, p 20,

2-DR Bruch : **Hygiène et assistance en Algérie** ; Alger ;1905 ; pp 128,132,

المساعدات اللازمة ، وأنقذتهم من الأمراض والأوبئة والتخلف وسعت لتحسن ظروفهم الصحية، إلا أن الواقع مغايرا تماما لتلك المزاعم ، كون استفادة الأهالي من الخدمات الصحية قليلة جدا وتكاد تكون منعدمة .وهو ما يؤكده التقرير الذي قدمه Jules Cambon ، بعد زيارته للشرق الجزائري إلى مجلس الشيوخ الفرنسي سنة 1897 والذي حمل تسميته بلجنة جول كامبون ، حول واقع استفادة الأهالي من الخدمات الطبية ، حيث أبدى استغرابه من الحرمان الكامل للأهالي من الخدمات الصحية التي نصت عليها قوانين الدولة ، فحمل التقرير تصريحه قائلا: " قمت في السنوات الماضية بزيارات للبلد ويعني به إقليم قسنطينة ، وجدته خاليا تماما من أي مساعدة طبية أو أي مؤسسة صحية موجهة للأهالي ... أظن فعلا واقدر أن موارد الأهالي تمون جزءا كبيرا من المساعدة الطبية إلا أنهم لا يحصلون على شيء وبذلك يجب أن يستغلوا حقهم ." [1]

وتأتي محاضرة الأستاذ الاختصاصي ليفي فالنسيLevy valençay في سنة 1946 تؤكد بان عدد الجزائريين المصابين بداء السل يعادل خمس مرات عدد الأوربيين المصابين بنفس المرض ليبلغ عدد المرضى الجزائريين أربعمائة ألف (400الف) لم توفر لهم إدارة الاحتلال ماعدا ألفي سرير، وبذلك صار الأطفال يموتون بالآلاف سنويا بسبب نقص العناية الصحية والفقر. [2]

1 - Edouard JULES Cambon ; **LE Gouvernement General d'Algérie 1891 / 1897** Librairie H Champion et Paris 1918P186

2 -يحي بوعزيز **موضوعات وقضايا ج2**، مرجع سابق ص ،377..

ج -الأوضاع الثقافية:

عرفت الجزائر في المرحلة التي سبقت الاحتلال الفرنسي لأراضيها ازدهارا واستقرارا في شتى المجالات سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ، وهي عوامل أثرت في تنوع مواردها وغنى خزائنها التي أسالت لعاب المسئولين الفرنسيين ، الذين استغلوا حادثة المروحة والتي بنوا عليها آمالهم للظفر بالجزائر، وتحقق لهم الحلم لفترة زمنية معينة والتي امتدت من جويلية 1830 إلى غاية جويلية 1962، سيطروا فيها على الأراضي والبلاد إلا أنهم وجدوا أمامهم شعبا صامدا في أزعج أحلامهم طيلة المدة التي بقوها على أراضيه بمحاولاته المتكررة والمختلفة لإيقاف أولئك الغزاة بكل ما أوتي من قوة وعزيمة وصبر وإيمان.

ومن جهتها سعت إدارة الاستعمار الفرنسي ، للقضاء على التركيبة الفكرية والثقافية للمجتمع الجزائري وعملت على تحطيم بنيته الاجتماعية والاقتصادية، من خلال وضعه الحواجز عديدة أمام عملية التطور الطبيعي للشعب، وذلك من خلال فرضها للضرائب المختلفة و المجحفة في حق الأهالي ،والتي تبعتها إجراءات التجريد من الأراضي الفلاحية التي تعد المصدر الأساسي لرزق الأهالي وأقواتهم ، وذلك عن طريق الاستيلاء والمصادرة لصالح المستوطنين الأوروبيين ،وهي العملية التي كانت تتم تحت طائلة القوانين الاستثنائية التي وضعتها سلطات الاحتلال في حق الأهالي العاجزين عن الدفع.

فأربكت بها حياة الجزائريين وأدخلتهم في دوامة من المشاكل المعقدة، كانت من نتائجها انخفاضا محسوسا في مستوى المعيشة، مع انتشر الفقر والجوع، الذي رافقته الأمراض والأوبئة الفتاكة، والتي عجلت بهجرة الأهالي عن بلاده التي ترعرعوا فيها هاربين من صعوبة الحياة وسوء

المعاملة، وعندها انتشر الجهل وعم وسادت الأمية في الأوساط الشعبية، وتفشت ظاهرة الدروشة والشعوذة وازدادت توسعا ظاهرة الخرافات والبدع.

وتبعتها ظاهرة اخرى خطيرة تمس الجانب الحضاري للمجتمع والتي تمثلت في فقدان المدن الجزائرية لطابعها الإسلامي بفعل الاستيطان الأوروبي الذي قضى على التراث الثقافي للأمة الجزائرية، ونشطت فيها معاول الهدم والتهديم التي طالت المعالم الحضرية الجزائرية، ومن أهمها أماكن العبادة والتعليم.[1]

ولمعرفة الأوضاع الثقافية في إقليم الشرق الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية وخاصة بعد سقوط مدينة قسنطينة 1837، نتناول بالدراسة أوضاع التعليم والنوادي الثقافية والصحافة للإقليم للفترة الممتدة من 1837الى غاية 1954.

1 - التعليم:

كانت الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي سنة 1830 ، تعيش حالة ازدهار وتطور ، وتتمتع برصيد فكري وحضاري تضاهي به كل بلدان العالم العربي والإسلامي لتلك الحقبة الزمنية حيث كانت الغالبية من الجزائريين تعرف القراءة والكتابة والتي كانت منتشرة بنسبة 90% بين السكان ولا تقل نسبة الثقافة المتوسطة عن نسبة 60% وهذا ما يؤكده Marcel Emerit الكاتب الفرنسي ب:" أن كل أرياف الجزائر كانت عامرة بالكتاتيب القرآنية والمساجد والمدارس والمعاهد ، وضرب مثلا عن ذلك بقسنطينة التي كان بها عام 1837 حوالي 35 مسجدا و 90 مدرسة

1 -ناصرالدين سعيدوني: **الجزائر منطلقات**، مرجع سابق ص ص 25 ،46

ومنها مدرسة ابن افوناس ومدرسة ابن الفقون ومدرسة الكتاني وبها ايضا 16 زاوية ..."[1]،

إلا أن الاستعمار الاستيطاني عمل على سلخ الجزائريين عن موروثهم الثقافي والحضاري لمجتمعهم، ومن أبرز الشهادات التي تقر بذلك، المسؤولين الفرنسيين أنفسهم الذين يؤكدون ذلك، فشهادة الضابط الفرنسيLouis Rhin لويس رين لتي جاء فيها قائلا: " إن سلطات الاحتلال وضعت يدها على المنشئات العامة كلها تقريبا ولم تترك إلا بعض المدارس القديمة التي لم تكن تضم سوى ثلاثين ألف تلميذ (30000) وهو عدد لا يمثل الخمس من مجموع التلاميذ الذين كان من المفروض أن تضمهم المدارس قبل ذلك."

ومن جهته السيد Eugen Combe اوجين كومب مخاطبا أعضاء مجلس الشيوخ الفرنسي: " ... إن التعليم في الجزائر كان سنة 1830 أكثر ازدهارا وأحسن حالا مما هو عليه الآن، الأمر الذي لم يرضي السلطات الاستعمارية في الجزائر، فقد كان هناك أكثر من 2000 مدرسة للتعليم الابتدائي والثانوي والعالي، ويتولى التدريس فيها أساتذة أكفاء هذا فضلا عن المساجد التي تقوم بتلقين وتعليم اللغة العربية وتحفيظ القران الكريم، وتعليم العلوم الإسلامية لطلابها وتلاميذها ..."[2]

ويوضح الكاتب الفرنسي بولارد، في كتابه " تعليم الأهالي في الجزائر " يقول لقد كانت الجزائر فيما مضى تضم معاهد علمية عظيمة الشأن، فالفلسفة والآداب والعلوم والطب وقواعد اللغة والقانون

1-Marcel Emérite ; **L'Algérie a l'époque d'Abdelkader**, Paris 1951 PP& 13,27. انظر: يحي بوعزيز **موضوعات وقضايا ج 1** ص ص 532، 533

2 -يحي بوعزيز: **موضوعات وقضايا، ج2**، مرجع ساق ص 378.

الإسلامي وعلم الفلك، يقوم بتدريسها أساتذة جزائريون كبار، كما كانت هناك مدارس عديدة ومتخصصة في تعليم القضاء الشرعي الإسلامي والعلوم الأخرى[1]

وفي نفس السياق يضيف بولارد الكاتب الفرنسي مذكرا ب:" ... إن الغزو الفرنسي أحدث اضطرابا بالغا بين الأدباء والمفكرين الجزائريين، واضطر العلماء والفقهاء أن يتركوا وظائفهم ويتشتتوا ويتشردوا، كما اضطر الطلاب والتلاميذ أن يتشتتوا ويتفرقوا كذلك، ويسعون لطلب العلم سرا وخفية بعد أن كانوا يطلبونه ويتلقونه علانية، وأسندت السلطات الاستعمارية إدارة المساجد والوعظ والإرشاد فيها والتعليم إلى أيادي غير آمنة، بددت الموال المخصصة لذلك وتم إهمال المساجد ..." [2]

وتمادت إدارة الاحتلال في محاصرة التعليم الخاص بالجزائريين، فالي جانب تحطيمها للهياكل والمؤسسات فقد منعت انجاز وفتح المؤسسات الجديدة إلا بترخيص وبإذن من محافظ الشرطة ورؤساء الدوائر، وفرضت رقابة شديدة على معلمي القران الكريم في الكتاتيب. ومن جهة اخرى أقدمت السلطات الاستعمارية على إصدار العديد من القوانين الخاصة بالتعليم نذكر منها:

1_ قانون 24 ديسمبر 1904 الذي ينص على انه: " لا يجوز لأي معلم أن يتولى إدارة أي مكتب (مدرسة) لتعليم العربية وتحفيظ القران الكريم، ما لم يحصل على رخصة من عامل العمالة (الولاية) أو قائد الفيلق العسكري ".

1- نفسه ص 378.

2-يحي بوعزيز، نفسه، ص 378.

ويضيف القانون: "... يجوز لنفس السلطة ان تسحب رخصة التعليم لآجل معين وبصفة نهائية للمعلمين المتهمين، كما لا يجوز للمكاتب العربية (المدارس والكتاتيب) ذات الرخصة أن تفتح أبوابها للأولاد وتمارس التعليم أثناء ساعات التعليم في المدارس الفرنسية بالقرى التي لا تبعد عن أكثر من ثلاث كيلومترات عن المدرسة الفرنسية".[1]

2 _ مرسوم الوزير (شوطان) سنة 1938 الذي اعتبر اللغة العربية أجنبية على البلاد والعباد في الجزائر ويجب منع تدريسها.

وأمام هذه الهجمات العنيفة التي بدرت بها إدارة الاحتلال، إلا أن الشعب الجزائري بقي مصرا على تعليم أبناءه بشتى الطرق ومقاوما لتلك القوانين الجائرة في حقه التي تعمل على تجهيله، ولذلك سعى السكان على حفظ كتاب الله (القران الكريم) وتعليم اللغة العربية وقواعدها، إيمانا منهم بأهمية التعليم وخطر الجهل وسعيا منهم لأداء فرائضهم وواجباتهم الدينية، وخاصة منها الصلاة التي يتطلب أداؤها حفظ جزء من القران الكريم.[2]فالتعليم الذي كان سائدا في تلك الحقبة الاستعمارية للجزائر، مقسما إلى ثلاثة مراحل أساسية:

المرحلة الأولي: يتم فيها تعلم الكتابة والقراءة وحفظ القران الكريم، وتدوم من سن الخامسة إلى حدود الثانية عشرة سنة، يشترك فيها كل الأطفال ذكورا وإناثا. لا تخلو قرية من الكتاب والمسجد اللذين يؤديان نفس الدور.

المرحلة الثانية: يواصل فيها تعليم الأطفال مع تحفيظهم متون العلوم كابن عاشر والاجرومية، وألفية ابن مالك، وتشرح لهم من قبل

1 -نفسه ص 379.

2-يحي بوعزيز: **موضوعات وقضايا ج1** مرجع سابق ص ،531.

العلماء، وتدرس الى جانب ذلك مواد النحو والصرف والفقه والحديث والعروض والقوافي.

المرحلة الثالثة: تتعمق فيها الدراسة وتتوسع في العلوم، وفيها يتخصص الطلبة حسب ميولهم وقدراتهم، ويزداد اهتمامهم بالفقه والتشريع الإسلامي، الذي يلعب دورا أساسيا في حياة المجتمع الجزائري. وكثيرا ما يسافر الطلبة إلى الجامعات المشهورة طلبا للمزيد من العلم، نذكر منها جامع الزيتونة بتونس، وجامع الأزهر بالقاهرة وجامع القرويين بالمغرب الأقصى.

فمجتمع الريف ينفق بسخاء على التعليم والمؤسسات العلمية ورجال الدين، فيحبس الأراضي والبساتين والأشجار المثمرة والمحلات التجارية وغيرها للإنفاق على طلبة العلم والعلماء ومؤسسات التعليم.[1]

أما التعليم الرسمي، فنجده ينتشر في المدن الكبرى أين تكون الكثافة السكانية للمستوطنين الأوروبيين عالية، فعدد المدارس الابتدائية في مجموعها بالقطر الجزائري تبلغ 2000 مدرسة ابتدائية، فنجدها في المدن التالية الجزائر، قسنطينة بها 10 مدارس، سطيف، باتنة، سكيكدة، عنابة. تضاف لها الثانويات في كل من الجزائر قسنطينة، سطيف وسكيكدة، أما التعليم التقني فيعطى بواسطة المدارس التطبيقية الصناعية، وحظ الطلبة المسلمين منها قليل.[2]

1 -نفسه ص 536.

2-أحمد توفيق المدني، **جغرافية القطر الجزائري**، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر 2010، ص ص 167،168.

لقد كان للزاوية دورا هاما في تعليم أبناء المجتمع الجزائري، خاصة بعدما أوصدت سلطات الاحتلال الأبواب أمامهم للالتحاق بالمدارس الحكومية التي كانت حكرا على أبناء المستوطنين الأوروبيين. فلجأ أفراد المجتمع إلى الزوايا التي كانت الملاذ والمنقذ لطلبة العلم والمعرفة وحفظة كتاب الله. لقد سار تلاميذ الإقليم على نفس الطريق الذي سلكه بقية تلاميذ وطنهم. إن إقليم الشرق الجزائري كان طلبته محظوظين كثيرا نتيجة لتواجد عدد مهم من الزوايا والتي يوضح لنا الجدول الآتي

الزاوية	المقر	الولاية المتواجدة فيها	الشيخ المؤسس	تاريخ التأسيس	وضعيتها أثناء الثورة التحريرية
شيخ الحواس	عين ولمان	سطيف	الشيخ الحواس	1287 /1870م	أستمر نشاطها
ثابت خليفة	العلمة	سطيف	ثابت خليفة	1301هـ/1883م	استمرت
المرابط الزيتوني	عباسة	سطيف	الشيخ الزيتوني	132هـ /1905م	استمرت
الشيخ الحفناوي	الناظور بن مزلين	قالمة	الشيخ عمارة بالديار	131هـ /1900م	استمرت
الشيخ الحملاوي	تلاغمة	ميلة	سيدي عبد الرحمان الحملاوي		استمرت

مواطن انتشارها داخل الإقليم:[1]

تضاف لها زاوية الشيخ عبد الرحمان باش تارزي بقسنطينة [1]، والتي تعمل على تحفيظ القران الكريم وتدريس النحو والصرف والفقه والتوحيد والعروض وغيرها.

1- عبد العزيز شهبي، **الزوايا والصوفية والعزابة والاحتلال الفرنسي في الجزائر**، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص30.

2 . الجمعيات والنوادي الثقافية:

إن تاريخ الجمعيات الفرنسية في الجزائر مرتبط بالهجرة الأوروبية بفضل التحولات الناتجة عن الاحتلال والاستيطان والأحداث التي عاشتها فرنسا سنوات 1848، 1851، 1870 وتوسع النظام المدني والنشاط الاقتصادي وظهور حركية جمعوية مطلع القرن العشرين داخل أوساط الجالية الأوروبية في محاولة منها للتأكيد على هويتها، وذلك عن طريق التكتل في جماعة أصلية، وإنشاء جمعيات تعمل على الدفاع عن المصالح الخاصة لتلك الجالية ذات الأصل الواحد، مع ربطها بذاكرتها الوطنية وموطنها الأصلي.[2]

لقد كان لصدور قانون 01 جويلية 1901 دورا هاما في مساعدته للجمعيات، والذي سمح للفرنسيين بالاستفادة من النظام الليبيرالي وشجعهم على إنشاء الجمعيات المختلفة وتطويرها خاصة داخل المدن أين تكثر الجالية الأوروبية، ومن المدن التي كانت تسكنها تلك الجاليات في الإقليم الشرقي للجزائر نذكر منها قسنطينة، وسكيكدة وعنابة وغيرها. إن تطبيق ذلك القانون ساهم في ظهور مناخ اجتماعي وثقافي جديد، وهو ما تؤكده إحصاءات المرحلة الممتدة ما بين 1901 و1945 التي قامت به الباحثة بن حسين كريمة والتي أحصت 1521 جمعية على المستوى الوطني، منها 639 جمعية موزعة على ثلاثة مدن كبرى في عمالة

1- عبد المنعم القاسمي الحسني، **الطريقة الرحمانية، الأصول والأفكار والآثار منذ البداية إلى غاية الحرب العالمية الاولى** دار الجيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص729.

2-Benhassine Karima : **Vie Associative en milieu colonial, Constantine une ville desheritages**,media plus , 2004, CONSTANTINE, sous-direction Guechi, p 96,

قسنطينة، وهي على النحو التالي: 292 جمعية بقسنطينة 220 جمعية بعنابة ،127 جمعية بسكيكدة.[1]

ومن جهتها النخبة الأهلية استغلت الإذن الذي منحته سلطات الاحتلال بتكوين جمعيات تعليمية واجتماعية منذ بداية القرن العشري نومن هؤلاء عبد القادر المجاوي[2] ،عبد الحليم بن سماجة [3]، وبلقاسم ولد حميدة ابن التهامي ، والمولود بن الموهوب[4] فهذا الأخير كان له دورا

1-Benhassine Karima ; **La vie associative dans le département de Constantine 1901 / 1945**, Thèse de doctorat d'Etat en histoire, dirige par Sekfali Abderahim Université Mentouri Constantine 2006p, p09,

2 -ولد سنة 1848 في تلمسان أحد قادة الإصلاح في كتلة المحافظين، يتمتع بشعبية كبيرة، كان أستاذا للعربية والشريعة الإسلامية في المدرسة الجزائرية _ الفرنسية بالعاصمة، وقسنطينة لعدة سنوات، اشتغل بالتعليم مدة 40 سنة، ساهم في حركة النهضة الجزائرية بكتبه ومحاضراته ونشاطه في الصحافة، من أشهر مؤلفاته" إرشاد المتعلمين"، تخرج على يديه جيل من المثقفين، توفي في قسنطينة سنة 1914. **انظر** إبراهيم مياسي: **إرهاصات الحركة الوطنية (1900- 1914)** المصادر عدد 6، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 الجزائر، 2002 ص 135

3- ولد بالجزائر سنة 1866 ، ترعرع في أحضان والده علي بن سماية المتخرج من الأزهر الشريف ، ولذلك فهو واسع الثقافة ، والذي حفظ القران الكريم سنة 1896، ليبدأ التدريس مع الشيخ عبد القادر المجاوي في مدرسة خاصة بتعليم اللغة العربية ، من ابرز الدعاة للجامعة الإسلامية في الجزائر ، عارض التجنيد الإجباري في الجيش الفرنسي طيلة 1911 أشتهر كأستاذ ومصلح بالمدرسة الثعالبية وتخرج على يديه جيل من المثقفين لمزدوجي الثقافة ،من مؤلفاته " فلسفة الاسلام ، نشر العديد من المقالات في الأخلاق والمجتمع ، توفي في 04 جانفي 1933 بالعاصمة . **انظر** إبراهيم مياسي: نفس المرجع ص 137

4-**ولد سنة 1866** في قسنطينة وساهم في النهضة الجزائرية من خلال نشاطه في التدريس وفي الصحافة ودعا الجزائريين إلى التكاتف والتفاهم والعمل من اجل الاسلام ومحاربة الجهل والبدع وكانت من المصلحين الذين ساهموا في الحركة الإصلاح الوطني ومن دعاة الجامعة الإسلامية، توفي الشيخ سنة 1939 بمسقط رأسه بعدما ترك لنا تراثا فكريا وأدبيا هاما. **انظر** إبراهيم مياسي: نفسه ص ص 137، 139.

هاما في النهضة الجزائرية من خلال نشاطه وتدريسه ونشره لمقالاته في الجرائد والمجلات التي عملت على دفع الحركة الإصلاحية بالظهور خلال العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي ،والتي كان من ابرز علمائها الإمام عبد الحميد بن باديس والبشير الإبراهيمي والطيب العقبي ، ومحمد العيد آل خليفة ، والعربي التبسي ومبارك الميلي وغيرهم .

تجلت إسهامات النخبة الأهلية في إنشاء جمعيات خاصة بالمسلمين، تطرح من خلالها انشغالاتهم وتتكفل بمشاكلهم على غرار ما كانت تقوم به الجمعيات الأوروبية تجاه أعضائها على مستوى الساحة المحلية، ومن بين المطالب التي كانت ترافع من اجلها، هي مواجهة القوانيين لاستثنائية والخاصة التي فرضت على الجزائريين وعرقلة تطورهم الثقافي والفكري وثبطت عزائمهم.[1]

ولمعالجة ذلك الوضع المتردي ساهمت النخبة في إنشاء النوادي و الجمعيات الوطنية ذات الأهداف الاجتماعية و الثقافية والسياسية، فكانت هذه المراكز تؤدي وظيفة المدرسة التي تسعى للتربية والتوجيه، فكانت عبارة عن مقرات بعيدة نسبيا عن العيون المترصدة، حيث تتم فيها اللقاءات الخاصة ، وكذا مناقشة القضايا السرية والخطيرة ومن بينها المسائل السياسية المحضورة، وهي ايضا ملتقى اجتماعي ورياضي ومراكز للتدريبات المختلفة ،مثل التي تقوم بها الكشافة والتي تعرف بالتدريبات شبه العسكرية مثل السير على الأقدام مع استخدام البوصلة والخرائط لمسافات طويلة والتخييم وسط الطبيعة وممارسة الإسعافات الأولية. ففي ظاهرها تبدوا مقرات للنشاط الثقافي إلا أنها تطورت تدريجيا

1 -يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830/ 1954**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د،ت) ص 31.

وتحولت إلى مقرات تمارس فيها السياسة وأصبحت إحدى مكونات الحركة الوطنية.[1]

ومن أهم الجمعيات والنوادي:

_ الجمعية الرشيدية تأسست سنة 1894 من طرف النخبة الجزائرية ومن خريجي المدارس الفرنسية الجزائرية، تساعد على نشر التعليم والأخوة، تصدر نشريه بالعربية والفرنسية، من أهم أعضائها الدكتور بن التهامي، عبد القادر المجاوي، ابن رحال.

_ الجمعية التوفيقية التي تأسست سنة 1908 والتي كانت تهدف إلى التوفيق بين الجزائريين والفرنسيين، ليعاد تنظيمها سنة 1911، ترأسها الدكتور بن تامي، ثم الدكتور بن التهامي ونائبه محمد صوالح.

وظهرت جمعيات اخرى ذات طابع فني ، والتي وظفت التمثيل و الفن والموسيقى لخدمة النهضة العربية الإسلامية في كل من الجزائر، وتلمسان ، قسنطينة ففي هذه المدينة الأخيرة لوحدها فقط عرفت ميلاد عدد هام من الجمعيات الفنية حسب ما تؤكده الإحصاءات حيث قاربت الأربعة عشرة جمعية ما بين 1930 و 1935على حد ذكر أبو القاسم سعد الله، ومنها جمعية أحباب الفن التي تأسست في ماي 1933، لإحياء التراث العربي من الآداب والموسيقى والفنون برئاسة محمد رحموني وعضوية إبراهيم العموشي واحمد بوشمال، وكانت على صلة بحركة الإصلاح التي يقودها ابن باديس، ولذلك كان نشاطها مرتبط بنشاط مدرسة التربية والتعليم، كانت تحيي السهرات الفنية لجمع التبرعات والمال لأبناء المدرسة وهي احدي وسائل ابن باديس في توسيع مشاريعه. وتلتها جمعيات اخرى اهتمت بالفن والتراث والتمثيل المسرحي

1-إبراهيم مياسي المرجع السابق، ص ص، 139 ،140.

بإقليم الشرق الجزائـري (عمالة قسنـــطينة) والتـــي نوجزها في الجـدول التالي: [1]

اسم الجمعية	تاريخ النشأة	مؤسسوها	دورها	نشاطها
جمعية الهلال	12 جوان 1932	أسسها بعض هواة الفن بقسنطينة	المحافظة على التراث	/
جمعية المنوبية	أوائل سنة 1934	هواة الفن بقسنطينة	المحافظة على التراث	/
جمعية الهلال للتمثيل	في 18 ماي 1938	هواة الفن بقسنطينة	هدفها تجديد الفن وإحياء اللغة العربية الفصحى عن طريق المسرح	مثلت سنة 1939 مسرحية عن أفات الخمر والأمية
جمعية الشباب الفني	تأسست في 20 جانفي 1940	هواة الفن بقسنطينة	هدفها كشف استبداد الإدارة الفرنسية عن طريق المسرح	مثلت مسرحية الديكتاتور (المستبد)، الذي تناول الاستبداد النازي في ألمانيا ومن ثم كانت توحي بالاستعمار والحرب
جمعية المزهر البوني للتمثيل	تأسست سنة 1932بعنا بة	هواة الفن بعنابة	هدفها محاربة الآفات الاجتماعية والنهوض بالمجتمع	عن طريق الموسيقى والتمثيل بتشجيع استعمال اللغة العربية الفصحى

النوادي[2] التي تأسست في إقليم الشرق الجزائري، والتي نقدم البعض منها على النحو التالي:

1- أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي 1830 -1954، ج5**، دار البصائر الجزائر، 2007، صص317،315.

2-هي مجال للتواصل مع الجمهور، أو هو عبارة عن قاعة يمكن أن تكون للاحتفالات أو قاعة للصلاة أو محلا لبيع المشروبات الحلال، يلتقي فيه الناس، يتبادلون الأفكار ويطرحون قضاياهم وانشغالاتهم، وكانت تبرمج فيه المحاضرات واللقاءات في حوارات مفتوحة مع بعض رجال الفكر والسياسة. لقد كان للنوادي دور هام في ترقية الوعي الديني والسياسي بما كانت تقدمه من

_ نادي صالح باي، تأسس سنة 1907 في قسنطينة على يد عريب وابن عابد وتولى رئاسته الحاكم العام شارل جونار، وما يلاحظ هنا، هو ظهور نوع من التسامح من قبل الإدارة الفرنسية لإنشاء مثل هذه الخلايا الاجتماعية ما دامت تحت رقابتها الشديدة. وظهرت نوادي اخرى ومنها:

_ نادي الأنفال الذي تأسس بجيجل سنة 1919.

_ النادي العربي تأسس عام 1925 على يد الشبيبة القسنطينية وكان تحت رئاسة المولود بن إسماعيل.

_ نادي الشبيبة الإسلامية تأسس عام 1925 بمدينة تبسة.

_ نادي الاتحاد تأسس في جويلية 1932، وكان برئاسة محمد الصالح بن جلول بقسنطينة

_ نادي السعادة تأسس في سنة 1926 على يد الطيب زرقين بقسنطينة [1].

_ نادي الثقافة الإسلامية تأسس سنة 1932 بمدينة العلمة (سطيف).

_ نادي الثقافة الإسلامية تأسس سنة 1936 بقالمة.

ومن أبرز النوادي التي عرفت نشاطا مكثفا في الساحة الثقافية والفكرية، نجد نادي الترقي الذي يضم في صفوفه 270 عضوا قام بتنظيم حوالي ثلاثين محاضرة باللغة العربية وعشرة باللغة الفرنسية، ما بين 1927 و1929. وفي أحد احتفالاته السنوية غنى الممثل الفكاهي رشيد

نشاطات ثقافية وفنية. وذلك ما جعل إدارة الاحتلال تسعى جاهدة بإصدار لمرسوم 13 جانفي 1938 أمرت فيه بحضر بيع المشروبات الحلال (شاي، قهوة، ومشروبات غازية ...) والهدف من ذلك المرسوم هو إخلاء النوادي وحرمان الكبار من التهذيب وتثقيف، ليتم غلقها في النهاية انظر محمد الدراجي: **الشيخ عبد الحميد بن باديس السلفية والتجديد**، دار الهدى، عين مليلة الجزائر، 2012 ص ص، 264، 265

1 -احمد صاري: **شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر**، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر ص ص، 116 ،119.

لقسنطيني التي كانت سنة 1929. إذ أصبح التمثيل والإنشاد والموسيقى الشعبية جزءا من وسائل جلب الجمهور وتوجيهه نحو الإصلاح والنهضة.[1]

وعرفت النوادي والجمعيات نشاطات اخرى وفي مجالات عديدة، كان من أهمها تلك التي اهتمت بالمجال الرياضي، وبالفرق المختلفة لكرة القدم، وكرة السلة والطائرة وغيرها واهتمت ايضا بمجال عديدة على غرار الجمعيات النقابية، والحركة الطلابية، وحركة الشباب، التي تأتي في مقدمتها الكشافة الإسلامية الجزائرية التي تعد بحق مجالا خصبا لصقل المواهب وساعدت في بروز الإطارات المسلمة والقادرة على قيادة المجتمع نحو غد أفضل.[2]

3- الصحافة:

إن نشأة الصحافة في الجزائر كانت فرنسية بلا نزاع، فلم تعرف الجزائر هذه الظاهرة الإعلامية والثقافية رغم مرور حوالي قرنين على ظهورها في أوروبا. وكانت أول محاولة لظهورها على الأرض الجزائرية، بتاريخ 26 جوان 1830 عندما سحبت أعداد من صحيفة "الاسطافيت " L'Estaffetteبالمعسكر الذي أقامه الجيش لفرنسي في سيدي فرج . وفي جانفي 1832 انشات جريد رسمية للجزائر تسمى المونيتور Moniteur Algerien، التي كانت تظهر مرة في كل خمسة أيام في بداية آمرها، واستمر في الصدور إلى غاية توقفها سنة 1871 في بداية عهد الجمهورية الثالثة.[3]

1 -أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي ج5**، المرجع السابق ص ص، 315، 316.

2 -إيشبودان العربي: **مدينة الجزائر تاريخ عاصمة**، دار القصبة للنشر الجزائر، 2007، ص ص، 360 361.

3 -أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي ج5**المرجع السابق ص ص، 211، 218.

لقد تزمن صدور الجريدة بظهور صحف اخرى ذات صلة بالفرنسيين والجزائريين مثل جريدة الأخبار الصادرة باللغة الفرنسية والتي ظهرت للوجود سنة 1839.

_جريدة المبشر إنها مشروع فرنسي تمثل في جريدة رسمية دامت ثمانين سنة، بدأت في الصدور بتاريخ 15 سبتمبر 1847 والتي تنسب إلى الملك لويس فيليب (سلطان فرنسا) وتصفها الدعاية الفرنسية بانها جاءت لترشد الجزائريين إلى سبيل العلم والحضارة، ألا أنها في حقيقة الأمر تعد جريدة سياسية رسمية للدعاية الفرنسية [1]وبأقاليم الشرق الجزائري ظهرت عدة صحف فرنسية والتي كانت تمثل عدة اتجاهات فكرية، إلا أنها كانت تتفق على الاستعمار، وخدمة مصالح الكولون على حساب الجزائريين ومن أهمها:

_ جريدة السيبوس ظهرت سنة 1844 بمدينة عنابة.

_جريدة بريد سكيكدة صدرت بتاريخ 1845 Courrier de Philipeville.

_جريدة الصفصاف ظهرت بسكيكدة، إلى جانب جريدة الزرامة التي توقفت سنة 1852

_ جريدة الرشيدي أسبوعية تصدر باللغة الفرنسية في مدينة جيجل بين 1911 و1914 شعارها فرنسا من اجل الجزائر، تظهر يوم الجمعة بأربعة صفحات. تحمل أخبارا محلية واجتماعية عن الجزائر. أسسها الفرنسي ل. أبوتي.

الصحف الجزائرية: لم يظهر منها في أواخر القرن الماضي إلا صحيفتين:

_ جريدة الحق: جريدة أسبوعية التي ظهرت بعنابة في 10 جويلية 1893 على يد سليمان بن بنقي وعمر السمار وخليل قايد العيون، كان هدفها

1 - نفسه ص 222

المعلن هو الدفاع عن مصالح العرب الجزائريين ومصالح الفرنسيين وبرنامجها لا يرفض الحكم الفرنسي ما دام يسمح بالحرية الدينية.[1]

_ الثانية جريدة المصباح: جريدة أسبوعية صدرت في سنة 1904 بتلمسان على يد الأستاذ العربي فخار، كانت مزدوجة اللغة وتعبر عن اتجاه النخبة الاندماجية. وكانت تسعى إلى إيقاظ الجزائريين من سباتهم الطويل عن طريق المدارس ونشر الأفكار الفرنسية.

أهم الجرائد الصادرة بقسنطينة:

_ جريدة مجهولة الاسم حتى الآن على حد ما كتبه أبو القاسم سعد الله في كتابه تاريخ الجزائر الثقافي الجزء الخامس، حيث ذكر بان ظهورها كان في سنة 1877 بقسنطينة وهي ناطقة بالعربية كملحق لجريدة (البروقري دو لاست) (l'EstProgresde تصدر في قسنطينة، هاجمت الشيخ عبد القادر المجاوي، على آرائه التي أظهرها في رسالته إرشاد المتعلمين ومن جهة اخرى هاجمت الثقافة العربية واللغة العربية، ودعت إلى إدماج الجزائريين في الثقافة الفرنسية.[2]

-المنتخب: جريدة أسبوعية تصدر باللغة الفرنسية والعربية ظهر لها أول عدد في 23 افريل 1882 بأربع صفحات، المطبعة الجديدة بقسنطينة. صدر منها 40 عددا كان تاريخ العدد الربعين يوم 21جانفي 1883. (المحرر باللغة العربية هو احمد بن بريهمات) مديرها بول آنيان مورا (بول جوزيف) كانت أول جريدة اهتمت بشؤون المسلمين السياسية. وكانت رسالتها في الظاهر هي الدفاع عن مصالح الأهالي، وخاصة الفلاحين إلا أنها في مقابل ذلك كانت تدعو إلى الإدماج.

1 -نفسه ص 244.

2 -أبو القاسم سعد الله المرجع نفسه ص 232.

_ وظهر بقسنطينة ايضا مجموعة اخرى من الصحف ومنها: جورنال قسنطينة Journal de Constantine، صدرت بتاريخ افريل 1848 [1]التي تحولت سنة 1850الى التقدم (البروقري)، وصحيفة المستقل (لانديباندان)، وصحيفة الإفريقي سنة 1859.[2]

-الحق: جريدة أسبوعية باللغة العربية واللغة الفرنسية، صدر لها أول عدد في 30 جويلية 1893 أربع صفحات، مطبعة سيمون ليكا عنابة، صدر منها26 عددا ام العدد الأخير بتاريخ 25 مارس 1894، مديرها سليمان بنقي، رئيس التحرير عمر سمار (زيد بن ذياب) تعتبر أول جريدة يؤسسها جزائريون مسلمون، انتصبت للدفاع عن المسلمين والتنديد بالظلم المسلط عليهم من طرف المتصرفين المدنيين الفرنسيين والقياد واليهود وبعد اختفاء مدة قصيرة عادت للظهور تحت اسم ليكلار (البرق) éclair'اوصارت تصدر باللغة الفرنسية فقط.[3]

- السجيع: جريدة أسبوعية صدر العدد الأول بتاريخ 8 مارس 1912 بسكيكدة ظهر منها ستة أعداد فقط المدير ورئيس التحرير الطيب قدة، وسكرتير التحرير الذيب خالدي

- النجاح: جريدة إخبارية علمية مستقلة وهي أسبوعية، صدر العدد الأول سنة 1919 بقسنطينة. المدير: عبد الحفيظ بالهاشمي، رئيس التحرير إسماعيل مامي. بدأت تصدر مرتين ثم ثلاثة ثم صارت يومية في أول

---

1 -كيالة نجية: **البرقية القسنطينية، LA DEPECHE DE CONSTANTINE والثورة الجزائرية (54 -62)** مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2010 /2011، ص 13.

2 -أبو القاسم سعد الله: تاريخ **الجزائر الثقافي ج5** المرجع السابق ص، 218.

3- زهير احدادن: **بيبليوغرافية الصحافة الجزائرية (1)، الصحافة الإسلامية الجزائرية من بدايتها إلى سنة 1930**، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1986، ص 24.

جانفي 1930، ثم ثلاث مرات في الأسبوع في جانفي 1931 واستمرت تظهر بانتظام إلى غاية 1956 [1].

- المنتقد: أسبوعية تصدر عن تيار الإصلاح الديني طبع العدد الأول منها بتاريخ 2 جوان 1925 بقسنطينة، أربع صفحات، بالمطبعة الجزائرية بقسنطينة، ظهر منها 18 عددا كان آخرها بتاريخ 29 أكتوبر 1925، وكان العدد 19 جاهز للنشر غير انه حجز ومنعت الجريدة من الظهور. أسست الجريدة من طف جماعة من الشباب المسلمين، المدير احمد بوشمال، المتصرف: عمور بن احمد، المحررون جماعة برئاسة عبد الحميد بن باديس خباش محمد الصالح، المولود بن الصديق، الطيب العقبي، محمد الهادي السنوسي مبارك محمد الميلي، أبو اليقضان، ابن العابد، اللموشي، وجهت عنايتها لثلاثة مسائل: التربية الدينية، مقاومة الانحرافات الدينية والاجتماعية، إحياء القومية الجزائرية.[2]

- الشهاب: أسبوعية تصدر عن تيار الإصلاح الديني ، طبع العدد الأول منها بتاريخ 12 نوفمبر 1925 بقسنطينة بأربع صفحات ، غيرت حجمها وتعدد صفحاتها حتى بلغت ثمانية صفحات سنة 1929، حتى صارت تطبع بعدد 36 صفحة ، لتصبح شهرية ابتداء من فبراير 1929 ، واستمرت إلى غاية أوت 1939 ، تاريخ اختفائها عن الصدور بعد ما بلغت الأعداد الصادرة لها115 مجلدا ، تم تأسيسها من طرف مجموعة من الشباب المسلم .وكان احمد بوشمال يشغل منصب المدير، تساعده مجموعة من النخبة الكتاب المحررين، برئاسة عبد الحميد بن باديس، خباش محمد الصالح المولود بن الصديق الطيب العقبي ،محمد الهادي السنوسي ، مبارك

1-نفسه ص 34.

2 -نفس المرجع ص 38.

محمد الميلي ، أبو اليقضان ،ابن العابد اللموشي. وابتداء من 13 ديسمبر 1926 أعلنت الشهاب عن اسم مؤسسها عبد الحميد بن باديس الذي أصبح المدير الجديد لها، بعد ماتم الإعلان عن عجزها المالي، فكان هو منقذها بواسطة ماله الخاص، فتحولت الجريدة إلى مجلة ثقافية دينية إصلاحية تتجنب التعرض المباشر للمسائل السياسية حتى لا تطالها إجراءات الغلق والمنع عن الصدور، وتستمر في تنوير المجتمع ونشر العلم والثقافة.

- البصائر: صدرت في عهدها الأول سنة 1933 من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين فهي صحيفة أسبوعية إصلاحية تهدف إلى التعليم العربي والنهضة الإسلامية وتحارب البدع و الطرقية المرتبطة بالإدارة الفرنسية وكانت تصدر في الجزائر ، أما في عهدها الثاني قبل الحرب العالمية الثانية فأصبحت تصدر باستمرار وبدون توقف بقسنطينة ما بين 1935 و 1939 إلى غاية توقفها التلقائي بعد إعلان الحرب العالمية الثانية .ومن أهم رجالاتها في الميدان الصحفي الشيخ الطيب العقبي محمد مبارك الميلي الهلالي والشيخ محمد خير الدين صاحب الامتياز على حد ذكر أبو القاسم سعد الله .[1]

- البرق: جريدة إصلاحية صدر العدد الأول منها سنة 1927 بقسنطينة وكانت تطبع بتونس، مديرها محمد رحموني.

- صوت الانديجان (الأهالي)" La voix indigène: هيكل يوحد بين الفرنسيين والمسلمين من اجل الدفاع عن مصالح الأهالي، أسبوعية ناطقة باللغة

1- أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي**ج5 المرجع السابق، ص ص، 255 ،256.

الفرنسية، صدر عددها الأول في 13 جوان 1929 بقسنطينة، في أربع صفحات، في مطبعة زناتي، قسنطينة[1].

وفي ختام العرض عن الصحافة في الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي، فان الجزائريين كانوا يدركون جيدا أهميتها، إلا أنهم وإلى غاية أواخر القرن الماضي لم تظهر الصحف الجزائرية عدا جريدتين أسبوعيتين: الحق، والمصباح.

ويعود ذلك لمشكل عجز في نوعية العنصر البشري الملائم لإنشائها كون الصحفيين الجزائريين الذين يستطيعون التعبير البليغ قليلون، لأنهم مطالبون أن يواجهوا الجرائد التي تهاجم العرب، وان يدافعوا عن مصالح الجزائريين، في ظل هيمنة الصحف الفرنسية المعادية للعرب.

ومن جهة اخرى ثم لعدم توفر الإمكانات اللازمة للطباعة ولقلة الخبراء التقنيين. ومع تحديها للقوانين الاستعمارية التي تضييق مجال حيويتها، فكان لصدور مرسوم 06 نوفمبر 1908 في عهد الحاكم العام شارل جونار، والقاضي بإنشاء مصلحة القضايا المهتمة بالصحافة العربية تحت مراقبته، عاملا محفزا لصدور جرائد الجزائريين. فكان جونار من المسئولين الفرنسيين المشجعين ظاهريا لإنشاء الصحف، إلا انه في الواقع كان يهدف إلى الاطلاع على الأفكار التي تنادي بتحقيقها النخبة المثقفة الجزائرية الناشطة، ثم يعمل على استمالتهم إلى السياسة التي ترمي إلى تحقيقها السلطة الفرنسية [2].

1- زهير احدادن المرجع السابق ص41.

2 -مليكه سلامي: **الصحافة الجزائرية إبان الاحتلال الفرنسي، دراسة تاريخية**، مجلة التاريخ، المركز الوطني للدراسات التاريخية، 1986 الجزائر، ص 163.

عرفت الصحافة الجزائرية اختفاء كليا لها أثناء الحرب العالمية الاولى، لتعود بالظهور من جديد وبثوب مغاير والمتمثل في الطابع النضالي لغالبيتها في ظل بقاء الصحف الأخرى التي ظلت محافظة على خطها القديم والداعي للاندماج والتقارب بين الجزائريين والفرنسيين، بدوره التيار الطرقي دخل هو الآخر مجال الصحافة. وبظهور الأحزاب والجمعيات تبلورت المواقف وأصبح لكل حزب أو جمعية أو تيار جرائده وظلت لغة الجرائد عربية أو فرنسية، وقليل منها مزدوج اللغة. وبقيت وضعية اللغة العربية على حالها كونها لغة أجنبية، ولذلك كانت الصحافة المكتوبة بالعربية تعاني من الاضطهاد خاصة لما تبنت قضايا وطنية واضحة.[1]

د- الأوضاع السياسية:

بعد الاحتلال الفرنسي لمدينة الجزائر في 05 جويلية 1830، واجه الفرنسيون صعوبات كثيرة ومتنوعة أثناء توسعهم على الأراضي، سواء باتجاه الغرب أو الشرق الجزائري. توجهت أنظار قادة الاحتلال الفرنسي إلى إقليم بايلك الشرق الجزائري، في محاولة منهم لبسط نفوذهم عليه انطلاقا من احتلال مدينة عنابة التي تعد بوابة الإقليم من الناحية الشمالية، مستخدمين في ذلك حملة عسكرية بحرية.

فكانت أولى المحاولات في 02 أوت 1830، إلا أنها فشلت، نتيجة المقاومة التي واجهتها الحملة بداخل المدينة وخارجها بقيادة إبراهيم الكريتلي الذي نصب نفسه بايا هناك في انتظار افتكاك قسنطينة من الحاج احمد باي، وفي الأخير تمكن يوسف المملوك من افتكاك عنابة بعدما وصلته الإمدادات من الجزائر وطولون وبذلك دشن عهد الاحتلال

1-أبو القاسم سعد الله: تاريخ **الجزائر الثقافيج5** المرجع السابق ص 250.

الفرنسي للمدينة والتي كانت بداية العد التنازلي لسقوط بايلك الشرق بين مخالب جيش الاحتلال. ورغم ذلك استمرت المقاومة الشعبية التي قادها بلقاسم بن يعقوب شيخ قبيلة دريد والذي كانت تسانده قبيلة اولاد أعطية، والشرفة، ومن جهته ايضا واجه بالعربي الاحتلال الفرنسي للمدينة وقادة المقاومة في المنطقة وكان هو الأخر وجد مسانده من قبائل صنهاجة. أما إبراهيم الكريتلي قد حاول مع أنصاره الأتراك استرجاع المدينة إلا أن محاولاته باءت كلها بالفشل كونه لم يكن هدفه مقاومة الغزاة المحتلين بقدر ما كان يفكر في منصبه الضائع ومحاولة افتكاكه من غريمه الحاج احمد باي حتى ولو كلفه ذلك التحالف مع عدوهم المشترك، فأعماه الغضب الذي انته به إلى نتيجة مأساوية وطرد من مقره بعنابة بعد استيلاء العدو عليها رهنت عائلته وسجن ابنه، وتذكر الروايات بان يد الاحتلال قد اغتالته سنة 1834. لقد واصلت إدارة الاحتلال في تنفيذ خطتها الرامية لسقوط عاصمة بايلك الشرق قسنطينة، باعتمادها على الخطة التالية:

_ بعدما تمكنت قواتها من السيطرة على عنابة ،المدينة الساحلية والواقعة شمال الإقليم سنة 1832 ، والتي تبعتها مدينة بجاية سنة 1833 فهذه الأخيرة استبسل سكانها في الدفاع عنها من داخل أسوارها طيلة أربعة أيام كاملة ،عرفت فيها شوارع المدينة معارك طاحنة وصلت إلى حد التلاحم بين عناصر المقاومة وجنود الاحتلال إلى غاية سقوطها فعند ذلك هجرها السكان وبقيت خالية طيلة اثنتي عشر سنة وذلك ما اقره احد الكتاب الأوربيين عند تعرضه لها لتنتصب المقاومة خارج المدينة فارضة حصارا شديدا ، تتخلله مناوشات وغارات على قوات الاحتلال

حتى قرر قائد الحامية الفرنسية الانسحاب منها نتيجة الخوف والجوع جراء الحصار المطبق المفروض عليهم[1].

ومن جهة اخرى كثف قادة الاحتلال جهودهم من اجل افتكاك مدينة قسنطينة، عاصمة إقليم البايلك التي واجهتهم فيها مقاومة عنيفة قادها الحاج احمد باي بمساعدة وزيره الأول الباشحانبة علي بن عيسى، وفرسان المقاومة من أمثال: بن الحملاوي، وبن قانة والمقراني. وساندته قبائل الناحية وآزرته، وهم أولاد مقران (مجانة)، وأولاد بن قانة (الزيبان)، وأولاد عزالدين (زواغة)، وأولاد عاشور (فرجيوة).

تلقى الحاج احمد رسالة من السلطان العثماني يحثه فيها على الصمود في المقاومة ويتجنب أي اتفاق مع الفرنسيين، وفي المقابل وعده بان يرسل له نجدة عسكرية في الوقت المناسب، إلا أن الحاج احمد لم تقنعه تلك التطمينات، فخاض العديد من المعارك ضد قوات يوسف المملوك الذي نصبه الفرنسيون على راس قواتهم بعنابة.[2]

حاول الفرنسيون بدورهم استخدام أسلوب السياسة والدبلوماسية معه لعلهم يجدون فيها منفذا يحققون من خلاله مآربهم، فعرضوا عليه البقاء في منصبه مقابل الاعتراف بالسيادة الفرنسية على المدينة مع دفع الضرائب لهم. إلا أن كل المحاولات باءت بالفشل، ومنها التي أقدمت عليها القيادة العليا للجيش الفرنسي وهم دي بورمون، كلوزيل والكونت دي روفيقو وغيرهم. ونتيجة رفض الحاج احمد باي لكل المساومات، كونه رجل سياسة محنك يدرك جيدا بان الشرف والأرض

1- أبو القاسم سعدا لله **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج**1** مرجع سابق ص 154.

2 -يحي بوعزيز: **ثورات القرن التاسع عشر**، دار البصائر للنشر والتوزيع، طبعة خاصة، الجزائر، 2009، ص 68.

والدين، ليسوا للبيع. ويعلم ايضا بان المحتل يحاول فقط التقليل من الخسائر. حتى يتمكنوا من السيطرة على المدينة وما فيها دون عناء أو جهد. ثم ينقضون عليه في الوقت المناسب كما فعلوها مع غيره.

ولما يئس قادة الاحتلال في مساعيهم مع الحاج احمد باي، سلكوا معه أسلوبا آخر، أي أعلنوا عليه الحرب، التي كانت انطلاقتها بالتحالف مع خصوم احمد باي، من أمثال إبراهيم الكريتلي في عنابة، وفرحات بن سعيد في الزيبان وعبد الرحمان بن جلاب سلطان تقرة، كمرحلة أولى، والذين وعدوا بتقديم المساعدة والعون. ثم قاموا بعد ذلك باستمالة شيوخ القبائل: ومنهم شيخ الحنانشة ألحسناوي، وشيخ دريد بلقاسم بن يعقوب، وشيخ اولاد مقران محمد بن قندوز وغيرهم.[1]

وبعدها قام الجيش الفرنسي بتنظيم حملتين على المدينة، جاءت الاولى في نهاية فصل الخريف من سنة 1836 إلا أنها باءت بالفشل نتيجة المقاومة الصلبة التي واجهتهم. اما الحملة الثانية فقد تمركزت منذ البداية فوق هضبة المنصورة ونصبت مدافعها مع تمركز جزء منها في الكدية، ثم حاول اقتحام المدينة من باب الحديد، فواجهتهم مدافع علي اللومباجي سقط من القوات المقتحمة عدد كبير من بينهم الحاكم العام دامرمون، لكن رجال الحملة بالغوا في القذف حتى أحدثوا شرخا على سور المدينة تمكنوا من خلاله الدخول إليها، ورغم الملحمة الباسلة التي قام بها رجال المقاومة ومساندة السكان لهم إلا أن المدينة سقطت في يد الاحتلال يومي 13 و14 أكتوبر 1837.[2]

1-أبو القاسم سعد الله **الحركة الوطنية ج1** المرجع السابق، ص 155.

2-محمد العربي الزبيري، **مذكرات احمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، ط 1**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1981، ص 78،

فبعد سقوط قسنطينة عاصمة بايلك الشرق على إثر الحملة الثانية، توجه الحاج احمد باي نحو الصحراء لمواصلة المقاومة بعد جلب الأنصار والدعم، ليهاجم بها القوات الفرنسية المتمركزة في قسنطينة ومحاصرتها، إلا إن خاله بوعزيز بن قانة أفسد عليه خطته مقترحا عليه التوجه نحو الجنوب لمواجهة خصمهم المشترك والعنيد فرحات بن سعيد من عائلة بوعكاز شيخ العرب بالزيبان والقضاء عليه، ليتفرغا فيما بعد للحرب ضد الفرنسيين.

ورغم استمراره في المقاومة وتحديه للصعاب، إلا انه لم يتمكن من استرجاع ما ضاع منه وبقي محاربا بجانب أنصاره من السكان، تارة بجانب الحراكته بالنمامشة إلى غاية ماي 1838، ثم تنقل بعدها إلى وادي ريغ الذي بقي فيه ينتظر جواب السلطان

وفي الوقت نفسه كان زعيم اولاد سيدي يحي والزرالمة يدبرون له مؤامرة ليأتوا برأسه، إلا أن الحاج احمد باي تفطن لهم وقضى على المكيدة، وفي سنة 1842 انتقل إلى جبال الاوراس أين تقيم عائلته، فهاجمه طابور فرنسي إلا أنهم لم يتمكنوا منه، نتيجة لتصديه لهم وساعده على ذلك التضاريس الوعرة التي أفشلت الهجوم عليه. وفي أواخر عام 1843 عين الدوق دومال ابن الملك الفرنسي حاكما عسكريا على إقليم قسنطينة، فكان هدفه الأول هو القضاء على مقاومة احمد باي المتمركز لدى اولاد سلطان استعمل الفرنسيون كل وسائل المكر والخداع ليعتقلوه إلا انه نجا من مكائدهم فشكلوا ستة طوابير من اجل الوصول إلى قمة الجبل أين يتمركز إلا انه تصدى لهم بكل شراسة وردهم على أعقابهم، وخاض احمد باي ثلاثة معارك امتدت إلى غاية 1845 أين اشتد به المرض، ونقله أنصاره ليلا إلى غاية قرية ناره. وبقي عند أحد

أعيانها المدعو ابن العباسي لمدة سنة تقريبا، لينسحب بعدها إلى جبل احمر خدو وبقي يعاني من شدة المرض وتقدم السن، إلى غاية تلقيه رسالة من قائد القوات الفرنسية في بسكرة يطلب منه الاستسلام، وبعد تبادله الرسائل معه، وضع حدا لمقاومته وألقي القبض عليه بتاريخ يوم 05 جوان 1848.[1]

استمرت المقاومة الشعبية ولم تتوقف في إقليم الشمال القسنطيني بعد إلقاء القبض على احمد باي، فثار السكان في هضبة جيجل في صيف 1858شارك فيها سكان القل وحوض الوادي الكبير نتيجة مصادرة سلطات الاحتلال لغابات الفلين التي يملكها الجزائريين منذ أمد بعيد، ومنحها للمعمرين لاستغلالها واستثمارها، فأشعلوا النيران في الغابات المجاورة واحرقوا 550الف شجرة، ورفضوا دفع الضرائب للإدارة الفرنسية، فهاجمهم الجنرال قاسطو بقوات كبيرة ثم أنشأ بعدها مركزا عسكريا بالميلية.[2] ساد الهدوء منطقة الزواغة وفرجيوة حتى مطلع عام 1864 نتيجة لعدة عوامل أهمها:

_ انتشار أصداء انتصارات ثورة اولاد سيدي الشيخ بالبيض ووصول أخبارها إلى الشرق القسنطيني، أشعل حماس السكان الذين أصبحوا في حالة ترقب للانقضاض على قوات الاحتلال الفرنسي.

_ قيام المقدمين الرحمانيين بالمنطقة بحثهم الناس على حمل السلاح وإعلان الثورة ضد المستعمرين وأعوانهم. وكان للشيخ مولاي محمد مقدم الرحمانية بالزواغة إثر كبير على تعبئة الناس على الثورة وحمل السلاح.

1- يحي بوعزيز: **ثورات القرن التاسع عشر، مرجع** سابق ص، ص، 76، 80.

2- يحي بوعزيز: **موضوعات وقضايا** ... مرجع سابق ص ص، 448، 49.

وفي 18 ماس 1864 أعلن الجهاد، وبدأت المقاومة والهجوم على برج القائد حمو بقرية الزغاية. وفي الجهة المقابلة واجه الاحتلال رجال المقاومة بقسوة وبشدة وألقي القبض على بوعكاز بن عاشور الذي نفي إلى جنوب فرنسا، بعدما كان قائدا على مشيخة فرجيوة الذي ولى عليها أيام احمد باي عام 1834 وكان نفوذه يشمل مناطق فرجيوة، وساحل البابور، وبني فوغال، وأولاد عمران، وأولاد سيدي علي، والرواشد، وسواحل جيجل وبعد احتلال قسنطينة عينه الماريشال فالي[1] Valée شيخا على فرجيوة. وألقت قوات الاحتلال ايضا القبض على اولاد عزالدين الذين نفتهم إلى مدينة كورتي بشرق جزيرة كورسيكا إلى غاية 1860. والذين اشتهروا بإثارة الاضطرابات في وجه الاحتلال الفرنسي، ولاحتوائهم عينت الشيخ محمد بن عزالدين قائدا على الزواغة وأولاد عسكر، وعينت بورنان على حوض الوادي الكبير، إلى غاية تغير الأوضاع عنه، فا تهمته السلطات الفرنسية بأنه كان وراء إشغال النيران في غابات الفلين وتلك هي الوسيلة للتخلص منه بعدما انتزعت منه كل الصلاحيات. وتمت محاكمة العديد من الثوار وصودرت ممتلكاتهم ونفي البعض منهم إلى نوميا بكاليدونيا الجديدة[2] ، والبعض الأخر إلى كورسيكا، والى كايان[1]

1-شارل سيلفان فاليه (Valée) ولد في برين _ لوشاتو بفرنسا في 17 ديسمبر 1773ترقى في الجيش وتولى فيه وظائف هامة . وشارك في حرب الراين وبروسيا واسبانيا، وأحيل على الإيداع سنة 1830، ثم أعيد إلى نشاطه سنة 1834 وحصل على المارشالية بعد حملته على قسنطينة في نوفمبر 1837، ومات في 15 أوت 1846. انظر: أبو القاسم سعد الله **الحركة الوطنية ج1** المرجع السابق، ص 162.

2-كاليدونيا الجديدة: أرخبيل من الجزر، تقع في المحيط الهادي تبعد على فرنسا بمسافة 17000كلم، تقع ضمن المستعمرات الفرنسية منذ 24 سبتمبر 1853، مساحتها 185755كلم2، عاصمتها نوميا، سكانها الأصليين يدعون الكناك، يوجد بها أكثر من 2000 من المنفيين من شمال إفريقيا اغلبهم من الثوار الجزائريين.

بأمريكا الجنوبية. وفي مطلع سنة 1871 بلغت الأوضاع قمة التعفن والتدهور، نتيجة لصدور مرسوم 24 أكتوبر 1870، الذي جاء معززا لمكانة المستوطنين، ومذلا للجزائريين، ومن نصوصه إلغاء النظام العسكري، وتعويضه بالنظام المدني، ومنح الجنسية الفرنسية ليهود الجزائر. وتزامنت تلك الإجراءات القانونية مع الحملة المسعورة التي قامت بها الكنيسة المسيحية تجاه الأطفال اليتامى الجزائريين الذين تريد تمسيحهم مستغلة في ذلك ظروف المجاعة التي اجتاحت المنطقة.[2]

ومن جهة اخرى تعرض الباشاغا محمد المقراني إلى مضايقات كثيرة تواصلت لعدة سنوات منذ تعيينه في 1853 بعد وفاة والده الخليفة (الحاج محمد المقراني)، ومن ضمنها تحديد سلطته، وتقليص نفوذه، وإخضاعه لسلطة الضباط. وكان إثر مقتل أربعة عمال أوروبيين في غابة مجاورة لورشة عمل لمد الطرق بمحاذاة جبال البيبان، سيئا عليه كون الدعاية الاستعمارية حاولت توجيه تهمة القتل إليه. وفي ظل هذه التطورات، أصبح الوضع بين قاب قوسين أو ادني من الانفجار، وأكتمل المشهد الثوري عندما قدم المقراني استقالته يوم 09 مارس 1871 بمدينة البرج مع راتب شهر فيفري إلى السلطات الفرنسية. وفي 16 مارس 1871، قام محمد المقراني بالهجوم على مدينة برج بوعريريج، على رأس قوة تكون من 7000 فارس، لفرض الحصار على المدينة وتصفية الحساب مع الإدارة

1-**كايان**: منفى استعماري فرنسي سيئ الذكر، مرادف للقمع، أنشئ سنة 1852 غداة انقلاب لويس نابليون ا لذي جاء إلى الحكم، ظل معتقل غويانا هذا مصير ضحايا القمع السياسي خصوصا إلى أن الغي سنة 1938. إلا انه لم يغلق أبوابه إلى غاية 1946 ويكون أخر العائدين منه سنة 1953 عندما نظم آخر مركب لعودتهم وكان عددهم 132معتقل. انظر: عاشور شرفي: **قاموس الثورة الجزائرية 1954 - 1962**، دار القصبة للنشر، الجزائر 2007، ص ،282.

2- يحي بوعزيز: **ثورات القرن التسع عشر**، مرجع سابق، ص 243.

الجديدة، التي خذلته وأهانت الشعب الجزائري ومنحت للمستوطنين واليهود امتيازات كثيرة، دون الالتفات إلى أوضاع الشعب المزرية.[1] فانتشرت الثورة وبلغت إلى مليانة والجزائر وجيجل والقل والمسيلة وبسكرة وتقرت وعين صالح وتوسع نشاطها بفعل إنظام الإخوان الرحمانيون إليها، وبقي المقراني صامدا إلى غاية استشهاده في معركة وادي سفلات يوم 05 ماي 1871، ويخلفه بومزراق في قيادتها إلى غاية اعتقاله في 20 جانفي 1872 بواحة الرويسات قرب ورقلة.[2]

ورغم ذلك كانت ثورة المقراني بداية لسلسلة اخرى من الانتفاضات الشعبية قادها الإخوان الرحمانيون، في مناطق عديدة من البلاد واستمرت طيلة القرن التاسع عشر. ولم يستب الوضع إلا في مطلع القرن العشرين، الذي عرفت فيه المقاومة شكلا آخر تمثل في المقاومة السياسية ذات الطابع السلمي وبأدوات جديدة تمثلت في ظهور الجمعيات والأحزاب السياسية وبروز دور الإعلام في نشر الوعي السياسي ونشر الأفكار الحية ضمن إطار دولي مغاير وبمكونات جديدة.

إن الحرب العالمية الأولى والأحداث التي أعقبتها فتحت آفاقا غير محدودة أمام الجزائريين وأدخلتهم عهدا جديدا ومنها الإصلاحات التي جاءت في 04 فيفري 1919 تحت عنوان إصلاحات جورج كليمنصو[3] رئيس

1 -نفسه: ص 245

2-نفسه ص 248

3-ولد **جورج بنجامين كليمنصو** في 28 سبتمبر 1841 في موبلير واون باريه بالقرب من لاروش سوربون على الساحل الغربي لفرنسا، درس الطب في باريس، ثم سافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1865، مارس فيها الصحافة والتعليم لبعض الوقت، تزوج بامرأة أمريكية ليعود إلى فرنسا سنة 1869، انتخب رئيسا لبلدية مورنمارتر (1870 /1871). أصدر جريدة راديكالية في باريس هاجم فيه العديد من الوزراء الدين وصفهم بالضعف، كانت الجريد تحمل اسم العدالة سنة 188 أصبح عضوا في مجلس الشيوخ من 1902 إلى غاية 1920. أصبح خلالها وزيرا للداخلية

الحكومة الفرنسية، والتي تزامنت مع التحولات الهامة التي عرفتها السياسة الفرنسية في الجزائر. وما أثارته حولها من اهتمام لدى سكان الجزائر وفي مقدمتهم الأهالي الذين كان حظهم منها قليل في مجال الحقوق، السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[1] وكان من نتائجها ايضا ظهور الأحزاب السياسية.

سيطرت الاتجاهات السياسية والاجتماعية على حياة الجزائريين وتفاعلت مع التطورات التي عرفتها الساحة السياسية خلال عقد العشرينات من القرن الماضي، وهو العقد الذي يعتبره بعض الكتاب بأنه عهد النهضة في الجزائر، ومن بينهم الكاتب ديبارمي الذي يصفه: " بعهد الاندفاع الوطني، والاتجاه نحو الثورة السياسية.. والإصلاح الديني والأخلاقي بالإضافة إلى النهضة الأدبية والعلمية "، ونجد فريق آخر يرى بان:" هذه المرحلة، تمثل عهد انبعاث المغرب العربي من جديد، وافتكاك ارض الاسلام من الفرنسيين، مع استرجاع سلطة المسلمين القديمة عليه". وهكذا تكون الحرب قد فتحت أفاقا غير محدودة أمام الجزائريين وأدخلتهم في عهد جديد.[2]أما أبو القاسم سعد الله فمن وجهة نظره بان الحركات القومية للشعوب المضطهدة في أي مكان في العالم، فإنها تظهر أولا في شكل مغاير عن الأحزاب المنظمة، فقد تظهر في شكل جمعيات

سنة 1906، ثم رئيسا للوزراء في نفس السنة إلى غاية 1909، وأعيد تكليفه من طرف الرئيس بوان كاريه رئيسا للوزراء سنة 1917الى غاية 1919، قاد فرنسا أثناء الحرب العالمية الاولى ولقب بالمنتصر والنمر، ولعب دورا هاما في معاهدة فرساي.. هزم في الانتخابات لسنة 1919، اعتزل بعدها، وعاش حياة هادئة نسبيا فيمنزل صغير يطل على المحيط الأطلسي في مقاطعة فاندي، وانصرف إلى القراءة والتأليف. توفي في 24 نوفمبر 1929 عن عمر ناهز 88 سنة.

1 -شارل روبير اجرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919**، تر: م، حاج مسعود، وع، بلعربي، دار الرائد للكتاب، الجزائر 2007، ج2، ص 860.

2-أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الحركة الوطنية ج 2** مرجع سابق ص 288.

سرية، وفي الصحافة، وعلى مستوى النشاط داخل النوادي وذلك لتكسب الساحة، لإيقاظ الضمير الوطني، ويكون لها أنصار ومؤيدين، ولتبدأ بعد ذلك معارضتها بطرق شتى حتى تصل مرحلة الحزبية.[1] لقد كانت الطريقة الجزائرية القديمة تحاول طرد الفرنسيين بوسائل عسكرية، أما الحركة الوطنية الجزائرية، التي كانت ممثلة في حركة الشبان الجزائريين أو كما يسميهم البعض حركة الفتيان الجزائريين، فقد ظهرت بأسلوب مغاير عن سابقتها، وتهدف إلى تحرير البلاد بطرق شرعية سياسية، مستعملة في اغلب الأحيان وسائل غربية. أما اختيارها لهذا الأسلوب يعود إلى الأسباب التالية:

_ فشل الثورات السابقة التي أظهرت ضعف الحركة الوطنية.

_ الإجراءات التعسفية التي استعملتها إدارة الاحتلال لإيقاف الثورات الوطنية، ومنها قانون الأهالي (الانديجينا)[2] في 1871، والمحاكم الردعية، ومحاكم الاحتجاز.

_ ظهور النخبة التي أعطت محتوى جديدا للحركة الوطنية وأحدثت تغييرا في مناوراتها مع سلطات الاحتلال.

_ ظهور إيديولوجيات جديدة على مستوى الساحة الدولية، ومنها الجامعة الإسلامية في الشرق الأدنى، والاشتراكية في أوروبا، والتنافس بين الدول الكبرى على مناطق النفوذ والمصالح.

1 -نفسه: ص 95.

2-هو مجموعة قرارات وإجراءات استثنائية أصدرها الفرنسيون لقهر الشعب الجزائري وإبقائه تحت سلطتهم، وصدر هذا القانون بعد فشل ثورة 1871. انظر: أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الحركة الوطنية ج 2**، نفس المرجع، ص 87.

ساهمت كل هذه التطورات في دفع الوطنيين بضرورة سلوك أسلوب جديد للتحرر. تمثل في ظهور الحركات السياسية في الجزائر، ومنها:

حركة الشباب الجزائري: التي بدأت في حدود 1900 تهتم بالقضايا الاجتماعية والسياسية وتتكون من النخبة المتطورة، ولم تكن مطالبها تخرج عن نطاق الاستفادة من الحقوق التي تنص عليها سياسة الإدماج الرسمية. إلا أننا نجد نسبة هامة من أولئك المتطورين، تتبرأ بحماس من تهمة الوطنية، بل ذهب البعض منهم إلى حد نكران ماضي شعبهم وثقافته، الذين يرونه أمرا غير مواكب للتحضر ويعتبرون مظهرا من عناصر التخلف. وهذه الجماعة كان زعيمها الدكتور بن التهامي.

إلا أن تعميم هذا الرأي يعد إجحافا في حق البعض الآخر لتلك النخبة، والتي بقيت متمسكة بثقافتها ومؤمنة بنهضة العالم العربي الإسلامي، وكانت بزعامة الأمير خالد ورغم مطالبها المحدودة جدا، إلا إن الحركة بقيت تتعرض للهجوم من طرف المستوطنين المتطرفين، الذين يتهمونها بالوطنية وبالوحدة العربية الإسلامية، بهدف تشويه صورتها لدى الرأي العام الفرنسي.[1] وهي الحركة التي اصطلح على تسميتها بالحزب: الإصلاحي.[2]

1 -احمد مهساس: **الحركة الوطنية الثورية في الجزائر، من الحرب العالمية الاولى الى الثورة المسلحة**، تر، الحاج مسعود مسعود، ومحمد عباس منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، وزارة المجاهدين، الجزائر ،2002 ص ص، 37، 40.

2-أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الحركة الوطنية ج 2**، المرجع السابق، ص 360.

. الحزب الإصلاحي:

هو حركة وطنية قوية في الجزائر يقودها الأمير خالد[1] بين 1919 و1925 نادى ببرنامج الحزب الإصلاحي القائم على فكرة المساواة بين الأهالي (الأنديجان)[2] والفرنسيين، التمثيل النيابي للجزائريين في المجلس الوطني الفرنسي، إنشاء جامعة للغة العربية، والتعليم الإجباري بالعربية والفرنسية، احترام قانون الأحوال الشخصية للأديان إلغاء القوانين الاستثنائية وقوانين البلديات المختلطة والأقاليم العسكرية. ورفض الاستيعاب المطلق آو حل يقوم على التجنس العام مثلما يدعو إليه

1-ولد سنة 1875 بدمشق، هو حفيد الأمير عبد القادر الجزائري، شارك في الحرب العالمية الاولى، كان برتبة ملازم، إلى جانب الآلاف من المجندين الجزائريين إجباريا، الذين قدرت سلطات الاحتلال عدهم ب 183 ألف نسمة ما بين 1916 و1918، وتقدرهم إحصاءات اخرى ب 252 ألف نسمة بين عمال وجنود. بعد نهاية ح ع 1 خاض غمار السياسة، وترأس الوفد الجزائري الذي انتقل إلى باريس يعرض مطالب الجزائريين، الذي قدمها في شكل عريضة للرئيس الأمريكي رجل المبادئ الأربعة عشر، إلا أن هذا الأخير تجاهلها، ولم تحض العريضة بالقبول والمساندة. فأحدثت صدمة في نفسه، فعاد إلى الجزائر، وكان أول نشاط له، أن أسس حركة الشبان الجزائريين، والتي اصطلح على تسميتها بالحركة الإصلاحية، التي تركزت مطالبها على: تحقيق المساواة بين الجزائريين والفرنسيين مع المحافظة على الأحوال الشخصية الإسلامية، وإلغاء قانون الأهالي الجائر، وغيرها من المطالب الأخرى، أسس جريدة الإقدام سنة 1920، نشر فيها أفكاره. ولما أحست إدارة الاحتلال بتماديه في مضايقتها، قامت بنفيه من الجزائر إلى فرنسا في جويلية 1923، ثم انتقل بعد ذلك إلى الإسكندرية في مصر سنة 1924، والذي بقيت أعين إدارة الاحتلال تطارده في كل مكان، فدبرت له مكيدة تزوير جواز السفر الذي حوكم فيها، وتمكن من الإفلات من السجن، ليرحل بعدها إلى دمشق ويستقر فيها إلى غاية وفاته سنة 1936. **للمزيد انظر**: محمد قنان: **الحركة الاستقلالية في الجزائر ما بين الحربين 1919 / 1939**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص، 27، 28.

2-الانديجان (INDIGENE/ تعني الفرد الجزائري صاحب الأرض والمتأصل فيها أبا عن جد، لكن الغطرسة الاستعمارية تفضل استعمال هذه التسمية من وجهة نظر عنصرية لتفرق ما بين الكولون والجزائريين نافية عنهم هويتهم وانتمائهم الحضاري: **انظر**، محمد تقية: **الثورة الجزائرية، المصدر، الرمز والمال**، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010، ص،42.

مرسوم كريميو بالنسبة للجزائريين ذوي الديانة اليهودية. وتفضيل مفهوم المشاركة على الاستيعاب، النضال ضد فكرة الحكم الذاتي للجزائر بتفوق الأقلية الأوروبية.[1] ورغم أن المطالب التي نادى بها الحزب لم تدعو إلى الاستقلال صراحة، إلا أنها فتحت المجال لذلك مستقبلا، وجذبت الطبقات الجزائرية إلى الحزب ومنهم النخبة والفلاحين، إلا أن الكولون ومناصريهم رأوا في انتصار الحزب أثناء انتخابات 1919 امرأ غير مقبول وأصبحوا رافضين وجوده، فلما كان حزب الأمير خالد فائزا في الانتخابات البلدية للجزائر العاصمة، قرر مجلس رؤساء العمالات إلغاء الانتخابات وأعلن عدم كفاءة مرشحي هذا الحزب.

واغتنم الأمير زيارة الرئيس الفرنسي ميلليران للجزائر في ربيع 1922 فخاطب أمامه باسم جميع سكان الجزائر، الذين يطلبون من السلطات الفرنسية ان تمنحهم الحريات المدنية وان ترخص لهم بتقلد جميع المناصب في المجتمع الفرنسي بدون شرط، كونهم حارب والى جانب فرنسا زمن الأخطار ومن اجل الدفاع عن الحق والحرية .وطالبه ايضا بالتمثيل النيابي للجزائريين في المجلس الوطني الفرنسي لكي يعبروا عن أنفسهم إلى " ام الوطن " وختم خطابه بالدعاء :" تحيا فرنسا، تحيا الجزائر إلا أن الإدارة الفرنسية ترى في هذه الحركة بانها تحوم عليها شبهة وريبة ، بعد ما تذوقت المرارة من خطاب الأمير خالد ورغم انه لم يخرج عن المطالب المعهودة والقديمة، وجاء رد الرئيس الفرنسي ميلليران قائلا: " إن إصلاحات 1919 كانت عظيمة، وان السير بسرعة كبيرة قد يؤدي إلى عواقب وخيمة ". وأمام إصراره على المطالبة بالتعويض، قررت السلطات الفرنسية نفيه من الجزائر سنة 1923 إلى فرنسا فنقل نشاطه هناك،

1، محمد تقية، نفسه، ص ص 42،43.

بعقده مؤتمرين في جويلية 1924 في باريس تحت رعاية الاتحاد العالمي اليساري، وبمشاركة المهاجرين الجزائريين وعمال الشمال الإفريقي واليساريين الفرنسيين. وفيهما احتج الأمير خالد على الإعمال الغير إنسانية للاستعمار، وعن الحالة المأساوية للجزائريين، والفساد الإداري، ورغم اعتدال مطالبه التي تتلخص في المساواة، إلا أن اسمه قد تم شطبه من قائمة الفائزين في انتخابات مجلس عمالة العاصمة التي جرت في 15 جويلية 1925، ولم تتوقف مطاردته عند هذا، بل تعدتها إلى تلفيق التهم له، ومنها تهمة جواز السفر المزور عندما كان بمصر وفي مدينة الإسكندرية، وحوكم من قبل المحكمة القنصلية الفرنسية في أوت 1925 التي حكمت عليه بخمسة أشهر حبس، وبعد الاستئناف أمام محكمة أيكس أن بروفانس أطلق سراحه.[1] ومهما يكن، فانه لم يسمح له بالعودة إلى وطنه الجزائر، فقضى بقية حياته في دمشق حتى وافته المنية سنة 1936. لقد كان نضال الأمير خالد الشجاع والعنيد ضد القمع الاستعماري يكتسي مغزى وطني وحقيقي، كونه يندد باللامساواة وفي مختلف مظاهرها، ويحث المجتمع الجزائري بالتعلق بهويته ومقوماته الإسلامية وبلغته العربية وينتقد بشدة المتجنسين من الجزائريين، فإذا كان نشاطه لم يحقق مطالب الجزائريين، إلا أنه كسب تعاطف المسلمين عبر الجزائر، وفتح عهدا جديدا متجاوزا سياسة المطالبة بالحقوق الفرنسية.[2]

1 -أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الحركة الوطنية ج 2**، المرجع السابق، ص 368.

2-احمد مهساس: المرجع السابق، ص ص، 45، 46,

. نجم شمال إفريقيا:

تأسس النجم في مارس 1926 في باريس على يد جماعة من أهالي شمال إفريقيا، وكانت أغلبيتهم من الجزائريين، ومنح الأمير خالد الرئاسة الشرفية للحزب. أما هدفه الصريح هو الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية لأهالي إفريقيا الشمالية وتثقيف أعضائه، أما أعضاءه كان جلهم من العمال، والجنود المسرحين من الخدمة، وطلبة أفريقيا الشمالية ومن أبرز قياداته الحاج علي، ومحمود بن لكحل، ومعروف، واعلي ايت منور، وسعيدون، وشبيلة، وإسعد، ومصالي الحاج، وجيلاني[1]، وفي جانفي 1928أصبح مصالي الحاج[2] رئيسا للحزب.

1-*محمد تقية*: المرجع السابق ص ،.49

2 - ولد في 16 ماي 1898 بتلمسان ، في عائلة كثيرة العدد ، تعيش من استغلال قطعة الأرض التي كانت تتقاسمها مع عائلة قريبة (عائلة ممشاوي) ، كان والده مريدا في الطريقة الدرقاوية تولت تربته جدته بن خلفات ، غادر المدرسة في سن العاشرة من عمره وتلقى ايضا خلال الفترة تعاليم الطريقة الدرقاوية التي كان لها تأثير عميق على مستقبل شخصيته حسب رأي بن جمين أسطورا ، اشتغل عند البقال المسمى غوثي مسلي بحناية ، كان جنديا خلال الحرب العالمية الاولى في الجيش الفرنسي ، وحارب في الجبهة الأوروبية ، وبعد تسريحه من الخدمة العسكرية ، بقي يعمل في فرنسا كعامل ، وعاد بعدها إلى الجزائر ، وماب ين 1919 -1925 ، أصبح مهتما بالسياسة ، وسرعان ما انجذب إلى حركة الأمير خالد والى النشاطات الوطنية لأهالي شمالي إفريقيا بفرنسا ، وبعد عودته إلى فرنسا ، شرع أولا في تنفيذ برنامج لتثقيف نفسه وبدأ يحضر المحاضرات في السوريون ، وكوليج دو فرنس ، وتعلم ايضا لعبة الأحزاب السياسية بملاحظته لها عن كثب ، شارك في العديد من المؤتمرات المعادية للاستعمار ومنها مؤتمر بروكسل في فيفري 1927 ، ومؤتمر الكومنترن او الحركة الشيوعية العالمية بموسكو في 1930 .أصدر جريدة الأمة التي دعت إلى تأسيس دولة جزائرية ، أسس حزب الشعب الجزائري في 11 مارس 1937 . للمزيد انظر: أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الحركة الوطنية ج 2**، مرجع السابق ص 376، وأيضا بنجامين ستورا: **مصالي الحاج 1898 / 1974**، منشورات، 1982. وأيضا عاشور شرقي: مرجع سابق، ص، ص، 333 332.

أعطى الحزب لأهالي إفريقيا الشمالية في فرنسا آمالا كبيرة، وتزودوا من خلاله بمعلومات عن الوطن الدين هاجروه بسبب الفقر وطلب العمل أو من الظلم وتعسف القوانين ووجدوا فيه ضالتهم، وعدوه نقطة انطلاق للمطالبة بالحرية وبحياة أفضل. ونظرا للقيود التي اتخذتها السلطات الفرنسية في مواجهتها للأنشطة السياسية والحزبية وأغلقت الأبواب أمام أعضاء النجم في الجزائر ، اعتمدوا على الصحافة في اتصالهم مع الجزائريين سواء في داخل البلاد او في الخارج أو في فرنسا نفسها ، مستغلين جريدة الإقدام التي أنشاها الأمير خالد 1919 والتي استمرت إلى غاية نفيه وتوقفها عن الصدور ، ثم عوضت بجريدة الإقدام الباريسي التي كانت تصدر شهريا باللغتين وتحمل عنوانا فرعيا بالعربية " من اجل الدفاع عن مسلمي إفريقيا الشمالية " ولعب دور الاتصال بين نشاطات الحزب ووأفراد الجالية المقيمة هناك ، وفي 01 فيفري 1927 منعت عن الصدور من طرف الإدارة الفرنسية ، بعدما تلقت شكاوى الكولون الذين حذروا سلطات الاحتلال من خطرها الداهم والذي يقضي على الأمن والهدوء. إلا أن عناد عناصر النجم، جعلهم ينشئون جريدة اخرى تحمل اسم الإقدام الشمال الإفريقي.

مطالب برنامج نجم شمال إفريقيا الذي قدم في مؤتمر بروكسل، هو:

_ الاستقلال الكامل للجزائر.

- جلاء الجيش الفرنسي.
- إنشاء جيش وطني.
- مصادرة الأملاك الزراعية الكبيرة للكولون والشركات الإقطاعية.
- احترام الممتلكات المتوسطة والصغيرة للفرنسيين.

- إرجاع الأراضي والغابات التي أخذتها الدولة الفرنسية إلى الجزائر.
- الإلغاء الفوري لقانون الأهالي وجميع القوانين الاستثنائية الأخرى.
- العفو العام عن السجناء الجزائريين والمتابعين والمنفيين.
- حرية الصحافة والاجتماع والتجمع، ومنح الحقوق السياسية والنقابية كتلك التي منحت للفرنسيين في الجزائر.
- إحلال مجلس وطني جزائري منتخب.
- إنشاء مجالس بلدية منتخبة.
- حق الجزائريين في التمتع بجميع مستويات التعليم.
- خلق المدارس باللغة العربية.
- تطبيق جميع القوانين الاجتماعية الفرنسية على الجزائريين.
- زيادة القروض الفلاحية الى الفلاحين الجزائريين الصغار. [1]

وفي سنة 1929 حلت سلطات فرنسا الحزب بعدما اتخذت محكمة جنح السين قرارا يقضي بحل الحزب بتاريخ 20 نوفمبر 1929، خوفا من اندفاعه ونشاطه، حتى لا يفسد عليها احتفالات الذكرى المئوية لاحتلالها الجزائر، والمقرر إقامتها في جويلية 1930 بالجزائر. إلا أن زعماء الحزب لم يقف موقف المتفرج، بل لجأوا إلى النشاط السري وأصدروا جريدة جديدة بعنوان " الأمة ". التي أصبحت نقطة انطلاق جديدة لنشر برنامج الحزب ونشاطه. وفي سنة1932 أعادوا تكوين الحزب تحت اسم جديد نجم إفريقيا الشمالية المجيد ثم قاموا بعدها بسنة واحدة بنشر دستورهم الرسمي، وأصدرت محكمة الجنح بالسين في أكتوبر 1934

1-Benyoucef BEN KHEDDA ; **LES ORIGINES DU PREMIER NOVEMBRE 1954** ;2eme édition ; imprimerie HOUMA, ALGER ,1999 P : 38,

وأيضا: أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الحركة الوطنية ج 2**، مرجع السابق ص 379.

حكما يقضي بسجن أعضاء الحزب مدة ستة أشهر وبدفع غرامة مالية قدرها 2000 فزنك، بحجة إعادة خلق منظمة صدر قانون بحلها ولكي يتقوا السجن فروا إلى سويسرا. وفي مطلع سنة 1937 رد هؤلاء بخلق حزب الشعب الجزائري الذي لعب دورا هاما في الحركة الوطنية لاحقا.

. فيدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين:

تأسست هذه الاتحادية أثناء مؤتمر عقد بنادي الترقي بالجزائر في11سبتمبر 1927.[1] حضرته فدراليات العمالات الثلاثة قسنطينة، الجزائر ووهران والذي ترأسه المحامي الشريف سيسبان والذي سيخلفه لاحقا كل من الدكتور محمد الصالح بن جلول[2] ثم الصيدلي فرحات عباس[3] من سطيف والدكتور محمد الشريف سعدان من بسكرة والى جانبهم توجد أسماء اخرى من المثقفين الآخرين ومنهم بلحاج، والزناتي، والفاسي وطاهرات والليشاني. ويمكن تلخيص مطالب الحزب في النقاط التالية:

. تمثيل الأهالي في البرلمان الفرنسي.

. المساواة في الأجور والتعويضات بالنسبة للعمال المهاجرين.

1- محفوظ قداش: **الحياة السياسية في مدينة الجزائر من 1919 إلى 1939**، شركة النشر والتوزيع والإشهار، الجزائر، 1982، ص154**وأيضا:** محمد تقية: مرجع سابق، ص 53. **وأيضا:** Benyoucef BENKHEDDA OP CIT P44

2- ولد سنة 1894 في منطقة الاوراس، واصل تعليمه الثانوي بقسنطينة وكان يحصل باستمرار على منح دراسية، ثم تلقى تعليمه الجامعي في جامعة الجزائر، نال منها شهادة الدكتورة في الطب حوالي سنة 1924، مارس بعض النشاط السياسي أيام الانتخابات المحلية وكتب في الصحافة، وكان معجبا بالأمير خالد كثيرا، أصبح مندوبا ماليا ومستشار عام لقسنطينة **انظر:** أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الحركة الوطنية ج 2**، مرجع سابق ص 354.

3- ولد سنة 1899 في بلدية الطاهر المختلطة ، ومارس تعليمه الابتدائي في جيجل ، وتعليمه الثانوي في قسنطينة ، والجامعي في جامعة الجزائر ، وقد تخرج منها صيدليا ، وفي سنة 1926 انتخب رئيسا لجمعية الطلبة المسلمين الجزائريين في الجزائر ، كتب العديد من المقالات التي نشرها في جريدة التقدم تحت اسم مستعار كمال بن السراج ، وفي سنة 1931 جمعها ونشرها في كتاب الشاب الجزائري الذي أثار جدلا كبيرا أصبح عضوا في فدرالية قسنطينة ، انشأ جريدة الوفاق التي كتب فيها مقاله المشهور في 27 فيفري 1936 يحمل عنوان "فرنسا هي أنا " .**انظر** : أبو القاسم سعد الله : **تاريخ الحركة الوطنية ج 2** ، نفسه ص 353. **وأيضا:** Benyoucef BENKHEDDA IBID P 45.

. إلغاء قانون الأهالي.

. تطبيق القوانين الاجتماعية الفرنسية بالجزائر.

. إعادة تنظيم الهيئات الانتخابية في البلديات المختلطة المشكلة بموجب قانون 1910 والخاصة بانتخابات المجالس العامة والمندوبيات المالية.

لقد سقط عناصر هذه النخبة المتطورة والمتعلمة بالفرنسية في هاوية الاستلاب الاستعماري وأصيبوا بنوع من فقدان الذاكرة وأبعدتهم أضواء الحضارة الغربية عن تاريخ بلادهم وعن واقع شعبهم المستعبد من طرف دولة أجنبية، وفقدوا كذلك ثقتهم في الطاقات الكامنة في أمتهم، وغابت عنهم المعطيات، وتمادوا في المطالبة بالإدماج رغم رفض الحكومات الفرنسية المتكرر لمطلبهم الزهيد.[1] وبعد ما استخلاص فرحات عباس الدروس من نشاطهم الذي لم يجد له صدى في الأوساط الشعبية حتى يتمكن من إنجاح سياسة الحزب، اهتدى لاحقا إلى إنشاء حزب المتمثل حزب الوحدة الشعبية الجزائرية UPA، ثم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري .UDMA.

1 -احمد مهساس: مرجع سابق، ص ص، 57، 58. وأيضا: محمد تقية المرجع السابق: ص ،55.

جمعية العلماء المسلمين الجزائريين: تأسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بالجزائر يوم 05 ماي 1931، اتخذت نادي الترقي مقرا لها عند بداية التأسيس، تعقد فيه الاجتماعات، وتقيم فيه مؤتمراتها السنوية، وتمارس منه نشاطها العام. لقد نص قانونها الأساسي على، أنها جمعية إرشادية تهذيبية قصدها محاربة الآفات الاجتماعية وكل ما يحرمه صريح الشرع وينكره العقل. تولى رئاستها منذ البداية عبد الحميد بن باديس الذي انتخبه زملاؤه رئيسا للجمعية بالإجماع وفي غيابه، وتولى نيابة الرئاسة الشيخ البشير الإبراهيمي إلى غاية وفاة الإمام عبد الحميد بن باديس في 16 افريل 1940.[1] وضمت الجمعية نخبة من رجال الجزائر العاملين كان في طليعتهم علماء الدين المتأثرين بالحركة الإصلاحية في المشرق، ومنهم عبد الحميد بن باديس[2]،

1 -تركي رابح: **الشيخ عبد الحميد بن باديس، رائد الإصلاح والتربية في الجزائر**، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981 ص 67.

2-ولد سنة 1889 في قسنطينة من عائلة تنتمي إلى الطبقة الوسطى ، تحصل على تعليمه الابتدائي في مدرسة قرآنية على يدي الشيخ محمد بالمداسي ، كما درس العلوم العربية والإسلامية على يدي الشيخ حمدان الونيسي ، ويذكر بان شيخه هذا اخذ عليه عهدا بان لا يأخذ منصبا في الإدارة الفرنسية ، انتقل بن باديس إلى تونس للتعليم بجامع الزيتونة أين تحصل على شهادة التحصيل سنة 1912 ، ليعود إلى قسنطينة بعدها مباشرة ، فقام بتنفيذ برنامجه التعليمي والإصلاحي في جامع سيدي لخضر للكبار مساء ، وفي جامع سيدي قموش للصغار نهارا ، كان هدفه الاني هو تعليم اللغة العربية والقران للجزائريين ومكافحة الخرافات والأمراض الاجتماعية بينهم ، ولكن هدفه بعيد المدى كان وطنيا وسياسيا . وعشية الحرب العالمية الاولى غادر الجزائر باتجاه تونس والشرق الأدنى، ليوسع من معارفه وتجربته العلمية وقضى جزءا من الوقت كطالب معلم في جامع الزيتونة وجزءا منه مسافرا وحاجا وطالب معرفة في الشرق الأدنى، وخلال زيارته للحجاز، زار أستاذه الونيسي ويقال انه قد جدد له عهده، ليغادر بعدها إلى مصر استقبل فيها بحفاوة من شيخ الأزهر محمد بخيت الذي يذكر انه أجازه. انظر: أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الحركة الوطنية ج 2**، نفسه ص، ص، 390 391.

البشير الإبراهيمي[1]، الطيب العقبي[2] ،مبارك الميلي [3]، توفيق المدني، الأمين العمودي.

1-ولد سنة 1889 بقرية سيدي عبد الله (أولاد ابرأهم) نواحي سطيف ، زاول تعليمه الابتدائي في زاوية شلاطة وفي 1912 هاجر الى الحجاز حيث درس وقوى معارفه وأصبح من المدرسيين ، وبعد قيام الثورة العربية سنة 1917 توجه الى سوريا حيث استقر ودرس وتخرج على يديه تلاميذ ، وتحصل هناك على معرفة واسعة في الأدب العربي والحضارة الإسلامية ، وتأثر بعمق بحركة الجامعة الإسلامية التي كانت عندئذ في الحجاز والشام قوة سياسية وثقافية كبيرة ، وتأثر ايضا بالحركة السلفية التي كانت تدعو الى العودة إلى المنابع الصافية للإسلام وهي القران والحديث ، وعاد للجزائر سنة 1920 ، اهتم في أول الأمر بالأدب، إلا إن بن باديس اثر فيه وانضم بعدها إلى حركة الإصلاح وكلف به في منطقة تلمسان .انظر: أبو القاسم سعد الله : **تاريخ الحركة الوطنية ج 2** ، نفسه ص ،ص 393 ، 394.

2- ولد سنة 1889 بسيدي عقبة بالقرب من مدينة بسكرة، هاجر مع عائلته إلى الحجاز ولم يتجاوز عمره الخمس سنوات سنة 1895، حفظ القران الكريم بالمدينة ودرس المعارف المتداولة عندئذ، بدأ ينظم الشعر، ويكتب في الصحف في سن مبكرة من عمره، وبعد قيام الثورة العربية نفاه الأتراك إلى الأناضول ثم أزمير بحجة انتماءه إلى فكرة القومية العربية، وبعد نهاية الحرب عاد إلى مكة، وعهد إليه الشريف حسين إدارة جريدة القبلة والمطبعة الأميرية. وفي سنة 1920 عاد الى الجزائر لعدم استتباب الأمن في الحجاز ، ويبدو انه عاد إلى مسقط رأسه لتسوية المشاكل التي تعرضت لها ممتلكات عائلته ، ومن جهة اخرى ينتظر عودة الاستقرار هناك حتى يعود للحجاز ، وإثناء تواجده بمدينة بسكرة كان ينشر أفكاره التي وجدت لها صدى ، التفت حوله جماعة من الأدباء والمصلحين ومنهم محمد العيد أل خليفة ، فاشتركوا في إنشاء جريدة صدي الصحراء سنة 1926 في بسكرة ، لينفرد بعد ذلك بإنشاء جريدة له الإصلاح سنة 1927 ، وأصبح ممثلا للعلماء في الجزائر قبل نشأة الجمعية ، ويشتهر بخطابه المؤثر .انظر: أبو القاسم سعد الله : **تاريخ الحركة الوطنية ج 2** ، نفسه ص ،ص 392 ،393

3-ولد بالميلية في دوار اولاد مبارك عام 1898 وأصيب باليتم ، وفي مسقط رأسه بميلة نشأ وتعلم حفظ القران الكريم والمبادئ الأولية على شيوخ المنطقة ومنهم الشيخ محمد بن معنصر العلمي الميلي ، ثم انتقل إلى قسنطينة والتحق بدروس الشيخ عبد الحميد بن باديس في أوائل عهده بالتدريس ونشأت بينهما علاقة ، وكان الميلي من أنجب تلاميذ الشيخ ، انتقل بعد ذلك إلى تونس ودخل جامع الزيتونة ونهل من معينه ، وتخرج في سنة 1924حاملا شهادة التطويع وتتلمذ على شيوخ أجلاء منهم الشيخ محمد النخلي ، الصادق النيفر وبلحسن النجار والطاهر بن عاشور ، ولما عاد إلى قسنطينة باشر إدارة المدرسة العربية الحديثة في سيدي بومعزة بقسنطينة ، ثم انتقل

أهدافها ومبادئها:

حملت الجمعية شعارا لها: "الاسلام ديننا والعربية لغتنا والجزائر وطننا " تتلخص مبادئها فيما يلي:

_ العمل على إحياء اللغة العربية وآدابها وتاريخها.

_ تقوية الروابط العربية وتوحيد كلمة المسلمين في الدين والدنيا.

_تطالب بحرية التعليم العربي، واستقلالية القضاء.

_ تدافع عن الذاتية الجزائرية (عروبة وإسلام).

_ مواجهة سياسة التنصير والتبشير المسيحي.

_ رفضها لتجنس الجزائريين والذين حاولت إدارة الاحتلال احتواءهم بفعل الثقافة الفرنسية التي أضعفت قوميتهم العربية الإسلامية.[1]

أعمالها ونشاطاتها:

أسست الجمعية المدارس العربية الحرة، والنوادي الثقافية، والمجلات الأدبية، وحاربوا الأمراض الاجتماعية، وكانت الصحافة مظهرا هاما لحملة العلماء من اجل الإصلاح، وادخلوا التاريخ في مناهج التعليم، وفي هذا الشأن نجد محمد الميلي مؤلف كتاب تاريخ الجزائر في القديم والحديث يعد من الرواد المؤرخين الوطنيين واحد أعضاء الجمعية.

بعدها إلى الأغواط والتي أدار فيها مدرسة هناك وفي الوقت نفسه قام بحركة إصلاحية شاملة ماتزال أثارها إلى اليوم ، وفي سنة 1931 عاما لمالية جمعية العلماء ، وعاد بعد ها الى بلدته ميلة وأسس بها مدرستها الشهيرة ، وكذلك النادي الإسلامي والمسجد الجامع . أسندت له إدارة تحرير جريدة البصائر. توفي الشيخ يوم 09 فيفري 1945 ومن أثاره كتاب تاريخ الجزائر ورسالة الشرك ومظاهره. انظر: محمد الصالح رمضان، **شخصيات ثقافية جزائرية**، دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر2007، ص، ص، 65، 67.

1 -تركي رابح، مرجع سابق ص ،68.

تصدى العلماء للمرابطية والطرقية واعتبروها معارضة للدين والتقدم وأنها جاءت لما تدهور الاسلام وانتشر الغموض.[1]

مواقف الجمعية من بعض القضايا:

شهدت الفترة ما بين 1930 و1936 موجة من الإضرابات العمالية والمظاهرات ذات طابع اجتماعي في اغلب المدن الجزائرية ، حيث سجلت قسنطينة في هذا الشأن ما يناهز عشرة إضرابات في عمالة قسنطينة،[2] وأمام هذا الغليان العام الذي تغذيه مطالب التنظيمات المختلفة والنضال ضد القمع ، حاولت سلطات الاحتلال قتل الانطلاقة الشعبية في مهدها ، فقد اتخذت إجراءات قمعية للتصدي لهذا الغليان الذي أحدثه **منشور ميشال** الذي تمت المصادقة عليه بقرار من اللجنة الوزارية لشؤون المسلمين والمتمثلة في الحد من حرية الصحافة والاجتماع ومنع الدعوة في المساجد و كان يهدف إلى تقليص المساحة أمام نشاط جمعية العلماء ،نشاط جماعة الدكتور بن جلول في قسنطينة ، اللذين أصبحا يشكلان قلقا للإدارة الاستعمارية وخاصة بعد الجولة التي قام بها رئس الجمعية عبر الوطن. وفي تجمع بقسنطينة، في نهاية شهر ماي 1934 ندد الدكتور بن جلول والشيخ بن باديس خرج على إثرها ما يناهز خمسة عشر ألف متظاهرا ضد المنشور.

وفي هذا الجو المشحون الذي تغذيه الإشاعات الكاذبة والتهديدات التي تنشرها جريدة البرق القسنطينية (La Dépêche de Constantine)وتعمل على التحريض[3] ، وحدثت الاستفزازات فعلا ، خلال

1- أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الحرك الوطنية ج 2**المرجع السابق 403.

2- احمد مهساس: مرجع سابق، ص 106.

3 -محمد مشاطي: مسار **مناضل**، تر: زينب قبي، منشورات الشهاب، باتنة، الجزائر، 2010، ص ص20،21

الأحداث التي عاشتها مدينة قسنطينة أيام 3و 4 و 5 آوت 1934 حيث حدث صدام بين الطائفة اليهودية والسكان المسلمين ، سقط على إثرها قتلى وجرحى من الجانبين .بسبب تبول احد اليهود في حالة سكر على جدار مسجد سيدي لخضر بقسنطينة ، وهو يشتم الاسلام والمسلمين ، فانتشر الخبر وهب المسلمون من كل نواحي المدينة إلا أن قوات الأمن الفرنسية منعتها ، أدت إلى مناوشات أسفرت عن قتل 23 يهوديا ، وجرح 500منهم ، في حين استشهد 4 مسلمين وجرح 79 منهم ، أما قوات الأمن فقد جرح منها 62 عنصرا. [1]

والجدير بالملاحظة إن قوات الأمن لم تتدخل بسرعتها المعهودة، بل تركت الوضع يتفاقم والذي يعد تقصيرا منها وتتحمل مسؤولية تلك الأحداث، ويعتقد البعض بانها تهدف من وراء ذلك هو زرع العداوة بين الفريقين.

المؤتمر الإسلامي 7 جوان 1936

توفرت الشروط الملائمة للحركة الوطنية وذلك في 7 جوان 1936 لعقد المؤتمر الإسلامي الأول في الجزائر بقاعة الماجستيك برئاسة الدكتور محمد الصالح بن جلول.[2] وتمت المصادقة على أرضية مطالب تعرف

1 -بوعلام بن حمودة: **الثورة الجزائرية، ثورة اول نوفمبر 1954 ومعالمها الأساسية**، دار النعمان للطباعة والنشر الجزائر 2012، ص 107.

2-ولد في قسنطينة سنة 1896 في عائلة ميسورة الحال وبعد انتهاء دراسته بباريس ، صار طبيبا موظفا بقسنطينة سنة 1924 ، بدأ حياته السياسية كمستشار بلدي وكصحافي ، أيد حركة الأمير خالد قبل أن يستنكرها ، كان في الثلاثينيات كانت له مكانة عالية لدى الأوساط الشعبية ، بعدما فرض تياره الاندماجي في قسنطينة منذ 1931 ، انتخب في المجلس العام بقسنطينة، ارتكز على جريدة صوت الأهالي ليعزز شعبيته ، وفي 1933 ترأس فيدرالية المنتخبين بمساعدة فرحات عباس والدكتور محمد الشريف سعدان ويبقى بلا منازعا إلى غاية 1936 وعندها بدأ نجمه في

بميثاق المسلمين الجزائريين، وهو عبارة عن تظلمات ذات صبغة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية على حد رأي بن يوسف بن خدة في كتابه (Les origines du premier Novembre 1954) وأنشأت لجنة تنفيذية[1] للسهر على تطبيق الميثاق التالي:

_ إلغاء كل القوانين الاستثنائية

_ إلحاق الجزائر بفرنسا مباشرة، مع إلغاء المؤسسات الخاصة، من مفوضيات مالية وبلديات مختلطة وولاية عامة.

_المحافظة على قانون الأحوال الشخصية وإعادة تنظيم الإدارة القضائية المسلمة بأكثر عقلانية وانسجام مع روح الشريعة الإسلامية.

_ فصل الدين الإسلامي عن الدولة.

_ إلغاء جميع الترتيبات المتعلقة باللغة العربية والتي تعتبرها لغة أجنبية.

_ حرية تعليم اللغة العربية وحرية التعبير للصحافة العربية.

المطالب ذات طابع اجتماعي: التعليم الإجباري لجميع الأطفال ذكورا وإناثا، توحيد التعليم الفرنسي والأهلي، تنمية صناديق البطالة لتقيم الإعانة.[2]

التراجع . وبقي أيام الثورة نسمع صوته من جديد ضمن مجموعة المنتخبين 61. وتوفي في سنة 1986 ,**انظر**: عاشور شرفي، مرجع سابق، ص 69

1-جاءت تشكيلة الوفد على النحو **التالي**: ثلاثة عن عمالة الجزائر وهم: د. بشير عبد الوهاب، عبد الرحمان بوكردنة، والحاج خمار فرشوخ، ومن قسنطينة د بن جلول، وفرحات عباس، والطاهر العربي. ومن وهران باش تارزي بن عودة، والمحامي قاضي محمد، وطالب عبد السلام، والشيخ بن باديس والبشير الإبراهيمي، والطيب العقبي، والحكيم سعدان والمترجم الأمين العمودي بالإضافة إلى ممثلي الشباب وهم بلحاج وبن غالية إبراهيم وبوشامة عبد الرحمان. انظر: بن يوسف بن خدة: مرجع سابق، ص، ص، 264 ،265.

2 -محمد تقية: مرجع سابق ص، 85.

المطالب الاقتصادية: نفس الأجر لنفس المنصب أو نفس العمل، نفس الرتبة لنفس الاستحقاق، توزيع المساعدة التي تقدمها الميزانية الجزائرية على كل من الفلاحين والتجار والصناعيين الحرفيين وتوزيعها توزيعا تناسبيا وبدون تمييز المبني على الأصل

_ إنشاء تعاونيات ومراكز لتكوين الفلاحين.

_ توقيف عملية حجز الممتلكات.

_ توزيع المساحات الغير مستغلة على صغار الفلاحين وعمال الزراعة.

_ إلغاء قانون الغابات.

المطالب السياسية:

_ العفو عن جميع الجنح السياسية.

_ المطالبة بهيئة انتخابية واحدة لجميع الناخبين.

_ الاقتراع العام والتمثيل في البرلمان الفرنسي.[1]

سافر الوفد المشكل من 21 ممثلا لثلاثة عمالات برئاسة بن جلول إلى فرنسا على متني سفينة " مدينة الجزائر " يوم 17 جويلية 1936، لتقدم عريضة المطالب لرئيس المجلس، الاشتراكي ليون بلوم يوم 24جويلية في العاصمة باريس.[2] وبعدما قدمت المطالب، ونوقشت، عاد الوفد دون حصوله على تعهدات ثابتة، ماعدا بعض الإجراءات البسيطة، فجاءت النتائج هزيلة.

ولتبليغ النتائج للشعب، نظم الوفد تجمعا شعبيا بالملعب البلدي في العاصمة بحضور جمع غفير يقدره البعض ب 20 ألف شخص. وأمام جمع المتدخلين الذين حاول كل منهم تقديم الوعود التي منحهم إياها

1 -أحمد مهساس: مرجع سابق، ص ص، 118، 119.

2-Benyoucef BENKHEDDA op cit PP 265,266

ليون بلوم ينتظرون تطبيقها على ارض الواقع، برز من بينهم الحاج مصالي الذي كان جريئا في طرحه رافضا الحلول الجزئية وفي نفس الوقت مثمنا مطالب الوفد رغم بساطتها، إلا انه في المقابل خطف الأضواء من خلال دعوته لضم الصفوف، ورفضه إلحاق الجزائر بفرنسا، وطالب ببرلمان جزائري منتخب عن طريق الاقتراع العام [1]. وبذلك سحب مصالي الحاج البساط من تحت أقدام زعماء المؤتمر الإسلامي عام 1936، وكان ذلك بداية النهاية لسياسة الإدماج والتجنس التي ستختفي نهائيا أواخر 1938.[2]

. الحزب الشيوعي الجزائري 1936:

لم ينظم الحزب الشيوعي الجزائري نفسه بشكل مستقل إلا أثناء مؤتمره التأسيسي المنعقد في 17 و18 أكتوبر 1936 [3]، ولم يظهر في بداية الأمر كحزب جزائري، فكان فرعا من للحزب الفرنسي فقط، ويمثل تشكيلة مختلطة، تتكون من جزائريين وأوروبيين، وهذه الفئة الأخيرة كانت مهيمنة داخله، كونها تتمتع بامتيازات والمتمثلة في الحقوق المدنية والرواتب المرتفعة التي منحتها إدارة الاحتلال للأوروبيين، عكس رفقائهم الجزائريين (الأهالي). تولى الأمانة العامة في الحزب بالترتيب، على بوقرت (1936)، قدور بلقيام (1938)، عمار اوزقان (1945) والعربي بوهالي (1947 إلى غاية الاستقلال.[4]

1- أحمد مهساس: نفسه، ص ص 121 ،122.

2- يحي بوعزيز: **موضوعات وقضايا**، ج 2، مرجع سابق ص 322.

3- محمد تقية: المرجع السابق، ص 65. و Benyoucef BENKHEDDA op- ci, pp: 45.46

4 -عاشور شرفي: مرجع سابق ص ص 150، 151.

وبظهور التيارات السياسية في الجزائر بداية الثلاثينات [1]، ومع الوضعية التي كان عليها الفكر الشيوعي في الجزائر بسبب ضعف انتشاره، أصبح على قادته أن يبنوا له موقعا داخل الساحة السياسية، بدأ بهيكلته وإعطائه الصبغة الجزائرية. ظل الحزب مساندا لحكومة للجبهة الشعبية، وظل تابعا من الناحية العملية للحزب الشيوعي الفرنسي إيديولوجيا وسياسيا، وبعدما كان من دعاة الاستقلال، تحول وأصبح مؤيدا لفكرة الإدماج. تتجلى برنامج الحزب في المطالب الاجتماعية منها تحسين الظروف المعيشية للسكان والمساواة. وتصدر له جرائد منها جريدة الكفاح الاجتماعي " LA lutte Sociale والفلاح الجزائري LE Paysan Algerien التي تهتم بالوسط الفلاحي والريفي. يتمثل برنامجه:

. المساواة بين الجزائريين والفرنسيين ضمن الإتحاد الفرنسي.

. المطالبة بالجنسية المزدوجة جزائرية فرنسية.

. اعتبار اللغتان الفرنسية والعربية لغتان رسمتان.

. تشكيل برلمان مزدوج فرنسي جزائري.

إن هذه المطالب تبين بوضوح دعوة الحزب الشيوعي إلى الارتباط الدائم مع فرنسا والابتعاد الكلي عن مطالب الوطنيين الجزائريين.[2]

حزب الشعب الجزائري: 11مارس 1937.

بعد حل حزب نجم شمال إفريقيا بقرار من الجبهة الشعبية بتاريخ 16 جانفي 1937 بتهمة السعي لفصل الجزائر عن فرنسا وتحريض المسلمين لعدم الاستجابة لنداء الحزب الشيوعي الفرنسي حين طلب منهم

1-مومن العمري: **الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال افريقيا الى جبهة التحرير الوطني**، دار الطليعة للنشر والتوزيع الجزائر، (د س) ص 46.

2- مومن العمري: نفسه ص 47

الانخراط إلى جانب الجمهوريين الأسبان في حربهم الأهلية ضد الجنرال فرنكو، في هذا السياق كتبت جريدة الأمة بتاريخ 28 أوت 1936 ما يلي : " ينبغي إن يعلم الجميع بأننا نرفض أن نظل مغفلين على الدوام ، لقد اكتوينا بنار الحرب العالمية الاولى بما فيه الكفاية ، وليكن في علم الجميع أننا لسنا مرتزقة ، وإذا كان ولابد أن نقاتل ، فليقولوا لنا لماذا نقاتل وفي صالح من ؟ هذاهو سؤالنا، وإننا ننتظر الجواب عليه بالأفعال الملموسة، لا بمجرد الوعود، ان حياتنا ليست بأرخص من حياة الآخرين." وفي 11 مارس 1937 سارع مصالي الحاج ورفاقه بتأسيس حزب الشعب الجزائري بنانتار، باريس وبحضور ما يقارب 300 مناضل من حزب النجم بزعامة مصالي، وفي 14 افريل تلقى الحزب تصريحه القانوني من الإدارة وعندها أصبح نشاطه شرعي[1]، كون لعبة الحريات الديمقراطية مفتوحة نسبيا بفرنسا بالقدر الذي يسمح بتأسيس منظمة وطنية خلافا للوضع السائد في الجزائر.

أعضاء الإدارة المسيرة للحزب تتكون من السادة: مصالي الحاج رئيسا، بلقاسم راجف عمر خيضر، ارزقي كمال، سي الجيلالي، أحمد صنهاجي، أيتم نقلات، الأخضر مبارك، صالح فراندي.

برنامج حزب الشعب الذي ورد في جريدة الأمة في جانفي 1938:

في الميدان السياسي: طالب الحزب بما يلي:

_ إلغاء قانون الأهالي، وقانون الغابات وكل القوانين الاستثنائية.

_ إعطاء الحريات الديمقراطية: حرية الصحافة، والجمعيات والنقابة، والاجتماع.

1-Claude Collet, la partie du peuple algériens, revue algérienne de science juridique, économique et politique, vol8, Alger, mars 1971, P- 135.

_ المساواة في أداء الخدمة العسكرية بين الفرنسيين والجزائريين.
_ الاعتراف بالدين الإسلامي مع استرجاع أملاك الأوقاف والحبوس وتسييره من طرف المختصين ومنهم رجال الدين والأئمة والعلماء.
_ تغيير المجالس المالية واستبدالها بمجلس جزاري منتخب من الشعب دون تمييز.
_ الفصل بين السلطات (التشريعية والتنفيذية والقضائية).
في الميدان الاجتماعي: مطالب الحزب هي:
_ تطوير التعليم باللغتين العربية والفرنسية
_ التعليم الإجباري للسكان الجزائريين.
_ تطبيق القوانين الاجتماعية على العمال الجزائريين المعمول بها في فرنسا.
في الميدان الاقتصادي المطالب هي:
_ تخفيض الضرائب.
_العمل على تخفيض البطالة وحل مشكلة المياه.
_ إلغاء قانون مصادرة الأملاك العقارية، وتسهيل الوسائل الخاصة باستغلال الأراضي.
_ فتح أبواب العمل للجزائريين في جميع الوظائف دون تمييز مع تطبيق مبدأ نفس العمل نفس الراتب. [1]

وفي سنة 1938 تحولت قيادة الحزب الى الجزائر ، ودعت إلى تكوين تجمع وطني في أوت 1938 ، تلتقي فيه كل الاتجاهات السياسية حول برنامج عمل مطلبي حدد في سبع مطالب أساسية التي هي في الواقع

1 -محمد العربي ولد خليفة : **المحنة الكبرى** دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر 2009 ، وثيقة رقم 7 ، ص ، ص ، 286 ، 287.

خلاصة ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي الذي قدم للسلطات الفرنسية إلى جانب الدعوة إلى اقتراع عام لاختيار الممثلين في الهيئات التمثيلية المحلية إلى جانب إلغاء نظام الخماسة الجاري المعمول به في قطاع الفلاحة ورغم الاعتدال في المطالب وحرص الحزب على إدراج المطالب التي هي محل قبول الجميع إلا أن إدارة الاحتلال شددت خناقها على العمل الوطني.

فاعتقلت قيادة الحزب خلال صائفة ،1937 والذي سبقته مسيرات احتجاجية حاملة للشعارات التالية: الاستقلال، والأرض ملك للفلاحين، البرلمان الجزائري، وفي14 نوفمبر 1937 صدرت أحكاما في حق الموقوفين وهم، مصالي وزكريا، ولحول، وحليفة بن عمار الذي صدر في حقه حكما يقضي بحبسه لمدة سنة واحدة، أما البقية فحكم عليهم بسنتين، وقد استندت المحكمة في قرارها القضائي على مرسوم ريني[1] ولم تتساهل مع نشطاء الحزب الذي تراهم ناصبوها العداوة لسيادتها في الجزائر صراحة [2]، فقامت بحل الحزب يوم 26 سبتمبر 1939 واعتقلت

1 - يتضمن مرسوم ريني5» Regnier» افريل 1935 عقوبات ضد من يمس بالسيادة الوطنية ومنها النصوص التالية: المادة الاولى: كل من يحاول، في أي مكان وبأية وسيلة كانت، تحريض الأهالي الجزائريين، أو الأهالي في المستعمرات والمناطق الواقعة تحت الحماية الفرنسية أو الأجانب المقيمين بالجزائر، ويحثهم على إثارة الفوضى أو التظاهر ضد السيادة الفرنسية أو المقاومة الفعلية أو السلبية ضد تطبيق القوانين والمراسيم والتعليمات والأوامر الصادرة عن السلطة العمومية، سوف يعاقب بالحبس لمدة تتراوح من سنتين إلى ثلاثة سنوات وغرامة مالية تتراوح ما بين 500 و5000 فرنك فرنسي. المادة الثانية: إذا كان مرتكب المخالفة من الموظفين يمكن ان تشدد عقوبته إلى ضعف المدة، مع حرمانه من ممارسة وظيفته المدنية لمدة تتراوح ما بين خمس وعشر سنوات. انظر: Benyoucef, BENKHEDDA op cit P66

2- جمال قنان: **عقد الثلاثينيات، تصاعد الكفاح الوطني والذود عن الهوية**، في المصادر، ع 15، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة التحرير أول نوفمبر 1954، الجزائر، السداسي الأول 2007، ص،65.

غالبية قادته وأرسلتهم إلى مختلف المعتقلات ، أما مصالي الحاج الذي أطلق سراحه يوم 29 أوت 1939 ، تم اعتقاله من جديد بعد أيام فقط عن خروجه من السجن مع واحد وأربعين قياديا من حزب الشعب ، وحكمت المحكمة على 17 منهم بمجموع 123سنة سجن مع الأشغال الشاقة و114 سجن و 560 منع الإقامة و 161000 فرنك غرامة مالية .وتلك هي عينة من الأحكام القاسية جدا التي كانت تنطق بها المحاكم الفرنسية في حق الجزائريين رغم بساطة الفعل أو الخطأ ،ثم اتبعتها بإجراءات اخرى تمثلت في منع جريدتي الأمة و البرلمان الجزائريتين عن الصدور .[1]

1 -محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، تر أمحمد بن البار، ج2 1951 / 1939، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011 ص ص، 873 ،874.

قائمة أعضاء حزب الشعب المحكوم عليهم بالسجن وهم

المجموعة الاولى التي صدر الحكم بسجنها 16 سنة أشغال شاقة: مصالي الحاج، قاسي صالح، لعماري محمد، حيواني لخضر، ممشاوي محمد، معروف بومدين، فرحات محمد بالإضافة بالى 20 سنة حرمان من الإقامة والحقوق المدنية وغرامة مالية. المجموعة الثانية الذين صدرت في حقهم أحكما ما بين 8 و9 سنوات سجن: وهم: بورماش مقران، بومعزة علاوة، بن عنون علي، حرقة عبد القادر، خيذر محمد، بوجريدة عمار. المجموعة الثالثة، الذين صدرت في حقهم أحكما ما بين 5 و4 و3 سنوات سجن هم: فيلالي مبارك، غالي احمد، بلعيد محمد، اوشيش محمد، فيلالي علي، جلول احمد، تركي عبد القادر، صايفي عيسى، عمروش احمد، لعزالي احمد، بغريش هاشمي، مناد، فليتا احمد، بن عمر. للمزيد انظر محفوظ قداش: نفس المرجع، ص ص 896 .897

الفصل الثاني

تحضير ثورة أول نوفمبر 1954 واندلاعها في المنطقة الثانية (الشّمال القسنطيني)

أولا: الوضع الإداري والاجتماعي للشمال القسنطيني قبيل اندلاع الثورة:

أ . الإدارة والسكان:

فحسب التقارير الفرنسي لدائرة قسنطينة قبيل اعلان الثورة التحريرية فقد كانت ضم اغلب البلديات الكاملة الصلاحيات التابعة لدائرة قسنطينة وهي التي جاءت بها إحصائيات 1952 كما يلي:

البلديات الكاملة الصلاحيات التابعة للدائرة قسنطينة			
البلديات	المساحة بالهكتار	عدد السكان	الدواوير التابعة للبلدية
عين أعبيد	17248هـ	6072 ن	
عين البيضاء	18575 هـ	16444ن	وألمان
عين الكرمة	10718هـ	5060 ن	بوقصيبة
عين السمارة	15516 هـ	3864 ن	شعبة الصيد
عين التين	10016 هـ	6916 ن	السراوية
بيزوت (ديدوش مراد)	24703 هـ	14157 ن	بني حميدان، اولاد براهم.
شاطودان دوريمال (شلغوم العيد)	4626 هـ	6176 ن	
كندي سمندو(زيغوت يوسف)	27157 هـ	15285 ن	علمه لمجابرية اسفرجلة أولاد سبيحة الصوادق
قرارم	13573 هـ	11112 ن	قرارم _ سيدي عبد المالك ترافيلوت _ بني هارون سليانة _ قطار - هلسما _ الاوصاف
قطار العيش	10354 هـ	2741 ن	عين قرفة _ عين الباي
حامة بوزيان (حامة دو بليزنسبليزنس)	4431 هـ	8320 ن	براقلي _ غيران _ ولجات القاضي _ خناق.
لخروب	46214 هـ	15377 ن	لمراش . مريج العارية - محجيبة . ضيعة مركس

ميلة واد العثمانية واد سقان	17556 هـ 20836 هـ 14162 هـ	14636 ن 10968 ن 4851 ن	بوفوش _ زيونة البيدي . ضواحي ملكس القديمة. دمبار. جبل اعقاب . رأس سقان . مقاطعة بلاد يوسف . مقاطعة بومالك . رأس سقان . اولاد نعار اولاد مزيان . بو ايكني . شجر الفوقاني . بئر برينيس . الوسطانية . ذراع السكة.

أما البلديات المختلطة فهي على النحو التالي:

البلديات المختلطة			
البلديات	**المساحة بالهكتار**	**عدد السكان**	**الدواور التابعة للبلدية**
عين مليلة	**238231هـ**	**77989 ن**	**عين امليلة_ عين كرشة _سيقوس_ عين فكرون _روجي دوليس _بيرطو_ (اولاد حملة) الدواور فهي: احساسنة، اعمورالسراوية، الهزبري، الكواهي، المراشدة، المراونة، اولاد بلعقال، اولاد جحيش، اولاد دريد، اولاد قاسم، اولاد مساعد، اولاد ناصر، اولاد صباح، اولاد سخار، اولاد سلس، اولاد سي اونيس، اولاد زواي، اولاد عزيز، اولاد عشور.**
شاطودان دو ريمال(شلغوم العيد)	**138916 هـ**	**37029ن**	**عين ملوك، سان دونات، لوفاسور. الدواور هي: عيون النجايس، البرانية، مغالا، اولاد بوعوفان، اولاد العربي، رأس سقا، تيمطلاس، زاوية بن زروق، اولاد الحايف، اولاد زرقة.**
الميلية	**102446 هـ**	**92062 ن**	**بني حايد، بني فرقان، بني افتح، بني مسلم، بني سبيحي، بني تليلان، بوشارف، العقبية، مسيد، باميدان، مشط، اولاد عدار، اولاد بوفاس، اولاد دباب، اولاد قاسم، اولاد امبارك، اولاد رابح، اولاد يحي، طايلمان، تامنجار، اولاد عواط**
فج أمزالة	**132898 هـ**	**98167 ن**	**فج أمزالة، لوسات (بني قاش)، ريشليو (احمد راشدي)، تيبرقنت، رواشد، أراس، بينان، بوصالح، جميلة، غومربان،**

			مناعة، موزليا، أولاد كباب، رأس فرجيوة، روسيا، سراف، تاشودة، تاسعدان، تاسالة، زارزا.
مسكانة	189204 هـ	31520 ن	مشطاب، بليلة، ضلعة، عين الطويلة، الزرق، قرن أحمار، مسلولة، واد نيني، راحيار، رأس الزبار.
مرسط	265203 هـ	63260 ن	مرسط، كلارفنتان(العوينات)، يوكوس ليبان(الحمامات)، بوخضرة، لكويف، ونزة بكاربة، بلكفيف، قوراية، المريج
ام البواقي	240277 هـ	39821 ن	كانروبار (ام البواقي)، عين بابوس، بريش، أفكيرينة، قصر الصبيحي، عين أركو عين دريس، عين ملوك، عين زيتون الفرن، مدفون، سيدي معاش، سيدي ارغيس، توزالين، الحاسي، الوساح
صدراته	158692 هـ	38174 ن	امداوروش، عين الصنب، بئر بوحوش، خميسة، مائدة، مولادايم، اولاد حميمين، اولاد كباربت، اولادنقوبة، تيراقيلت، الزوابي.
9 تبسة	1123267هـ	95770ن	بجن، بحيرة الارنب، شريعة، الدخان، الماء الابيض، قنتيس سيدي عبيد المسرمة، نقرين، فركان، اولاد سيدي عبيد، سطح، تازبنت، ثليجان، تروبيا، قريقر.

أما الطابع العام لسكان الدائرة، قد عرف نموا كبيرا منذ الإحصاء السكاني الأخير، غير أن ذلك لا يعد ميزة خاصة بالدائرة بل هو ظاهرة عامة للسكان في الجزائر حيث نجد النمو الديمغرافي العام لم يعرف التراجع طيلة مرحلة الحرب العالمية الثانية (1939 / 1945) وذلك يوضحه الجدول التالي:

السكان الدائرة	1931	1936	1948
بدون التعداد السكاني لمدينة قسنطينة	661117 ن	667174 ن	793211 ن

عرف سكان الدائرة حركة تنقل من البادية نحو المدن الصغيرة، والتي يمكن ملاحظتها في وتبسة وعين البيضاء، اللتين عرفتا اكتظاظا سكانيا هاما بعد سنة 1936 وما بعدها، ويرجع سببه إلى النزوح الريفي الذي شهدته المدن، وخاصة نحو البلديات المختلطة وكذا البلديات ذات الصلاحيات الكاملة. فقبل سنة 1830، كان السكان داخل هذا الإقليم يكونون تجمعات قبلية ذات الأعداد الكثيرة ويشكلون كثافة عالية خاصة بالمناطق الجنوبية في الدائرة، ولما حددت إدارة الاحتلال أقاليم القبائل، وأنشأت لها الدواوير، فإن كثافتهم انخفضت وزالت معها الروابط القبلية فيما بينها.

وفي السياق نفسه نجد القبائل المتواجدة على مستوى الهضاب العليا قد حافظت على عاداتها وتقاليدها، ومنهم قبائل السقنية في عين مليلة والحراكة بعين البيضاء والنمامشة في البلدية المختلطة بتبسة، وأولاد يحي بمرسط. أما العائلات الكبيرة التي كانت تشكلها عائلات القياد، والتي كانت موجودة منذ بداية الاحتلال مازالت بنفس الاحترام والتأييد والتأثير على الجميع في الجهة.

تضم عمالة الشمال القسنطيني إلى جانب دائرة قسنطينة، دوائر أخرى ومنها دائرة قالمة ودائرة سكيكدة (فيليب فيل) ودائرة عنابة، ودائرة سوق أهراس ودائرة تبسة ودائرة سطيف وبلدية القالة.

بخصوص دائرة قالمة: فإن الجدول التالي يوضح لنا توزيع السكان على مستوى كل بلديات الدائرة، التي يبلغ عددها 22 بلدية، منها 08 بلديات قديمة ذات الصلاحيات الكاملة، و14 بلدية أخرى حديثة النشأة [1] والتي يوضحها الجدول التالي:

البلديات	مجموع السكان / ألف نسمة	ذوو أصول غير إسلامية ألف نسمة	ذوو أصول إسلامية ألف نسمة	أجانب
1 عين كتون	4165	11	4154	00
2 بني مزلين	4947	11	4935	01
3 بئر منتن	2500	13	2487	00
4 بوحمدان	4044	11	4033	00
5 شنيور	4025	00	4025	00
6 كلوزيل(الحساينية)	6361	120	6241	00
7 قالياني (بواطي محمود)	3050	58	2991	01
8 قونود	706	82	624	01
9 قلتت بو صبع	1884	58	1826	00
10 قالمة	20485	3418	17032	35
11 هيليوبوليس	5247	190	5043	14
12 كاف الربح	2869	00	2869	00
13 كيلرمان(الفجاج)	3529	37	3492	00
14 خنقة سباط	2840	07	2833	00
15 خزاراس	1317	00	1317	00

1- Fr /caom 93/4401, monographies de l'arrondissement de Bone geographies physique, population, economies et administrative. Et Fr /caom 93/4401, monographies de l'arrondissement de Philippeville, géographie physique, population, économique et administrative.

16 -مدودة	2460	00	2460	00
17-ميليسيمو(بلخير)	5188	152	5031	05
18 -واد العار	2929	00	2929	00
19-أولاد هريد	2842	00	2842	00
20 -بوتي(بمهرة احمد)	6640	107	6533	00
21- سلاواعانونة	3240	00	3240	00
المجموع	97488	4275	93157	56

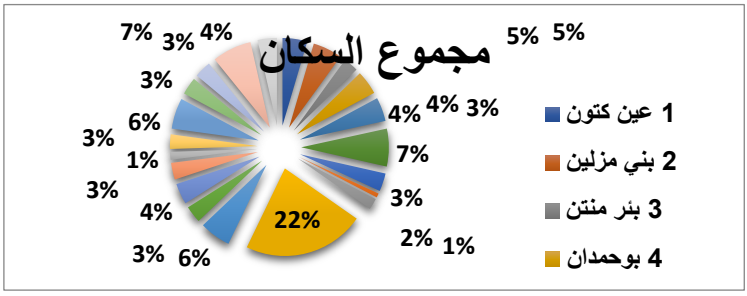

حسب التركيبة السكانية لدائرة قالمة بتاريخ 01 نوفمبر 1959 فإن التعداد السكاني الأخير الذي سبقت الإشارة إليه، يظهر زيادة محسوسة في العدد، الذي أصبح يقارب في الوقت الحالي 115000 نسمة اي في 01 نوفمبر 1959 والذي يضم 4000 ساكن من أصول أوربية وهي المجموعة تشكل الفرنسيين وأوروبيين من مناطق مختلفة ويتواجد إلى جانبهم سكان إسرائيليين وعليه يمكننا تحديد النسب حسب كل مجموعة وهي كالتالي:

أصول السكان	النسبة
مواطنين فرنسيين قدموا من الوطن الأم فرنسا ونسبتهم	%15
سكان من أصول مالطية	% 30
سكان من أصول إيطاليين وألمان	% 20

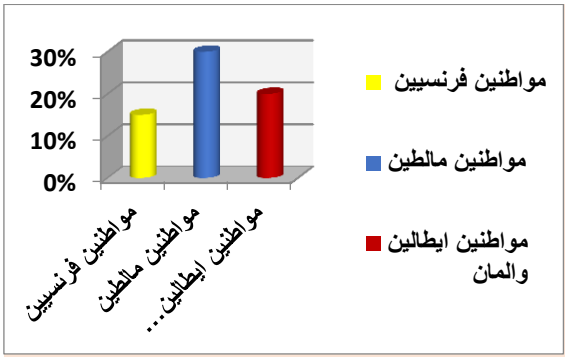

كل جميع هؤلاء الأوروبيين تحصلوا على الجنسية الفرنسية.

ويقطن بمدينة قالمة إلى جانب السكان المسلمين أيضا جل السكان الذين تعود أصولهم إلى أوروبا، والتي أصبحت تحوي عددا فاق 30000 نسمة سنة 1959. ومن ضمن السكان المسلمين المتواجدين بها بنو ميزاب الذي يمتهنون حرفة التجارة بها. ولغة تخاطبهم هي اللغة البربرية (الموزابية)دائرة فيليب فيل (سكيكدة).[1]

المساحة: تتربع دائرة فيليب فيل على مساحة تبلغ 393205 هكتار.

أما سكان دائرة فيليب فيل (سكيكدة) التي تتكون من عشرة بلديات كاملة الصلاحيات، وبلديتين مختلطتين ومركز بلدي واحد بني

1-IBIDEM

ولبان، بلغ تعداد السكان في الدائرة 275472 نسمة، موزعين على النحو التالي:

_ ذوو الأصول الأوربية 35140 نسمة.

_ ذوو أصول محلية مسلمة 240332 نسمة.

يعرف التوزيع السكاني بدائرة سكيكدة تباينا واختلافا بين النواحي ومرجع ذلك إلى أسباب عديدة لا تقوم على عوامل جغرافية آو اقتصادية فقط بل على معطيات أخرى. ومنها نذكر ارتفاع الكثافة في البلديات الساحلية وخاصة منها التي بها ميناء مثل الذي يوجد بسكيكدة (فيليب فيل وهي المدينة التي تصل بها الكثافة السكانية إلى 270 نسمة في كلم2، وتشبهها بلدية القل بكثافة 263 نسمة في كلم2.

أما البلديات التي يوجد بها السكان بأعداد متوسطة فنذكر منها بلدية القل المختلطة، وكذا التجمعات السكانية ذات المستوى الثقافي البسيط والواقعة بالمناطق التضاريسية أين تكثر الغابات فان الكثافة بها لا تتجاوز 53 نسمة كلم2.

إن البلديات الساحلية يكون بها التوزيع السكاني مغايرا على بقية البلديات الداخلية، فان الكثافة بهذه الناحية تتراوح ما بين 10 نسمة كلم2 وذلك في بلدية قاسطون فيل وترتفع في بلدية الحروش التي تبلغ فيها 100 نسمة، وتصل في بلدية سان شارل (رمضان جمال) 59 نسمة وتكون في كل من روبير فيل وكول دي اوليفي 63 نسمة في كلم2.

ومن جهة أخرى نجد الكثافة السكانية تتأرجح ما بين 36 و60 نسمة في كلم2 ببلدية جوماب (عزابة) حسب النواحي التابعة للبلدية. والملاحظة الرئيسية التي يمكن إبداءها فان عدد السكان الأوروبيين بهذه

الدائرة قد ارتفع عددهم في بلدية سكيكدة وبقي مستقرا في البلديات الأخرى. وفي المقابل، نجد أعداد السكان المسلمين في تزايد مستمر وخاصة ببلدية سكيكدة، التي تضاعف بها العدد في العشرين سنة الماضية. وبلغت نسبته 3/1 الثلث ما بين 1926 و1952.

أما بخصوص التجمعات السكانية الرئيسية التي نقصد بذلك المقرات الرئيسية للبلديات حسب الأهمية وهي:

_ فيليب فيل (سكيكدة)، الحروش، القل، سطورا، سان شارل (رمضان جمال) روبير فيل (أمجاز التشيش).

_ جوماب (عزابة)، قاسطون فيل (صالح بو الشعور)، كول دي اوليفي (عين بوزيان)، قاسطو (زيت امبا). والى جانبهم توجد تجمعات سكانية أخرى داخل الدائرة في البلديات المختلطة نذكر منهم البلدية المختلطة لعزابه التي تشمل على المراكز التالية: روبير سو، اوريبو، قرية لانسي، مركز الركنية. ومن ناحية أخرى تحتوي القل تجمعات سكانية أيضا منها بوسنيور، الشريعة، مركز تاما لوس الذي تتواجد به سوقا مهمة، تضاف لذلك تجمعات حراس الغابات لعين قشرة، والمراكز الصغيرة لسكان المناجم لبني رسدون، وبو دوخة، وسيدي كامبير.

في حين يعيش سكان البلديات المختلطة في ظروف صعبة، حيث تعاني عائلاتهم من الفاقة بالرغم من بعض المساعدات التي تحاول أن تقدمها الإدارة للسكان بطريقة غير مباشرة تحت غطاء ورشات العمل، وذلك في طار التضامن، كون مدة هذا النشاط محدودة وفصلية ولا تدوم أكثر من ثلاثة آو أربعة أشهر في السنة ولذلك لا يمكنها أن تلبي حاجيات

العائلات الفقيرة، وذات التعداد الكثير والتي تتكون من أغلبية عاطلة عن النشاط وبدون دخل.

أما السكان الأوربيين فهم على العموم يعيشون في ظروف حسنة نسبيا مقارنة مع السكان المسلمين، بالرغم من وجود فئة البحارة الصيادين الذين يمارسون نشاطهم في موانئ القل وسطورا وسكيكدة، هم بدورهم في ظروف صعبة مقارنة بالفئات الأخرى ونعني بها الكولون الفرنسيين، كونهم مطالبين بتوفير الأموال لمواجهة النفقات الكبيرة لعائلاتهم.

التنظيم الإداري الفرنسي لإقليم الدائرة تتشكل دائرة سكيكدة من 4 مقاطعات إدارية و10 بلديات كاملة الصلاحيات وبلديتين مختلطتين ومركز بلدي واحد وهي على النحو التالي:

المقاطعة	البلدية كاملة الصلاحية	البلدية المختلطة
سكيكدة	سكيكدة، سطورا، سان شارل (رمضان جمال)	
القل	بلدية القل كاملة الصلاحية	بلدية القل المختلطة
الحروش	بلدية الحروش، روبير فيل (أمجاز الدشيش) كول دي اوليفي (عين بوزيان)، قاسطون فيل (صالح بوالشعور)	
عزابة	بلدية عزابة الكاملة الصلاحية، وقاسطو (زيت امبا)	بلدية عزابة المختلطة

دائرة عنابة التي ستنشأ بتاريخ 20 ماي 1957 بموجب المرسوم رقم 57/ 604. تمتد الدائرة على مساحة 295573 هكتار يسكنها

219258 نسمة، تتكون 29 بلدية، منها 17 بلدية حديثة النشأة وجلها انبثقت عن تقسيم البلدية المختلطة السابقة تسمى بلدية ايدوغ.

بخصوص التعداد السكاني العام بالدائرة وتوزيعهم على البلديات التابعة لها بلغ عدد السكان بالدائرة 219258 نسمة حسب الإحصاء الرسمي ل 31 أكتوبر 1954، موزعين على النحو التالي:

البلديات	عدد السكان غير المسلمين	عدد السكان المسلمين	المجموع العام
عين مكره	197نسمة	5220 نسمة	5417 نسمة
عين نشمة	00	2524 نسمة	2524 نسمة
برال	116 نسمة	2902 نسمة	3018 نسمة
بون (عنابة)	46114 نسمة	65896 نسمة	112010 نسمة
بونافع	00	1797 نسمة	1797 نسمة
بوجو (سيرايدي)	262 نسمة	4792 نسمة	5054 نسمة
شركا	02 نسمة	2598 نسمة	2600 نسمة
كومباس	51 نسمة	2573 نسمة	2624 نسمة
دم البقرات	68 نسمة	208 نسمة	276 نسمة
درامنا	00	1842 نسمة	1842 نسمة
دوفيفي(بوشقوف)	320 نسمة	4986 نسمة	5306 نسمة
دوزرفيل (الحجار)	636 نسمة	3585 نسمة	4221 نسمة
العلمة	00	3195 نسمة	3195 نسمة
فتزارا	00	1666 نسمة	1666 نسمة
هربيون (شطايبي)	394 نسمة	3846 نسمة	4240 نسمة
مرداس	16 نسمة	2425 نسمة	2441 نسمة
مندوفي (الذرعان)	775 نسمة	3288 نسمة	4063 نسمة
موريس (بن امهيدي)	605 نسمة	4780 نسمة	5385 نسمة

نشمية	97 نسمة	4487 نسمة	4584 نسمة
واد الحوت	00	2108 نسمة	2018 نسمة
ويشاوة	13 نسمة	3047 نسمة	3060 نسمة
اولاد سليم	00	1565 نسمة	1565 نسمة
بنتيافر (عين الباردة)	128 نسمة	4622 نسمة	4750 نسمة
رندون (البسباس)	746 نسمة	11791 نسمة	12537 نسمة
رأس الحديد	08 نسمة	3939 نسمة	3947 نسمة
سان جوزيف (بوخموسة)	167 نسمة	2086 نسمة	2253 نسمة
طلحا	03 نسمة	1869 نسمة	1872 نسمة
طوبيقا	35 نسمة	2446 نسمة	2481 نسمة
تربعات	00	2422 نسمة	2422 نسمة
المجموع	50753 نسمة	168605 نسمة	219258 نسمة

تكشف أخر إحصائيات بان عدد الزيادات بلغت 21000 نسمة اي نسبة 9, 5 % في خمس سنوات، والتي توضح القفزة الكبيرة لعدد السكان في الجزائر.[1]

تحتوي مدينة عنابة على ما يناهز 52 ألف نسمة من الأوروبيين إلى جانب 88 ألف نسمة من المسلمين في سنة 1959.

1-BIDEM

أما دائرة سوق أهراس: التي نشأت في شهر أكتوبر 1959، والتي تمتد على مساحة قدرها 296526 هكتار، تتشكل الدائرة من البلديات الكاملة الصلاحيات لسوق أهراس والبلديات المختلطة وبعض البلديات التابعة للبلدية المختلطة السابقة والتي كانت ببلدية الإيدوغ. يحدها من الشمال: دائرة عنابة والقالة ومن الجنوب: دائرة العوينات ومن الغرب دائرتي قالمة والعوينات ومن الشرق الحدود التونسية. حسب إحصاء 1954 لإدارة الاحتلال: بلغ عدد سكان الدائرة سنة 1954 مجموع: 124882 نسمة مقسمين على النحو التالي:

العدد السكاني	أصول السكان
4574 نسمة	فرنسيين
119658 نسمة	مسلمين (سكان أصليين)
650 نسمة	اسرائيلين

تتكون الدائرة من 29 بلدية، والتي كانت في غالبيتها تشكل البلدية المختلطة سابقا، وهي:

البلديات	البلديات	البلديات
1 -سوق أهراس	11 أولاد سوقياس	21 مشعالة
2 -بني بربار	12 تيفاش	22 مهية
3- طاورة	13 زعرورية	23 نادور
4- حدادة	14 عين سينور	24 أولاد بشياح
5- خدارة	15 عوايد	25 رزقون
6 -مراهنة	16 داهوارة	26 الرصفة
7 ويلان	17 منزل	27 سفاهلي

8 أولاد دهينة	18 حنانشة	28 واد الشحم
9 أولاد إدريس	19 لا فردور	29 حمامة
10 أولاد مومن	20 مشروحة	

ملاحظة: تسير أغلب بلديات الدائرة من منتخبين مسلمين وعددهم 22 رئيس بلدية، أما الباقي فتسير من طرف منتخبين فرنسيين وعددها07 بلديات.

دائرة القالة التي أنشأت في أكتوبر 1959 تبلغ مساحة دائرة القالة 202260 هكتار. بلغ عدد سكان الدائرة وفقا لإحصاء الدارة الفرنسية 61718 نسمة سنة 1954م

وقسمت دائرة إلى البلديات التالية: بلغ عدد البلديات 22 بلدية.[1]

1 بلدية الشافية	12 بلدية القالة
2 بلدية الحمام	13 بلدية روم السوق
3 بلدية سبعة	14 بلدية الفرين
4 بلدية عين الكبير	15 بلدية ام الطبول
5 بلدية نهاد	16 بلدية يوسف
6 بلدية عين خيار	17 بلدية الطارف
7 بلدية مكسنة	18 بلدية ريغية
8 بلدية بني عمار	19 بلدية سوارخ
9 بلدية برابطية	20 بلدية بلاندن
10 بلدية مطروحة	21 بلدية موني
11 بلدية العيون	22 بلدية لامي

1- BIDEM

ب . الوضع الاقتصادية والاجتماعية:

عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان الجزائريين في ظل الاحتلال الفرنسي 1830-1954فعبد الدراسة الشاملة والتفصيلية للتقارير الإدارية الفرنسية والمتعلقة التنظيم الإداري والسكان ببلديات ودوائر الشمال القسنطيني، نتناول في هذا الجانب من الدراسة التاريخية الأوضاع عامة في منطقة الشمال القسنطيني انطلاقا من الأيام الاولى للاحتلال الفرنسي للجزائر ومنذ سقوط عاصمتها في 05 جويلية 1830 على يد الحملة الفرنسية بقيادة الكونت دي بورمون. إن وضعية السكان الجزائريين منذ وقوع بلادهم تحت الاحتلال الفرنسي كانت مأساوية للغاية، رغم غناء وطنهم وما يزخر به من إمكانيات اقتصادية وثروات هائلة، إلا أنهم عاشوا محرومين من كل ذلك، نتيجة السياسات المطبقة في حقهم من طرف إدارة الاحتلال الفرنسي والتي فرضت عليهم بواسطة قوانين وإجراءات نوجزها على النحو الاتي:

نزع الأراضي من مالكيها الأصليين ومصادرتها تحت جملة من التدابير، التي بدأتها بالأراضي التابعة للأوقاف[1] ، وهي الأملاك التي كانت

1 -أراضي الوقف لها طبيعة المحبوس ، فهي أملاك لا تخضع للبيع والشراء أو التوريث ولا تسمح بوضع اليد عليها أو تحويلها عن الغرض الذي حبست عليه وهو المصلحة العامة في حالة الوقف العام .ومنها الأوقاف المحبوسة على المؤسسات الخيرية وخاصة أماكن العبادة والتعليم ، لقد كانت الأوقاف تؤدي خدمات اجتماعية وثقافية واقتصادية أساسية في المجتمع الجزائري وخاصة في المد الكبرى ومنها الجزائر وتلمسان و قسنطينة وغيرها، فمردودها كان يسد النفقات الضرورية للمشتغلين بالتعليم وأماكن العبادة والقضاة والأئمة والمدرسين والطلبة ، بالإضافة لتوفيره لدخل قار يغطي تكاليف رعاية وإصلاح هذه المؤسسات ويسد حاجة المصالح العامة كالعيون والسواقي والأفران والحمامات والثكنات والحصون وغيرها .فعمدت سلطات الاحتلال سنة 1835بالتصرف

عائقا في وجه إدارة الاحتلال وحد من سياستها القائمة على الاستيلاء والاستحواذ على الأراضي لصالح الأوروبيين وذلك ما عبر عنه أحد الكتاب الفرنسيين قائلا: "إن الأوقاف تتعارض والسياسة الاستعمارية وتتنافى مع المبادئ الاقتصادية التي يقوم عليها الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر".[1]

فبادرت سلطات الاحتلال بإصدارها للقرارات والمراسيم بطريقة متدرجة وفي فترات متلاحقة حتى تتمكن من إسقاط المناعة عن الوقف وإخضاعه للقوانين وللمعاملات العقارية الفرنسية. ومن هذه القرارات والمراسيم نذكر قرار 08 سبتمبر 1830 الذي سمح بوضع اليد على بعض الأوقاف، ثم مرسوم 07 ديسمبر 1830 الذي حول الأوقاف إلى مراقبة المصلحة العقارية (الدومين) لتتوالى بعدها القوانين نذكر منها: مرسوم 1834 القاضي بالسيادة الفرنسية على الأراضي الجزائرية. [2] : أمر 01 أكتوبر 1844 الذي أخضعت الأوقاف بموجبه للمعاملات المتعلقة

في ألفي وقف واستلت على 27مسجدا و11زاوية ولم يبق من مجموع أملاك الوقف الخمسمائة (500) سنة 1843سوى 293 وقف فقط ، وتواصلت القرارات والمراسيم بشان الأوقاف غالى غاية صدور قانون1873 الذي سهل على الإدارة الفرنسية تصفية الأوقاف بصفة نهائية لصالح الاستيطان الأوروبي ، وبذلك تقلص عدد المساجد وأماكن العبادة في مدينة الجزائر بمفردها من 186 مسجد وجامع إلى 12مسجد وجامع فقط بعد سنة 1862، ونفس الأوضاع عرفتها باقي المدن الجزائرية ومنها قسنطينة التي انخفض فيها عدد المدارس وأماكن العبادة من 86 إلى 30 وتراجع مجموع الطلبة من 600 طالب إلى 60 طالب فقط في اقل من 10 سنوات (1837 - 1846) للمزيد انظر ناصرا لدين سعيد وني الجزائر **منطلقات وآفاق** ،عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، ط2 2009، الجزائر ،ص26 .

1-نفسه، صوص 25،27.

2- عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة، ج1**، ط1، دار البعث قسنطينة، 1991، ص64.

بالأملاك العقارية ومهد ايضا لقرار 30 أكتوبر 1858 الذي وسع إجراءات المعاملات العقارية وجعلها مطابقة للقانون الفرنسي حتى يتمكن الأوروبيون واليهود من الاستيلاء على الأملاك الوقفية وبذلك سهل على الإدارة تصفية الأوقاف بصفة نهائية بمقتضى قانون 1873 [1].

ثم شرعت بعدها في سن قوانين اخرى تسهل من عملية الاستيلاء على الأراضي ذات طابع ملكية جماعية (أملاك العرش)، وأملاك القبائل والأفراد ليتم نزعها لأصحابها و تقديمها للمستوطنين القادمين مع الحملة رغم الوعود التي تعهد بها قائد الحملة الفرنسية للجزائريين عشية دخوله العاصمة والمتمثلة في عدم تعرض أملاكهم ومقدساتهم ومساجدهم ومنازلهم للاعتداء إلا انه خلف وعده بعد ذلك واستباحت قواته الأعراض والممتلكات والمقدسات وسلبت الحريات ، رغم الشعارات التي كانت الدعاية الفرنسية تطلقها وترددها بأنها حاملة لشعارات العلم المثلث (الأخوة، والمساواة، والحرية) وهو عكس ما تؤكده لنـــا الأفـعال و التصريحات المختلفة للمسئولين الفرنسيين منذ بداية الحملة ومنها، الكلمة التي ألقاها القائد بيرتران كلوزيل[2] القائد العام للقوات الفرنسية

1- ناصرا لدين سعيد وني، المرجع ص27.

2 -ولد يوم 12 ديسمبر 1772 في مير بوا *MIRE POIX* بفرنسا تولى عدة وظائف في الجيش والسفارة الفرنسية في اسبانيا ، وقيادة الجيش في سان دومينيك ، وأرسل إلى هولندا وايطاليا ، حكم عليه بالموت عسكريا سنة 1816 ، وقد فر بعد الحكم عليه إلى أمريكا ثم عفي عنه بعد أربع سنوات فعاد إلى فرنسا في سنة 1820 فأصبح بعدها نائبا في البرلمان ، وتولى القيادة في الجزائر بدل دي بورمون يوم 07 أوت 1830 ، رقي الى رتبة ماريشال فرنسا سنة 1831، ثم عين مرة اخرى في الجزائر سنة 1835 ، وعزل منها بعد فشله في حملة قسنطينة يوم 12 فبراير 1837، ومات سنة

بالجزائر بمناسبة وصول مجموعة من الأوروبيين المستوطنين بتاريخ 19أوت 1835 في خطاب موجه لهم قائلا : "عليكم أن تعلموا أن هذه القوة العسكرية التي تحت إمرتي ما هي إلا وسيلة ثانوية وذلك لأنه لا يمكن آن تغرس العروق هنا إلا بواسطة الهجرة الأوروبية فقط".[1]

وهكذا آخذت الحكومة الفرنسية تشجع هجرة الفرنسيين بصفة خاصة وهجرة الأوروبيين بصفة عامة إلى الجزائر، وقدمت لهم التسهيلات المادية والمعنوية ومنحتهم مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة وقدمت لهم أموالا عديدة على شكل قروض حتى يتمكنوا من ضمان الانطلاقة الفعلية للاستيطان. وعلى إثر ذلك أنشأت أولى المراكز الاستعمارية للسكان في الجزائر مثل دالي إبراهيم عام 1831 والقبة 1832 وبوفاريك 1839، وفوقة 1840وغيرها. وتدعيما للعنصر الأوروبي بالجزائر منح المشرع الفرنسي ليهود الجزائر الجنسية الفرنسية بموجب مرسوم كريميو في 24 أكتوبر 1870، ومن جهة أخرى رصدت إدارة الاحتلال المساعدات لاستقبال فرنسيي مقاطعة الالزاس واللورين في الجزائر والذين بلغ عددهم 45000 مهاجر، وعززت ذلك التوجه بتطبيق قانون التجنيس التلقائي سنة 1889 لكل أوروبي ولد في الجزائر أن يتحصل على الجنسية الفرنسية حتى لو كان أبوه غير فرنسي ، فادمج بفضل هذا القانون العديد الجاليات الاسبانية والايطالية والمالطية المقيمة في الجزائر والتي

1843. انظر ابو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1830 - 1900**، ج**1**، دار الغرب الإسلامي، ط1 بيروت، لبنان 1992 ص 36.

1-عمار قليل، المرجع السابق، ص64.

قدر عددها سنة 1881 ب 181000 نسمة .[1]فاحدث خلالا وتفاوتا كبيرا في توزيع الأملاك بين المالكين الأصليين للأراضي وأملاك المستوطنين حيث بلغ عدد الملاك المستوطنين 25000 نسمة من مجموع 800الف مستوطن يملكون 2750000 هكتار من أجود الأراضي، و في المقابل بلغ عدد المالكين الجزائريين 523000 يملكون 7672000هكتار نجد منها 3/1 منتجا والباقي 3/2 منها تعتبر أملاك عامة تخضع لتصرف الإدارة الاستعمارية. وفي هذا الشأن أشارت الإحصائيات الصادرة قبيل سنة 1954 بأن نسبة ملكية الأراضي الصالحة للزراعة والتي يملكها المستوطن الأوروبي بمفرده بلغت 109 هكتار وفي المقابل لا تتعدى مساحة الأرض التي يملكها الجزائري 14 هكتار فقط.[2] وأصبح غالبية الجزائريين يعيشون على أراضي فقيرة، فاضطرتهم الظروف أن يعملوا في مزارع المعمرين كأجراء في أراضي كانت ملكا لأجدادهم، وهاجر قسم منهم إلى ضواحي المدن الكبرى لعلهم يجدون فيها ما يسد حجاتهم. فتحولت حياتهم إلى جحيم يعيشون أوضاعا صعبة بين الحرمان والفقر والتعاسة ويسكنون البيوت القصديرية كان هذا من جهة.[3]

ومن جهة اخرى تأثر المنتوج المحلي الذي كانت ركيزته الأساسية تلك المحاصيل الزراعية التي تغطي حاجيات السوق الداخلية التي تتماشى والطبيعة الغذائية للسكان المحليين إلا أن التحول الكبير الذي

1 -ناصرالدين سعيدوني، المرجع، السابق ص 35.

2-رابح تركي: **التعليم القومي والشخصية الجزائرية 1931 - 1956**، ط2، الشركة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر 1981، ص 87.

3-ناصرالدين سعيدوني، المرجع السابق ص 41.

مس الزراعة، وتغير طابع الإنتاج من زراعة معاشيه إلى زراعة تجارية معدة للتصدير ساعد على انتشار محاصيل عديدة نذكر منها: الحمضيات، التبغ الكروم والتي أنتجت 82 مليون هكتولتر من الخمور حسب إحصائيات 1935، والتي تم تصدير غالبيتها إلى الخارج بنسبة قدرها 5/4 والتي بلغت قيمتها عند التصدير 140 مليون فرنك.[1]

وتلك السياسة التي تبنتها الإدارة في توزيعها للأراضي لم تراع فيها التوازن بين المحاصيل التي منحت الأفضلية ونعني بها المنتوجات التجارية، وبين المحاصيل التي تدخل ضمن نطاق الزراعة المعاشية للسكان، والتي تأثرت سلبيا وتجلى ذلك في تراجع إنتاج الحبوب ومنها القمح والشعير اللذين صاحبتهما ندرة في الأسواق وارتفاع في الأسعار، ولم تعد في متناول الجميع. وعلى إثر ذلك تقهقرت القدرة الشرائية وانتشرت المجاعات وغيرها.

لقد تعرض المجتمع الجزائري إلى أزمات اقتصادية حادة نتج عنها انخفاض في مستوى المعيشة والتي ترجع أسبابها إلى ما يلي:

_ قلة تساقط الأمطار وطول فترة الجفاف التي أصابت البلاد في سنوات 1904، 1905، 1909،1912، والجفاف الذي أصاب قسنطينة واستمر ثلاث سنوات من 1847 و1850[2]

1- أمال شلي، التنظيم **العسكري في الثورة التحريرية 1954 -1956**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف أ.د عبد الكريم بوصفصاف، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية 2005 - 2006، ص 296.

2 -صالح العنتري، **مجاعات قسنطينة**، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1974 ص ص 15،16.

_ ظهور مجاعات كان أشدها مجاعة عامي 1867 / 1868 وخاصة منها التي تعرض لها المجتمع القسنطيني والتي وصفها صالح بن العنتري بما يلي: "...وفيها اشرف الناس على الهلاك الأليم والبلاء العظيم، بحيث أنه لم يسمع في الزمان مثلها وقد حصل فيها لضعفاء عامة الخلق، بل ولكثير من خواصهم ايضا بادية وحاضرة من التشتت والفناء واكل الحشيش ونحوه."[1]

ومن جهة اخرى تعرض المجتمع القسنطيني إلى مجاعة اخرى سنة 1920، حيث جاءت المحاصيل ناقصة، في ناحية قسنطينة وذلك ما أكدته التقارير الواردة لشيوخ البلديات، والتي كانت بحق لوحة معبرة عن تلك الكارثة التي ألمت بسكان تلك الجهة في فترة ما بين الحربين العالميتين.[2]

_ أثار القوانين الفرنسية والإجراءات الإدارية الجائرة الناتجة عن تطبيق القانون الاستثنائي الذي عرف بقانون الأهالي (الانديجينا) [3] 1871 الذي استكملت تنظيماته مع حلول 1881 والتي بلغت فيه عدد الجنح 41 التي أصبحت أساس التعامل مع الجزائريين والذي تدعم في 1902 بإنشاء وبإحداث محاكم ردعية والتي آخذت شكل إجراءات الردع بمنشور الوالي العام شارل جونار1906.

1-نفسه ص 17.

2-يحياوي مرابط مسعودة، المجتمع المسلم والجماعات الأوروبية في جزائر القرن العشرين، حقائق وإيديولوجيات وأساطير ونمطيات، تر محمد المعراجي، ج2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 140.

3-طبق إثر القضاء على ثورة الرحمانيين بزعامة المقراني، من أهم جراءته: إنزال العقوبة دون محاكمة، تنفيذ إجراءات الحبس والمصادرة.

أولا – في ظلّ التحضير للثورة التحريرية 1950 - 1954

أ . جهود أعضاء المنظمة الخاصة (O.S) للتحضير للثورة:

إن اكتشاف المنظمة الخاصة.[1]في شهر مارس 1950م من طرف شرطة الاحتلال يعد بحق هزة عنيفة لمناضلي القضية الوطنية والمؤمنين بالعمل المسلح، وهم الذين كانوا يعقدون عليها الآمال الكبيرة، وينظرون إليها على أنها الحل المناسب لاسترجاع السيادة الوطنية والتي لا تسترجع إلا بواسطة العمل المسلح وخاصة أنهم سئموا من الانتظار والمماطلة، لتحقيق هدفهم المنشود من خلال الحلول السلمية، والتي دامت قرابة نصف قرن من الزمن بدون أن يتحقق لهم الهدف المنشود لينزل عليهم نبأ الفاجعة كالصدمة المفاجئة فتزعزعت على أثرها أركان حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.

فطالت الاعتقالات مجموعة هامة من مناضلي الحزب ونشطاء المنظمة، والذين قدرتهم بعض الشهادات ومنها ، التي وردت على لسان محمد بوضياف الذي أكد بأن عددهم كان يناهز ال450 مناضلا من المنظمة الخاصة، وفي مقدمتهم أحمد بن بللا المسئول الأول عنها

1-**المنظمة الخاصة**: أطلت عليها تسميات منها " المنظمة السرية العسكرية " أو الجناح المسلح في حركة الانتصار، كما أطلق عليها اسم" العظم" «os"إلا أن تسميتها الصحيحة هي المنظمة الخاصة التي ظهرت للوجود كنتيجة لمؤتمر حركة الانتصار والحريات الديمقراطية يومي 15 /16 فيفري 1947بالجزائر (بوزريعة وبلكور)والذي حضره ،60 مندوبا ، والتي تمثل النواة الأولى لجيش التحرير، والخطوة الأولى نحو العمل المسلح لثورة التحرير. أنظر: **مومن معمر" الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى_جبهة التحرير الوطني 1926 /1954**، دار الطليعة، الجزائر، 2003، ص105.وأيضا أزغيدي محمد لحسن، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص46

ومجموعة من مساعديه، نذكر منهم بلحاج لرقيمي، أحمد يوسفي أحمد مهساس[1] وتمكنت الشرطة بدورها أيضا من حجز كميات من الأسلحة والذخيرة والمتفجرات ووثائق سرية.[2] وبسرعة فائقة تمكنت من تفكيك شبكة التنظيم في العديد من جهات الوطن ولم تنجوا منها سوى الاوراس ومنطقة جرجرة التي سلمت من ذلك الإعصار القوي ويرجع ذلك إلى حصانة المنطقة وبعدها عن عيون إدارة الاحتلال المترصدة لكل التحركات الخاصة بالتيار الاستقلالي.

ومن جهة أخرى جاءت مواقف الحزب مخيبة للآمال، حيث طلبت قيادته من مناضلي" المنظمة الخاصة" أن يسلموا أنفسهم للشرطة، في مقابل تكفل الحزب لهم بتعيين محاميين للدفاع عنهم ومراعاة عائلاتهم، تلك هي إستراتيجية لجأت إليها قيادة الحزب لإنقاذ حركة الانتصار من الحل الإداري بواسطة أحكام المسطرة القانونية.

وفي هذا الشأن يذكرنا عمار بن عودة بمقولة محمد العربي بن مهيدي إذ قال: "يا إخواني إن الحزب خاننا" أنسلم أنفسنا امتثالا لأوامره؟ فهناك 110 مناضلا تركوا أنفسهم ليلقى عليهم القبض ، إن أولئك المناضلين لو أعطي لهم الأمر بالالتحاق بالجبل لكان يمكن أن يكون بداية للثورة ."[3] وتوسعت دائرة الاعتقالات في مناطق عديدة من الوطن

1-**محمد عباس: اغتيال حلم، أحاديث مع بوضياف**، دار هومة للنشر، الجزائر 2001م، ص 32.

2Mohamed Boudiaf **M La préparation du premier Novembre** in AlJarida ; décembre1974 ; p6 وانظر أيضا ، محمد حربي ، الثورة الجزائرية ، سنوات المخاض تر نجيب عباد ، صلاح المثلوثي، الجزائر ، 1994 ، ص 54.

3-عمار بن عودة، **الطريق إلى نوفمبر**، وأنظر أيضا: محمد لحسن زغيدي ومعراج أجديدي: **نشأة جيش_التحرير** الوطني 1947- 1954، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2012، ص49.

والتي طالت المناضلين في كل من قسنطينة وعنابة وبجاية وتيزي وزو والجزائر والبليدة، والذين تمت محاكمتهم من طرف السلطات الفرنسية أمام محاكم البليدة ووهران، وعنابة وأصدرت في حقهم عقوبات قاسية، و التي لم تقتصر على السجن فقط، بل كانت لها تبعات ومنها الغرامات المالية وحضر الإقامة والحرمان من الحقوق السياسية،[1] ورغم ذلك تمكنت مجموعة من المسئولين الجهويين والمحليين من الإفلات من قبضة شرطة الاحتلال نذكر البعض علي سبيل الذكر لا الحصر ومنهم بن السعيد من وهران، ومحمد بوضياف من الجزائر ومحمد العربي بن مهيدي من قسنطينة يضاف لهم مصطفى بن بو العيد، رابح بيطاط، ديدوش مراد ولخضر بن طوبال، وكلهم اختفوا و التحقوا بالجبال المنيعة ومنها الاوراس، الواقعة ضمن التنظيم الحزبي، والتي كانت تحت إشراف قائدها مصطفى بن بو العيد، الذي أمر مسعود بالعقون، الذي كان يشغل منصب رئيس القسم الأول للتنظيم في الاوراس، وذلك بتهيئة الظروف لاستقبال أعضاء المنظمة الخاصة الذين افلتوا من قبضة الشرطة، وبدوره كلف أحد مساعديه، مصطفى بوسته بالذهاب لقسنطينة لإحضار أولئك المناضلين الفارين من التابعة البوليسية لهم ، ليلجئوا إلى الاوراس في سرية تامة وبعيدا عن أنظار عيون الاستعمار المترصدة لهم ،وتمكن فعلا من تحقيق المهمة بنجاح كامل.[2]

1-زغيدي لحسن ومعراج أجديدي: نفسه ص52.

2-تمكن مبعوث بن بولعيد إلى قسنطينة من إحضار المجموعة بعدما استعمل حيلة اللباس التنكري وألبسهم لباس نسوى، وكان عددهم يتراوح بين 12 او 13 مناضلا وتم توزيعهم بعد وصولهم سالمين إلى فوجين بين قريتي أشمول وزلاطو أنظر: **مصطفى بن بو العيد والثورة**

لتلتحق بهم مجموعة أخرى قادمة من مدينة عنابة، وهي الأخرى كانت مكونة من مناضلين تمكنوا من الهروب من سجن عنابة في 21 افريل 1951م قبل المحاكمة بأكثر من شهر، وهم على التوالي: عمار بن عودة ،زيغود يوسف [1]، بركات سليمان وبكوش عبد الباقي[2].أما المناضلون الذين بقوا في سجن عنابة ولم يتمكنوا من الفرار منه والمنتمون إلى نفس التشكيل ، كان عددهم 135 والذين تمت محاكمتهم في عنابة بتاريخ 30 جوان 1951م .[3]وادينوا وأصدرت في حقهم أحكاما متفاوتة من سنة واحدة، إلى خمس سنوات، مع منعهم من حقوقهم المدنية والسياسية وفرضت عليهم غرامات مالية يوم 1جويلية1951من دون مراعاة لأية حقوق إنسانية، وخاصة بعدما تعرضوا أثناء القبض عليهم لمختلف أشكال التعذيب عندما كانوا في مراكز الاستنطاق البوليسي والذي مورس في حقهم بكل وحشية ،بالرغم من تأكيد ذلك من طرف الطبيب الذي أجرى فحصا لهم أثناء فترة المحاكمة .[4]

الجزائرية، شهادة عاجل عجول، جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة الاوراس، باتنة الجزائر (ب،ت)،ص 350.

1-**ولد يوم 02/18 / 1921 بقرية السمندو**، وهي تابعة لولاية سكيكدة، نشأ وتربى يتيما للأب، كفلته أمه، بدأ تعليمه بالكتاتيب، ثم دخل إلى المدرسة الابتدائية الفرنسية، تحصل منها على الشهادة الابتدائية، لينقطع بعدها عن الدراسة، دخل مركزا للتكوين المهني ومنه تخرج حدادا واشتغل عند احد المعمرين ليكفل أسرته، ثم انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري في سن 17سنة ، وتدرج حتى أصبح سؤولا بقريته1938

2-**بن بو العيد والثورة**، نفسه، شهادة عمار بن عودة ص ص356،357.

3-مصطفى سعداوي، **المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر**، نشر بدعم وزارة الثقافة، الجزائر 2009/، ص ص476،480.

4-نفسه، ص 478.

وعلى إثر تلك التطورات قررت قيادة الحزب بحل المنظمة الخاصة في ربيع 1951م، وجردت عناصرها من تقلدهم لأي مسئولية داخل التنظيم ومارست في حق مناضلين آخرين الرقابة عن نشاطهم، ومن جهة أخرى وجهت انتقادات شديدة لمجموعة ثانية، وكانت بحق مرحلة صعبة تعرضت لها العناصر المؤمنة بالعمل المسلح، وهم الذين بدوا يشعرون بتبديد أحلامهم وتبخرها في ظل الإجراءات الصارمة التي تبناها الحزب في حق جناحه المسلح.[1]

ولقد تحفظت معظم العناصر القيادية للمنظمة الخاصة عن قرار الحل، مما دفعها إلى التفكير في إيجاد بديل أخر لذلك، فوقع عندها الاختيار والتفكير بالبدء في عملية التحضير للثورة فطرحت المسألة على المناضلين مباشرة، وتم ذلك كله خارج قنوات الحزب التي كانت غير موافقة عليه، المثبطة للعزائم لان اهتمامات القيادة كانت منصبة في هذه المرحلة على الانتخابات التشريعية والتي جرت وقائعها في17 جوان 1951م والتي لم يحقق فيها الحزب أي نتيجة تذكر، وذلك من جراء تفاقم عملية التزوير التي طالت صناديق تلك الانتخابات.[2]

فبدأت الاتصالات بين أولئك المناضلين المتحمسين للنشاط الثوري والناجين من عمليات الاعتقال التي طالت أعضاء المنظمة

1-**جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر** مؤسسة الطباعة والنشر والإشهار، الجزائر، 1994 ، ص ،ص.:220،221.

2-محمد عباس: نصر **بلا ثمن، الثورة الجزائرية 1954-1962**، دار القصبة للنشر، الجزائر 2007م ص49.**وانظر أيضا المنظمة الوطنية للمجاهدين**، الملتقى الاول لتاريخ الثورة، قصر الامم أيام 28،31اكتوبر 1981 **محمد اتروزين**، وصف اندلاع ثورة **أول نوفمبر** في مجلة أول نوفمبر عدد 53 الجزائر1982، ص ص 53، 63.

الخاصة. فقام محمد بوضياف بالاتصال برفقائه في النضال والذين يقاسمونه نفس الطرح، ومن الذين كانوا ينتمون معه لنفس التنظيم، وذلك للاستماع إلى مواقفهم ولإبداء آرائهم حول الموضوع الخاص بإعادة بعث المشروع الثورين جديد. فتم عقد اللقاء ألتشاوري، والذي التقى فيه كل منعبد الرحمان بن السعيد من وهران، ومحمد العربي بن مهيدي من قسنطينة، وتم بينهم الاتفاق على أن يقدموا تقريرا شاملا لقيادة الحزب، لعله يأتي بشيء قد يغير من وجهة نظر القيادة للحزب والذي تضمن دراسة شاملة للأوضاع السائدة في الساحة السياسية والتطورات العامة التي عرفتها في تلك الآونة، حتى يتمكن الحزب من لملمة عناصره وجمع قواهم ويتمكن من إعادة بعث الحلم المفجر للثورة من جديد، والدفع بالعناصر المؤمنة بالعمل المسلح.

فقدموا اقتراحات هامة في هذا الشأن تتمثل في بدء العمل المسلح في المناطق الجبلية البعيدة عن أعين إدارة الاحتلال المترصدة، ومنها مثلا جبال جرجرة وجبال الاوراس. ففي الوقت الذي كانوا متحفزين للاقتراح ومنتظرين إلى رد ايجابي من الحزب، جاءهم الجواب بالرفض، فكانت الصدمة وخيبت أمالهم في الحزب.[1]

1-محمد عباس: **اغتيال حلم**، المرجع السابق ص 33. وانظر أيضا **الطاهر جبلي: الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص73.

و بالرغم من ذلك ، فإن أعضاء المنظمة الخاصة لم يستسلموا للأمر الواقع[1] بل بادروا بالتحرك بصفة منفردة ومستقلة عن الحزب، فمنذ مطلع سنة 1952م وفي إطار السرية قاموا بربط اتصالاتهم مع حركات التحرر في كل من تونس والمغرب عن طريق ضابطين من الريف المغربي وهما: الهاشمي عبد السلام الطود، ومحمد حمادي عبد العزيز ، ورغم التكليف الرسمي الذي كانا يحملانه والمقدم لهم من طرف الأمير عبد الكريم الخطابي ليمكنهم من الاتصال بقيادة حركة الانتصار والحريات من أجل تدارس مسألة توحيد وتنسيق العمل بين الأقطار المغاربية ،إلا أن مسعاهم هذا لم يجد أذانا صاغية من كوادر الحزب ، الأمر الذي جعلهم يبحثون عن قناة أخرى تمكنهم من تحقيق غرضهم و تستجيب لدعوتهم عبر القنوات الغير رسمية ، فجاء اتصالهم بالمناضل عبد الحميد مهري عضو اللجنة المركزية في الحزب لكي ينظم لهما اتصالا مع بوضياف ،وعليه تم استدعاء ديدوش مراد ليرافقهم في الجلسة التي جمعهم مع الضابطين المغربيين ، ليتباحثا معهم المسألة الخاصة بعملية التنسيق في إطار توحيد الكفاح المسلح على المستوى المغاربي.[2]

وفي هذا الإطار تأتي شهادة عبد الحميد مهري ، في مذكرات "عيسى كشيده مهندسو الثورة التحريرية" لتؤكد لنا ما جاء به تصرح

1-يصف محمد بوضياف الأجواء السياسية في تلك الفترة بقوله "عرفت سنتا 1953/1952 على الخصوص، أزمة ثقة عميقة وسط الجماهير اتجاه الأحزاب التي تراجعت شعبيتها إلى أدنى مستوى. وقد ازدادت الأزمة عمقا واتساعا عقب العمليات المسلحة في تونس والمغرب وتأخر الجزائر عنهم. أنظر محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق ص 50.

2-**شهادة محمد بوضياف**، جريدة الشعب، عدد7786 و7787 يومي 16 و17 نوفمبر 1988م ص 5.

محمد بوضياف " أنه التزم التزاما كاملا بدون حدود بمسألة الدعوة لتوحيد العمل المسلح، وتعهد بتعبئة عدد هام من الشباب المؤمن بالعمل المسلح داخل الحركة، وأكد لهم محمد بوضياف بأنه حضر لذلك النشاط ستة وستون عملية عسكرية قابلة للتنفيذ فورا ، على أن يتم ذلك بشرط على محاور الجبهتين، في الجزائر والمغرب وفي وقت واحد[1] وتجدر الإشارة هنا بأنه تم الاتفاق على خطة محددة تشمل على ما يلي : البدا بالعمل المسلح، في خريف1953بالمغرب ثم تأتي بعدها تونس لتلحق بهم الجزائريون فيما بعد، مع إخوانهم في إطار وحدة الكفاح المشترك، إلا أن حادثة تفجير مستودع القنابل في مدينة باتنة أجلت الانطلاقة إلى غاية نوفمبر 1954[2]

وفي ظل هذه الأوضاع، جاءت المبادرة من محمد بوضياف التي كانت سباقة وذلك باقتراحه تشكيل فوج للعمل يتألف من نشطاء ومؤيدي العمل المسلح، فأنظم إليه أربعة عناصر، أطلقت عليهم تسمية اللجنة الرباعية [3] وهم: مصطفى بن بو العيد، ديدوش مراد، عبد الحميد مهري، ومحمد بوضياف، أطلق عليها تسمية "الهيئة المؤقتة للتنسيق"،

1-المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، **أعمال الملتقى الدولي**، حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني فندق الاوراس الجزائر، أيام 2 /3 /4 جويلية 2005، ص ص 31، 42.

2-شهادة عبد الحميد مهري لجريدة الشعب، عدد 7786 و7787 ليـــومي 16 و17 نوفـمبر 1988 ص ،5

3-Aissa Kechida, **Les architectes de la révolution** ; ED. Chihab Batna ; Algérie 2001 ; pp ;10 ;11 ;12.

والتي كلفت بجمع شمل النشطاء السياسيين وقدماء المنظمة الخاصة، وكل العناصر المؤيدة للعمل المسلح وغاضبة على سياسة الحزب.[1]

تمكن مصطفى بن بولعيد من جمع أعضاء المنظمة الفارين من المتابعة البوليسية، في الاوراس، والتي كانت تعد منطقة أمنة وبعيدة عن أعين إدارة الاحتلال وفيها كانوا يجتمعون في ضيعة بن بولعيد بأسلاف، والتي كانت مقرا لأعضاء المنظمة من قبل، وفيها كانوا يجتمعون، وبداخلها كانوا يصنعون القنابل، ويتقدمهم ناضلوا ناحية أريس والذين نذكر البعض منهم: بلقاسم أسماحي، وبعزي محمد، وبرغوث علي. وبين سنتي 1952 و1953 م كانت الأعمال نفسها تنجز في المقرات التالية: دار أسما يحي بباتنة ودار بعزي لخضر بسفح جبل الظهري، ودا اسما يحيب شيليا.

أما مادة الديناميت فكانت تجلب من اشمول، ويساعدهم فيها المقاول المدعو قنطري سليمان بن ملكم. ليتم تخزنها مع القنابل وتخبأ داخل محل تجاري في باتنة لأخوين مناضلين وهما مشلق مسعود، وأخيه مشلق السعيد.[2]

ولتوسيع النشاط وتعدد المراكز، قام بن بو لعيد بشراء ضيعة أخرى بتازولت سنة 1952موفيها كانت تصنع أيضا القنابل وتوزع على مختلف النواحي.

وعندها تم تفعيل خلايا المنظمة في منطقة الاوراس التي لم تحل لعدم تعرضها للاختراق من طرف مصالح إدارة الاحتلال، حيث تم

---

1 -سليمان الشيخ، **الجزائر تحمل السلاح**، دراسة تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة، تر محمد حافظ الجمالي، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، 2002، ص 68.

2 -شهادة بعزي لخضر، **بن بولعيد والثورة**، مرجع سابق، ص 456.

تجديد الاتصال بالعديد من الخلايا الأخرى لمختلف نواحي الوطن في الشرق والوسط والغرب. وفي هذه الظروف كلف مصطفى بن بو العيد بمهمتين هامتين: الأولى أن يسافر إلى ليبيا لإعادة تفعيل الشبكات القديمة المختصة في التهريب للأسلحة. أما الثانية فتتمثل في الطلب منه بإنشاء ورشة لصناعة القنابل في منطقة الاوراس، حتى تتم عملية التموين للمجموعات المكلفة بتنفيذ العمليات الأولى المسلحة عند تفجيرهم للثورة على المستوى الوطني.[1]

لقد أثار ذلك النشاط شكوك شرطة الاحتلال ، فتعددت حملاتها التفتيشية للمنطقة فكانت أولاها في سنة 1951 وفشلت في تحقيق أهدافها المرجوة في إلقاء القبض على العناصر المشبوهة أو المتابعة قضائيا فأعقبتها بأخرى في شهر ماي 1952م والتي شملت كل نواحي الاوراس ولم تنجوا منها آية دار، فخضعت كلها للتفتيش وطالت عملية التفتيش ديار مصطفى بن بو العيد ، إلا أن العملية باءت بالفشل لكل تلك المساعي، ومع ذلك أبقت الإدارة على تواجدها في الناحية لتبديد الشكوك، فأقامت مقرات للحراسة الدائمة بمدينتي : أريس و لمدينة .فقابلت المنظمة ذلك التواجد المستمر بتجميد النشاط في الناحية حتى لا تتكرر حادثة تبسه في مارس 1950م.[2]

وبحلول صائفة 1952 انتقل كل من محمد بوضياف وديدوش مراد إلى فرنسا بتكليف من قيادة الحزب ليؤطرا فدرالية الحزب هناك ، وهذا التنقل كان محل تشاور بينهما و بين بقية المجموعة ، وبالرغم مما

1 -الطاهر جبلي: المرجع السابق، ص 79

2-زغيدي لحسن ومعراج جديدي، **نشأة جيش**، مرجع سابق، ص 58.

لوحظ عنه كإجراء استراتيجي لقيادة الحزب بإبعاد ابرز نشطاء المنظمة الخاصة، إلا أنه جاء في الوقت المناسب ورحب به من الجميع واعتبر فرصة مناسبة تمكنهم بالاتصال مع المناضلين في فرنسا ، وتساعدهم على إيجاد التمويل اللازم والضروري للعمل المسلح ، وسافرا الاثنان لفرنسا يخذوهما التفكير في التحضير للثورة ، وفي هذا السياق يذكر عبد الحميد مهري في شهادته " بأنه قبل انتقالهما إلى الخارج نصب مناضلين مكانهما وهما الزبير بوعجاج (بالعاصمة)، وبن عبد المالك رمضان (مسؤولا بالغرب) لمواصلة التحضيرات ، وكلف عبد الحميد مهري بالتنسيق بينهما ".[1]

ب . أزمة حزب الشعب الجزائري (حركة انتصار الحريات الديمقراطية):

انفردت سنة1953 بأحداث هامة متعلقة بالتطورات التي عاشها التيار الاستقلالي، والتي كادت إن تعصف به جراء الصدمات القاسية التي تعرض لها على مستوى مختلف هياكله نوجزها فيما يلي:

_ الخلاف الذي حدث بين الدكتور الأمين دباغين وقيادة **الحزب**: وعلى رأسها أمصالي الحاج حول مسألة الانتخابات، حيث كان دباغين يرى بان الحزب قد انحراف عن برنامجه ومبادئه، ومنهجه الثوري الهادف إلى تحقيق طموحات الشعب، إلا أن الانتقادات الكثيرة التي وجهت له من محيط الزعيم وتعرضه للعزل من الحزب خلال مؤتمر زدين، حيث في هذا المجال يذكر بنيامين سطورا" بان الصراع بين أمصالي ودباغين تم حله بطريقة عنيفة، عن طريق الإقصاء من الحركة في 02 ديسمبر1949،

1-**شهادة عبد الحميد مهري** في محمد عباس، **مثقفون في ركاب الثورة**، دار هومة، الجزائر،2004، ص 257.

وذلك لعدم انضباطه ونتيجة للعمل اللاإرادي ورفضه وضع تعويضاته كنائب تحت تصرف الحزب، ذلك هو موقف الزعيم منه ".[1]

_ الأزمة البربرية التي طفت على واجهة الأحداث سنة 1949م ،والتي يرى فيها البعض بان أسبابها تعود إلى انتحاب رشيد علي يحي لقيادة فدرالية الحركة بفرنسا أثناء مؤتمر الحزب في نوفمبر 1948، وفيه تلقى هذا الاخير دعما من واعلي بناي وعمر ولد حمودة، اللذين يعدان من نشطاء الحركة البربرية ، الذين قاما بتقديم أطروحات حول الهوية وطبيعة الدولة الجزائرية والتي لاقت تأييدا من قبل التيار اليساري وبدعم من زعيم الحزب الشيوعي الفرنسي موريس طوريس، الذي يعتبر" بان الأمة الجزائرية لم تكن موجودة في السابق ، وهي اليوم في طريق التكوين". وفي هذا الإطار أخذت المسألة على محمل الجد وعينت لجنة من الحزب للتحقيق في القضية، والتي تزعمها حسين لحول الأمين العام للحزب، وعلى إثرها تم وأد المشكلة في المهد وابعد كل من: رشيد علي يحي، واعلي بناي وعمر أوصد يق وعمر ولد حمودة،[2]واتهم فيها حسين ايت أحمد، وحقق معه أحمد بودة والحاج محمد شرشالي، والتي أنكر ضلوعه فيها واعتبرها مؤامرة من قيادة الحركة ضد مسؤولي منطقة القبائل، وعندها

1-سطورا بنيامين: **أمصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية**، تر صادق عماري ومصطفى ماضي، دار القصبة، الجزائر 2007، ص198.

2-محمد حربي، **جبهة التحرير الوطني، الاسطورة والواقع**، تر،كميل قيصر داغر، ط1، مديرية الابحاث العربية، بيروت 1983 ص ،47 ، **أنظر** أيضا **سعاد يمينة شبوط:** الولاية الرابعة في مواجهة الحركات المناوئة للثورة الجزائرية 1954 -1962 دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، عين اميلة ، الجزائر 2015 ص ،ص 32، 34.

تقرر عزله من رئاسة المنظمة الخاصة والذي كلف بها بدلا منه أحمد بن بللا.[1]

_ المؤتمر الثاني للحزب (حركة انتصار الحريات الديمقراطية) الذي انعقد أيام 4،5،6 افريل 1953، بنادي المولودية بساحة شارتر بالجزائر، وبصفة شبه سرية وفي أجواء مشحونة يميزها التوتر مع انعدام الثقة ، الذي بدا واضحا من وجوه المجتمعين ، ويرجع ذلك إلى سبب تلك الترسبات السابقة والخلافات المترتبة عن الآراء والمواقف ، والتي كانت على رأسها مسألة اكتشاف المنظمة الخاصة وتبعاتها .[2] يضاف لها مسألة الصلاحيات المطلقة والتفويض الكامل للرئيس في تسيير شؤون الحركة وبصفة فردية وهي القضية التي شكلت بداية للازمة الفعلية بين الزعيم وأعضاء اللجنة المركزية الذين يطالبوا بتحديد صلاحياته مع إدخال نوع من الديمقراطية في التسيير، ومع الاعتماد على رأي الأغلبية. فتلك كانت القطرة التي أفاضت الكأس، وأدخل بموجبها الحزب في أزمة حادة وكانت القرارات التي أفضى إليها المؤتمر هي تحديد صلاحيات الرئيس مع اتخاذ القرارات بالأغلبية، إبعاد المساعدين المقربين من الرئيس عن طريق التصويت وبالأغلبية وهما: أحمد مزغنة ومولاي مرباح، وتم انتخاب بن

1-Mahfoud Bennoune ; Ali El Kenz : **LEHazard et l'histoire : entretien avec Belaid Abdeslam** : Alge1990T1pp 37 :38

2-عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، **الكفاح القومي ولسياسي (من خلال مذكرات معاصر)** ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر1986،ص 366.وانظر أيضا ، **مومن العمري** : الحركة الثورية في الجزائر من تجم شمال افريقيا إلى جبهة التحرير الوطني ، 1926 /1954،دار الطليعة ، الجزائر ، 2003 ص195.

يوسف بن خدة أمينا عاما للحركة واختيار كل من حسين لحول وعبد الرحمان كيوان مساعدين له.[1]

ورغم تظاهر الزعيم بالهدوء في منفاه (بنيورNIORT) بفرنسا عند لقاءه بالأمين العام المنتحب حديثا ، إلا أنه في شهر سبتمبر 1953 كشف من خلال المذكرة التي أرسلها إلى أعضاء اللجنة المركزية ، بأنه غير موافق على نتائج المؤتمر وقراراته ، منتقدا لها بشدة ، وأصر على منحه جميع السلطات ، وهو الطلب الذي قوبل بالرفض من اللجنة المركزية وابتداء من ذلك التاريخ دخل الفريقان في صراع أصطلح على تسميته لدى جمهور المؤرخين بالنزاع بين المصاليين والمركزيين الذي انتهى بالقطيعة بينهما حيث سادت الكراهية وتبادل التهم ، وذلك الصراع تجلت مظاهره في ذلك المؤتمر الذي دعا إليه أمصالي الحاج بمدينة هورنو HORNU ببلجيكا أيام 16/13 جويلية 1954م وجاءت قراراته على النحو التالي: حلت اللجنة المركزية، وأبقى على الزعيم لرئاسة الحزب مدى الحياة. وردا على ذلك دعا الأمين العام للحزب وجماعته من المركزيين إلى عقد مؤتمرهم في الجزائر ما بين أيام 13 و16 أوت 1954م الذي تقرر فيه إقصاء أمصالي الحاج وجماعته من مناصبهم في صفوف الحزب.[2]

أثرت الأزمة التي تعرضت لها حركة الانتصار للحريات الديمقراطية كثيرا في المناضلين ذوي التوجه الثوري والراسخين فيه. لقد صدموا لما رأوه من انحراف لمسار الحزب، وابتعاده عن الطريق الذي عبدوه بتضحياتهم الطويلة عبر مسيرتهم النضالية الشاقة منذ 1945، وما

1-العمري مومن، نفسه، ص 198.

2-سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح، مرجع سابق ص،ص 135،60.

تبعها من عمليات اعتقال وتعذيب ونفي، والذي مورس في حق الشعب والمناضلين، فصبروا وضحوا من اجل أن بتحقيق الهدف المنشود المتمثل في الحرية والاستقلال، وهو الحلم الذي بقي يراودهم منذ زمن طويل. ها هم اليوم، يرونه أعينهم يتحطم نتيجة ذلك الصراع الهامشي للحركة الذي يتولد عنه سوى التشتيت والتشرذم والضعف، الذي لا يخدم سوى الخصم على حساب القضية الوطنية المقدسة.[1]

وعندها قرروا عدم الوقوف موقف المتفرج، والرضوخ للأمر الواقع، وانتظار الفرج في الوقت الذي يكون فيه الخصم يتمتع بنشوة الصراع الذي يمزق الحزب إلى فئتين متنازعتين المشكلة من المصاليين والمركزيين المتنافستين على قيادة الحزب. الذي اخذ أسلوب التشكيك يسري بينهم، حتى يتمكن كل طرف من استمالة القاعدة النضالية الى صفه. ورغم تلك المجهودات المضنية التي بذلتها الإطارات الحزبية بمختلف نواحي البلاد وفي فرنسا نفسها، من اجل الحفاظ على وحدة الصف ولم الشمل، وتخطي الأزمة، إلا أن الصراع بقية على أشده وتمسكت كل فئة بمواقفها.

وامام تلك الظروف بدأ التفكير في إيجاد مخرج من ذلك النفق الذي وضعتهم فيه الحسابات الآنية، والمرور إلى العمل الايجابي لتحقيق رغبة الوطنيين الذي كانوا متحمسين للعمل المسلح، تواقين الى تحقيق الامل في تمتعهم بالحرية واسترجاع استقلال وطنهم وسيادته المسلوبة منذ امد بعيد. ورغم ذلك انغمست قيادة الحزب في خلافات هامشية

1-ازغيدي محمد لحسن ومعراج أجديدي: **نشأة جيش التحرير الوطني، 1947- 1954**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر ، 2002 ، ص 60 .

ورفضت المرور المباشر للكفاح المسلح على اعتبار ان الشعب مازال خاملا وينقصه الوعي يحتاج إلى وقت طويل لإعداده حتى يكون مستعدا للمسيرة النضالية الشاقة.

وفي هذا المقام يأتي الرد من أحد رواد الثورة التحريرية لخضر بن طوبال[1] قائلا: " كان الناس دائما ينتظرون متى يأتي الأمر من الحزب للدخول في الكفاح المسلح ... لقد وجدنا الشعب سبقنا بخطوات، وعرفنا أن الحزب هو الذي كان متأخرا عندما كان يقول إن الشعب ليس مستعدا ... لان الانفصال قد وقع بين القيادة والشعب، وقد كنا نعيش في المدن ولا نعرف حقيقة الوضع في البادية" ونستنتج من ذلك ما مدى

1 -ولد بميلة سنة 1923 في عائلة متواضعة ، كان أبوه فلاحا صغيرا ، انضم إلى حزب الشعب الجزائري أثناء الحرب العالمية الثانية ، التحق بالمنظمة الخاصة في القطاع القسنطيني 1948/1947 ، بعد اكتشاف المنظمة الخاصة سنة 1950 طاردته الشرطة ، لجأ إلى الاوراس مع الناجين ، وهناك تعرف على مصطفى بن بو العيد وبشير شيحاني وعاجل لعجول ، وبدعوة من محمد بوضياف انضم إلى مجموعة 22، وعند اندلاع الثورة في 01 نوفمبر 1954 أصبح مسؤولا عن ناحية جيجل والشقفة والطاهير والميلية إلى غاية قسنطينة ، كان الى جانب زيغود يوسف واحد صانعي هجومات 20 أوت 1955 ، شارك في مؤتمر الصومام ضمن وفد الشمال القسنطيني، عين عضوا مستخلفا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، خلف زيغود يوسف بعد استشهاده في معركة السمندو 23 سبتمبر 1956، غادر الولاية الثانية برتبة عقيد وبرفقة كريم بلقاسم وبن يوسف بن خدة في افريل 1957، أصبح عضو لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية في أوت 1957، أصبح وزيرا بدون حقبة في الحكومة الثالثة، اختير عضوا في وفد الحكومة المؤقتة الجزائرية الذي فاوض الفرنسيين في لي روس بين 11 و19 فيفري 1962، وفي ايفيان الثانية، وفي ازمة صائفة 62 اعتقل ثم اطلق سراحه بعد الاستقلال بقليل . لم يتول أي منصب سياسي فيما بعد، وفي سنة 1965عين رئيسا ومديرا عاما للشركة الوطنية للتعدين، ثم في جانفي 1972 عين رئيس مجلس إدارة الاتحاد العربي للحديد والصلب، كتب مذكراته في بداية الثمانينات ولكنه رفض نشرها إلا بعد وفاته، انظر: عاشور شرفي، مرجع سابق ص 74.

ابتعاد الحزب عن واقع الشعب وقيادته، وعدم التشكيك في القاعدة النضالية، وعليه تقرر الانتقال إلى العمل الثوري.[1]

ج . اللّجنة الثورية للوحدة والعمل في 23 مارس 1954:

تنحصر الظروف التي نشأت فيها اللجنة الثورية للوحدة والعمل في مظاهر الأزمة الداخلية التي عرفتها صفوف التيار الاستقلالي، في اعقاب المؤتمر الثاني لحركة انتصار الحريات الديمقراطية منذ افريل 1953، والتي تحولت إلى العلن في ربيع 1954.[2]

وفي اعقاب تلك الظروف، كثف أعضاء المنظمة الخاصة وتيرة الاتصالات والتشاور مع أعضاء من اللجنة المركزية للبحث عن حل لهذه المشكلة التي حلت بالتيار الاستقلالي وجعلته يبتعد عن الهدف الذي أنشئ من اجله والمتمثل في العمل المسلح، وهو الخيار الوحيد للتصدي للاستعمار، فكانت هذه الفكرة الإطار الجامع بين أولئك النشطاء الثوريين في التعجيل بميلاد تنظيم جديد جامع لشمل المناضلين المؤيدين لفكرة العمل المسلح.

وتجسد ذلك في ميلاد اللجنة الثورية للوحدة والعمل في 23 مارس 1954، اثر الاجتماع التأسيسي بإحدى أقدم مدارس الحزب ، وهي مدرسة الرشاد الواقعة بشارع علي عمار بالجزائر العاصمة .حضره أربعة

1 -محمد بلعباس: **الوجيز في تاريخ الجزائر**، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 107. وأيضا ازغيدي محمد لحسن: **مؤتمر الصومام**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2004، ص 56.

2- بنجامين سطورا: **مصالي الحاج**، ترجمة الصادق عماري، منشورات الذكرى الربعين للاستقلال، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2002 ص ص، 211، 214.

شخصيات تاريخية وهم : مصطفى بن بولعيد ومحمد بوضياف عضوين من قدماء المنظمة الخاصة ، وعضوين من اللجنة المركزية وهم: محمد دخلي (سي البشير) و رمضان بوشبوبة (سي موسى).[1] وحسب شهادة محمد بوضياف إن اختيار هذين العضوين المنتمين للجنة المركزية ، إنما كان مسؤولين في التنظيم ويشرفان على الوسائل هياكل الحزب ، ما يمكنهما من الاتصال بالمناضلين ويساهمان في المساعدة والدعم المادي لذلك الولود الجديد .[2]

وحسبما جاء في كتابه يوسف بن خدة جذور أول نوفمبر1954، بأنه قد سبق ذلك الاجتماع، لقاء ضم كلا من سيد علي عبد الحميد ومحمد بوضياف وحسين لحول ، وتم ذلك بيت هذا الأخير الكائن بشارع عرباجي رقم 11 بحي القصبة ، حاول الاثنان إقناع محمد بوضياف بصواب موقفهما بخصوص النزاع مع مصالي ، كون محمد بوضياف هو الناطق باسم المنظمة الخاصة واتفقوا على مزيد من اللقاء في التشاور ومواصلة الاتصال فيما بينهم لينضم إليهم فيما بعد محمد دخلي ، ليتفقوا بعدها على فكرة تأسيس هيئة تكون غايتها على المدى القريب ، توحيد القوى الحية في الحزب ،وبعد اخذ ورد تم الاتفاق على تسميتها بـ " اللجنة الثورية للوحدة والعمل وتقرر ايضا إصدار صحيفة " الوطني " التي صدر منها خمسة آو ستة أعداد في إحدى مقرات الكشافة

1 -محمد حربي: **الثورة الجزائرية في سنوات المخاض**، تر نجيب عباد صلاح المثلوثي، الجزائر، 1994، ص 54.

2-MOHAMED BOUDIAF .**LA préparation du premier novembre 1954** ; IN el jarida n°18 : NOV – DEC 1974. PP 09 / 24

الإسلامية الجزائرية التي كان يشرف عليها صالح الونشي.[1] لقد تم اختيار شعارين أساسيين لهذا التنظيم الجديد "الوحدة والعمل": الوحدة: تعني إيديولوجية سياسية تسعى لتحقيق هدف واحد: الاستقلال. العمل: تعني وسيلة واحدة لتحقيق الهدف الوحيد: الثورة المسلحة.[2]

تضاف إليها أهداف كل طرف منهما:

1 _ تحرير المناضلين من نفوذ الإطراق المتصارعة وتوجيهها نحو العمل الثوري

2_ إعادة توحيد الصفوف الحزب

3_ استغلال اللجنة للحصول على مساعدة من الأمانة العامة (اللجنة المركزية) التي كانت ماتزال تشرف على مالية الحزب ووسائله.

4_ الاتصال بأكبر عدد ممكن من المناضلين بواسطة هذه اللجنة.[3]

وبالرغم من الحياة القصيرة للجنة الثورية للوحدة والعمل إلا أن مؤسسيها الأوائل، قسموا نشاطهم، فكلف محمد دخلي بالتنظيم، ومصطفى بن بو العيد بالتسليح، وبوشبوبة بالإعلام والرقابة، ومحمد بوضياف بالشؤون الخارجية، فتمكن هذا الأخير من تجديد الاتصال ببقايا المنظمة الخاصة بفضل دولة قادته رفقة بوشبوبة لشرق وغرب

1-BENYOUCEF BEN KHEDDA: op city; p235

2 -عبد الحميد زوزو: **أصول السياسة الاجتماعية والاقتصادية لثورة نوفمبر 1954**، الحلقة الخامسة، جريدة اليوم 04 نوفمبر 2000، ص 11.

3-محمد عباس: نصر **بلا ثمن، الثورة الجزائرية1954 - 1962**، دار القصبة للنشر، الجزائر 2007، ص ص55، 57

البلاد، ومن جهة اخرى واصل جولته نحو فرنسا اتصل على إثرها بالمناضلين في اتحادية الحزب في محاولة لإقناعهم بالانضمام إليها[1]

وفي اجتماع بالبليدة ضم طرفي اللجنة الثورية للوحدة والعمل محمد بوضياف وبوشبوبة ودخلي. وأثير نقاش حول المؤتمر الذي دعا إليه مصالي الحاج لمناضلي الحزب للاجتماع وعندها وقع خلاف بينهما، حيث رأى دخلي بان اللجنة يتوجب عليها مواصلة المساعي للم الشمل أما بوضياف فكان رده مباشرا بطرحه لسؤال جاء فيه:" نواصل ماذا؟ ... لقد حانت ساعة العمل ".[2]

لم تعـمر اللجـــنة الثوريـــة طويلا والتي دام وجودها حوالي ثلاثة أشهر ثم ذلك حدث الفراق بين الطرفين ونعني بهما: عضوا المنظمة الخاصة محمد بوضياف ومصطفى بن بو العيد وعضوا اللجنة المركزية محمد دخلي ورمضان بوشبوبة. حيث تمكن عندها قدماء المنظمة الخاصة من التخلص من إشراف المركزيين عليهم ، وذلك بعقدهم للاجتماع في 25 جوان 1954 بمنزل ريش إلياس أحد المناضلين القدماء لحركة الانتصار والحـــــريات الديمقراطيـــــة والواقـــع في صالومبي

1 -محمد عباس: نفسه، ص 58.

2-عبد الحميد مهري: شهادته في كتاب عيسى كشيدة: **مهندسو الثورة التحريرية**، دار الشهاب، الجزائر 2003 ص16.

(بجي المدنية حاليا)،وكان اللقاء من اجل استخلاص النتائج من تجربة المنظمة الخاصة وتبادل الآراء والتحضير للثورة [1]، وهـو اللـقاء المتعـارف عليـه باجتماع مجمـوعة الإثنين والعشرين والمكونة من العناصر التالية أسماءهم حسب شهادة بوضياف وهـم: مصطـفى بـن بولعيـد، محمد بوضياف ديدوش مراد، رابح بيطاط، محمد العربي بن مهيدي، مصطفى بن عودة، باجي مختار، بن عبد المالك رمضان عثمان بلوزداد، سويداني بوجمعة، لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف الزوبير بوعجاج زيغود يوسف، رشيد ملاح، محمد مشاطي ، بوشعيب احمد، مرزوقي محمد ، بوعلي السعيد، حباشي عبد السلام، عبد القادر العمودي، دريش إلياس .التي انبثقت عنها مجموعة الخمسة عن طريق الاقتراع السري بتعيين، محمد بوضياف منسقا لها والذي اختيار أعضاء القيادة المشكلة من مصطفى بن بولعيد ديدوش مراد ، محمد العربي بن مهيدي ، رابح بيطاط

خصصت الجلسة الصباحية فيه، بتقديم تقرير شامل من طرف محمد بوضياف جاء فيه:

1 _ تقديم لمحة تاريخية حول مسار المنظمة الخاصة والمصير الذي آلت إليه.

2_النشاط والتحضير الذي قامت به بقايا عناصر المنظمة الخاصة منذ مطلع سنة 1952.

1- محمد حربي: **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، مرجع سابق ص 70.

3 _ الأسباب الجوهرية التي أدت بحزب حركة الانتصار والحريات الديمقراطية إلى الأزمة

4_ إحداث اندلاع الثورة التي تسارعت في كل من تونس والمغرب.

لينهي تدخله بعبارة جاء فيها قائلا:".. نحن قدماء المنظمة الخاصة، علينا اليوم أن نتشاور ونقرر المستقبل."[1]

وخصصت جلسة بعد الظهر للمناقشة والتي تميزت بطابعها العام والحاد في بعض الأحيان، انتهت بالمصادقة على اللائحة المتفق عليها، والتي جاء فيها:

_ إدانة المتسببون في انقسام الحزب.

_ العمل على إزالة أثار الأزمة، وإنقاذ الحركة الثورية من الانهيار.

_ تقرر الإعلان عن الثورة المسلحة، كوسيلة وحيدة لتجاوز الصراع، والانتقال إلى النشاط الايجابي لتحرير البلاد.

_ تكريس اللجنة الخماسية كقيادة للحركة الناشئة، ويتولى فيها مهمة التنسيق محمد بوضياف.[2]

إن أبرز ما يميز مجموعة 22 بانها مبادرة خاصة بالمناضلين الثوريين الذين يؤمنون بالعمل المسلح لتحقيق الاستقلال، ولذلك فان اجتماعهم السابق الذكر يعد بحق ثاني لقاء تأسيسي للمنظمة الخاصة، وأول مؤتمر تأسيسي لجبهة التحرير الوطني وهو يتوافق مع تسميتها بالنواة القيادية الاولى للثورة، على حد وصف سليمان الشيخ لها.

---

15 116/ MOHAMED BOUDIAF .**LA préparation du premier novembre**.P

2 -محمد عباس: **نصر بلا ثمن**، مرجع سابق ص 60.

إن ما يلاحظ على ذلك الاجتماع فإن الأجواء لم تكن فيه هادئة ، بل برزت فيه مجموعة الخمسة كأنها قيادة عليا منذ البداية ، وهو الأمر الذي أثار حفيظة مجموعة قسنطينة المشكلة (من مشاطي محمد ، بوعلي السعيد ، رشيد ملاح ، حباشي عبد السلام) والتي توسعت الى عبد الرحمان غراس ويوسف حداد ، ومن جهة اخرى تحفظت المجموعة على تعيين رابح بيطاط لقيادة الشمال القسنطيني ، واقتراحهم لعضوية زيغود يوسف في اللجنة الخماسية يضاف لذلك جملة من الشروط التنظيمية التي كانت تستدعي الترتيب لفترة معينة قبل الإقدام على العمل المسلح .[1]

ويعود سبب انسحاب مجموعة قسنطينة، حسب روايتي كل من محمد مشاطي وعبد السلام حباشي إلى انتقادهما لطريقة تعيين القيادة الوطنية دون مراعاة لانتمائهما للمنظمة الخاصة وكذلك لاتهام بوضياف للمجموعة كونها موالية لأمصالي الحاج لما أعلن أفرادها على بعض التحفظات خلال الاجتماع.[2] أما بوضياف فجاء رده على الانتقادات التي سلطت على عملية الانتخابات، بانها كانت الطريقة الوحيدة للحفاظ على السرية لهيئة القيادة.[3]

1-ABDELMADJID MERDACI **: Constantine 1954**, IN Harbi Mohamed et Benjamin Stora (sous la direction) tome 1, Chihab éditions ALGER 2004 pp 189 ,191,

2-AISSA KECHIDA **; LES ARCHITECTES de LA révolution** ;Chihab éditions 2001 ;BATNA pp 68,69

3-MOHAMED HARBI **; LE FLN Mirage et Réalité** ; éditions jeune Afrique ; PARIS 1985, P103,

وفي حوار اجري مع المناضل عبد الرحمان غراس[1] وفي منزله، من طرف صحفيين بالجريدة الأسبوعية الجزائر الأحداث وهما عبد الكريم جيلالي ومحمد بلحي في شهر نوفمبر 1991، وفي سؤال طلب منه عن الظروف التي جعلتك تقف إلى صف جماعة قسنطينة؟ كان رده (غراس) بان مناضلي المنظمة الخاصة ومنهم محمد مشاطي وعبد السلام حباشي طلبا منى الحضور وبلغوني بان هناك أمور خطيرة استجدت على الساحة .وعليه عدت للجزائر في نهاية شهر جويلية 1954، وعندما التقيت بالصدفة مع بوضياف الذي تفاجأ بوجودي وطلب مني العودة إلى فرنسا فورا ، فكان ردي له بأنني متجه نحو مدينة قسنطينة ، ورغم النقاش الذي جرى في منزل يوسف حداد الواقع بحي سيدي بزار، والذي استمر فيه الاجتماع إلى غاية الثانية صباحا الذي حضره كل من مشاتي، رشيد ملاح، سعيد بوعلي، حباشي، بن طوبال، باجي مختار، رمضان بن عبد المالك، وآخرين. أما ديدوش مراد فكان ممثلا لمحمد بوضياف، الذي قدمت له نفس الملاحظات ونفس الطلب الخاص بإلحاق زيغود يوسف ضمن اللجنة المدير (يقصد بها المجموعة القيادية) وفيها يكون ممثلا عن ناحية قسنطينة. فكان الرفض التام لكل المطالب والاقتراحات مع

1 -ولد في 24 جانفي 1921 بقسنطينة، مناضل قديم في الحركة الوطنية، ناضل في حزب الشعب الجزائري، عضو في المنظمة الخاصة، هاجر إلى فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية، مثل حركة الانتصار. ح. د في مدينة ليون سنة 1952، وبعد اندلاع الثورة أصبح عضوا مهما في اتحادية جبهة التحرير الوطني رفقة مشاطي محمد، وبن سالم. اعتقلته الشرطة الفرنسية في أوت 1956، وبقي في السجن إلى غاية الاستقلال، عين بعدها عضوا في المجلس التأسيسي للجزائر سنة 1962، توفي سنة 2003 في صمت وبعيدا عن أي تغطية إعلامية. انظر: مقلاتي عبد الله مرجع سابق، ص ص 398، 399.

المحافظة على بقاء بيطاط مسؤولا عن قسنطينة. وفي لقاء آخر مع محمد بوضياف في الجزائر العاصمة، أعدت عليه طرح السؤال من جديد، إلا انه أصر على اختياره ورفض كل مقترح جديد.[1]

إن أبرز ما يميز مجموعة 22 بانها مبادرة خاصة بالمناضلين الثوريين الذين يؤمنون بالعمل المسلح لتحقيق الاستقلال، ولذلك فان اجتماعهم السابق الذكر يعد بحق ثاني لقاء تأسيسي للمنظمة الخاصة، وأول مؤتمر تأسيسي لجبهة التحرير الوطني وهو يتوافق مع تسميتها بالنواة القيادية الاولى للثورة، على حد وصف سليمان الشيخ لها. وفي اجتماع لاحق للجنة الخماسية درست جملة من القرارات أهمها:

1 . العمل على تجميع العناصر السابقة في المنظمة الخاصة والشروع في هيكلتها.

2 . استئناف التكوين العسكري اعتمادا على القوائم السابقة.

3 . تنظيم فترات تكوينية لصنع المتفجرات، استعدادا لإعلان الثورة.

4 . توزيع المهام بين أعضاء اللجنة.

إن الرهان كله كان منصبا على الشعب في إنجاح الثورة، ولا يوجد رهان غيره كونه يعد ركيزة النجاح والفشل. وذلك ما تؤكده التصريحات المختلفة نذكر منها مقولة محمد بوضياف " إن أول نوفمبر نشأ بالأساس من فكرة الاعتماد على الشعب " ويؤكد إصراره ذلك عند مواجهته للمركزيين والمصاليين الرافضين لإعلان الثورة ومتحججين بان

ABDELMADJID MERDACI : **CONSTANTINE 1954 entre L'insurrection et La dissidence** ; IN, MOHAMED HARBI et BENJAMIN STORA ; LA GUERRE d'ALGERIE LIBRERIE ARTHEME FAYARD/PLURIEL FRANCE 2010 PP275 .279.

الظروف غير مهيأة لذلك، فأعلنها صراحة قائلا:" سنعلن الثورة ولو بالاعتماد على قردة الشفة... "[1]

ومن الإجراءات اللاحقة التي رافقت ذلك العمل، يذكر احمد بوشعيب أحد أعضاء مجموعة الإثنين والعشرين، بأنه كلف بالاستطلاع في ناحية جبال الونشريس، تمتد من عين الدفلى إلى ثنية الحد، واختبار مدى جاهزيتها لاستقبال الثوار عند اندلاع ساعة الحسم، فقطع المسافة مشيا في ثلاثة أيام. أما مصطفى بن بولعيد من جهته فقد كلف لجنة خاصة باستكشاف جبال المنطقة لمعرفة المغارات والأنفاق والموانع الطبيعية الحصينة. أما على صعيد الأسلحة، أمر بإجراء إحصاء دقيق لمقتنيات المواطنين منها، كاحتياطي يمكن اللجوء إليه عند الضرورة، وفي نفس الوقت آمر كل المناضلين بتجهيز أسلحتهم وصيانتها.[2]

ومن جهة اخرى، فان انضمام منطقة جرجرة إلى مجموعة الإثنين والعشرين، استغرقت مفاوضات لجنة الخمسة مع كريم بلقاسم ورفاقه أربعة أشهر كاملة وبناء عليه أصبحت اللجنة منذ شهر سبتمبر1954 تعرف باسم لجنة الستة، بعدما أجرى أعضاء الفريقين، العديد من الاتصالات بينهما، ولم يكتب لتلك المساعي النجاح إلا في أواخر شهر أوت 1954، وسبب ذلك يعود إلى أن أغلبية العناصر المشكلة للقاعدة النضالية في منطقة جرجرة كانت منحازة إلى صفوف زعيم الحزب مصالي الحاج.[3]

1-YVES COURRIERE : **LES fils de la toussaint** ; EDITIONS FAYARD. PARIS .1968 p 196 :

2 -محمد عباس: مرجع سابق، ص65.

3- نفسه: ص 66

عقدت لجنة الستة سلسلة من الاجتماعات في مطلع شهر سبتمبر، لدراسة مختلف الجوانب في عملية التحضير المادية والمعنوية، ومسائل التنظيم والهيكلة، وشكل القيادة، بالإضافة إلى المحتوى السياسي والإيديولوجي للحركة الصاعدة، وعندها اتفق الجميع على مبدأين أساسيين هما:

1_ اللامركزية في اتخاذ القرار مع حرية المبادرة، أما سبب تبني هذه الاستراتيجية يعود اتساع المساحة الجغرافية، وبعد المسافات يرافقها نقص الإمكانات المساعدة على الحركة والاتصال بقيادة مركزية تقود المعركة بشكل فعال وبمردودية عالية.

2_تمنح الأولوية للنشاط الداخلي من خلال تكثيف العمليات العسكرية، للفت أنظار الرأي العام الداخلي والخارجي في آن واحد، كونه الوسيلة الوحدة لشعب سئم كل الطرق السلمية مع إدارة الاحتلال، فاختيار في هذه المرحلة، العنف الثوري الذي رآه مناسبا ومسايرا للصمت المطبق من السلطات الفرنسية لمطالبه، ولكي تستجيب، شرع في تكثيف العمليات العسكرية لتبليغها صرخة الشعب الجزائري الذي بقي يستغيث لأكثر من قرن من الزمن في ظل سياسة التسلط والظلم والقهر والاحتلال. وفي لقاء تم بين بوضياف واحمد بن بلة في مدينة بارن السويسرية في بداية جويلية 1954، قدم له عرضا عن التحضيرات الخاصة بالمرور للعمل الايجابي، وما ينتظره من الوفد الخارجي. لقد تعهد احمد بن بلة بالتحرك في

اتجاهين: كسب تأييد رفيقيه محمد خيضر وحسين ايت احمد، ومن جهة اخرى محاولة ضمان الدعم المصري.[1]

وخلال ذلك الاجتماع أعطى كل من حسين لحول وامحمد يزيد، إشارات ايجابية للعناصر الثورية بقبولهم لحل اللجنة المركزية وتحويل أرصدة الحزب لصالحهم، ووعدوا بإرسال عناصر مركزية لتدعيم الوفد الخارجي. إلا أن اللجنة المركزية لم تعترف بذلك الإجراء وقامت بعزل ممثليها في الاجتماع الذي عقد مع العناصر الثورية من المسؤوليات التي كانت موكلة إليها. وفي 15 أوت 1954 التقى مصطفى بن بولعيد بأحمد بن بلة في طرابلس وتم الاتفاق على ضرورة هيكلة وتشكيل شبكة الدعم اللوجستيكي انطلاقا من مصر ومرورا بليبيا، وذلك ما تؤكده شهادة قاضي بشير أن قرار إنشاء قاعدة طرابلس يعود إلى تاريخ 20 أوت 1954 خلال الاجتماع الذي جمع بين بن بلة وبن بولعيد حوالي عشرين يوما.[2]

توسعت اللجنة بانضمام الوفد الخارجـــي المشكل مـــن: احمد بن بلة، محمد خيضر وحسين ايت احمد[3].لاعتبارات إستراتيجية وذلك للاستفادة من العمق العربي كونهم قريبين من محيط الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وهذا الأخير استطاع احمد بن بلة إقناعه بجدية التحضيرات الجارية في الجزائر والحصول على ضمانات مؤكدة لدعم الثورة المسلحة بمجرد اندلاعها. وفي الوقت نفسه توجه محمد بن مهيدي

1- أحمد محساس: مرجع سابق، ص 379.

2- الطاهر جبلي: **القاعدة الشرقية 1954 - 1962**، رسالة ماجستير في تاريـــخ الثورة، إشـــراف د جمال قنان قسم التاريخ جامعة الجزائر 2000 - 2001، ص 134.

3- مجمد عباس: نفس المرجع، ص 67

رفقة محمد بوضياف نحو الريف بإسبانيا حيث يعقدان الاتصالات مع الوطنيين المغربيين الذين التزموا بخوض المعركة المشتركة، وكان الهدف من كل ذلك النشاط الدؤوب هو الحصول على الأسلحة، التي لم يتحقق منها أي شيء، ولم تستلم أي قطعة سلاح منها.[1] وتسبب ذلك في حرج كبير للمنطقتين الرابعة والخامسة، بعدما كان الاعتماد على تلك الصفقة لتفجير الثورة، في المنطقتين السابقتين من طرف كل من رابح بيطاط ومحمد العربي بن مهيدي.

شهد شهر أكتوبر 1954 نشاطا غير مسبوق في جهود التنسيق والتحضير لانطلاقة الثورة، فقد كان مسرحا لانعقاد ثلاث اجتماعات حاسمة بين عناصر التسعة، اذ عقد اول اجتماع في مطلع شهر أكتوبر بمنزل أحد مناضلي الحزب في باب الوادي، ثم توجه الستة للالتقاء بمجموعة القاهرة في بارن وعقدوا اجتماعا مع بن بلة، ثم عاد الستة إلى الجزائر العاصمة لعقد أخر اجتماع قبل أسبوع واحد فقط من تفجير الثورة في 23 أكتوبر 1954.[2]

وفي 10 أكتوبر 1954 بالمرادية أقرت لجنة الستة بيان أول نوفمبر باسم جبهة التحرير الوطني، ونداء إلى الشعب باسم جيش التحرير الوطني، وفي نفس الاجتماع تم تحديد موعد جديد لإعلان الثورة، واتفق على أن تكون ليلة الفاتح من نوفمبر والتي تصادف عيد القديسين، والذي يليه عيد

1 -محمد تقية: مرجع سابق، ص 146.

2 -عبد النور خيثر: **تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954- 1962**، أطروحة دكتورة في التاريخ المعاصر، تحت إشراف الأستاذ الدكتور جباسي شاوش، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005 /2006 ص ص، 111،112.

الأموات في 02 نوفمبر. حيث تكون فيها الظروف مناسبة للمبادرة والمفاجأة كونها مناسبة أعياد دينية والأجهزة الأمنية تكون في حالة استرخاء وعطلة.[1]ومن جهة اخرى تم تدارس الوضع الذي ألت إليه مجموعة تتكون من 40 مناضلا في القطاع القسنطيني تخلوا عن الحركة خلال عملية التحضير للثورة.

وفي 23 أكتوبر 1954، وهو اللقاء الحاسم الذي وقع في منزل المناضل مراد بوقشورة بالرايس حاميدو (لابوانت بيسكاد) بالجزائر العاصمة وفيه تم الاتفاق على النقاط التالية:

1 _ تحديد المناطق الستة وتعيين المسؤولين عليها وهم النحو التالي:

المنطقة الاولى: الاوراس بقيادة مصطفى بن بولعيد وينوبه البشير شيحاني.

المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) بقيادة ديدوش مراد وينوبه يوسف زيغود.

المنطقة الثالثة (القبائل الكبرى والصغرى) بقيادة بلقاسم كريم وينوبه عمار أو عمران

المنطقة الرابعة (العاصمة وضواحيها) بقيادة رابح بيطاط وينوبه بوجمعة سويداني.

المنطقة الخامسة (وهران وماجا ورها) بقيادة محمد العربي بن مهيدي وينوبه رمضان بن عبد المالك.

1- محمد عباس: المرجع السابق ص 69.

المنطقة السادسة (الصحراء) بقيت مشروعا[1] . إلا أنها شاركت منذ الانطلاقة بأكثر من خمس عمليات عسكرية من مجموع الثلاثين التي نفذت في عمليات أول نوفمبر1954 ولكنها كانت مجزأة وخاضعة للتقسيم على المناطق الأخرى، فجزءها الشرقي كان تابعا للمنطقة الاولى، وجزءها الأوسط إلى المنطقة الرابعة وجزءها الغربي إلى المنطقة الخامسة.

وعرفت الانطلاقة ايضا تحويرا في أخر لحظة، حيث تبادل ديدوش مراد ورابح بيطاط قيادة المنطقة التي أوكلت له مهمة قيادتها وعوض كل منهما الآخر في منطقته.

تم تكليف محمد بوضياف بالتنسيق بين قيادة المنطق والوفد الخارجي الذي ينشط انطلاقا من القاهرة. وفي23 أكتوبر1954 وقع اجتماع لأعضاء اللجنة السداسية الذي عد الفرصة الأخيرة لمراجعة قائمة الأهداف التي يستوجب مهاجمتها وضربها عند ساعة الصفر، ولما انتهى الاجتماع، توجهت المجموعة إلى المصور وأخذت لها صورة تذكارية جسدت ذلك التلاحم والتواصل، فكانت بمثابة وداع أخير بينهم، فعم الموقف بالشعور الوطني وبعدالة القضية التي يدافعون عنها وتلك اللحظة عدت فاصلة في تاريخ الجزائر وطنا وشعبا. ثم اتفق الجميع على الالتقاء لاحقا في 06جانفي 1955 لتقييم وتقويم الوضع وتدارس الموقف على ضوء المستجدات والمتغيرات. ليتوجه كل عضو إلى المهمة التي أسندت إليه.[2]

1 -نفسه، ص 147

2- نفسه ص 147

ومن جهة اخرى تم الاتفاق على اختيار تسمية الحركة الجديدة ب جبهة التحرير الوطني وجناحها العسكري جيش التحرير الوطني والتي ولدت في شهر أوت 1954 بواد ملوية بالقرب من مدينة مغنية الحدودية أثناء حوار ثنائي بين محمد بوضياف ومحمد العربي بن مهيدي.

ثانيا . اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954:

أ . في القطر الجزائري

اندلعت الثورة التحريرية على الساعة صفر من منتصف ليلة الفاتح من نوفمبر 1954، الموافق لـ 06 ربيع الأول 1374هـ والمصادف لعيد القديسين، فأحدث انفجار الثورة زلزالا خلع جذور الاستعمار وقاد البلاد إلى الاستقلال، وكانت كلمة السر التي استعملها الثوار هي خالد، عقبة، تيمنا بالفاتحين العظيمين، وفي نفس الوقت إعطاء الصبغة الثقافية والحضارية للثورة. وتلا ذلك صدور بيان أول نوفمبر1954 ، الذي جاء واضحا في معانيه [1]، مبرزا اسم الحركة التي تبنت الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي المتمثل في جبهة التحرير الوطني ، ومن ناحية اخرى حدد البيان الهدف من الكفاح المسلح الاستقلال التام ، وتدويل القضية الجزائرية ، وتحقيق وحدة الشمال الإفريقي ، ضمن الإطار العربي الإسلامي ، ويعو إلى مواصلة الكفاح بجميع الوسائل ، إلى غاية الجلوس على طاولة المفاوضات مع سلطات الاحتلال في حالة اعترافه المسبق بالاعتراف بالسيادة الجزائرية وبالوحدة الوطنية الغير قابلة للتجزئة ، ومن جهته لم

1 -ا محمد لحسن زغيدي: مؤتمر الصومام، مرجع سابق ص 70.

يغفل البيان عن العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد الاستقلال حيث لا يتم إلا على مبدأ الاحترام والتكافؤ والمساواة.

لقد سعت قيادة الثورة على توزيع البيان وتبليغه للشعب الجزائري وكذا إدارة الاحتلال والمستوطنين بواسطة لجان كلفت بالمهمة حتى لا يكون هناك لبس يفسد محتوى العملية. ومن جهة اخرى تمت إعلان البيان في إذاعة صوت العرب بالقاهرة (مصر) الذي اسمع العالم النشيد الجزائري "منن جبالنا طلع صوت الأحرار ينادينا للاستقلال" وذلك آذان بانفجار الثورة في الجزائر.[1]

وكانت نتائج العمليات التي وقعت ليلة أول نوفمبر 1954 في المناطق الأربعة باستثناء المنطقة الثانية التي سنتناولها لاحقا كما يلي:

. المنطقة الاولى (الاوراس النمامشة):

شملت العمليات التي تمت في هذه المنطقة الهجوم على ثكنتين بمدينة باتنة ، وعمليات فم الطوب التيتم فيها الهجوم على الباشاغا حارس الدوار ومركز الدرك ، وعمليات أريس التي وقع فيها الهجوم على مقر الشرطة والدرك ودار الحاكم ومحطة توليد الكهرباء ، ونصب كمين للحافلة القادمة من بسكرة قتل فيها القائد لقرية امشونش والمدرس الفرنسي .وكانت قرية لمدينة في الموعد مع الانطلاقة حيث قام بها فوج الثوار بمهاجمة المعمرين وإشعال النيران في المخازن وغنموا المواشي منهم ، وعاشت مدينة بسكرة العمليات الاولى حيث نفذت بها خمس عمليات التي مست محطة الكهرباء ، ومحطة القطار ودار البريد ومحافظة الشرطة

1 -بوطمين جودي الأخضر: **لمحات من ثورة الجزائر كما شاهدتها وقرأت عنها**، دار البعث قسنطينة، الجزائر 1981 ص 11.

والثكنة العسكرية سان جرمان بوسط المدينة ، كل العمليات تمت بنجاح وحققت أهدافها.[1]

. المنطقة الثالثة (القبائل):

إن العمليات التي تمت في المنطقة هي على النحو التالي:

. عملية تيقزيرت: **قامت** فيها مجموعتان من الثوار بمهاجمة مخفر للشرطة بقيادة خليل محمد، أما الثانية كانت مهمتها تحطيم أعمدة الهاتف الواقعة على طول طريق تيقزيرت وحققت أهدافها بكل نجاح وبعدها أمرت بعدم العودة إلى منازلهم.

. عمليات عزازقة: كلفت المجموعة بعمليات جريئة وكان عددهم 50 مقاوما، قسمت بعدها إلى أربعة أفواج، كانت مهمة الاولى إشعال النيران في مجمع الفلين التابع لإدارة الغابات والمياه، والفوج الثاني انحصرت مهمته مهاجمة مقر والجندرمة، والثالثة كلفت بإطلاق النار على مقر المتصرف المدني، أما الأخيرة فقامت بتحطيم أعمدة الهاتف.

. عمليات تادمايت: كانت المجموعة تضم 20 فردا، كانت مهمتها تخريب السكة الحديدية وأعمدة الهاتف وكذا مقر التبغ.

. عمليات برج منايل: كلفت بتخريب خط السكة الحديدية الرابط بين برج امنايل والناصرية، وإحراق مجمع التبن للمعمر، ومقر والجندرمة، وتخريب مقر التبغ وتمكنت ايضا من تحطيم أعمدة الهاتف.

. عمليات ذراع الميزان: حددت العمليات بالهجوم على مقر الجند رمة وإحراق مزرعة قنير بناحية تيزي غنيف ومهاجمة البريد في تيزي نثلاثة

1 -محمد لحسن زغيدي وحسن بومالى: **التحضيرات** .... مرجع سابق ص ص 48، 55

وتجدر الإشارة بأنه تم توزيع مناشير في جميع الأماكن التي مستها العمليات، كانت تحمل في مضمونها: إننا لا نحارب الأوروبيين المدنيين، ولا الشيوخ، ولا النساء، ولا الأطفال، كلها كانت تحمل توقيع جبهة التحرير الوطني.[1]

. المنطقة الرابعة (الوسط):

عرفت المنطقة الرابعة عشية انطلاق الثورة صراع حاد بين جماعة حسين لحول وجماعة أمصالي الحاج كاد أن يعصف بانطلاق العمليات الاولى ، فتكلفت المنطقة الثالثة وأرسلت حوالي 200 مناضلا إلى الجزائر العاصمة وضواحيها ، وقد تم نقلهم بواسطة النقل العمومي في شكل عمال ، وكان في استقبالهم عمر أوعمران وسويداني بوجمعة اللذان توجها بهم نحو بوينان ، ليتم بعدها تقسيمهم إلى مجموعتين ، الاولى كانت تحت قيادة رابح بيطاط وكلفت بالهجوم على ثكنة بيزو بالبليدة ، والثانية بقيادة سويداني بوجمعة وعمر أوعمران وكانت مهمتها الهجوم على ثكنة بوفاريك .

لقد حققت العمليتين هدفهما الأساسي وهو الإعلان عن انطلاق الثورة إلا أن نتائجهما كانت محدودة، كون الفوج الأول لم يتمكن من تحقيق هدف الاستيلاء على الأسلحة نتيجة نقص التنسيق مع المجموعات الأخرى، ورغم انسحابهم نحو جبل الشريعة إلا أن العدو اقتفى أثرهم ودخلوا معه في اشتباك، الذي أسفر على إلقاء القبض على ثلاثة منهم وإصابة آخر منهم بجروح خطيرة. وجاءت حصيلة المجموعة

1 -محمد لحسن زغيدي وحسن بومالى: **التحضيرات** .... مرجع سابق ص ص 65، 69.

الثانية ايجابية كونها تمكنت من الاستيلاء على بنادق ورشاشات، واخذوا معهم الجندي السعيد بن طوبال الذي كان برتبة جندي أول الذي ساعدهم في العملية وتوجهوا نحو جبل الشريعة، علما بان البعض من المجموعة قد أمروا بالرجوع إلى منازلهم بالبليدة [1].

. المنطقة الخامسة (الغرب الجزائري):

لو يكن العربي بن مهيدي قائد المنطقة الخامسة اقل طموحا من رفاقه بالمناطق الأخرى، بل كانت خطه عند الانطلاقة، تكون قوية في مدينة وهران ، إلا أن قلة السلاح جعلته يراجع الخطة ، ويعتمد على ما هو موجود ، ما دفع به أن يصارح نوابه قائلا :" ... نحن ملزمون بان نكون في الموعد بلا مال ولا سلاح...إنها أخر جولة في آخر معركة مع النظام الاستعماري." ، فكان الرد من مساعده رمضان بن عبد المالك[2] قائلا : "

1 -احمد محيوت: **وصف اندلاع الثورة في منطقة القبائل والوسط**، من محاضرات الملتقى الأول لتاريخ الثورة، مجلة أول نوفمبر عدد 54، المنظمة الوطنية للمجاهدين، 1982، ص 16.

2 -ولد في 20 مارس 1928 بقسنطينة ، انخرط في حزب الشعب الجزائري سنة 1942 ، انضم إلى المنظمة الخاصة سنة 1948 ، سافر إلى فرنسا سنة 1949 ، القي عله القبض سنة 1952 بعد رجوعه إلى الجزائر ، تمكن من الفرار من السجن أصبح مسؤول دائرة نمور الغزوات ، بعد تصدع الحزب في 1953 شارك في مؤتمر حركة الانتصار ، تبنى طرح اللجنة الثورية للوحدة والعمل ، شارك في اجتماع مجموعة 22 ، أصبح نائبا لمحمد العربي بن مهيدي عن ناحية وهران ، شارك في هجومات ليلة أول نوفمبر 54 بناحية مستغانم مع مجموعته على مزرعة بوسكي(التي أصبحت تحمل اسمه بعد الاستقلال)وكذلك مقر الدرك بالسانية ومحول الكهرباء في اوبي .استشهد يوم 04 نوفمبر 1954 الذي قتله قوات الاحتلال قرب سيدي علي بوناب بمستغانم على اثر وشاية .انظر: عاشور شرفي : مرجع سابق ، ص75 .

...سنموت إذا مع الذين وضعوا ثقتهم فينا " [1] قد كان بن مهيدي ورفاقه في الموعد، وتؤكد ذلك حصيلة الأمن الفرنسي التي جاء فيها:

_ مقتل ثلاثة أوروبيين من بينهم حارس للغابات.

_ إحراق عدد من مزارع المستوطنين بنواحي ويليس وبوسكي ووهران.

_ تخريب السكة الحديدية الوقع على خط وهران الجزائر العاصمة.

. تخريب مطار طفراوي: قاد الفوج احمد زبانة، يشاركه أربعة مجاهدين، للقيام بإضرام النار في مطار الحلف الأطلسي، وكان مقررا أن يمنح فوجا آخر التغطية الكافية والدعم والمساندة عند عملية الانسحاب، إلا انه تأخر عن الموعد مما جعل مسؤول الفوج يلغي العملية، ويتجه نحو مقبرة القعدة.

. الهجوم على ثكنة 66 للمدفعية: كلف بقيادة الفوج المجاهد أشريط علي الشريف شاكته مجموعة من المجاهدين، الذين استعملوا سيارة عند تنقلهم لتنفيذ المهمة، وبعد الانتهاء منها، قاموا بقتل صاحب السيارة المدعو ازلي اليهودي حتى لا يفشي السر باعتباره كان من رجال المخابرات الفرنسية.[2]

كانت الانطلاقة في فاتح نوفمبر 1954 متواضعة بالنظر إلى حجم الخسائر المادية والبشرية الناجمة عنها، إلا أنها كانت هامة من حيث دلالتها ورمزيتها وخطورتها على نظام الاحتلال بالجزائر. حيث يرى الكاتب

1 -محمد عباس: نصر ...مرجع سابق ص90.

2 -محمد لحسن زغيدي وحسن بومالى: **التحضيرات .....**، مرجع سابق، ص 73.

مصطفى الاشرف حول الانطلاقة قائلا " ... بان نظام الاحتلال أصيب بصدمة منذ الوهلة الاولى "[1]

ب - اندلاع الثورة في المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني):

تعتبر المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) من أبرز المناطق الثورية، كونها تتمتع برصيد نضالي كبير، وتعد من أهم معاقل الحركة الوطنية بمختلف توجهاتها السياسية، ومن زاوية أخري فإنها تعد خزانا لإطارات القيادية للثورة والتي سعت إلى تشكيل جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني، إلا أنها شهدت تواضعا نسبيا في العمليات عند انطلاقة الثورة رغم احتوائها على مجموعة هامة من الإطارات التي شاركت في اجتماع مجموعة 22 بالعاصمة السابق الذكر.[2]

ويرجع السبب إلى الانشقاق الذي عرفته حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بين مؤيدين للرئيس من جهة ومؤيدي اللجنة المركزية من جهة اخرى، ولم يكن هناك وضوح للرؤيا بالنسبة لقادم الأيام كونها لم تكن على علم بالجهة التي أخذت على عاتقها تفجير الثورة، نظرا للسرية التي ميزت عملية التفجير.[3]

لقد تعددت التفاسير الخاصة بضعف انطلاقة المنطقة الثانية ليلة أول نوفمبر1954 نذكر منها:

1-محمد عباس: نصر ... مرجع سابق ص 90.

2-HARBI MOHAMED LE FLN : Mirage et Réalité op cit : p 116.

3 -عمار قليل: **ملحمة الجزائر، ج1** مرجع سابق ص 205.

_ الاعتقال المبكر لباجي مختار من طرف الشرطة الفرنسية في مدينة عنابة قبيل يوم الانطلاقة، عندما كان يسعى لاقتناء خريطة جغرافية من إحدى المحلات الخاصة بذلك.

_ الظروف الاستعجالية التي تم من خلالها المرور مباشرة إلى العمل المسلح، في الوقت الذي كانت فيه عملية الحشد والتعبئة وتجميع الأسلحة مازالت عند بدايتها.[1]

_ الالتحاق المتأخر لقائد المنطقة الثانية قبل بضعة أيام عن الانطلاقة، لم يكن له الوقت الكافي من تدارك الوضعية المتأخرة في الاستعداد للنشاط المسلح في مختلف نواحي الشمال القسنطيني الذي يمتد من ناحية القالة وعنابة شرقا إلى غاية ميلة وجيجل غربا، ومن الشريط الساحلي شمالا إلى غاية مدينة قسنطينة جنوبا.

وبعد عودة ديدوش مراد إلى المنطقة اجتمع مع المناضلين الذين تم تكليفهم بمهمة التفجير ليلة أول نوفمبر1954 بمنزل زيغود يوسف في السمندو، أما الاجتماع الثاني فقد جرى في منزل الشيخ بولعراس المجود هو الأخر بمنطقة السمندو، حيث يذكر الشيخ بولعراس في شهادة أدلى بها لمجلة الجيش في العدد الخاص في إحياء الذكرى الثلاثين لإعلان الثورة التحريرية جاء فيها مذكرا : "وفي نهاية 1953 جاءني زيغود يوسف وبن عودة اللذين ظلا معي إلى ليلة أول نوفمبر، وطيلة تلك الفترة بقي القائد ديدوش مراد في حركة دؤوبة ذهابا وإياب بين مدينة الجزائر العاصمة و السمندو ، كانت الجهود موجهة للتحضير والتوعية لأهالي المنطقة ،

1-Daho Djerbel ; **LE premier Novembre 1954 ; L'Evénement et sa porte** ; IN la nuit rebelle, EDITIONS LA TRIBUNE, novembre 2004, Alger, pp 127 ;128.

والمساهمة في فض بعض الخلافات التي كانت قائمة بين العناصر المنتمية إلى مختلف الأحزاب في تلك الفترة ..."[1]

وفي أخر اجتماع له بمساعديه، ركز قائد المنطقة الثانية ديدوش مراد على الدلالة الرمزية للعمليات التي يتأهبون لتنفيذها. وقد عبر في الاجتماع الذي انعقد في السمندو عن ذلك بكلماته المؤثرة والمعبرة قائلا لرفاق السلاح قائلا: " ... يكفي أن تكون لديك رصاصتان.. فالمهم أني يقول الفرنسيون: لقد تجرؤوا.. "[2]

وبعدها قام قائد المنطقة الثانية ديدوش مراد بتشكيل الأفواج وتوزيع المهام عليهم بعدما وضعت خرائط حددت عليها الأهداف التي ينبغي استهدافها في تلك الليلة ووزع بيان أول نوفمبر، الذي يكون بمثابة إعلان للثورة بالنسبة للداخل والخارج ثم كلف رؤساء الأفواج بالالتحاق بمواقعهم والتي كانت على النحو التالي:

. الناحية الشرقية: قادها مصطفي بن عودة وتحت إمرته أربعة مجاهدين.

. الناحية الوسطى: قادها زيغود يوسف وتحت إمرته خمسة وأربعين مجاهدا.

. الناحية الغربية: قادها لخضر بن طوبال وتحت إمرته سبعة عشر مجاهدا. بالإضافة إلى الفوج الذي قاده ديدوش مراد بنفسه.[3]

---

1 -شهادة الشيخ بولعراس: **مجلة الجيش الوطني الشعبي**، عدد خاص بالذكرى الثلاثون للثورة 1954 / 1984، عدد 248، المطبعة المركزية للجيش، الجزائر، نوفمبر 1984 ص 57.

2- محمد عباس: مرجع سابق، ص 87.

3- محمد لحسن ازغيدي ومعراج اجديدي، **نشأة جيش التحرير 1947 - 1954**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة الجزائر، 2012، ص 111.

انطلقت الأفواج باتجاه الأهداف لتنفيذ المهام التي أوكلت لها في تلك الليلة من فاتح نوفمبر 1954 ، إلا أن الملاحظة الاولى التي تتجلى عند تنفيذ العمليات لم ترق إلى المستوى الذي كان منتظرا منها تحقيقه لعدة عوامل سيأتي تفصيلها لاحقا ، ومع ذلك استطاعت أن تحقق الهدف المتمثل في شمولية الثورة وتبليغ سلطات الاحتلال بانها أمام خصم قادر على ضربها في عقر دارها [1]، ومع ذلك شملت العمليات الاولى فوجان كانا مع الموعد ، حيث قام العربي بن رجم "المدعو العربي الميلي " مساعد الأخضر بن طوبال بتوجيه فوجين من المجاهدين نحو أهدافهم المكلفين بها :

الفوج الأول: توجه الفوج إلى ناحية القرارم، وقد أمر بالانتظار في المكان إلى غاية أن تصله الأوامر، وبقي الفوج في حالة انتظار وتأهب حسب ما طلبه القائد الأخضر بن طوبال منهم. فانقضت الليلة وعادوا أدراجهم يستفسرون عن تأخر الأوامر، فكان التوضيح عند العربي الميلي الذي شرح لهم السبب، بان القائد بن طوبال قد أصابته وعكة صحية مفاجئة أحالته على الفراش، لم يتمكن من اجتيازها، وهو متواجد في قرية مايدة دوار بني تليلان.[2]

الفوج الثاني: كان الفوج تحت قيادة عمار بلقعورين، الذي كان اجتماع عناصره عند الانطلاقة بمنزل هذا الأخير، بعدما احضروا

1 -محمد عباس: **رابح بيطاط، عقد مع الشعب**، منشورات المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، 2005.

2 -عمار قليل: ملحمة الجزائر، ج1، مرجع سابق، ص ص 205 ،207.

مجموعة من البغال وتوجهوا إلى منجم بولحمام على بعد مسافة 14 كلم من مدينة الميلية والواقع على الطريق المؤدي لمدينة

قسنطينة، كان الهدف من الهجوم على المنجم، هو الاستيلاء على البارود والألغام (الديناميت (المستعملة في المناجم لتفتيت الصخور) وذلك لاستغلالها في صناعة المتفجرات لضرب أهداف عسكرية فرنسية، فوقع عند الهجوم على المنجم اشتباك مع حراس المنجم، وتبادل الطرفان طلقات نارية بينهما، ونتيجة لعامل المباغتة هرب الحراس، وخوفا من افتضاح أمر المجاهدين واتقاء لخطر محدق من نجدات القوات الفرنسية التي قد تلتحق في وقت قصير وهم في عدد محدود وتنقصهم الذخيرة والسلاح فعادوا إلى بيوتهم في انتظار الجديد من الأوامر.[1]

ومن جهته قاد زيغود يوسف في ليلة أول نوفمبر فوجا من المجاهدين الذين قاموا بمهاجمة مركزا عسكريا بالسمندو، وسان شارل (رمضان جمال) ونفذت هجومات اخرى من طرف المجاهدين في تلك الليلة على مواقع حراس الغابات، فضلا عن مستودعات الفلين.

أما فوج عنابة الذي كان تحت قيادة عمار بن عودة ليلة أول نوفمبر 1954، والذي فاق عدده 20 مجاهدا، اجتمعوا بالدباشية، بالايدوغ بمنزل راشدي، ابلغ فيها القائد عمار المجموعة بموعد إعلان الثورة الذي تقرر في ليلة الفاتح من نوفمبر، وطلب بالدعاء لها بالنجاح والثبات لتحقيق الهدف الذي طال انتظاره. وحسب شهادة عمار بن عودة حول العمليات الاولى لأول نوفمبر 1954 والتي كان مسؤولا عن تنفيذها

1- نفسه ص 207

مع مجموعته صرح قائلا: انه أثناء توجه الفوج لتنفيذ المهمة قرب قرية برحال، سمع المجاهدون عن طريق مذياع كان بحوزتهم نبأ هجوم وقع على أحد المراكز في عنابة، وعلى إثر ذلك قررت المجموعة إلغاء العملية والعودة إلى الديار، كون الخصم يكون مستعدا لكل طارئ، وعند ذلك ضيعت المجموعة عنصر المفاجأة الذي يعد أهم عامل للنجاح بالنظر إلى نقص السلاح "[1]

فوج سوق أهراس بقيادة باجي مختار: لم يتمكن فوج سوق أهراس من القيام بعمليات ليلة أول نوفمبر 1954 بسبب إلقاء القبض على القائد باجي مختار الذي كان في مهمة بالعاصمة رفقة قائده ديدوش مراد، وعند عودتهما للمنطقة الثانية، افترقا بالسمندو بالقرب من مدينة سكيكدة، توجه بعدها باجي مختار إلى مدينة بوشقوف بغرض شراء خريطة لناحية سوق أهراس، وقبل ان يغادرها ألقت الشرطة الفرنسية القبض عليه ليلة 27 اكتوبر1954، ومن حسن حظه انه ترك المناشير والبيان بيد شخص آخر، أما فيما يخص الخريطة فقد اقنع مستجوبيه بانها لغرض زراعي كون أباه يملك مزرعة في سوق أهراس، فأطلق سراحه بعدها إلا انه لم يتمكن من الحضور ساعة انطلاق الثورة.

استقل بعدها القطار المتجه نحو سوق أهراس، نزل بالمشروحة من اجل الاتصال بجماعته المرابطة بالجبال.[2]

1 -عمار قليل: ملحمة الجزائر، ج1، المرجع السابق، ص 207.

2 -عمر تابليت: **القاعدة الشرقية، نشأتها ودورها في الإمداد وحرب الاستنزاف**، دار الألمعية للنشر والتوزيع ط1، قسنطينة الجزائر، 2011، ص ص 30، 31.

وفي اليوم الموالي وصل باجي مختار وكله عزم وإسرار، هاجمت مجموعته العديد من الأهداف التابعة للفرنسيين والتي نوردها على النحو التالي:

قطع خطوط الهاتف والكهرباء، الهجوم على منجم بوادي الشحم والاستيلاء على كمية من البارود وبعض المعدات، تجريد فرنسي وزوجته من سلاحهما، تفجير جسر تابع لخط السكة الحديدية أدى إلى انحراف قطار الشحن، لتنسحب المجموعة إلى مجاز الصفا.

لتقوم بعدها قوات الاحتلال بمطاردة المجاهدين اللذين لجأوا إلى مزرعة بن شواف، ووقعت معركة بين الطرفين، والتي كانت غير متكافئة في العدة والعدد، كون قوات الاحتلال، وصلتها نجدات عسكرية من عنابة وقالمة وسوق أهراس، استمرت فيه المعركة إلى غاية سقوط القائد باجي مختار بتاريخ 19 نوفمبر 1954 وعدد من رفقائه وتم اسر الباقون ولم يخرج منها سالما إلا عبد الله نواورة.[1]

الارتباك الذي عاشته المنطقة الثانية في اغلب نواحيها، كان الصفة العامة التي تميزت منطقة الشمال القسنطيني، باستثناء بسيط لناحية السمندو (مدينة زيغود يوسف حاليا) وناحية الخروب، كونهما شهدتا بعض النشاط الثوري عند الانطلاقة.

ورغم الانطلاقة المتواضعة للثورة في منطقة الشمال القسنطيني إلا أن الهدف الرئيسي قد تحقق وهو شمولية الثورة وانطلاقتها في أن واحد عبر كامل التراب الوطني.[2]

1 -عمر تابليت: نفس المرجع، ص 32.

2 -عمار قليل: مرجع سابق ج1، ص 207

الفصل الثالث

تطور الثورة في المنطقة الثانية وانتشارها

(1954 - 1956)

أولا. النشاط الثوري (1954. 1956)

أ. النشاط الثوري في فترة قيادة ديدوش مراد:

شهدت المنطقة الثانية صعوبة كبيرة بعد الانطلاقة التي شهدتها مختلف نواحي الوطن ليلة أول نوفمبر 1954، والتي تكمن في مجموعة من العوامل، نذكر منها نقص الإمكانيات وخاصة منها النقص الفادح في الأسلحة، لذلك كانت الأهداف التي تمت مهاجمتها كانت في عمومها متواضعة وتنقصها الجرة عكس الأهداف التي نفذت في المنطقة الاولى (الاوراس). أما العامل الثاني فيكمن في تحرك أنصار اللجنة المركزية وبعض من الذين شاركوا في اجتماع الاثنين والعشرين[1] لإثناء المناضلين عن المشاركة فيما اعتبروه مغامرة يمكن أن تقمع في بركة دماء ومن جهة ثانية. في شهادة بوشريحة بولعراس (المدعو الشيخ بولعراس)، عن الفترة التي أعقبت ليلة الانطلاقة يقول " ... وبعد الانتهاء من العمليات ، طلب القائد ديدوش مراد من الأشخاص غير المشتبه فيهم من طرف الإدارة الاستعمارية أن يعودوا إلى منازلهم، أما البقية الأخرى فتبقى معنا، حيث اتجهنا نحو مشتى شوقي السعيد في مغزة، حيث مكثنا هناك حوالي شهر وكان معنا كل من القائد ديدوش مراد ومساعده زيغود يوسف ..." ويواصل شهادته عن تلك المرحلة الصعبة التي واجهتها المنطقة الثانية قائلا " ...وبعد أن كشف العدو موقعنا غيرنا المكان وانتقلنا إلى التوميات التي بقينا فيها حوالي شهر ونصف ... لا يسمح فيها لأي كان أن يعود لزيارة

1 -مجموعة 22 تضم مجموعة من مناضلي منطقة الشمال القسنطيني يصل عددها حوالي النصف نذكر منهم: زيغوت يوسف، عمار بن عودة، لخضر بن طوبال، حباشي عبد السلام، مشاطي محمد، بن عبد المالك رمضان، عبد الحفيظ بوصوف، رابح بيطاط ... انظر محمد العربي الزبيري **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص 31.

أهله، بعد ما استمر بحثنا عن الأماكن الآمنة حتى نتمكن من استرجاع الأنفاس ونواصل الكفاح بعد أن نتمكن من الإعداد الجيد وحصولنا على الأسلحة..."[1].

لقد اهتمت القيادة في هذه المرحلة بعملية الشرح والتوعية في أوساط المناضلين وخاصة منهم المنخرطين ضمن حركة الانتصار للحيات الديمقراطية الذين كانوا في معظمهم موالين للجنة المركزية، وفي نفس الوقت كانت هيكلة جبهة التحرير تجري على جميع المستويات، في حين كان التجنيد يتم ببطء نتيجة عدم وجود الأسلحة الكافية.[2]

ومن جهتها المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) عرفت هي الأخرى نفس التطورات ونفس المشاكل المتعلقة بانطلاقة الثورة نذكر منها قلة السلاح أمام الأعداد المتزايدة من الشباب الذي يريد التجنيد في صفوف جيش التحرير الوطني ، وعليه توجب على قيادة المنطقة أن تتأقلم مع الوضع وتسعى لإيجاد الحلول ، فركزت نشاطها الثوري على العمل الفدائي ، وحرب الكمائن ، وموازاة مع ذلك كثفت نشاطها على الجانب التوعوي وشرح طبيعة النشاط الذي تقوم به تلك المجموعات الفدائية وكذا الأهداف المرجوة منه حتى تضمن ثقة الجماهير وتجعلها في منأى عن مناورات الإدارة الفرنسية ووسائل دعايتها التي سخرتها لإبطال مفعول الثورة مع زرع الشكوك في أوساط الجماهير الشعبية . وبذلك وضعت الثورة نظامها السياسي والعسكري السري لتأطير الشعب

1-شهادة المجاهد الشيخ بولعراس، مجلة الجيش الوطني الشعبي، عدد خاص بالذكرى الثلاثين لاندلاع الثورة 1954 - 1984، المطبعة المركزية للجيش الجزائر 1984، ص 57.

2 -محمد العربي الزبيري: نفس المرجع، ص 31.

وإيصاله بالأوامر والتعليمات. وفي هذا الشأن يقول صالح بوبنيدر: " ... تطلبت منا عملية تنظيم الثورة أكثر من ستة أشهر كاملة في المنطقة الثانية الشمال القسنطيني حتى نتمكن من تحقيق التعبئة العامة للسكان الذين كانوا يلحون علينا بالطلب قصد رؤية عناصر جيش التحرير الوطني، الذين كانت أعدادهم محدودة، وحتى يتمكنوا من رؤيتنا نقطع من اجل ذلك المسافات الطويلة وبسرعة فائقة، حتى نجعل المواطنين يؤمنون بوجودنا ومنتشرين في كل مكان حتى نرفع من معنوياتهم، التي كانت تعيش الشك الذي زرعته وسائل الدعاية الفرنسية في أوساطهم".[1]

ومع حلول 18 جانفي 1955 وقعت أول معركة اضطرارية كانت على جانب كبير من الأهمية بين 400 عسكري فرنسي في مواجهة 17 مجاهدا من جيش التحرير يقودهم ديدوش مراد قائد المنطقة الثانية ودامت خمس ساعات من 08 صباحا إلى غاية الواحدة زوالا وان المعركة لم تكن متكافئة فقد انتهت باستشهاد ديدوش مراد وستة من رفقائه ومع ذلك كانت درسا للقوات الفرنسية عن رباطة جأش المجاهد ومقاومته الشديدة رغم نقص العدة والعدد وخر دليل المدة التي صمد فيها عناصر جيش التحرير وتمكن من إلحاق العديد من القتلى في صفوف القوات الفرنسية.[2]

1 -جمعية التاريخ والمعالم الأثرية لولاية قالمة: **أضواء على تاريخ الثورة بمنطقة قالمة 1954 - 1962**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1994، ص 29.

2-FERHAT ABBAS, op- cit p 101

وهي المعركة التي شارك فيها الشيخ بولعراس ويروي لنا مجرياتها وأسباب وقوعها والنتائج التي ترتبت عنها حيث قال : " ... لقد كنا نبحث عن الأماكن الآمنة و البعيدة عن أعين العدو التي كانت تترصد حركة المجاهدين للقضاء عليهم ، ولاتقاء الخطر ونتمكن من رد الأنفاس من عملية المطاردة وذلك لمواصلة الكفاح ، عدنا إلى مقر سكني بالسمندو في 17 جانفي 1955 ، وكان عددنا 17 عنصرا من جيش التحرير الوطني ، وعند فجر اليوم الموالي وجدنا قوات الجيش الفرنسي، تتقدم باتجاهنا محاولة تطويق المنزل الذي كنا بداخله وعندها لم نجد أمامنا من منفذ سوى وادي بوكركر الذي حاولنا من خلاله الخروج من ذلك الطوق الذي فرض علينا وطلب منا الاستسلام .

وعندها دخلنا في اشتباك مع القوات المعادية، واستمرت المعركة طيلة اليوم، سقط فيها سبعة من الشهداء وهم: القائد ديدوش، مراد بلوصيف علي، نعاس، قربوع، بلقاسم، إدريس، عياش. واسر منا في نهاية المعركة شوقي السعيد الذي كان مصابا بجروح بليغة لم تمكنه من الإفلات ... " ومواصلة منه لأطوار المعركة مستذكرا الحوار الذي دار بين القائدين خلال المعركة، والذي وجه فيه زيغود يوسف سؤالا لديدوش مراد قائلا له: ..." يا ديدوش.. إن هذه المعركة سيكون رد فعل الاستعمار عليها عنيفا وسيقضي على مشتى الشيخ بولعراس ويقتل أهلها ..." فكان رد ديدوش عليه سريعا قبل أن يسقط شهيدا بلحظات قائلا: " ... لا يا زيغود.. إن هذا الذي تتصوره لا يحدث اليوم ابدأ لان الاستعمار إذا ما لجأ إلى عملية الحرق والقتل، فانه يكون قد اعترف بالثورة منذ بدايتها،

وهذا اليوم لم يحن وقته بعد، حيث أن مشكلة إدارة الاحتلال اليوم هي متابعتك والقضاء على جماعتك الذين تصفهم بالخارجين عن القانون..."[1]

وصدقت تنبؤات القائد ديدوش مراد، فان إدارة الاستعمار لم تلجأ إلى عملية الحرق بل حولت جثث الشهداء الذين سقطوا في المعركة لمادة دسمة للنشاط الإعلامي والدعائي حيث وضعت تلك الأجسام الطاهرة أمام أعين الأهالي والأقارب لتخويفهم حتى يأخذون العبرة منها وخاصة للذين تسول لهم أنفسهم في الخروج عن طاعة الدارة الاستعمارية وبذلك يتم إبطال مفعول الثورة في المنطقة.[2]

ب . فترة قيادة زيغود يوسف حتى مؤتمر الصومام:

1 . التعبئة الشعبية والقضاء على أعوان الاستعمار:

إن المرحلة التي تلت استشهاد القائد ديدوش مراد، تعد من أصعب الفترات، رغم تولي زيغود يوسف القيادة في المنطقة الثانية ويساعده كل من الأخضر بن طوبال نائبا ومسئولا عسكريا وإبراهيم مزهودي نائبا ومسئولا سياسيا، بدأت بتنظيم المنطقة، وذلك بنشر أهداف ومبادئ الثورة، حيث في شهادة للمجاهد يونس رابح[3] المدعو

1- مجلة الجيش الوطني الشعبي، عدد خاص بالذكرى الثلاثون لإعلان الثورة 1954 - 1984: **شهادة الشيخ بولعراس بوشريحة على معركة وادي بوكرك**: التي وقعت بالقرب من السمندو بالمنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) يوم 18جانفي 1955 استشهد فيها قائد المنطقة ديدوش مراد أحد مفجري الثورة، المطبعة المركزية للجيش، عدد 248، الجزائر، نوفمبر 1984، ص ص، 57 ،58.

2- نفسه، ص58.

3-ولد في 20 اوت 1930 ببوشطاطة دوار لمجاجدة، التحق بالثورة في فيفري 1955، اسمه الثوري الكوبتير او رمضان المناضل، كان متواجد عند بداية التحاقه بالقسمة الثانية، الناحية الاولى، كان يعمل مع كل من محمود نفير (طالب من الكتانية) وبن جدو يوسف، ومسعود القسنطيني

الكوبتير يذكر فيها، الكيفية التي كان يتم فيها تعبئة الشعب في المشاتي من خلال جمع مناضليها وتعيين مسؤولين محليين يقومون بشرح أسباب الكفاح والأهداف المراد تحقيقها من ذلك النشاط، ولتبسيط ذلك للمناضلين، يذكرهم القائد زيغود يوسف ما يلي: " .... إن الاسلام بني على خمسة، والثورة بدورها مكونة من خمسة قواعد حتى تحقق النجاح لابد من استيعابها وهم:

1 _ استرجاع الدولة الجزائرية بكل مكوناتها (حدود، علم، حرية، إسلام)،

2 _ أهداف داخلية: توحيد صفوف الشعب والطبقة السياسية لمواجهة العدو المشترك.

3_ أهداف خارجية: شرح القضية الجزائرية في الخارج وإيصال صوت الشعب إلى كل شعوب العالم والسعي في الطلب للحصول على المساعدة الضرورية لحركتنا التحريرية.

4_ وسائل الكفاح: من حقنا أن نستعمل جميع الوسائل للقضاء على الاستعمار، وأنزرع الخوف في أوساط الكولون، وأن نعمل على تكثيف العمليات التخريبية، وخاصة القيام بقطع خطوط الهاتف والكهرباء، وأشجار التابعة ملكيتها للكولون، وقتل الغلاة منهم والحاقدين على الشعب الجزائري، وبفضل ذلك نصنع من تلك العمليات مادة إعلامية دسمة، نزرع من خلالها الذعر والخوف الذي يرفق بعدم الاستقرار في أوساط المعمرين ويجعلهم يفكرون في مغادرة مناطق الخطر المحدق بهم وبعائلاتهم.

(بوجريو)، انظر الشريط المسجل بالمتحف الوطني للمجاهد بتاريخ 20 جوان 1999، الجزائر العاصمة.

5_ أهدافنا تكمن في دفع سلطات الاحتلال للاعتراف باستقلال الجزائر ، وأن تعترف بجبهة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب ، وان تعمل ليخلق جو من الثقة تبدي فيه حسن نواياها تجاه ذلك ،لإجراء مفاوضا تبين الطرفين، وفي المقابل تلتزم الجبهة باحترام المستوطنين وتحافظ على أملاكهم التي كسبوها بفضل نشاطهم المشروع وليس عن طريق الاغتصاب والنهب وبشعائرهم الدينية (المسيحية) وتسمح لهم بالبقاء في الجزائر إذا أرادوا أن يأخذوا الجنسية الجزائرية شريطة أن تسري عليهم أحكام القانون الجزائري كبقية الجزائري دون أي تمييز أو مفاضلة وإذا رفضوا الجنسية يصبحون أجانب ويسري عليهم القانون بالصفة التي أرادوها..."

إلا أن الظروف التي عاشتها المنطقة تعد استثنائية نظرا للعزلة الشديدة التي عرفتها نتيجة للحصار الذي فرضته عليها قوات الاحتلال مثلها مثل الاوراس، وتضاعفت فيها القوات الفرنسية التي استدعتها إلى جانب ذلك تواجدت معها مجموعة من الجنرالات الذين دعمت بهم قواتها العسكرية المتمركزة في الجهة، كي تستفيد من خبرتهم تجاربهم الطويلة في الحروب وخاصة منها حرب العصابات، نذكر منهم الجنرال بارلنج، وفانوكسام والعقيد ديكورنو، والعقيد غوسو.

وفي نفس الشأن تأتي ايضا فئة القياد والخونة والفاقدين لضمائرهم الوطنية، والذين كان جميعهم يلعبون دورا فعالا في مساعد قوات الاحتلال لضب العناصر الوطنية وإلحاقهم لأضرار كبيرة في اوساط الشعب، وأولئك الضالون بقوا ينشطون بكل حرية وتحت حماية العدو التي كانوا يتلقون من إدارته الدعم والمساندة التي جعلتهم يتغطرسون

ويهددون افراد الشعب وعناصر جبهة التحرير معا وعليه أمرت القيادة الثورية بالقضاء عليهم.

لقد جاءت الاوامر وبدأت مرحلة التصفية والتي كان البداية بالأشخاص الذين لهم نفوذ كبير في الادارة وعلى المواطنين وفي مقدمتهم لقياد، وذلك لتسهيل عملية التحرك والنشاط بدون خوف او تردد وكذا التقليل من عمليات المطاردة للمواطنين.

ومن بين الذين تمت تصفيتهم من القياد نذكر الشخصية التي وردت في كتاب ملحمة الجزائر الجديدة لصاحبه عمار قليل في جزءه لأول، حيث يذكر فيه نشاط أحد القياد المتواجدين بناحية الطاهر (ولاية جيجل حاليا) والكيفية التي تمت بها التصفية قائلا:"..... إن قايد بلدية الطاهير المدعو الأعور، كانت له سطوة وجبروت على سكان البلدية معتمدا على السلطات الاستعمار التي وفرت له الحماية الكافية وكان ذا حُظوة عندها نظرا للأعمال الجليلة التي كان يقوم بها في صالحها، ويخدمها بكل اخلاص وتفاني، وكان عينها الساهرة التي تراقب الأوضاع عن كثب لتكبح جماح الثورة... وللتخلص من أمثل هذه الأذناب، نصبت له الثورة كمينا بتاريخ 06 جوان 1955عندالطريق الذي سلكه والمؤدي إلى دوار سوق الشحنة، وكنت وجهته تكمن في السطو على الأسلحة التي تملكها بعض العائلات الجزائرية، فيقوم بأخذها عنوة من أصحابها ليقدمها لإدارة الاحتلال ويحرم منها المجاهدين الذين هم في أمس الحاجة إليها فتمكنت المجموعة الفدائية من توقيفه والقضاء عليه واخذ الأسلحة التي كانت بحوزته.." .[1]

1-عمار قليل: ملحمة الجزائر ج1، مرجع سابق، ص 300.

ومن جهة أخرى اهتمت قيادة المنطقة بتطهير الجبال والغابات من أعوان الاستعمار ومنهم: حراس الغابات وتهديم مساكنهم وغنم أسلحتهم لان وجودهم كان يعيق تحركات المجاهدين، وتم ايضا الهجوم على مزارع الكروم والبرتقال التي تعود ملكيتها للمستوطنين وجعلهم يهجرون مزارعهم هذه العمليات كانت من انجاز أفراد المواطنين وبواسطة الفؤوس والمناشر وتحت حماية جنود جيش التحرير الوطني. وعندها أصبحت الجبال والغابات شبه محررة مما أتاح للمجاهدين حرية الحركة وساعد على تنظيم الصفو ففي هدوء حتى تتمكن المنطقة من الخروج من الطوق الأمني الذي ضرب عليها.[1]

لقد حرص زيغود في هذه المرحلة على تثبيت القيادة الجماعية للثورة، وتنظيم حياة المواطنين وتأطير حياتهم الاجتماعية من خلال إنشاء لجان تعنى بقضاياهم نذكر منها لجان العدل مثلا والتي تكمن مهمتها في الفصل في النزاعات والخصومات التي تؤرق الحياة الاجتماعية للمناطق الريفية وعندها بدأت السكينة تعود ومعها الاستقرار والخروج من الدائرة المفرغة التي وضعتهم فيها إدارة الاحتلال حتى تشغلهم عما هو أهم. وفي هذا تأتي شهادة المجاهد صالح بوبنيدر المدعو (صوت العرب) أحد قادة الولاية الثانية موضحا: " ... تطلبت منا عملية تنظيم الثورة أكثر من ستة (06) أشهر في المنطقة الثانية، وفيها كان الشعب يلح علينا من أجل رؤية عناصر جيش التحرير كونه متعطش له، وحتى يسترد قوته، وفي نفس الوقت كان عددنا محدود، وحتى نمكن الشعب من طلبه، كنا نقطع مسافات طويلة وبسرعة فائقة حتى نبين لهم بأن أفراد جيش التحرير

1-عمار قليل: نفسه، ص 305.

متواجد في كل مكان، وبذلك يعود الأمل، وترتفع معنويات الشعب، وكلها حوافز نفسية ..."[1]

1 . انتشار الثورة بمناطق الريف وبداية النشاط الفدائي داخل المدن.

لقد أشرف التنظيم الثوري في الأرياف مرحلة متقدمة وأصبح المناضلين على استعداد تام لخوض معركة التحرير.[2]كثفت الكمائن والعمليات الفدائية، واستمرت في الفترة الممتدة ما بين أول ماي إلى غاية الثامن منه، وتخليدا لذكرى مجازر 08 ماي 1945، برمجت مجموعة من العمليات منظمة هزت الميلية والشمال القسنطيني، تمثلت في الهجوم على الثكنات العسكرية، وتحطيم المنشئات التي يستخدمها العدو لضرب الثورة كالجسور وأعمدة الهاتف، وتمت مهاجمة بعض مزارع الكولون.[3]

ومن العمليات الجريئة التي قام بها المجاهدون، يذكرنا المجاهد القائد علي كافي، بأنه في يوم 08 ماي 1955 فجرت قنبلة في مطعم الكازينو Restaurant Casinoبمدينة قسنطينة وهو المطعم الذي كان يقصده كبار المستوطنين والقياد والجندرمة وكبار تجار اليهود. وتلك العملية احدثت مفاجأة للجنرال ألار ALLARDتبعتها عمليات جريئة اخرى، كان الهدف منها هو إفزاع العدو، وإيقاظ المواطنين داخل المدن ودفعها للمشاركة في الثورة.[4]

1-محمد عباس: ثوار ... **عظماء**، مطبعة دحلب، الجزائر 1991، ص 190.

2-لزهر بديدة: **رجال من ذاكرة الجزائر**، وزارة الثقافة الزائر 2013 ص 12.

3-بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830 - 1989**، ج2، دار المعرفة، الجزائر 2006، ص 225.

4-علي كافي: **مذكرات الرئيس علي كافي، من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1946 /1962**، دار القصبة للنشر الجزائر 1999 ص 77.

وتمكنت مجموعة من رجال كومندوس بمهاجمة معقل العقيد دي كورنو بالحروش، التي أوقعت صدمة عنيفة للعدو، وأنتعش الأمل في أوساط الجماهير الشعبية مما جعل الشباب يتسابقون على التطوع في صفوف جيش التحرير. ومن جهتها قامت قوات الاحتلال برد عنيف تمثل في قتل العديد من الموطنين، وحرق العديد من المساكن، والاعتداء على الحرمات، ووجد فيها غلاة المعمرين فرصة ليشفوا غليلهم من الثورة وفزعها، فأحدثت أضرارا جسيمة بالمواطنين العزل وبممتلكاتهم.[1]

ولم تتوقف النشاطات الثورية بالمنطقة، وبمناسبة 05 جويلية ذكرى العدوان والاحتلال على الجزائر، تمكنت مجموعة من المجاهدين بالقيام بعدة عمليات، تجلت في الكمائن التي نفذت بالجهة نذكر منها قطع الطرق الرئيسية التي تربط بين المدن، وكذا القيام بهجمات مختلفة على المنشآت التابعة لمصالح العدو، والتي يقومون بتخريبها وإلحاق خسائر كبيرة بها، فأحدثت صدمة عنيفة للمستوطنين ومعها قوات الاحتلال التي لم تكن تتوقع حدوث ذلك. ومن ناحية اخرى استطاعت تلك العمليات بوضع حد لتحركات عساكر الاحتلال أثناء الليل والذين كانوا يعملون على استفزاز جيش التحرير لإخراجه من مواقعه ويدفعون به لمواجهتهم حتى يتمكنوا من القضاء عليه وهم يعرفون جيدا بانه في مرحلة التكوين وتنقصه الاسلحة التي تمكنه من مواجهتكم، كونهم يدركون جيدا بانه لو تتوفر له الاسلحة لما استطاعوا ان يصمدوا امام شراسته وقوته القتالية ، لانهم يعرفون في قرارة انفسهم ، بانه جيش الشعب الجزائري الذي يطالب بحقه منذ زمن بعيد ، ولم يسمع لصوته احد من غلاة الاحتلال

1-نفسه ص 78

ومغتصبي حقوق الغير ، بلا شفقة ولا رحمة ، يبدلون الناس مواقعهم ، حيث السيد يصبح عبدا ، والمغتصب يصبح مالكا لحق الغير ، فتلك هي المعادلة التي لا نجد لها موقعا ولا سندا في مصادر القانون الدولي ولا في اعراف المجتمع الانساني .

2 . التسليح والتموين في المنطقة:

اشتغل زيغود يوسف في هذه المرحلة على توفير السلاح وتوفير التموين الذي يعتبر عصب المعركة في مواجهة العدو ، في الوقت الذي كان فيه عدد المنخرطين في صفوف جيش التحرير لا يتجاوز ال200 عنصرا عند بداية النشاط الثوري ، ونجد نصفهم لم يكن بحوزته سلاحا والنصف الثاني يمتلك سلاحا بسيطا يتمثل في بندقية صيد وبعض الخراطيش في أغلب الأحيان على الأرجح، ليرتفع عددهم بعد ذلك ويصبح يناهز ال500 عنصرا معظمهم جددا يفتقرون للسلاح ، ما جعل القيادة تفكر في كيفية توفير السلاح لهم ، فخطرت لزيغود يوسف ومساعديه خطة تكمن في نزع السلاح من المواطنين الذين يملكونه وثم فكر في كيفية تخزينه إلى غاية أن تحين الفرصة لاستخدامه [1]. ولتحقيق ذلك دخل في سابق مع إدارة الاحتلال، التي كانت هي بدورها تسعى لذلك حتى تقطع الطريق أمام المجاهدين للاستيلاء عليه.

وتطبيقا لذلك توجهت وحدات من جيش التحرير إلى جميع الدواوير والمداشر في الليل والنهار ويحملون معهم قوائم التي عليها أسماء المواطنين الذين يملكون السلاح. فإن المجموعة المكلفة بالمهمة من طرف قيادة المنطقة للاتصال بالمواطنين، كان عناصرها يحملون معهم وثائق

1-علي كافي: المرجع نفسه، ص 78.

رسمية تحمل ختم وتوقيع قيادة جيش التحرير الوطني وموضوع المهمة التي قدموا من أجلها حتى لا تشوب العملية الالتباس والغموض والتي تتلخص مضامينها في نزع الأسلحة من مالكها بكل الطرق بالإقناع أو بالقوة إذا ما أبدى أصحابها رفضا للأوامر والطلبات كونها ضرورية لإنجاح المسيرة الثورية. وفعلا فإن العملية لم تكن سهلة بتاتا وذلك لما للبندقية من وقع ورمزية في نفسية السكان ، ومع ذلك فإنها كللت بالنجاح ، رغم السباق المحموم الذي كان ينافسها في القيام بالمهمة مع إدارة الاحتلال لجمع الأسلحة و الذي جرى ما بين وحدات جيش التحرير وأعوان إدارة الاحتلال، وهذه الأخيرة كانت تسعى جاهدة لانتزاعه من مالكيه قبل وصوله إلى وحدات جيش التحرير وبذلك تتمكن من خنق الثورة وضربها في الصميم حتى لا تتمكن من تسليح العناصر الجديدة التي لحقت بها، واستمر ذلك السباق لمدة ثلاثة أشهر ، إلا أن وحدات الجيش كانت تمتاز بالتفوق دائما وبالسبق بدوار أو اثنين على مصالح الاحتلال.[1] وحسب التقارير الفرنسية، التي تذكر بأن وحدات جيش التحرير تمكنت من جمع عدد هام من البنادق من أصحابها وهي موزعة على النحو التالي:

_ مشتى بومنجل 05 بنادق

_ مشتى جنان العسة 04 بنادق.

_ مشتى رأس المصلى 04 بنادق.

_ مشتى رأس القودي 05 بنادق.

_ مشتى دكار فارس 04 بنادق.

_ مشتى القلعي 05 بنادق

1-نفسه، ص: 79

_ مشتى البئر 06 بنادق

_ مشتى بني كبوش 01 بندقية.

وبلغ المجموع البنادق التي تم الاستيلاء عليها 34 بندقية.[1]

لم تكن مسالة الدعم اللوجيستكي والمتمثلة في التموين والتسليح منظمة بشكل جيد عند تفجير الثورة الجزائرية, وبمرور الايام تمكنت الثورة من إرساء قاعدة تنظيمية لتلك العملية, وحققت تقدما ملموسا في ضبطها وتنظيمها وعينت لها مناضلين يتولون مسألة جمع المؤونة والاموال اللازمة لاستمرارية النشاط الثوري من خلال شراء الغذاء و الاسلحة والادوية الكفيلة بتغطية الاحتياجات الضرورية ، وشكلت إدارة تسهر على السير الحسن للعملية، ووضعت لها سجلات ودفاتر ترصد عليها الإيرادات والنفقات, وقد أصبحت العملية تخضع لنوع من التنظيم وفق معايير و مقاييس معينة.

فأوجبت الثورة منذ سنتها الاولى على المواطنين الجزائريين مبلغ مالي محدد تخصصه لفائدة الثورة اصطلح على تسميته بالاشتراك ، الذي يعد واجبا عينيا على كل مواطن جزائري قادر, لأن الجهاد في قاموس المسلمين يكون بالنفس او بالمال، ان الالتزام بدفع الاشتراك يعد موقفا صريحا تجاه الثورة ، واعتبرت كل من تخلف عن الدفع ، بانه خرج عن صفوف الثورة وعليه قررت القيادة فرض عقوبات على كل متقاعس عن

1-**FR CAOMBOITE 93/1874** ; SYNTHESE des renseignements Généraux ANALYSE de documents abandonnes par les rebelles lors d'un engagement à AIN DARDARA commune de ROBERTVILLE .1ER AOUT 1955 par la Direction de la sureté nationale en Algérie 21 septembre 1955

الدفع .لقد شارك فيها اغلب فئات الشعب والتي كانت تراعى فيها الفوارق المادية وتحدد المبالغ الخاصة بالاشتراكات حسب دخل كل فرد [1].

وتنظيما للعملية قامت ادارة جبهة التحرير الوطني بطبع وصلات رسمية تصدرها الهيئة الموكل لها استلام الاموال، والتي بدورها عند التحصيل للمال تقدم للمانح وصلا رسميا توضح عليه الجهة المستلمة سواء جيش التحرير أو جبهة التحرير، ومع تحديد المبلغ الممنوح، يكون فيه الوصل يحمل مواصفات محددة: الترقيم، الجهة القابضة مرقما وعليه ختما يحمل رمز الجبهة، وموقع عليه ويدفع هذا المبلغ الصادر عنها سواء جيش التحرير أو جبهة التحرير وقد كان مبلغ الاشتراك في بداية الثورة مائتي فرنك ثم تطور المبلغ ليصل إلى 500 فرنك، وعند النهاية بلغ إلى 1000 فرنك.

ولم يستثن أي أحد من الدفع ما عدا الفقراء والعاطلين عن العمل، ومن جهتهم نجد التجار أكثر الاشخاص التزاما بدفع الاشتراكات بينما، تسعى فئة العمال والموظفون للتهرب عن الدفع في كثير من الاحيان. ومن ناحية يوجد كذلك من بين الذين يجمعون الاموال الخاصة بالاشتراكات بعض العناصر التي تحاول استغلال الوضع وتقوم بالاستفادة من الأموال لمصالحهم الخاصة وطبعا يدخلون في صفوف الانتهازيين على حد وصف العقيد علي كافي ولم يكن دور جامعي التبرعات يقتصر فقط

1-تقرير الملتقى الجهوي المقدم للملتقى الوطني الرابع لتسجيل أحداث الثورة التحريرية، الولاية الرابعة، التقرير السياسي 1959 –1962، ص 31

على الاموال بل كانوا ايضا يقومون بأعمال اخرى منها نقل الالبسة والادوية والعتاد.[1]

ودعما لما قدمه العقيد علي كافي عن نشاط التموين والتمويل ايام الثورة التحريرية سنة 1956 تقدمه لنا بطاقة الاستعلامات التي جاءت في الوثائق السرية لمحافظة الشرطة لمدينة سكيكدة (فيليب فيل) بتاريخ 19 ماي 1956، تحت رقم 292/ S والتي كان موضوعها: نشاط المتمردين والتنظيمات التابعة لهم، في مدينة سكيكدة والحدائق (سانت انطوان)، ودوار لمجاجدة. لقد جاء فيها تقريرا مفصلا عن عملية التموين المجاهدين في دوار لمجاجدة، الزرامنة وكذا الاموال التي تأتيهم فأنها تجلب لهم من مدينة سكيكدة. وكان التموين يمر عن طريق معبرين منظمين واساسيين:

. **المسلك الاول**: يأخذ معبر منطقة الحدائق (Saint Antoine) براكسبورغ (Praxbourg *في* اتجاه دوار لمجاجدة. فيما يخص تموين التي تتكلف به المجموعة الاولى، فانها تشتري التموين مباشرة من المدينة من طرف المناضل درداش احمد من حي الاهالي الذييحوله بعد ذلك لمجموعة تامر في المكان *المسمى حمايدة على بعد 08 كلم من براكسبورغ* Praxbourg).

- **المسلك الثاني**: التموين يتم شراءه مباشرة من المدينة من المناضل سليني الساسي الساكن بمشتى دار عيسى او من طرف شريكه مرجي اسماعين، الذين ينقلان التموين بواسطة شاحنة يملكونها ويوصلانها الى غاية مرتفعات السطايا (Col de l'Estaya). وفي بعض الحالات يقوم بنفسه

1-علي كافي: مصدر سابق، ص ص 184،190.

صاحب حافلة نقل المسافرين عبر الخط الرابط بين سكيكدة وبراكسبورغ بنقل التموين، وعند نقطة التفتيش امام عناصر الدرك الفرنسي، فان الركاب يتقاسمونه فيما بينهم حتى لا تثار الشكوك حول تلك الكمية المنقولة من السلع والبضائع والتي غالبا ما تكون اكياس من الدقيق.[1]

. التمويل: يملك التنظيم شبكة هامة ايضا من بينها الجماعة المكلفة بجمع الاموال لصالح المتمردين في ناحية الحدائق (سانت انطوان) وتامر وتتكون من العناصر المكلفين بذلك والتي تحتوي القائمة على اسماءهم وهم:

_ شكات رابح بن محمد

_ فنزاري محمد بن رابح. الذي تم القضاء عليه أثر عملية توقيف المجموعة التي قامت بعمل ارهابي في المدينة (مست كل سكان حي الاهالي بسكيكدة).

ومن جهة اخرى توجد شبكة اخرى ذات اهمية كبيرة تعمل في دوار لمجاجدة.

تجمع الاموال في المدينة من طرف العناصر التالية اسماءهم:

_ لساق علاوة، بائع البيض في السوق وهو اب لقائد المجموعة المتمردين المدعو لساق حميد.

1-FR/ CAOM : 93/ 4412 NOTE DE RENSEIGNEMENT. Activités rebelles _ organisation rebelle de PHILIPPEVILLE. SAINT ANTOINE. Douar MEDJEDJA : RAPORT du Commissaire central de Philippeville le 19 mai 1956. Concernant le ravitaillement ; l'acheminement des fonds, les médicaments, les renseignements concernant le déplacement des forces etc...

_ مذبحي موسى مهني مختص، ينشط بمحاذاة المقهى الشعبي لبلسقى، والذي بدوره يسلم الاموال التي يتم جمعها الى لساق علاوة.

_ المدعو الساسي السوفي هو الاخر يجمع الاموال، وهو صاحب دكان لبيع المواد الغذائية في شارع المنحدر (rue du ravin). ان الارصدة المالية التي يتم جمعها تسلم الى لساق علاوة الذي يسلمها بدوره الى درداش او سليني، الذي يسلمها بعد ذلك الى دوار لمجاجدة.

ومن ناحية اخرى نجد المدعو بومنجل صاحب دكان للمواد الغذائية الائن بشارع فالي، يسلم مبالغ معتبرة للمدعو تيش تيش ساعد القاطن بعين الزويت. ومن جهتم يقوم بعض تجار المدينة بتسليم مبالغ مالية هامة في شكل اسهامات خاصة منهم لجامعي الارصدة المالية، ومنهم بلسقى الحاج، الذي قدم مبالغ هامة للمدعو لساق علاوة.[1]

بخصوص الادوية الخاصة بالعلاج والتي تدخل في شبكة الدعم واللوجستيك لصالح الثور يقول التقرير: تقدم الادوية من طرف بوبويو الحواس بن محمد المخبري الذي يشتغل داخل صيدلية السيد مالفال .M MALVAL الكائنة بشارع كليمنصو، والتي يسلمها بدوره الى لساق علاوة، الذي ينقلها بدوره الى المتمردين بمنطقة فالي.

أما **شبكة الاخبار والترصد:** تتكون من مجموعة تنشط داخل المدينة تترصد اخبار الاجهزة الامنية وتنقلات الخاصة بوجهة الفرق العسكرية والتعرف على تشكيلاتها وعددها ووجهتها، حتى تبلغ اخبارها للمتمردين. تتكون الشبكة من عناصر تنشط في مختلف المناطق والمدن ومنها.

1-Ibidem

1 _ شبكة مدينة سكيكدة: تتكون من

_ سي مسعود صاحب مقهى شعبي يقع بالقرب من مخبزة جيرارد GERARD.

_ والمدعو درداش من حي الاهالي بالمدينة.

2 _ شبكة الحدائق (Saint Antoine)، وينشط بها:

_ المدعو الذئب من الحدائق المسئول المحلي عمره يتراوح ما بين 35 و40 سنة.

_ بوكرمة ساعد، يملك دكان للمواد الغذائية ويجمع الاموال ايضا.

_ سي حميد يسكن في كوخ من الصفائح الحديدية الذي يقع على الطريق المؤدي لضيعة طبوني FERME TABONI.

3 _ براكسبورغ Praxbourg

_ ينشط المدعو حمة الملقب بالبطال على مستوى المقهى الشعبي لبراكسبورغ.

4 _ **على مستوى الدواوير:**

_ ينشط بها حارس الغابات المدعو **زويتن شعبان** الذي يمارس عدة مهام، يجمع الاموال يراقب حركة القوات والوحدات العسكرية في تحركها واتجاهاتها ومهامها، يضمن الاتصال بين العناصر المتمردة والقائد موسى للشريعة.[1]

وبذلك تمكنت القيادة من إرساء قواعد الثورة بالمنطقة الثانية وأحدثت نقلة نوعية في صفوف المواطنين وأنصار الثورة التحريرية، وتلك الوضعية دفعت بإدارة الاحتلال إلى تطبيق حضر التجوال على المواطنين

1-Ibidem

الجزائريين منذ بداية شهر جويلية 1955، والذي اتبعته بمجموعة من الاعتقالات التعسفية في حق المواطنين الجزائريين. وبلغ عدد الذين مستهم الاعتقالات والتي شنتها في حقهم الإدارة الاستعمارية بلغ عددهم حوالي 1290 جزائري، بفضل عمليات التفتيش والمداهمات والحملات الكثيفة والاعتقال العشوائية دون تمييز، فجل تلك العمليات التي كانت تقوم بها عناصر الأمن بالمدن والقرى [1]، والتي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، الحملة التي عاشها سكان مدينة الخروب الواقعة جنوب مدينة قسنطينة والتي تبعد عنها بمسافة 17كلم، وكان ذلك يوم 05 أوت 1955والتي أشرف عليها محافظ الشرطة كومبيسCampus. لم تتوقف إدارة الاحتلال من إجراءات عمليات التفتيش والمداهمة والإفراط في استعمال القوة ضد المواطنين الجزائريين وفي نفس السياق قامت القوات العسكرية الفرنسية، بارتكابها العديد من جرائم القتل، في يوم 10 أوت 1955 الذي عرف فيه سوق الأحد بدوار بني تليلين مجموعة من الاغتيالات التي ارتكبها جيش الاحتلال في حق الفلاحين الجزائريين بدون محاكمة ولا إتباعها لإجراءات قانونية، وتمت معاقبتهم نتيجة لمواقفهم تجاه الثورة.

إن الاعتقالات العشوائية والظروف الحرجة التي عايشها المواطنون الجزائريون، أضحوا يشككون في قدرات جيش التحرير الوطني والثورة في دفعها للظلم عنهم وهو الوضع الذين باتوا يكابدونه بسبب الخوف والإحباط الذي تمكنا منهم، وعززته الدعاية المضللة التي باتت

1-لزهر بديدة: مرجع سابق ص 13.

تمارسها عليهم وسائل الإعلام المتنوعة[1] متصاعد كبير لمخططات الحرب النفسية ضدهم. وفي نفس السياق نجد بعض السياسيين الجزائريين على المستوى المحلي الذين كانت مواقفهم مترددة غامضة تجاه الثورة وعلى مستقبلها بل ذهب البعض منهم إلى حد معارضتها.

بالرغم من المعاناة التي يكابدها إخوانهم في منطقة الاوراس، نتيجة للحصار الشديد المطبق عليهم، جراء المجهود الحربي الذي صخرته قوات الاحتلال، حتى يتم القضاء على معاقل الثورة عند البداية حتى لا تستطيع التوسع وبذلك تأخذ منحا شموليا، وتصل إلى مختلف المناطق الأخرى من البلاد. وموازاة مع تلك التطورات نجد الموقف الدولي تجاه الثورة بقي غامضا، ويرجع ذلك إلى التعتيم الإعلامي الذي فرضته إدارة الاحتلال على ما يجري من تطورات داخل الجزائر، ولا يسمح بإيصال صوت الثورة إلى الخارج، وعليه تم استخدام الوسائل الثقيلة كالتلفزيون والإذاعة والصحافة المكتوبة ومنابر الإعلام المتنوعة لقطع الطريق أمام رجال الإعلام المحايد ويتمكن المجتمع الدولي من الاطلاع على حقيقة ما يجري من أحداث في داخل الجزائر.

لقد أوصدت الأبواب أمام كل القادمين من الخارج وخاصة منهم الذين تعرف عنهم النزاهة والحياد والأقلام الحرة، حتى لا تفضح جرائمها التي تقترفها يوميا في حق شعب اعزل رغم تظاهرها بحقوق الإنسان وبحرية التعبير، وعليه فقد ظل الرأي العام الدولي بعيدا عما يجري في الداخل ويجهل المطالب الشرعية للشعب الجزائري. لقد سعت إدارة الاحتلال جاهدة بإقناع المجتمع الدولي على أن الجزائر تعد جزء لا يتجزأ

1 -علي كافي: مذكرات، مرجع سابق ص 88.

من الأراضي الفرنسية، ولا يسمح لأي كان أن يتدخل فيها كونها مسألة داخلية، ولا تعني إلا السلطات الفرنسية بمفردها. وعليه ظل الرأي العام الدولي غير مطلعا بشكل كافي، بل نجد من يجهل تماما القضية الجزائرية من جراء طول مدة الاحتلال والتضليل الإعلامي وتواطؤ البعض الأخر، فبقيت أغلبية الدول لا تدرك لما يجري من تطاحن وقتال بين جيش التحرير الوطني وقوات الاحتلال، والمطالب بسيادة الشعب الجزائري على وطنه المسلوب وبحريته الكاملة ورفضه للوجود الفرنسي في بلاده.

3 . هجومات 20 أوت 1955 بالشمال القسنطيني:

عرفت المنطقة الثانية فترة عصيبة خاصة بعد سقوط قائدها الأول ديدوش مراد ومساعده باجي مختار عند مرحلة الانطلاقة ، ورغم خلافتهم بقيادات لا تقل عنهم جرأة ولا وطنية، بل تملك قدرات عالية في التكيف مع الأوضاع الصعبة ونخص بالذكر منهم: زيغود يوسف، الأخضر بن طوبال، عمار بن عودة، علي كافي، صالح بوبنيدر، مزهودي ابراهيم، الشيخ بولعراس بوشريحة رويبح، العربي بن ارجم (العربي الميلي) ... وتتأقلم مع المستجدات، وخاصة منها التغيرات التي أحدثتها السياسة التي تبنتها إدارة الاحتلال بعد تعيين الحاكم العام الجديد جاك سوستال في مطلع سنة 1955 والإصلاحات التي تبنتها الإدارة الفرنسية في عهده والمتبوعة بإجراءات استثنائية مست الجانب السياسي والأمني، ومن أهمها إعلان حالة الطوارئ وتعميمها على منطقة الشمال القسنطيني وإنشائه للمكاتب الإدارية الخاصة ومحاولته خلق قوة ثالثة مع تبنيه لخطة تهدف إلى إيجاد بديل من الطبقة السياسية الجزائرية التي مازالت مترددة ولم

تحسم في أمرها تجاه الثورة وبقي موقفها غامضا في الوقت الذي يسعى فيه الحاكم العام الاستثمار في ذلك .[1]

بالإضافة إلى تبني إدارة الاحتلال سياسة إعلامية مضللة للرأي العام المحلي والدولي، وكثفت نشاطها العسكري محاولة منها القضاء على الثورة وخنقها في الاوراس، المنطقة التي فرضت عليها طوقا عسكريا واستخدمت فيها كل الإمكانيات والأسلحة وحتى المحضورة منها كقنابل النبالم وفي الوقت نفسه ضاعفت فيه أعداد قواتها العسكرية التي استقدمت من مناطق القتال كالهند الصينية ومنطقة الريف المغربي تعززها طائرات الهليكوبتر، وتقودها نخبة من الضباط المتمرسين على فنون القتال و الحرب من مثال الجنرال ألار، والجنرال بارلانج، والعقيد دي كورنوDE CORNO والرائد فنسان مونتايVincent Monteil الذي كان بالمغرب الأقصى وله ميزة خاصة عن البقية كونه يتقن اللغة العربية ومختلف اللهجات المحلية.[2]

وفي ظل تلك الظروف وجدت قيادة المنطقة الثانية نفسها عند مفترق الطرق، فكان عليها أن تختار وتحسم الأمر وترمي بثقلها في ميزان التاريخ وتدخل المعركة ضد العدو، بالرغم من ردة فعل العدو الذي كان مستعدا لمواجهة كل تصرف محتمل قد تقوم بها الثورة، بدليل انه أنشاء قوات عسكرية مرابطة في مدينة الحروش يقودها العقيد دي كورنو DE *CORNO*، وذلك لمراقبة الوضع عن كثب.[3]

1-أمال شلي: مرجع سابق ص 127.

2 -محمد كشود: **استراتيجية هجوم 20 أوت 1955، شهادة المجاهد**، مجلة أول نوفمبر، ع 181 و182، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر ولإشهار، 2016، ص 44.

3-علي كافي: مرجع سابق، ص 76.

اتخذت قيادة الولاية الثانية قرار جريئا، تمثل في السعي نحو القيام بعمليات ثورية تمس كل نواحي الشمال القسنطيني، وفي مقدمتها المدن الرئيسية أين تتركز الكثافة السكانية للمستوطنين وتواجد إدارة الاحتلال، وذلك ليتحقق بفضل ذلك النشاط الثوري الشامل العديد من الأهداف نذكر منها:

يذكر المجاهد محمد كشود في شهادته التي كتبها في مجلة اول نوفمبر والتي جاءت تحت عنوان استراتيجية هجوم 20 اوت 1955، حدد فيها الاهداف السياسية والعسكرية نوردها على النحو التالي:

1_ فك الحصار المضروب على الاوراس، الامر الذي مكن المنطقة الاولى من خوض معركة الجرف في سبتمبر 1955.

2_ هبت المناطق الاخرى التي كانت تتمادى في النهج السياسي وحذت حذو المنطقة الثانية وشنت بدورها هجومات عارمة في مناطقها، وتمكنت من تشتيت صفوف العدو.

3_ فشل سياسة سوستال التي كان يعقد العزم على نجاحها في المنطقة الثانية خاصة لتكون قاطرة لبقية المناطق الاخرى.

4_ قطع دابر الخونة وتفنيد المقولة الكاذبة التي وضفتها ابواق الاحتلال بان الشعب يرفض الانضمام للثورة وتلك هي الحرب النفسية والعمل على زرع الشك في كل عمل وطني.

5_ تنفذ حكم الاعدام في العديد من الخونة الذين وظفتهم ادارة الاحتلال لأبطال مفعول الثورة وخاصة الذين كانوا يتأهبون لتأسيس تنظيمات حزبية موالية لإدارة العدو، حتى تكون طرفا ممثلا للشعب الجزائري كبديل لجبهة التحرير الوطني، ولذلك قطع رأس الحية منذ البداية.

6_ تمكنت قوات جيش التحرير الوطني من استعادة ميدانها، الذي ساعدها في التحرك والتنقل بكل حرية، بعدما فرضت وجودها على الساحة القتالية، وطهرت القرى والدواوير من الخونة واذناب الاستعمار.

7_ استقطب الهجوم العديد من الشباب الذين التحقوا بالثورة، ويصرح المجاهد محمد كشود بانه كان من بين ولائك الملتحقين بصفوف جيش التحرير في تلك الفترة.

8 - لقد حقق صدى الهجوم ل 20 اوت 1955 ايضا اهدافا خارجية تمثلت فيما يلي:

9 _ فند ادعاء فرنسا القائل بان الجزائر هي قطعة من اراضي فرنسا، بمقتضى قانون 1834 القاضي بالحاق الجزائر بالأراضي الفرنسية وان اي محاولة للتدخل يعد تدخلا في الشؤون الداخلية لفرنسا.

10_ تكذيب ا فتراء فرنسا على المجاهدين والتي سعت لتشويه صورتهم داخليا وخارجيا، بأنهم رجال خارجين عن القانون، وان الشعب لا يساندهم فيما يقومون به من اعمال تخريبية، وليس لهم علاقة مع السكان، وهم يرفضهم المجتمع.

11_ تمكنت الدول الشقيقة والصديقة بفضل صدى هذه الهجمات على المستوى المحلي و الدولي ان ترسل بعد شهرين على تلك الهجومات اي في شهر اكتوبر 1955 للأمانة العامة للأمم المتحدة طلب تسجيل القضية الجزائرية في جدول اعمالها المتزامن مع الدورة العاشرة المقبلة وقد تم ذلك فعلا بفضل التصويت الذي كان في صالح التسجيل للقضية، بالرغم من تأجيل مناقشتها الى دورة لاحقة كونها لم تتحصل على النصاب القانوني اي ثلثي المصوتين ، ومن جهة اخرى نجد الوفد الفرنسي الذي

كان يتراسه وزير الخارجية الفرنسي كريستيان بينيه يحتج ويغادر الجلسة معتبرا ذلك بانه تدخلا غير شرعي في الشؤون الداخلية لفرنسا.[1]

منحت دليلا اخر للثورة على الصعيد الدبلوماسي، والتي لقيت صدى في العالم، وكشفت خداع الدبلوماسية الفرنسية التي كانت تقدم صورة غير حقيقية عما يجري في الجزائر كونها كانت تصف الثوار بالأشخاص الخارجين عن القانون، فتأكد الراي العام العالمي بان ما يجري في الجزائر يدل على ثورة التف حولها شعب بأكمله تقوده نخبة وطنية، يطالب بحقوقه الطبيعية، بحريته وسيادته على وطنه.

_ تلقى زيغود يوسف رسالة من قائد المنطقة الاولى بالنيابة شيحاني بشير، يطلب فيها القيام بأي شيء على جناح السرعة نظرا للوضع المزري الذي أصبحت تعيشه منطقة الاوراس، وان يتصل بالمناطق الأخرى كي تتحرك لفك الحصار المضروب عليها منذ انطلاقة الثورة، حيث جئ بأمهر الجنرالات وفي مقدمتهم بارلانج الذي صرح مباشرة بعد وصوله إلى مدينة قسنطينة قائلا: " لقد جئت لأجعل من منطقة الأوراس مقبرة لهؤلاء الخارجين عن القانون ..." وكانت نيته تهدف إلى القضاء على الثورة في مهدها حتى لا تنتقل عدواها إلى المناطق الأخرى.[2]

وتذكرنا شهادة المجاهد محمد كشود الحالة النفسية التي كان عليها القائد زيغود يوسف بعد اطلاعه على محتوى الرسالة حيث تجلى على محياه تأثرا كبيرا حتى دمعت عيناه ، ثم اختفى عن الأنظار مدة لا تقل عن أسبوعين ، ليظهر من جديد وكل عوم وثقة ، فدعا مساعديه

1 -محمد كشود: المرجع السابق، ص 43.

2-نفسه، ص 43.

لعقد اجتماع في مكان يسمى بوسطور، خطب فيهم خطبة شهيرة ومؤثرة جاء فيها قائلا : " ... أيها الإخوة ، إن ثورتنا تمر بمرحلة عصيبة وخطيرة ، فإن لم نستدرك أوضاعها ، فإنها سوف تتعرض إلى ما لا يحمد عقباه ... يجب علينا أن نستعد لمواجهة هذه التطورات بكل ما نملك من قوة وعزم لنحقق أحد الأمرين :

_ أن نعمل من اجل إنقاذ الثورة في مهدها والقفز بها إلى بر الأمان ودفعها من جديد لاستمرارها كما كان مخطط لها.

_ وإما أن نقدم أنفسنا قربانا لها، وبهذا نكون قد وفينا بالعهد تجاه شهدائنا، ونحقق واجبنا أمام الله والتاريخ والوطن ..."

واستمر في شرحه لمعاناة منطقة الاوراس من جراء الهجمة الشرسة التي تقوم بها قوات الاحتلال الفرنسي بكل أصنافها، والتي تذكرنا عنها المصادر بأن عددها يفوق العشرون ألف عسكري من مختلف التشكيلات تحاصر منطقة الأوراس. وفي هذا الصدد صرح قائلا: " ... ها أنتم تلاحظون كيف يصول ويجول عساكر العدو دون قيد، بين أوساط الشعب في المداشر والمشاتي والقرى، تعيث فسادا في الأرض، تقتل وتذبح وتسجن وتهتك الحرمات حتى أصبحنا لا نستطيع رفع رؤوسنا أمام شعبنا رغم شكواه المتكررة إلينا من جراء لما يتعرض له من أعمال إجرامية.. "[1]

وبعد الانتهاء من خطابه امر زيغود يوسف من الجميع للعودة الى مواقعهم مع قيامهم بالمهام التالية:

1 _ إحصاء شامل لمواقع العدو في حدود المنطقة الثانية: ثكنات، مقرات درك والبوليس، ضيعات الكولون، وبصفة عامة كل المواقع العسكرية

1-نفسه، ص 44.

والاقتصادية ومنشأته الحيوية، التي تم احصاءها وبلغت 39 موقعا محتملا للهجوم.

2 _ تقسيم جيش التحرير وتنظيمه إلى أفواج، مع مضاعفة تدريبهم على استخدام السلاح، وكيفية نصب الكمائن عن طريق حسن الكر والخفة في الانسحاب.

3_ تعبئة الشعب وتشجيعه وتهيئته للمشاركة في أي ظرف محتمل عند اللزوم، ولا سيما منها لمسبلون حتى ولو كان ذلك بواسطة الاسلحة التقليدية، كالخناجر والسيوف والمعاول والمداري.[1]

وبعد اجتماع الاول الذي انعقد في الكدية دوار لمجاجدة الذي حضره كل من زيغود يوسف، ومساعديه ومنهم صالح بوبنيدر، إسماعيل زيقات، بشير بوقدوم، شيبوط إبراهيم، مسعود بوجريو، علي كافي.[2] ليتم بعدها اجتماع موسع بمكان يدعى الزمان ضم جميع جنود وضباط المنطقة بما فيهم الاخضر بن طوبال، مسعود بو علي، مسعود بن الصم، العربي بن رجم، دخلي مختار المدعو البركة، عمار بن عودة. وسعيا من زيغود يوسف لتوسيع العمليات بعث برسالتين الى الاولى والثالثة يدعوهما إلى القيام بعمليات منسقة، ولكن حدث ما لم يكن في الحسبان، فمرسول الى المنطقة الاولى صادفه استشهاد شيحاني بشير، وأما المرسولين نحو المنطقة الثالثة قد تمت تصفيتهم غدرا من طرف العناصر المصالية بالبويرة. ثم أمر الجميع بما يلي:

1-نفسه، ص 46.

2-علي كافي، مرجع سابق 82.

1 _ القيام بشن هجوم شامل كاسح للمنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) من حدود سوق الاثنين الى سوق أهراس.

2_ مدة الهجوم تستمر لثلاثة ايام متتالية بلياليها.

3_ إشراك كل فيئات الشعب في الهجوم حتى ولو بالأسلحة البدائية والتقليدية، مثل الخناجر والفؤوس والمداري ...

4_ أن يبدأ الهجوم بتاريخ 20 أوت 1955 وفي توقيت منتصف النهار، ساعة أذان الظهر.[1]

يذكر المجاهد محمد كشود في شهادته التي كتبها في مجلة اول نوفمبر والتي جاءت تحت عنوان استراتيجية هجوم 20 اوت 1955، حدد فيها الاهداف السياسية والعسكرية للهجومات نوردها على النحو التالي:

1_ فك الحصار المضروب على الاوراس، الامر الذي مكن المنطقة الاولى من خوض معركة الجرف في سبتمبر 1955.

2_ هبت المناطق الاخرى التي كانت تتمادى في النهج السياسي وحذت حذو المنطقة الثانية وشنت بدورها هجومات عارمة في مناطقها، وتمكنت من تشتيت صفوف العدو.

3_ فشل سياسة سوستال التي كان يعقد العزم على نجاحها في المنطقة الثانية خاصة لتكون قاطرة لبقية المناطق الاخرى.

4_ قطع دابر الخونة وتفنيد المقولة الكاذبة التي وضفتها ابواق الاحتلال بان الشعب يرفض الانضمام للثورة وتلك هي الحرب النفسية والعمل على زرع الشك في كل عمل وطني.

1-محمد كشود المجرع السابق ص 46.

5_ نفذ حكم الاعدام في العديد من الخونة الذين وظفتهم ادارة الاحتلال لأبطال مفعول الثورة وخاصة الذين كانوا يتأهبون لتأسيس تنظيمات حزبية موالية لإدارة العدو، حتى تكون طرفا ممثلا للشعب الجزائري كبديل لجبهة التحرير الوطني، ولذلك قطع راس الحية منذ البداية.

6_ تمكنت قوات جيش التحرير الوطني من استعادة ميدانها، الذي ساعدها في التحرك والتنقل بكل حرية، بعدما فرضت وجودها على الساحة القتالية، وطهرت القرى والدواوير من الخونة واذناب الاستعمار.

7_ استقطب الهجوم العديد من الشباب الذين التحقوا بالثورة، ويصرح المجاهد محمد كشود بانه كان من بين اولئك الملتحقين بصفوف جيش التحرير في تلك الفترة.

وقد وردت هذه الهجومات في التقارير الامنية للشرطة الفرنسية، الذي يتناولها أحد منها الذي يحمل رقم 2976 ومؤشر عليه بصيغة سري، بعثت به المحافظ المسؤول عن فرقة الاستعلامات العامة لمدينة سكيكدة يوم 20 اوت 1955 إلى المحافظ الرئيسي مسؤول مقاطعة الاستعلامات العامة لقسنطينة، يشرح فيه مجريات الهجوم الذي عرفته المدينة، يبدأ بتناول المكالمة الهاتفية التي تمت على الساعة الحادية عشرة ليلا يوم 19 أوت 1955 والتي طلب فيها ابلاغ مركز عزابة للاستعلامات العامة بالمستجدات وحثهم بعدم مغادرة المقر بدون طلب الاذن.

وفي صبيحة يوم السبت بلغنا بان هناك مجموعة من المتمردين تطوق المحجرة الرومانية فاتجه احد افراد من الشرطة يدعى بارغ على حوالي الاعة العاشرة صباحا الى معاينة المكان فوقع في اشتباك مع المتمردين تم على اثره القاء القبض على احدهم المدعو العيفة عمار بن

محمد بعد اصابته ، ثم اخذه نحو محافظة الشرطة وبعد استنطاقه ، تمكنت الشرطة من معرفة عدد المتمردين الذين كانوا يحاصرون المحجرة الرومانية حيث تجاوز عددهم 200 فردا وتوجهت قوات الامن مرة ثانية مدعمة بفرقة من الشرطة وفرقة الاستعلامات العامة نحو مكان الاشتباك ، حيث تمكنت هذه الاخيرة بعد اشتباك ثاني مع المهاجمين من الاستيلاء على شاحنتين للنقل كان بها عدد يقارب 200عنصرا من المهاجمين ، وبداخلها وجد بها برميلين معباين بالبنزين سعتهما 200 لتر ومجموعة من الزجاجات بها فتيل معباة بالبنزين (قارورات المولوتوف)، وكانت حصيلة العملية قتل أحد السائقين والقاء القبض على الثاني وحجز الشاحنتين بمحتوياتهما.[1]

وفي حدود منتصف النهار اطلقت صفارة الانذار ، وعندها هاجم خمسة عناصر من المهاجمين فرقة الشرطة للاستعلامات العامة واطلقوا زخة رصاص من بندقية رشاشة اصابت السيد سانتوس جوزي الذي اسقطته ارضا ، الا انه رغم جراحه البليغة تمكن من الولوج الى المقر واحتمى بداخل المكاتب ، ليحول بعدها الى المستشفى ، وبعدها تصدت عناصر الشرطة للمهاجمين الذين غادروا المكان وفي اعقاب ذلك تمت ملاحقتهم من الشرطة واوقف اثنان منهم من طرف المفتش تيتي وفر

1 -FR CAOM ;93/4195. Compte rendu du commissaire chef de la brigade des renseignements généraux de Philippeville à monsieur le commissaire principal chef de district des R. G .de : Constantine ; l'enquête **sur les évènements terroristes qui se sont déroules à Philippeville le 20/08/1955.**

الباقون ، ولم يتم العثور على اسلحة نارية بحوزتهم ما عدا فأس على بعد خمسين متر من موقع الهجوم فقط تم العثور عليه .[1]

ان التقرير المرسل من طرف محافظ الشرطة لمدينة سكيكدة الى محافظ فرقة الاستعلامات العامة بناحية قسنطينة يؤكد لنا بان هجومات الشمال القسنطيني كانت مباغتة لقوات الامن الفرنسية من جهة، ومن جهة اخرى كان المهاجمون بحوزتهم وسائل بسيطة جدا للهجوم، الا انهم استطاعوا ان يضربوا العدو في الوقت المحدد والمناسب ولم يترددوا رغم ضعف تسليحهم الا ان ايمانهم كان قويا، فكانوا مستعدين للموت في سبيل تحرير بلادهم، مؤمنين بعدالة قضيتهم ولم يثنيهم عن هدفهم اي حاجز، و يدللك على العمل الشاق الذي قامت به عناصر جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني في التعبئة الجماهيرية واعادة الثقة في نفوس المواطنين الذين كانوا مع الحدث ولبوا نداء الواجب رغم كل الظروف .

لقد ورد في التقرير الشامل للشرطة الفرنسية حول هجمات الشمال القسنطيني بتاريخ 20سبتمبر 1955 جاء على النحو التالي:

1_ ورد التقرير تحت عنوان خاص ومثير جدا: المواطنة الجزائرية في مرحلة التمرد.

2_ اعطيت الاوامر لسكان القرى ونذكرها على سبيل الذكر لا للحصر ومنها: مجاز عمار، وادي الزناتي، طاية وغيرها.. تامرهم بأغلاق الابواب على الكلاب خاصة حتى لا تثير انتباه قوات العدو القريبة من اماكن عبور المهاجمين بنباحها وبذلك تفسد الخطة السرية للحركة. مع المطالبة على

1- *Ibidem*

إبقاء حيوانات النقل مثل البغال والحمير في الخارج حتى يتم استخدامها للضرورة عند الحاجة للنقل عليها، ثم تركها تعود الى اصحابها بعد ذلك.

3_ في الحروش مثلا كان عدد كبير من السكان على علم بالهجوم المقرر تنفيذه يوم 20 أوت 1955، والدليل على ذلك نجد أن كل التجار قاموا بغلق ابواب محلاتهم على الساعة العاشرة صباحا، وما ان وصلت الساعة إلى الحادية عشر والنصف من نفس النهار حتى اصبحت الشوارع فارغة من الحركة للمارة المسلمين.

3_ لم يقم القياد والوقافون والشنابط وحراس الغابات، بعملية التبليغ نظرا للضريبة القاسية التي دفعوها في الفترة التي سبقت الهجوم من جراء القتل والتهديد المستمر الذين تعرضوا له، ماعدا القائد بني زيد الذي بادر بتبليغ المسؤول المدني للادارةAdministrateur civil de collo، وكذا شانيط نفس الدوار على الساعة الثامنة صباح يوم 20اوت 1955، مصرحا لهم بانه قد تقرر بان يكون هناك تمرد وعصيان من السكان في نفس ذلك اليوم وتكون انطلاقته على الساعة الحادية عشر وخمسة واربعين دقيقة.[1]

كانت مجريات الهجوم حسب ما اورده التقرير الفرنسي بتاريخ 09/20/ 1955 كانت كما يلي:

1_ لقد اوقع الهجوم في وحداتنا الرابضة بالمنطقة اضطرابا ومفاجأة، نظرا لعدم استعدادنا لمثل ذلك الزحف الكبير من المهاجمين، وحتى قواتنا لم تكن مستعدة وليس لها القدرة الكافية للتصدي.

1-Ibidem

2_ لقد وقع الهجوم على أكثر من 30 موقعا في اوقات متوالية في المنطقة الوسطى من الشمال القسنطيني، دون الاغفال عن العمليات المعتادة في مجموع الولاية.

3_ ان موجة الهجوم في مجموعها العام كانت تأخذ طابع حرب العصابات، تستخدم اسلوب المباغتة، والدقة والحركة المستمرة، جندت للعملية أكثر من 6000 مهاجم يتميزون بتكوين غير منسجم ولكنه مكثف، اعطى للعملية قوة المبادرة، فاجأت الجميع.

4_ وزعت المجموعات المهاجمة على النحو التالي: 600 مهاجم في مدينة سكيكدة، 500 في منجم العالية، 1000 في سان شارل (رمضان جمال)، 250 في الحروش، 100 كاندي السمندو، 400 وادي الزناتي، 200 عين رقادة، 200 الخروب، 600 عين عبيد ،300 بالقل
250 بقالمة، الخ ...[1]

أما الاسلحة التي كانت بحوزة المجاهدين فكانوا يظهرون في زيهم العسكري، وفي اغلبيتهم يحملون اسلحة حربية، بعض الرشاشات، وبنادق حربية، ومسدسات، قنابل ومتفجرات، أما الافراد الاخرين فيحملون انواع مختلفة من القنابل التقليدية الصنع والمحلية، وكذلك الزجاجات المملوءة بالبنزين وبها فتيل، والبعض الاخر ومنهم يحملون بنادق الصيد، ومنادر وفؤوس وسيوف وخناجر وعصي وغيرها من الادوات المتاحة والمساعدة على الضرب والتكسير ...اجتمعوا في اماكن محددة ثم زحفوا على المواقع التي طلب منهم الهجوم عليها.

1-Ibidem

ففي قالمة مثلا اجتمع المهاجمون بمحاذاة الناحية الشمالية لغابة ما ونة، وعلى الساعة الحادية عشر صباحا بدأ التسلل جماعات تتشكل كل مجموعة من 20 فرد محاطين بمجاهدين مسلحين بأسلحة حربية للدعم والمساندة والتغطية. بلغت المجموعات الى مقبرة سيدي الحاج لمبارك في حدود الساعة الثالثة بعد منتصف نهار من نفس اليوم، تجمعت ومكثت بالمكان لغاية الساعة الخامسة والنصف مساء، تنظر الاوامر للهجوم.

وفي القل بلغ عدد الافراد 300 مهاجم بدأوا السير نحو الهدف المحدد لهم على الساعة 02 و30 صباحا ليوم السبت 20 اوت 1955، توجهوا الى عين الحلوف وعلى مسافة 02 كلم و300 متر من الهدف، والتي كانت قاعدة للهجوم، ليكلف بعد ذلك مجموعة من الشباب تسللت بداخل مدينة القل، والتقت على إثرها مجموعة من المناضلين الذين وفروا الخبز والغذاء للمجموعات الافراد المهاجمين. وقام بعدها قائد المجموعة بتقسيمهم الى أربع مجموعات ثم صاح فيهم قائلا:" ... جاء اليوم الذي نطرد فيه الفرنسيين من بلادنا ...لا تتركوا امامكم اي شيئا يتحرك، تكاتفوا وسيروا متقاربين ومتآزرين ... " والجدير بالملاحظة انه كلما سمحت الظروف الطبيعية للمهاجمين، فانهم يتمركزون بالقرب من الهدف المراد مهاجمته مدة من الوقت يسترجعون فيها انفاسهم، قبل بدء الهجوم عليه.[1]

ومن هذا المنطلق نجد مدينة الحروش بدورها عرفت نفس الخطة، حيث تمركز المهاجمون بالقرب من المقبرة الفرنسية، التي وصلت

1-Ibidem

اليه المجموعة على الساعة 09 صباحا من نفس يوم الهجوم ، فقام احد افراد القيادة بامتطائه دراجة هوائية دخل بها قلب المدينة يستطلع الوضع ويتصل بالأفراد الذين تسللوا بداخلها دون ان يلفت اليه انتباه عناصر الامن الفرنسي وذلك طبعا بتواطئ سكان المدينة من المسلمين المساندين له .وبدأ التوغل للمدينة بطرق شتى منها من دخلها على ظهر الحافلة واخرون في الشاحنات والبعض الاخ على الاقدام ... وكانوا يتلاقون في اماكن محددة ، ويشكلون مجموعات قد تبلغ 50 فردا ، وكان الجميع ينشطون في الناحية الجنوبية للمدينة.

كانت انطلاقة الهجوم تختلف من مركز لأخر الا انها اجتمعت كلها في نفس التوقيت منتصف نهار 20 اوت 1955. لقد كانت اشارة الاعلان عن الهجوم تتمثل في رفع العلم الذي كان يتشكل من الابيض والاخضر وهلال ونجمة حمراء الذي يتبع بثلاثة طلقات نارية معلنة الهجوم، تكون متبوعة بصفارة الانذار. اما في قسنطينة والقل وسيدي مزغيش كانت اشارة الانطلاقة تتزامن مع صوت المؤذن لصلاة الظهر وهي في حد ذاتها رمزية للجهاد المقدس: الله أكبر.. الله أكبر. ورغم قلة السلاح ونقص الذخيرة والمؤونة الا اننا لاحظنا المهاجمين لا يترددون، بل كانوا قادمين على الموت تحت زغاريد النساء المشجعات لهم.

وهذا جدول خاص بالنتائج المترتبة عن الهجوم الخاص بالأشخاص والعتاد، من خلال وثائق الفرقة العسكرية لقسنطينة:

طبيعة الموضوع	إحصاء خاص يوم 1955/9/20	إحصاء خاص يوم 1955/9/21	إحصاء خاص بشهر أوت 1955	إحصاء خاص بسبتمبر 1955
خسائر المسلمين	خسائر المسلمين	خسائر المسلمين	خسائر المسلمين	خسائر المسلمين
قتلى	1000قتيل	57 قتيل	1237 قتيل	327 قتيل
مجروحين	67 جريح	14 جريح	106 جريح	68 جريح
مسجونين	805 مسجون	87 مسجون	993 مسجون	23 مسجون
مشبوهين	/	20 مشبوه	2418 مشبوه	1723 مشبوه
منضمين	/	/	04 منضمين	03 منضمين
مشاركين	/	/	78مشاركين	1 /

خسائر القوات الصديقة :[2]

طبيعة الموضوع	إحصاء خاص يوم 1955/9/20	إحصاء خاص يوم 1955/9/21	إحصاء خاص بأوت 1955	إحصاء خاص بسبتمبر 1955
قتلى	25 قتيل	01 قتيل	06 قتيل	42 قتيل
قتلوا في المعارك	103 قتيل	07 قتلى	204 قتيل	112 قتيل
مفقودين	/	/	01 مفقود	02 مفقود
الفارين	/	/	04 فارين	10 فارين
مدنيين فرنسيين قتلوا	66 قتلوا	03 قتلوا	71 قتلوا	10 قتلوا
مدنيين مسلمين قتلوا	11 قتلوا	04 قتلوا	134 قتلوا	80 قتلوا
مدنيين جرحى فرنسيين	49 جريح	02 جرحى	54 جرحى	09 جرحى
مدنيين مسلمين جرحى	19 جرحى	24 جرحى	42 جرحى	14 جرحى
مدنيين مختطفين من الفرنسيين	/	/	05 مختطف	01 مختطف
مدنيين مختطفين من المسلمين	/	/	24 مختطف	50 مختطف

1-Ibidem

2-Ibidem

من خلال التقرير المقدم من طرف الاجهزة الامنية الفرنسية حول اثار المترتبة عن الهجومات التي وقعت في منطقة الشمال القسنطيني احدثت زلزالا لا يمكن حصر اثاره على مدار الايام كونه ضرب الانتاج الاقتصادي في كل صيغه ، الزراعي والصناعي والخدماتي الذي يشمل النقل والتجارة وبلغ الضرر الى غاية اصحاب المهن الحرة مثل الاطباء والبياطرة وغيرهم ، لقد يؤدي عدم الاستقرار الامني الى شلل تام لكل النشاطات الاقتصادية ، علما بان منطقة الشمال القسنطيني يكثر بها السكان وتنتشر فيها الزراعة وتربية الحيوانات وتعدد فيها المؤسسات بمختلف اشكالها سواء منها التابعة للقطاع العام او القطاع الخاص وتكثر فيها الشركات التي بلغ عددها 800 مؤسسة تضاف عدد 15000 مسافر الذي فقدته شركات النقل وفقدت ايضا نقل 4000 طن من البضائع والسلع التي كانت تقوم بنقلها يوميا جاء نقص الامن وتعرضها للهجومات المباغتة من طرف المتمردين ، ومن اكبر المتضررين ايضا شركة الكهرباء وكذا مؤسسة البريد والاتصال لان خطوطها تتعرض للانقطاعات المستمرة ، وتقابلها صعوبة تصليح الاعطاب كون عمالها يتعرضون الى خطر دائم عند كل عملية اصلاح ، تضاف لها نقص اليد العاملة التي هاجرت حقول الزراعة لانعدام الامن.[1]

لقد اصيبت ادارة الاحتلال واعوانها بخيبة امل وبصدمة عنيفة مست جل الاطراف نوجزها على النحو التالي:

_ القوات الفرنسية: اصبح افراد الجيش الفرنسي ينظرون الى عناصر جيش التحرير الوطني نظرة مغايرة كونه يمثل لهم مصدر خطر رهيب على

1-Ibidem

حياتهم بإمكانه ان يضرب في اي وقت ولذلك انتشرت بينهم روح التمرد والعصيان ضد الحرب في الجزائر ، والامثلة على ذلك عديدة نذكر البعض منها على سبيل الذكر لا الحصر ، تمرد اكثر من 400 جندي فرنسي من سلاح الطيران في محطة ليون الفرنسية ، رفضوا الذهاب الى الجزائر ، ومن جهتهم تمردت فرقة من المدفعية قوامها اكثر من 200 فرد تابعة للفرقة رقم 451 واحتموا داخل كنيسة سان سيغيران ووزعوا منشورات اعلنوا فيها معارضتهم عن استخدامهم كأداة لتنفيذ سياسة تتسم بالعدوانية والهمجية ينكرها اغلب الفرنسيين المتحررين[1].

_ سقطت حكومة ادغار فورد ، واعتلاء السلطة الاشتراكي غي موللي[2] Guy Mollet في جانفي 1956 ، وبعد زيارته الاولى للجزائر في 06 فيفري 1956 وما لقيه من سخط وغضب من قبل المستوطنين وتأكد بنفسه عن الخطر الذي يحدق بالتواجد الفرنسي في الجزائر ، عين روبير لاكوست[3] Robert La Coste وزيرا مقيما بالجزائر في 09 فيفري 1956 [1]،

1-أزغيدي محمد لحسن: **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1962/1956**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، 2009، ص113.

2-قيموللي (1905 /1975) ولد بفلار (اورن)، امين عام الفرع الفرنسي للأممية العمالية بين 1946-1969، تولى الوزارة عدة مرات تولى رئاسة الحكومة في 1956 /1957)، تسببت سياسته للجزائر في ردود افعال ساخطة من قبل المعمرين في الجزائر الذين استقبلوه بمظاهرات عنيفة عندما زار الجزائر يوم 06 فيفري 1956 ورموه بالطماطم الفاسدة، وفي 1958 ساهم في عودة الجنيرال ديغول للسلطة والذي عينه وزيرا في نفس السنة، لينتقل بعدها للمعارضة في السنة الموالية توفي سنة 1975. للمزيد انظر عاشور شرفي: **قاموس الثورة الجزائرية 1962/1954** دار القصبة للنشر الجزائر 2007 ص 355.

3 -وزيرا مقيما بالجزائر (1956 / 1958)، ولد في 05 جويلية 1898 في ازيرا (دردونية) حاصل على شهادة الليسانس في الحقوق، دخل الوظيف العمومي، واثناء الاحتلال الالماني لفرنسا، اسس حركة تحرير الشمال، عين وزيرا في حكومة ديغول في 1945/1944. وفي 09 فيفري عين وزيرا

الذي اعطى طمأنينة للفرنسيين بالجزائر نظرا للسمعة الطيبة التي يتمتع بها لديهم على اعتباره رجل ميدان ومتمرس ، والذي قدم لهم خطابا مباشرة بعد قدومه للجزائر طمان به المعمرين والذي جاء فيه :"... ان الحكومة ستحارب وان فرنسا ستناضل من اجل بقائها في الجزائر وانها ستبقى هناك ان الجزائر لا مستقبل لها بدون فرنسا."[2]

جاءت ردة الفعل لسلطات الاحتلال بتعينها روبير لا كوست Robert La Costeوزيرا مقيما في الجزائر، والذي فتح عهدا اخر لسياسة القمع والتسلط ضد الجزائريين، ولذلك سارعت جل فئات المستوطنين من اليمين الى اليسار بالوقوف بجانبه مشكلة صفا واحدا داعما له حتى يتمكن من القضاء على الثورة الجزائرية.[3]

وفي هذا الشأن تأتي شهادة المجاهد عمر اوصديق واصفا تلك التصرفات التي اصبحت تمارسها ادارة الاحتلال في حق الجزائريين، قائلا: " ... ان غي موللي بعد زيارته للجزائر في 06 فيفري 1956 وما شاهده على

مقيما من قبل صديقه قيمولي، كان يؤمن بالجزائر الفرنسية وعمل كل ما في وسعه للحيلولة دون استقلالها توجب عليه مواجهة لوبي المصالح الكبرى للمعمرين ، هذا اللوبي له نفوذ قوي داخل قبة البرلمان الفرنسي والذي كان وراء تغيير كل الحكام منذ الحرب العالمية الثانية، استغل لاكوست كل ما يخوله له قانون السلطات الخاصة التي صوت عليها البرلمان في مارس 1956، فضرب في الوقت نفسه الليبيراليين الذين يمقتهم والغلاة الذي يشعر نحوهم بالسخط ولكنه لا يستطيع الاستغناء عنهم وسعى الى تكميم الصحافة وكثف من احكام الاعدام والقمع ، وبذات المقصلة تشتغل في عهده .للمزيد انظر الى عاشور شرفي : المرجع السابق ص 288.

1-Benjamin Stora, **La guerre d'Algérie**; Librairie Artheme; Fayard / Pluriel; France ;2010 p990.

2-عمار بوحوش: **العمال الجزائريون في فرنسا**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 1977، ص 117.

3-**جريدة المجاهد**: 1 جانفي 1958، ص6.

ارض الواقع جعله يعطي لحرب الجزائر طابع متوحش وعنصري واعمى لم يكن أحد يتصوره في القرن العشرين ... فصار القمع يسلط بوحشية على الجميع بدون تمييز.[1]

فاخذ القمع خلال حرب التحرير الجزائرية اوجها متعددة ن اذ الكل يأتي بمساهمته الاجرامية مدنيين وعسكريين، ويؤسس القمع ويرتب على شكل نظام، وتحصد هذه الظاهرة الاعداد التي لا تحصى ولا تعد من الضحايا بما فيهم من اوساط الجلادين الذين مرضوا وأصبحوا مجانين وفقدوا عقولهم نتيجة الماسي التي عايشوها واصيبوا بعذاب الضمير، فالتعذيب إذا يمثل شكلا من اشكال القمع لا يستخدم للحصول على الاعترافات فحسب بل للعقاب والانتقام كذلك. وعلى ذكر تلك الاعمال الوحشية التي ارتكبتها القوات الفرنسية تجاه المواطنين الجزائريين عقب هجمات الشمال القسنطيني، تأتي شهادة المراسل الصحفي لجريدة العالم الفرنسية (*le Monde*) جاء فيه قائلا : " ...انني اكرر ما شاهدت ، فقد رأيت كلبا مشدودا الى وتد جعل يزأر حين شاهدنا واخر ينبح من الجهة الاخرى للطريق ، ورأيت دجاجا ينقر بين الجثث بكل هدوء، ...هناك كثير من الاطفال الذين لم يبلغوا العاشرة من اعمارهم، ... لا اتذكر بانني شاهدت بينهم كهولا من الرجال ... رأيت جيدا فيهم فوجدت فتاة جاثية على ركبتيها وراسها بين يديها ... وعلى مقربة منها وجدت شيخا ومجموعة من ثلاثة نساء مازلن على قيد الحياة مرعوبين يحملن اطفالهن بين ايديهم، تحيط بهم جثث كثيرة لبقية السكان مبعثرين بين الاكواخ ،

1-جريدة المجاهد: 8رمضان 1959 ص6 وانظر ايضا ازغيدي محمد لحسن: المرجع السابق ص 115.

مازالت الروائح لم تنبعث منهم ، كون المذبحة كانت يوم السبت 20 اوت 1955 ، وان الدماء المتجمدة لم تزل حمراء ..."[1]

وللقضاء على أي نشاط ثوري في الجزائر تأسست اليد الحمراء في 06 فيفري 1956 للانتقام من الجزائريين عن طريق رد الفعل عن كل العمليات الفدائية التي تقوم بها الثورة، وتشكلت قيادتها من العناصر المعروفة بعدوا نيتها وعنصريتها من امثال جوزيف اورتيس، ميشال فيشوز، وفيليب كامستيل.

وقد جاء في حديث الصحفي الانكليزي جون جبتل، حول موضوع الاعدامات التي تقوم بها سلطات الاحتلال الفرنسي في الجزائر مصرحا قائلا: " ... ان متوسط عدد القتلى الجزائريين منذ نوفمبر 1954 قد زاد على 200 قتيل في الشهر الواحد، اما في سنة 1956 فقد وصل متوسط القتلى في صفوف الجزائريين عدد 1400 قتيل في الشهر ..."[2]

وفي شهادة اخرى لاحد جنود الفـــيلق الثمن عشـــر للمظليين (é *R.P.C*18) قائلا ما يلي: "... نطلق النار على الجموع دون تمييز، وبقدر ما نستمر في ذلك بقدر ما نكتشف قتلى بإعداد كثيرة، فقد اعطانا قاد الكتائب الامر بقتل كل العرب الذين نلتقي بهم في طريقنا .... ووصل عدد الاشخاص الذين قبضنا عليهم كأسرى في حدود السابعة مساءا في حدود 100 ... وعلى الساعة السادسة صباحا من اليوم الموالي، يتم بعدها جمع الفرق العسكرية محملين بالرشاشات، يبدأ عندها إطلاق النار بقوة ...

1-محمد الصالح الصديق: **ايام خالدة في حياة الجزائر**، موفم للنشر، الجزائر، 2007، ص ص، 103، 104.

2-احمد توفيق المدني: **حياة كفاح حياة كفاح (مع ركاب الثورة التحريرية)** الجزء الثالث، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 213.

يقضى فيه على الجميع في ظرف 10 دقائق ... كان عدد القتلى كثير جدا فتوجب استخدام الجرافة لدفنهم.. "[1]

ثانيا . المنطقة الثانية ومؤتمر الصومام20 اوت 1956:

أ . انعقاد مؤتمر الصومام:

بعد الانتهاء من الاجتماع الاخير الذي وقع في 23 اكتوبر 1954 بمنزل المناضل مراد بوقشورة بالرايس حميدو بالجزائر العاصمة، اتفق القادة التاريخين الستة على امل اللقاء مطلع السنة القادمة اي بعد 03 اشهر على انطلاقة الثورة، القصد منه تقيم النشاط وتنظيمه، من خلال وضع استراتيجية تتماشي والوضع الجديد.[2] الا ان ذلك لم يحدث نتيجة لمستجدات ووقائع افرزتها التطورات التي عايشتها الثورة في مرحلتها الاولى نذكر منها استشهاد العديد من القيادات التي فجرت الثورة ومن بينها ديدوش مراد قائد المنطقة الثانية في 18 جانفي 1955ومساعده باجي مختار17 ديسمبر 1954 على اثر اشتباك مجاز الصفاء بالقرب من سوق اهراس[3] والقاء القبض على مصطفى بن بولعيد على الحدود التونسية الليبية من طرف الشرطة الفرنسية بتاريخ 12 فيفري 1955 لما كان متجها الى القاهرة بغرض جلب الاسلحة التي وعد بها من قبل. وفي نفس المرحلة تم اعتقال رابح بيطاط في 23 مارس 1955 ليخلفه على المنطقة الرابعة

1-محمد تقية، مصدر سابق ص 354.

2-مبروك بلحسين: **المراسلات بين الداخل والخارج، (الجزائر القاهرة)، 1954 /1956، مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية**، دار القصبة للنشر الجزائر 2004، ص 51.

3-المقاومة الجزائرية: **لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطني**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، ط3، العدد 4 نوفمبر 1954/ ديسمبر 1956، ص 6.

عمر اوعمران. وذلك ما اكده وزير الداخلية الفرنسي في شهر جوان من سنة 1955: " ... ان المقاومة الجزائرية سوف تنتهي، وذلك بعدما تمكنا من الاطلاع على برنامجها من خلال الوثائق التي وقعت بين ايدينا، وألقينا القبض على العديد من قادتها وقتلنا عدد اخر منهم، فالثورة ستنتهي ومالها الموت ايضا ..." [1]

لم تقتصر الاجراءات الردعية على الشعب الجزائري وقيادات الثورة عند هذا الحد من طرف سلطات الاحتلال بل تجاوزت كل التوقعات واصيبت بهستيريا الاعتقالات التي كانت تسعى من ورائها لتوقيف المد الثوري الزاحف، والتي اسفرت على النتائج التالية:

وضعت ما يناهز 3000 شخص تحت الاقامة الجبرية في مدينة عنابة، وفي سكيكدة 2741 شخص، و4000 في عين البيضاء، و1800 في وهران، ومن جهة اخرى أقدم على اعدام عدد كبير من المناضلين، وبالرغم الاعتقالات العشوائية للمناضلين، فأنها كانت تسعى للعثور على صيد ثمين، لعلها تتمكن من القاء القبض على اعضاء قياديين للثورة وبذلك تتم تصفيتهم وتقضي عليهم نهائيا.[2]

وفي سبيل ذلك أقدم الوزير المقيم روبيرلاكوستRobert La Coste الى حشد قوات ضخمة لتصفية الثورة حيث أكد مرات عديدة ان برنامجه الشهير بالتقسيم العسكري التربيع Quadrillage سيكون مفعوله قوي على الثورة، والذي عززته الامدادات العسكرية التي تضاعفت اعدادها، وعندها صرح قائلا: "بان سياسة التهدئة سوف تنجح في اواخر شهر ماي "

1-ازغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام، مرجع سابق، ص ص 99، 100.

2-نفسه، ص 100.

اكتسح الهجوم الذي قرره لاكوست على المناطق التالية بتاريخ 15 ماي 1956، بعدد 30000عسكري تدعمها عشرات الطائرات، على نواحي البيبان، اقبو، بوقاعة، قنزات، بقيادة الجنيرال ديفور.Dufourt[1] وعرفت المناطق الاخرى نفس الاجراء.

ومن جهته يؤكد الجنرال بابي Papee القائد الاعلى للطيران الفرنسي في ندوة صحفية عقدها في 13 افريل 1956 جاء فيها : " يوجد الان بالجزائر 55000 جندي تابع لسلاح الطيران و750 طائرة ، ونحن الان بصدد بناء مطارات جديدة ... وان عدد طائرات الهليكوبتر ارتفع من عدد 08 طائرات الى 16 طائرة ... وواصل تصريحه بانهم بصدد الحصول على المزيد من الطائرات بمختلف انواعها واصنافها ، مذكرا بان العدد المنتظر هو 1400 طائرة بفضل الاعانات الامريكية التي سنتحصل بموجبها على 300 طائرة من نوع ط6 و 60 طائرة من حاملات القنابل من نوع ب26 ...".[2] ويضاف لهذا التصعيد اقامة اسلاك شائكة مكهربة ممثلة في خط موريس على طول الحدود الجزائرية التونسية ، والحدود المغربية الجزائرية لخنق الثورة .[3]

ان الموقف الصامد والمتحدي الذي ابدته الثورة في وجه الة الدمار التي سخرتها ادارة الاحتلال للقضاء على كل اوجه المقاومة ، بمضاعفة قواتها العسكرية وباستخدام مختلف الاسلحة ذات الطابع الخاص، والتي نذكر منها قنابل النابالم و الفوسفور وغيرها من وسائل التدمير الشامل

1-المقاومة الجزائرية: المصدر السابق، ماي 1957 ص 3

2-المجاهد: مصدر سابق، جانفي 1958، ص 6.

3-*Daniel Guerrin ;* ***Quand l'Algérie s'insurgeait ; France*** *; 1972 ; pp 91,93.*

التي تحرمها القوانين والأعراف الدولية ، تضاف لها القنبلة الوحشية للقرى والمداشر الاهلة بالسكان، مع فرض الحصار على المدنيين العزل والذي يستمر تطويقهم الى غاية القضاء عليهم جميعا، حتى تصبح الجبال خالية وبذلك يتم افراغ القرى والجبال من السكان ، وتقف عندها وسائل الاعلام التي تدعي بانها صاحبة اللسان الحر والنزيه ونقل الخبر بمصداقية الا انها في هذه الاوضاع تقف موقفا منحازا لإدارة الاحتلال، تلك الاخيرة تصرح امام صحافتها المأجورة على انها تمكنت من القضاء على أولئك المتمردين والخارجين عن القانون، دون ان يطرح عليها السؤال ما هو ثمن تلك التهدئة التي جاءت بها خطة روبير لاكوست[1].

لقد استطاعت ثلة من القادة الشرفاء والمؤمنين بعدالة قضيتهم ان يؤطروا الشعب الجزائري ويقودوه نحو هدفه المنشود الذي طالما تمناه، ومن هؤلاء نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر، محمد العربي بن مهيدي، عمراوعمران، كريم بلقاسم، زيغود يوسف وعبان رمضان الذي اصبح من القادة البارزين في القاطرة الامامية للثورة بعد خروجه من السجن والتحاقه بالثورة في اوائل 1955، وتم تكليفه من طرف كريم بلقاسم بمدينة الجزائر.[2]

عندما أصبح مدينة الجزائر محورا هاما للنشاط الثوري والسياسي، بفضل اللمسة الاضافية التي جاء بها عبان رمضان، والذي

1- عمار بوحوش: **ردود فعل السلطات الفرنسية على قيام ثورة اول نوفمبر**، مقال بمجلة العلوم السياسية والعلاقات الدولية تصدر عن معهد العلوم السياسية، بجامعة الجزائر العدد 1، سنة 1994 ص 14.

2-KHALFA MAMERIE : **Abane Ramdane : Héros de la guerre d'Algérie** ; Editions Rahma Alger ;1992 p94,

يصفه بن يوسف بن خدة في مؤلفه مواقف وشهادات بانه حازم ولا يمكن الغاءه[1].

وهو الذي كان شعاره: " ... ان تحرير الجزائر، يقوم به الجميع، ولا يقتصر على فئة دون غيرها مهما كانت صفتها وخصائصها واهميتها ..." وجاء ذلك في خطابه الموجه للمناضل ينبان جبهة التحرير ليست امتدادا لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وان الجبهة هي الممثل الوحيد لجيش التحرير الوطني والساهرة على نشاطه...[2]

فكان سعيه من ذلك هو تجنيد كل القوى الوطنية في مواجهة العد والمشترك الذي يجسده الاحتلال الفرنسي، فتوسعت القاعدة النضالية للجبهة خلال الفترة المحصورة ما بين خريف 1955 وربيع 1956، بعدما انضمت مختلف التشكيلات الحزبية لجبهة التحرير الوطني ومنها: اعضاء اللجنة المركزية التابعين لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، واعضاء الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري برئاسة فرحات عباس، وكذلك اعضاء جمعية العلماء المسلمين برئاسة الشيخ البشير الابراهيمي. اما الاستثناء الوحيد كان يجسده الحزب الشيوعي الجزائري الذي رفض الانخراط في الجبهة.[3]

لقد اتسعت القاعدة وتعززت صفوفها بانخراط مختلف الفئات المشكلة لشرائح المجتمع الجزائري، فكان انضمام الاتحاد العام للطلبة

1-بن يوسف بن خدة: **مواقف وشهادات**، الطبعة الاولى، دار النعمان، الجزائر، 2004، ص 6.

2-*Mabrouk Belhocine ; **Le courrier d'Alger_ Le Caire ; 1954 / 1956** ; Editions Casbah Alger ;2000 pp 88 .89.*

3-بن يوسف بن خدة، **في حوار اجراه معه محمد عباس**، **جريدة الشعب**، يومية وطنية جزائرية، الجزائر، بتاريخ 19 اوت 1985، ص 12.

المسلمين الجزائريين UGEMAالذي نشأ في جويلية 1955 وكان له دور داعم للثورة والذي احدث ميلاده وانخراطه في صفوف الثورة بإعلانه اضراب ال 19 ماي 1956، الذي احدث هزة عنيفة وتحول خطير جعل ادارة الاحتلال تدرك مدى تأثيره على مجريات الاحداث، ولذلك لجات الى ابطال مفعوله من خلال زرع الشكوك حول الطلبة الجدد الملتحقين بصفوف الثورة عن طريق الدعاية والمؤامرة التي اطلقتها وسائل الاستعلامات التابعة لإدارة الاحتلال والتي كان على راسها الضابط الفرنسي قودار Godar ورغم ذلك استفادة الثورة من ولائك الطلبة الذين قدموا الدعم المناسب لمسيرة الثورة في الوقت كانت في امس الحاجة الى اطارات ذات كفاءات عالية لمواصلة المسيرة الثورية وفي الوقت مسايرة التطورات التي شهدت مختلف الجبهات سواء منها جبهة القتال او المعركة السياسية مع ادارة الاحتلال على المستوى الدبلوماسي او الاعلامي ،وبذلك استفادت الثورة من ابنائها الذين ضخوا دماء جديدة كان لها الاثر الايجابي في مسار الثورة .

ومن ناحية اخرى جاء ميلاد الاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA بمثابة سندا اضافيا للثورة بعد اتصاله عن نقابات العمالية التابعة لإدارة الاحتلال الممثلة في النقابة الموالية للحزب الشيوعي*CGT*، والذي انشئ في 24 فيفري 1956 ولقي نجاحا كبيرا، وبلغ عدد اعضاء الاتحاد العام للعمال *UGTA* بعد شهرين فقط عن تأسيسها لـ 110الاف عضوا.[1] وفي شهر جويلية 1956 تمكن الاتحاد من الحصول على قبوله ضمن الاتحاد العالمي للنقابات ومن خلاله تمكنت الثورة من تحقيق

1-ازغيدي محمد لحسن: مرجع سابق، ص 118.

التعبئة لدى الطبقة الشغيلة ومن خلاله بقية فئات الشعب. وتلا ذلك، ميلاد اخر لفئة نشيطة في المجتمع ممثلة في نشأة الاتحاد العام للتجار الجزائريين في شهر سبتمبر 1956 والذي كان لهدور فاعل في التأثير على نشاط الثورة كونه يقوم بجمع المال من خلال اسهامات التجار وتوفير الدعم المادي والمعنوي للثورة من خلال تواجده على الساحة الاقتصادية وقربه من المواطنين ولا يخفى على احد ما للأموال من دور مميز، فهو بمثابة عصب النجاح و الداعم للثورة[1].

وفي ظل الصراع الاعلامي بين جبهة التحرير الوطني والوسائل المتعددة والثقيلة التي صخرتها ادارة الاحتلال لبث اخبار مسمومة ومضللة ، تمكنت جبهة التحرير الوطني من اصدار جريدة لها تحمل عنوان "المجاهد" والتي تعد اللسان الرسمي و الناطق باسمها والناشر لأفكارها وأطروحاتها ، وكانت الجريدة تعد بحق وسيلة اعلامية مضادة لكل ما تنشره وسائل اعلام العدو ، وتمكنت في ظرف وجيز من اكتساح الساحة الاعلامية وذلك بتبليغ المواطنين بما يجري على كل الجبهات ، وما تعرفه الساحة الدبلوماسية من تطورات وبذلك تمكنت من كسب ثقة الجماهير على المستوى المحلي والدولي ، نظرا لما للدور الفعال الذي اضطلعت به مع فضحها لكل الادعاءات الباطلة لإدارة الاحتلال واعلامها المضللة.

ومواكبة للتطورات ، استطاعت جبهة التحرير الوطني من وضع النشيد الوطني للثورة ، والذي يعد من رموز السيادة وخصوصيتها

1-BEN YOUCEF BEN KHEDDA : **Albane – Ben M'hidi** : leur apport à la Révolution Algérienne.

الوطنية ،وعليه كان ميلاد النشيد الوطني الذي الفه الشاعر مفدي زكريا الملقب بشاعر الثورة ، والذي جاءت افتتاحيته" بالقسم "الذي يعد ميثاقا غلي ضافي عقيدة المسلمين وله وقع خاص في نفسيتهم، فكان عنوان لبداية عهد جديد، وحافزا معنويا قويا الهب الشعور الوطني للجزائريين، الذين كانوا على اهبة الاستعداد لالتحاقهم بصفوف الثورة ومضاعفة تضحياتهم لتحرير البلاد، بعدما سئموا من سماعهم للنشيد الوطني الفرنسي المعروف "بلا ما رسياز" والذي لاتربطهم به اية صلة كانت.[1]

وفي ظل تلك الظروف والمستجدات وخاصة منها التصعيد العسكري لقوات الاحتلال وتفاقم نقص السلاح ، ونقص التنسيق بين القيادة في الداخل وضعف الاتصال بالخارج ، وخوفا من استغلالها من طرف ادارة الاحتلال بوسائل الدعاية والتضليل ، كلها كانت عوامل حفزت قيادات الداخل للدعوة لعقد لقاء عام يجمع كل القيادات حتى يتم من خلاله وضع استراتيجية عامة للثورة ووضع تقييم شامل للمرحلة السابقة واستخلاص النتائج ، وهو الراي الذي استقر عليه عبان رمضان في الرسالة التي بعث بها الى الوفد الخارجي المتواجد بالقاهرة بتاريخ 03 افريل 1956 والتي جاء فيها : " ... لا يخفى ان الوضعية الحالية لو استمرت فستؤدي الى نتائج وخيمة ، فمن جهة الجيش الفرنسي عازم للقضاء علينا ، ومن جهة اخرى هناك نداءات كثيرة لقادة المناطق تنذر

1-ibidem

بخطورة الوضع امام نقص السلاح... نتمنى ان تكونوا في الموعد لعقد اجتماع عام ..."[1]

تذكر بعض الشهادات الحية بان فكرة عقد مؤتمر وطني لجبهة التحرير الوطنية تعود الى العقيد زيغود يوسف الذي تقدم بها الى قيادات الداخل عقب هجمات الشمال القسنطيني في 20 اوت1955.[2]

وحسب عمار بن عودة (مصطفى)، بان الاتصالات كانت مبكرة بين شيحاني بشير ومصطفى بن بولعيد من جانب الاوراس، وزيغود يوسف من الشمال القسنطيني والذي تم فيها الانتقال الى المرحلة الثانية من التنظيم الثوري، ولصعوبة الاتصال بباقي المناطق الاخرى مع تعذر الشروع في تنفيذ ذلك الاتفاق الى غاية نهاية سنة 1955، وعندها تم ابلاغ بن مهيدي وعبان رمضان بالمشروع.[3]

وفي رسالة كتب بها عبان رمضان الى اعضاء الوفد الخارجي بتاريخ 01 نوفمبر 1955 يقول: " ... اننا على اتصال بناحية قسنطينة، لقد التقينا مع المسئولين ووضعنا مشروعا لنعقد في مكان ما بالجزائر، اجتماعا هاما لكبار المسئولين لنواحي قسنطينة والجزائر ووهران وبمجرد ما يتم اعداد كل شيء سوف نطلب منكم ارسال ممثل او اثنين، لان قرارات هامة سوف تتخذ."[4]

1-Mabrouk Belhocine: op -cit, p:169

2-أحسن بومالى: استراتيجية الثورة، مرجع سابق ص334.

3-عمار بن عودة: **شهادته لمجلة اول نوفمبر**، اصدارات المنظمة الوطنية للمجاهدين، العدد 108، 109، الجزائر، اكتوبر، نوفمبر 1989.

4-مبروك بلحسين: مرجع سابق، ص 121.

ويأتي تأكيد ذلك الاتصال الذي حدث في شهر نوفمبر 1955 حيث زار المنطقة الثانية الطالب الشاب عمارة رشيد[1] مبعوثا من المنطقة الرابعة (الولاية الرابعة) والذي دام ما يقارب 12 يوما وكان من حظه انه وصل عندما كان قائد المنطقة زيغود يوسف يعقد اجتماعا لإطارات المنطقة والذي ضم حوالي 200عضوا قيادي للمنطقة الثانية .وعندها اصبح موفد المنطقة الرابعة يعرف ما يجري في المنطقة الثانية من تطورات وصار في الصورة بعد حضوره للعديد من الاجتماعات وسماعه لمختلف التقارير التي اثبتت له بما لا يدعو للشك بان هجمات 20 اوت 1955 جاءت في الوقت المناسب وكانت في الطريق الصحيح للثورة ، وبعد ذلك اقترح عليه زيغود يوسف ضرورة عقد مؤتمر وطني من اجل التقويم وتكوين قيادة موحدة ، وقبل مغادرة موفد العاصمة زوده زيغود يوسف بتقرير مفصل عن الوضعية الشاملة للمنطقة الثانية، مبديا استعداده التام ومعه اطارات المنطقة الثانية على احتضانهم لذلك الحدث الهام في مسيرة الثورة .[2]

وبعد عودته للجزائر سلم عمارة رشيد رسالة مطولة من زيغود يوسف الى عبان رمضان الذي أخبر بدوره عمر اوعمران على المحتوى

1-ولد في6 ديسمبر 1934 بواد زناتي ،من ابوين قدما من بني يني (تيزي وزو) ، درس في عزازقة ثم في بن عكنون قبل ان يباشر دراسته في الآداب في كلية الآداب بجامعة الجزائر ، التي قاطعها في 19 ماي 1956ليلتحق بالثورة، فكان من مؤسسي الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين ، وكان متحدثا رائعا ،ووسيطا بين قيادة العاصمة والمنطقة الثانية ، قريبا من عبان رمضان ، استشهد في ساحة القتال يوم 14 جويلية 1956 ، محاولا الدفاع عن ثلاثة ممرضات وهن : مريم بلمهوب، فضيلة مسلي، صفية بعزيز للمزيد انظر ؛ عاشور شرفي : مرجع سابق ص 244.

2-علي كافي: مصدر سابق ص 97.

الذي حملته ووافق عليه، وهذا الاخير اقترح عليه بإرسال مبعوث اخر للمنطقة الثانية، فوقع الاختيار هذه المرة على سعد دحلب[1] الذي توجه مباشرة الى مدينة قسنطينة والذي وجد في استقباله مسعود بوجريو (مسعود القسنطيني).[2]

1-ولد في 1919 بدوار الرشايقة بقصر الشلالة، درس بثانوية البليدة، ثم تخلى عنها لمساعدة ابيه، في 1943مسئول القسمة المحلية لأحباب البيان والحرية. ومنذ 1945 تولى امانة مصالي الحاج الذي كان تحت الاقامة الجبرية في الشلالة، شارك دحلب في محاولة تهريب الزعيم في 18 افريل 1945. نقل الى محتشد بوسويه(وهران) ثم الى سجن بربروس (الجزائر العاصمة)، وفي 1946 اطلق سراحه مستفيدا من قرار العفو، تولى بعدها تسيير شركة الجزائر للصحافة والنشر التي تزودت بمطبعة في الجزائر العاصمة ،التي كانت تطبع جرائد ومنشورات الحزب حركة الانتصار *MTLD* عضو اللجنة المركزية سنة 1953 ، وقف ضد مصالي خلال انشقاق الحزب جويلية 1954، اعتقل في 22 ديسمبر 1954، وبعد اطلاق سراحه انضم الجبهة التحرير في بداية سنة 1955 رفقة بن يوسف بن خدة وتمام وعبان رمضان ، تولى اصدار الاعداد الاولى لجريدة المجاهد، في اوت 1956 عين عضوا في مجلس الثورة وفي لجنة التنسيق والتنفيذ، وفي 1957 تولى ازيد ، وفي سبتمبر 1958امين عام وزارة الخارجية، وفي سنة 1961 وزيرا للخارجية في حكومة بن يوسف بن خدة ، عضوا في مفاوضات ايفيان، عين سفيرا للجزائر بالمملكة المغربية بعد الاستقلال، انسحب من الحياة العامة سنة 1989، انشأ دارا للنشر التي تحمل اسمه ، وطبع فيها كتابه(المهمة المنجزة) سنة 1990. توفي سنة 2001. للمزيد انظر عاشور شرفي: مرجع سابق ص ص 164، 165.

2ولد في 30مارس 1930ببلدية عين الكرمة بولاية ميلة حاليا، التحق بالمدرسة الابتدائية في مسقط راسه ، تعلم فيها اللغة الفرنسية الا ان الحظ لم يسعفه لمواصلة دراسته ، لينتقل بعدها رفقة العائلة الى مدينة قسنطينة وسكن بحي جنان المبروك الادنى ، فتمكن من التعرف عن كثب للوضعية المتردية التي يعيش عليها الشعب الجزائري بعد ملاحظته للفارق بينه وبين المستوطنين داخل المدينة ، وفي سنة 1950 اصبح مسؤولا عن خلية للحزب (حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ، ونظرا لوعيه السياسي وانضباطه عين قائدا لفوج بالمدينة واشرف على فوج للكشافة الاسلامية بحي سيدي مبروك بقسنطينة . رشحه الحزب في 1952 في قائمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية للانتخابات البلدية. التحق بالثورة في 01 نوفمبر 1954 كلفته الثورة بمهمة انشاء خلايا داخل المدينة للعمل الفدائي والتعبئة الشعبية، الا ان ادارة الاحتلال تمكنت من اكتشاف امره في جانفي 1955 وأصبح مطاردا من قبل الشرطة الفرنسية، وعلى إثرها

فكانت وجهتهما بعدها الى ناحية بني احمد القريبة من حمام المسخوطين (قالمة) اين كان يتواجد زيغود يوسف رفقة عبد الله بن طوبال وعلي كافي وباقي اعضاء مجلس المنطقة والنواحي فعاين هو الاخر بدوره الوضع العام في المنطقة الثانية والتي تواصل مكوثه فيها قرابة الاسبوعين اطلع على اوضاع المنطقة الثانية والذي اخذ عنها انطباعا جيدا من حيث التنظيم والنشاط، وفي الوقت نفسه كانت معنويات الجيش مرتفعة، كونهم يمارسون نشاطهم داخل مناطق تكاد تكون محررة على حد شهادة علي كافي في مذكراته.[1]

لقد اقترح زيغود يوسف ان تحتضن المنطقة الثانية اشغال المؤتمر الوطني المزمع عقده لاحقا في ناحية بو الزعرور الواقعة في شبه جزيرة القل ، مكان حصين نظرا لتوفرها على عدة عوامل وهي، منطقة جبلية وعرة المسالك ، تتوفر على مخابئ وملاجئ، تغطيها غابات كثيفة، لا تسمح لقوات العدو بالتوغل والتحرك فيها بسهولة نظرا لكونها شبه محررة تسيطر عليها وحدات جيش التحرير التي تراقبها بأحكام ، ومن جهته يضيف علي كافي بانه تم تكليفه بتحضير المكان وتوفير حاجيات المؤتمرين (الات رقن وسحب واوراق ... كانت خناك خلية نحل تشتغل

غادر المدينة في 12 ماي1955، وجاءت مساهمته الفعالة في 20 اوت 1955 في هجمات الشمال القسنطيني كمساعد للقائد صالح بوبنيدر في مدينة الخروب، وفي 1956 عين قائدا للناحية الخامسة قسنطينة، وأصبح في 1958 مسئولا سياسيا بالمنطقة الثانية. ومع حلول سنة 1961 رقي الى رتبة رائد وأصبح عضوا بالولاية الثانية، الى ان سقط شهيدا في احدى المعارك التي وقعت بجبل برقون ببلدية ام الطوب بالقرب من مدينة سكيكدة بتاريخ 28 افريل 1961. للمزيد انظر: جريدة النصر بتاريخ 27 افريل 2015 في شهادة لأرملة الشهيد بمناسبة فعليات الملتقى الثامن عشر للفداء المنعقد بقسنطينة المصادف لذكرى استشهاد مسعود بوجريو.

1-علي كافي: نفس المصدر السابق، ص ص 97، 98.

دون هوادة تمون المنطقة وتوفر المستلزمات التي يتم جلبها من مدينة قسنطينة ، تضاف لها تحضير المخابئ.[1]

وفي الرسالة التي بعثها عبان رمضان بتاريخ 03 افريل 1956 الى اعضاء الوفد الخارجي بالقاهرة يطلب منهم حضور الاجتماع المزمع عقده عند زيغود يوسف في شمال قسنطينة ، جاء فيها مذكرا : " ... لقد قررنا عقد اجتماع لاهم قادة المقاومة في جبهة وجيش التحرير الوطني ، ... سيكون اللقاء عند زيغود يوسف في شمال قسنطينة ، ... وسيحضره مسئول وهران الذي كتبنا اليه حتى يحضر الى مدينة الجزائر ... اما كريم بلقاسم وعبان رمضان يمثلان ناحية الجزائر ... بالإضافة الى زيغود ونائبه وبن بولعيد ونائبه وعنصران من الخارج الاول مسئول العتاد والثاني عضو في جبهة التحرير.[2]

رغم الاختيار الاول لمكان عقد المؤتمر في الشمال القسنطينة كما جاء ذكره في العديد من الوثائق، الا ان الاقتراح عرف تغيرات بعد ذلك بناء على تطور الاحداث والمستجدات، فتقرر عقد في جبال سوق اهراس، ثم تغير الى منطقة الاخضرية القريبة من العاصمة والواقعة ضمن اقليم المنطقة الثالثة (القبائل الكبرى) يوم 21 جويلية 1956 الا ان ضياع وثائق كريم بلقاسم اثر كمين نصب لهم ، وهي الوثائق التي اوردتها تقارير الناحية العاشرة لفرقة قسنطينة والتابعة لها قيادة قوات الشرق الجزائري، والاركان العامة بالمكتب الثاني ، والتي تحمل عنوان Ordre de Recherche امر بالبحث يحمل رقم 2149 بتاريخ 26 جويلية 1956 يحتوي

1-نفسه: ص 98.

2-Mabrouk Belhocine: op- cit, p:176

التقرير على الوثائق التي ضاعت لكريم بلقاسم بالناحية الجنوبية لتازمالت ، والتي تعد من وثائقه الخاصة واهم ما احتوته تلك الوثائق الاخبار التالية :

باقتراح من قيادة الاوراس وبموافقة القيادة لناحية القبائل تقرر عقد اجتماع يحضره ممثلو القيادات العليا للجزائر الذي سينعقد لاحقا. اما موضوع اللقاء فسيتم فيه تدارس النقاط التالية:

1_ توحيد القيادة العسكرية والسياسية للثورة.

2_انشاء قيادة اركان واحدة لكل مناطق الجزائر.

3_ دراسة معمقة لكل الوسائل لمواجهة قوات الاحتلال.

4_ احداث برنامج جديد للنشاط يتلاءم مع المرحلة الجديدة اي المرحلة الثانية من الكفاح.

5_ فيما يخص تاريخ اللقاء سيكون إما في 30 جويلية 1956 مع امكانية تبديله الى غاية 20 اوت .1956

6_ تحديد مكان اللقاء سيؤكده عميروش لاحقا بصفته قائد لناحية القبائل الصغرى، مع الاشارة بان قيادة منطقة الشمال القسنطيني قدمت موافقتها على المشروع.

اللقاء سيكون في المنطقة الحدودية للمناطق الثلاثة، الوسط والشرق، والغرب.[1] وعلى اثر العثور على تلك الوثائق البالغة الاهمية ، قامت قوات الاحتلال بحملة واسعة النطاق على المنطقة يوم 28 افريل 1956، التي سميت "بحملة البندقية والامل "Opération Espoir et Fusil

1-FR /CAOM. 93/4415. Document recupere dans la region sud de Tazmalt (archives de Krim BELKACEM) par la division de CONSTANTINE. LE 26/ 8/ 1956.

تحت قيادة الجنرال ديفور Dufour[1]،الذي احكم محاصرة المنطقة بين جبال البيبان غربا واقبو شمالا وبني يعلا شرقا حتى لا يتمكن احدا من الانفلات من قبضته ، والتي سخرت لها قوات قوامها 30000 عسكري فرنسي(ثلاثون الف عسكري) تدعمها العديد من الطائرات ومنها الهليكوبتر والطائرات الاستكشافية والقاذفات[2]وذلك على امل العثور على مكان الاجتماع ومن خلالها يتم القبض على كل قيادات الثورة ،والتي بدأها عساكر العدو باعتقالات واسعة في اوساط مواطني المنطقة واخضعهم لعمليات الاستنطاق الشديدة والقاسية، قتل فيها العديد من السكان . وفي ظل تلك الحادثة سارعت قيادة الثورة بتغيير المكان من الاخضرية الي وادي الصومام وتأخير تاريخ الاجتماع الى 20 اوت 1956 متزامنا مع الذكرى الاولى لهجمات الشمال القسنطيني.[3]

لقد اختيرت منطقة وادي الصومام لاحتضان المؤتمر، نظرا لموقعها الجغرافي المتوسط للمناطق الأخرى والذي كان عاملا مساعد القادة المناطق حتى يتمكنوا من اللحاق بإشغال اللقاء المرتقب بقرية ايفري اوزلاقن، الواقعة بغابة اكفادو ذات الاشجار الكثيفة والواقعة على السفوح الشرقية لجبال جرجرة المطلة على الضفة الغربية لوادي الصومام بالقرب من مدينة بجاية.[4]

1-يحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة، (اول نوفمبر 1954 /19 مارس 1962) ط1، دار الامة للطباعة والنشر، الجزائر 2004 ص 69.

2-يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ط1، دار البعث قسنطينة 1980 ص 315.

3-علي كافي: مصدر سابق، ص 99.

4-ازغيدي محمد لحسن: مرجع سابق، ص 134.

ومن جهتها انتشرت وحدات جيش التحرير الوطني التي بلغ عددها حوالي 1000 مجاهد لحراسة المجال الجغرافي للمنطقة[1] بل كانت تغطي منطقة واسعة جدا تمتد ما بين سطيف واقبو والبويرة وتازمالت، وقد اوكلت تلك العملية الى جنود المنطقة كونهم أدري بشعابها التي أشر فعليها المجاهدان احمد فاضل المدعو الرائد حميميد، وعبد الرحمان ميرة. ومن جهة اخرى اعطيت الاوامر انه في حالة اي اشتباك مع العدو لاي نقطة من نقاط الحراسة تشن بقية النقاط الاخرى هجوما شاملا حتى تتشت قوات الاحتلال وبذلك تمنح فرصة للعناصر المتواجدة داخل مقر المؤتمر من تغيير مكان تواجدها فورا، وزيادة في الحيطة والحذر عملت القيادة بعدم تبليغ عناصر الحراسة المرابطة في المجال الجغرافي للمؤتمر حيث كانوا يجهلون سبب تواجدهم وذلك امعانا في الحيطة والحذر. ومن جهتها لعبت فئة المسبلين دورا هاما في ترصد حركة العدو التي يتم تبليغها فورا لقيادة المنطقة حتى تتخذ التدبير المناسبة في الحال، ومثل ذلك النشاط التي قامت به تلك الفئة من المجاهدين سلسلة متواصلة عملت على نقل الاخبار في أسرع وقت ممكن للمسئولين، ساعد على اضفاء الطمأنينة والهدوء للقادة حتى يتمكنوا من وضع الاسس التنظيمية للثورة في مرحلتها الثانية وبذلك تساير كل التطورات والمستجدات التي شهدتها الساحة المحلية والدولية.[2]

تقرر اجراء جلسات المؤتمر في 05 مراكز وهي على النحو التالي:

1-Mohamed Guentari ; **Organisation Politico-Administrative et Militaire de la revolution Algerienne 1954 /1962**, vol1 office des publications universitaire Alger 1994, p 81.

2-عمار قليل: مرجع سابق، ج1، ص ص، 384، 386.

1_ قرية ايفياد: مركز مخلوف ان طاهر.
2_ قرية تيمليون: المركز الرئيسي اوراخ محند.
3_ قرية ايقاد: مركز اعراب اوزيلغ.
4_ قرية تيزي: مركز ايديري لونيس.
5_ قرية ايفري: مركز بهلوسا مزيان.[1]

ب . اعمال المؤتمر من 14 اوت الى 23 اوت 1956:

بدأت وفود مسئولي المناطق تصل الى حدود المنطقة الثالثة اين تستقبلهم دوريات مخصصة لمرافقتهم الى غاية مكان الاجتماع نظرا لصعوبة المسالك وجهلهم للمنطقة. وبحلول العاشر من شهر اوت 1956 اكتمل وصول الوفود المشاركة في المؤتمر. والتي تمثل المناطق التالية:

1 _المنطقة الثانية: زيغود يوسف، الاخضر بن طوبال، علي كافي، ابراهيم مزهودي، حسين رويبح، عمار بن عودة (مصطفى).

2_المنطقة الثالثة: كريم بلقاسم، ايت حمودة عميروش، محمدي السعيد (سي ناصر)

3_المنطقة الرابعة: سي امحمد بوقرة، عمر اوعمران، الصادق دهليس.

4_المنطقة الخامسة: محمد العربي بن مهيدي.

5_منطقة الجزائر المنطقة المستقلة: عبان رمضان، سي الشريف.[2]

الغائبون عن جلسات المؤتمر هم:

1_ ممثلو المنطقة الاولى (الاوراس): بسبب استشهاد القائد مصطفى بن بولعيد في 23 مارس .1956

1-نفسه، ص388

2-عمار قليل: مصدر سابق، ج1، ص 389.

2_ اعضاء الوفد الخارجي: كان من المقرر ان يحضر اشغال المؤتمر، وبقي ينتظر في سان ريمو بايطاليا، وفي طرابلس ينتظر الضوء الاخضر للانضمام للمؤتمر، لان دخوله يتطلب تحضيرات خاصة لم يتم وبقي الوفد الخارجي ينتظر[1] الى غاية انتهاء الاشغال وصدرت القرارات التي جاءت مواقفه متحفظة عليها.

انطلقت الاشغال يوم 13 اوت 1956 في قرية تيمليوناولا، واسندت الرئاسة الى محمد العربي بن مهيدي، والامانة العامة لعبان رمضان. ثم اخذ المؤتمرون يتنقلون من قرية لأخرى الى غاية انتهاء المؤتمر الذي دام حوالي (10) عشرة ايام كاملة.

. جدول الاعمال تضمن هو الاخر عشرة محاور اساسية هي:

1 _الاسباب التي دعت للاجتماع.

2_ تقديم التقارير.

_ تقرير تنظيمي.

_ تقرير عسكري.

_تقرير مالي.

_ تقرير سياسي.

3_ القاعدة السياسية والنشرات المقررة.

4_ التوحيد:

5_ جبهة التحرير الوطني.

6 _ جيش التحرير الوطني.

7 _ العلاقة بين جبهة التحرير وجيش التحرير.

1-Jaque C Duchemin ; **Histoire du FLN La table Ronde** Paris France ;1962 p 180.

8_ العتاد.

9_نظام العمل.

10 _ مواضيع مختلفة.[1]

بدأ المؤتمر اشغاله بتلاوة تقارير المناطق من طرف الاعضاء المشاركين، ثم انكب الجميع على مناقشة جدول الاعمال المذكور اعلاه بعدما شكلت لجان عمل مهمتها ايجاد حلول للمسائل التي كانت تعترض مسيرة الثورة وفي سرية تامة، حيث لم يكن يسمح لاي كان بالدخول الى القاعة، الا أولئك الذين وضعوا في خدمة المؤتمرين.[2]

اهم ماورد في التقارير الخاصة بكل المناطق بناء على المعلومات الواردة في محضر جلسات المؤتمر والتي يحملها الجدول التالي: تجدون الجدول[3] في الملاحق تحت رقم.

ج . قرارات المؤتمر:

لقد أسفر المؤتمر على نتائج لها اهميتها على ضوء وضعية الثورة وتطور الاحداث لاحقا ومن هذه النتائج:

1_ تأسيس قيادة مركزية للثورة مشكلة من هيئتين:

أ _ هيئة سيادية باسم المجلس الوطني للثورة الجزائرية (*CNRA*): تتكون من34 عضوا منهم 17عضوا دائما و17 عضوا اضافيا، ويمثل فيه اهم التيارات السياسية المشاركة في الجبهة، فضلا عن ممثلي المنظمات

1-**Proces-Verbal de la Réunion du 20 aout 1956 ; des responsables de l'Oranie ;** L'algérois et le Constantinois pp1 ;2. ، انظر زغيدي محمد لحسن : مرجع سابق، ص ص **297** .313.

2-عمار قليل: مصدر سابق ج1، ص 391.

3-ازغيدي محمد لحسن: مرجع سابق ص، 137.

العمالية والطلابية التابعة لها. يجتمع المجلس مرة واحدة في السنة مدة وجود الحرب وهو الوحيد الذي بإمكانه توقيف القتال.

ب_ هيئة تنفيذية باسم: لجنة التنسيق والتنفيذ: تتكون (*CCE*)من 05 اعضاء: 03 من السياسيين وهم:(عبان رمضان، بن يوسف بن خدة، وسعد دحلب).

و02 من لجنة الستة التي اشرفت على اندلاع الثورة في فاتح نوفمبر 1954. لها سلطة المراقبة للمنظمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، وللجنة لها الحق في تشكيل الحكومة المؤقتة بالتنسيق مع الخارج.

2_ إقرار هيكلة الولايات (المناطق سابقا) التي يسيرها مجلس ولاية. قسمت على إثر ذلك البلاد الى 06 ولايات، وقسمت الولاية الى مناطق ونواحي وقسمات ودواوير.

3_ القيادة تخضع لمبدأ الادارة الجماعية: وتتكون من القائد وله صفتان عسكرية وسياسية، وهو يمثل السلطة المركزية لجبهة التحرير الوطني ويحيط به ثلاثة نواب من الضباط يشرفون على الفروع التالية: الفرع العسكري، الفرع السياسي والفرع الاستعلامات والاتصالات، كما توجد داخل كل ولاية مراكز قيادية للولاية والمنطقة والناحية والقسمة.

4_ وضع سلم عسكري موحد لجيش التحرير: من الجندي الى العقيد. وتحديد طرق الترقية والمكافأة.

5_ وضع ارضية سياسية، صادق المؤتمر على خطوطها العريضة، تضمنت التوجه العام لمستقبل العمل الثوري على الصعيد السياسي والعسكري

والدبلوماسي، دون اهمال جانب التنظيم الجماهيري لمختلف القوى الحية في الشعب الجزائري.[1]

6 القرارات السياسية تناولت التنظيم السياسي وجاءت على النحو التالي:

أ_ المحافظون السياسيون ومهامهم الاساسية تتمثل في: تنظيم والتكوين الثقافي للشعب، وما له علاقة بالدعاية والاخبار والتوجيه والتعبئة والحرب النفسية، ومن جهة اخرى لهم الحق في ابداء آرائهم تجاه برنامج النشاط العسكري لجيش التحرير الوطني.

ب_ المجالس الشعبية: تتشكل بواسطة الانتخابات من خمسة اعضاء، الذين بدورهم يتصلون بالسلطة المركزية لجبهة التحرير الوطني بواسطة لجان اتصال تتشكل من ثلاثة اعضاء.[2]

تضطلع المجالس بالمهام التالية : تسيير جميع الشؤون التي تهم السكان ، وتقوم بالإحصاء داخل المدن والقرى ، وتسهر على الامن وجمع الضرائب ، وتتلقى المعلومات الخاصة بتنقلات قوات الاستعمار، يسهر على تحصين الوسائل الكفيلة بمعيشة الشعب ،يفصل في النزاعات التي تحدث بين المواطنين بالإضافة الى مهامه الاخرى المتمثلة في ايجاد مخازن للحبوب بعد جنيها وجمعها ويسهر على انشاء مدارس ، ويبحث عن مصادر التمين بالماء عن طريق البحث عن الينابيع ، ويشرف ايضا على توزيع المرتبات الشهرية لعائلات المسبلين والفدائيين والمحتاجين ، ويسهر على صحة السكان . لقد ورد ذكر هذه المجالس الشعبية في جريدة المقاومة بتاريخ الفاتح من جويلية 1957 جاء فيها ما يلي: "... وبعد مضي

1-محمد عباس: **نصر بلا ثمن**، مرجع سابق ص 160.

2-**جريدة المجاهد** الصادر بتاريخ 05 ديسمبر 1957، ص 6.

أكثر من نصف سنة على المؤتمر، نجد ان هذه المجالس قد تم انتخابها وتنصيبها فعليا في جميع نواحي القطر الجزائري ..."[1]

وبذلك تنظر في القضايا العدلية والاسلامية والمالية والاقتصادية والشرطة.

7_ **انشاء محاكم لجبهة التحرير** :بدلا من المحاكم التابعة لادارة الاستعمار ، وبذلك سحبت الاحكام القضائية من المحاكم الاستعمارية ، بعدما امرت الثورة افراد الشعب بعدم الذهاب الى المحاكم الفرنسية للتقاضي امامها في خلافاتهم المدنية او الجنائية ، وبدورها انشات الثورة لجانا مختصة على مستوى القسمة والناحية تتولى البت في الخلافات التي تنشب بين افراد الشعب ، يكوناعضاء هذه اللجان تابعين لنظام جبهة التحرير، وهم عادة من الشخصيات التي تتمتع بالاحترام من جميع الناس نظرا لمكانتهم العلمية وسلوكهم القويم في المجتمع ، اي لهم ثقة ومصداقية .

8 _ **مقاطعة الادارة الاستعمارية**: عملت الثورة على ابعاد المواطنين عن المصالح الادارية الفرنسية بمختلف مصالحها، ولهذا الغرض فتحت الثورة سجلات على مستوى الدواوير لتسجيل المواليد الجدد وحالات الزواج والطلاق، ان كل تلك الاجراءات الادارية كانت تتم بواسطة رخصة تمنحها الجبهة لذلك، حتى يتم قطع حلقة الاتصال التي تربط المستعمر بالمواطن وبالتالي يصبح من الصعب على سلطات الاستعمار نقل

1-**جريدة المقاومة الجزائرية**، الصادرة بتاريخ 01 جويلية 1957، ص 5.

التعليمات الى المواطنين. وبذلك أصبح الشعب يشعر بانه تحت رعاية ومسؤولية الثورة التي تسهر على تنظيم شؤونه.[1]

9_ تضمنت الارضية السياسية ايضا، شروط عامة لتسوية المشكلة الجزائرية مثل

الاعتراف باستقلال الجزائر في ظل السيادة التامة، والوحدة الوطنية والوحدة الترابية

10_ لا يتم التفاوض الا مع جبهة التحرير الوطني كممثل وحيد للشعب الجزائري

11_ قرر المؤتمر ان تعطى الاولوية للسياسي على العسكري.

12_ قرر المؤتمر ان تعطى الاولوية للداخل على الخارج مع مراعاة مبدأ التشارك في الادارة.

لقد خرج المؤتمر بوثيقة سياسية، عدت ميثاقا او منهجا سياسيا سارت عليه الثورة الجزائرية.[2]

د . موقف قيادة الولاية الثانية من قرارات مؤتمر الصومام.

لقد عرفت قرارات مؤتمر مواقف متباينة بين المؤيدين لها والمعترضين عنها والتي نوجزها على النحو التالي:

ان انعقاد المؤتمر يعد في حد ذاته انتصارا تحقق ضد العدو الفرنسي منذ اول نوفمبر 1954، ويعد حدث عظيم كونه انشأ التنسيق بين مختلف الجهات عبر التراب الوطني لان الفترة التي سبقته كان كل مسؤول يتخذ المبادرة التي يراها مناسبة لمنطقته، ومن جهة اخرى كانت

1-عمار قليل: مصدر سابق ج1، ص ص، 405، 406.

2-PROCES –VERBAL de la REUNION.IBID, op-cit, p :8.

الاتصالات شبه منعدمة، والاسلحة المطلوبة غير متوفرة ، ولا توجد قيادة وطنية موحدة ، وحتي التي كانت في الميدان، فتغذيها الصراعات على زعامة الثورة بين جماعة الخارج والداخل ، فتلك هي الاوضاع الغامضة التي استدعت الى عقد اجتماع وطني بين القيادات حتى تتمكن من البلوغ الاهداف المعلن عنها في بيان اول نوفمبر 1954.[1]

شهدت جلسات العمل داخل المؤتمر مناقشات ساخنة لعبت فيها المنطقة الثانية دور الاقلية التي يتعين عليها في النهاية الخضوع الى راي الاغلبية والتي جاءت تحفظاتها حول النقاط التالية التي اوردها العقيد علي كافي في مذكراته وهي:

_ أولوية السياسي على العسكري: يرى فيه علي كافي بان الهدف منه هو القضاء على الثوريين الحقيقيين وفي طليعتهم جيش التحرير صانع اول نوفمبر1954، وتكريس فكرة المعتدلين في التفاوض، و العناصر المشكلة لهذا التيار تدافع عن المدن والبرجوازيين وتتجاهل الريف المعقل الحصين للثورة، في محاولة منهم الرجوع بالثورة الى مرحلة الكفاح السياسي، وزيادة على ذلك نجد موقف عبان رمضان مؤيدا لهـــذا الطرح حيث يقول : " ان وجود عناصر من المدن مكونة سياسيا وذات تجربة تحت القيادة الواعية والبصيرة لجبهة التحرير الوطني قد سمح ومكن من تسيير النواحي المختلفة".

وفي رده على هذا الموقف، يقول علي كافي: "أليست اغلبية المجاهدين الحاملين للسلاح هم في الاول مناضلين في حزب اشعب، لبسوا الزي العسكري بوعي سياسي وتجربة نضالية وصمود مسئول ... في حين

1-علي كافي: مصدر سابق، ص 105.

كان الموعزون بهذا القرار بعيدين عن الواقع ومتشبعين بالأفـــكار المستوردة ... "[1]

لقد اعترضت قيادة المنطقة الثانية على توسيع الجبهة الى المعتدلين السياسيين وقد عبر عن ذلك قائدها زيغود يوسف بعبارته الشهيرة: " ... الاستقلال ممكن التحقيق اما الثورة فقد انتهت ..."[2]

اما احمد بن بلة مسؤول الشؤون العسكرية والمالية في الوفد الخارجي يعتبر بان قرارات مؤتمر الصومام، " خطيرة ... ومدمرة ... كونها انحرفت بالثورة عن مبادئ اول نوفمبر... وذلك بتجاهلها لعروبة الجزائر وإسلامها.. "واضافة الى ذلك توقع ان يحتدم الصراع بين السياسيين والعسكريين. وبدوره احمد بن بلة طالب من عبان رمضان بإعادة النظر في تلك القرارات قبل نشرها.[3]

لقد حملت مذكرات احمد بن بلة موقفه الصريح من قرارات المؤتمر جاء فيها ما يلي: " ... إن هذا المؤتمر وضع للثورة أنظمة وهياكل، لكنه حمل اليها جهازا بيروقراطيا وورقيا انفصل شيئا فشيئا عن واقع النضال، وكان خطأه أن أدخل في تنظيمات القيادة شخصيات سياسية كانت في السابق تعارض الكفاح المسلح، لكن ما ان ابدت لهم جبهة

1 -نفسه، ص ص 103، 104

2- محمد عباس: **نصر بلا ثمن** ... مرجع سابق ص 159.

3-محمد العربي الزبيري: **قراءة في كتاب جمال عبد الناصر وثورة الجزائر**، وزارة الثقافة الجزائر 2007، ص 61.

التحرير نجاحها حتى انضموا لينتفعوا بهذه الثورة التي احتقروها في البداية ..."[1]

ومن جهة اخرى يرى احمد بن بلة بان المؤتمر تنقصه الصيفة التمثيلية ، في اشارة منه للمنطقة الخامسة التي مثلها محمد العربي بن مهيدي الذي لم تكن معه وكالات الانابة من العناصر القيادية للمنطقة الخامسة والتي كانت مشكلة من عبد الحفيظ بوصوف وهواري بومدين والحاج بن علا ،الا ان هذا الأخير الذي كان قائدا للمنطقة الثانية من الولاية الخامسة يذكر في شهادة ادلى بها لجريدة الشعب بتاريخ 23 جانفي 1989 جاء فيها :"... يان محمد العربي بن مهيدي قد التحق عند بداية ماي 1956 بوهران ، قبل ان يتوجه الى الجزائر العاصمة ، فسهلت له المهمة ومنحته توكيل مني الذي يسمح له بتمثيلي في المؤتمر وينوب عني فيه..." ، اما عند ذكره لعبد الحفيظ بوصوف وهواري بومدين فيقول في شأنهما : "... بانهما لم يوكلاه عنهما لينوب عنهما في المؤتمر وهذا ما اكدته له المراسلة التي بعثها له بوصوف في وقت لاحق ..."[2]

ومن جهته يذكر علي كافي في مذكراته حول موضوع تمثيل محمد العربي بن مهيدي للمنطقة الخامسة مؤكدا ما يلي: ".. ان العربي بن مهيدي مثل المنطقة الخامسة ولكنه لم يأتي بوثائق خاصة بالولاية الخامسة، رغم انه شارك باسمها.. "[3]

1-مير روبير: **مذكرات احمد بن بلة**، ترجمة العفيف لخضر، ط1، دار الآداب، بيروت 1979، ص 198.

2-شهادةالحاج بن علا: يومية الشعب عدد 6846، بتاريخ 23/ 01 / 1989 الجزائر، ص 07.

3-على كافي: مصدر سابق ص 101.

اما فيما يخص عدم حضور المنطقة الاولى (الأوراس النمامشة) في اشغال المؤتمر، فانه يعود لسبب استشهاد قائد المنطقة العقيد مصطفى بن بولعيد يوم 23 مارس 1956 بالأوراس. وبالرغم من الرسالة التي كانت تحمل الدعوة جاءت خاصة لبن بولعيد مصطفى تدعوه فيها للحضور الا ان قيادة المنطقة الاولى (الاوراس) قامت بإرسال وفد مشكل من كبار قادتها ومشكل من عمر بن بولعيد، الحاج لخضر، مصطفى ارعايلي، محمد لعموري، علي النمر، وعبد الحفيظ طورش، الا ان وصولهم الا المؤتمر كان متأخرا، فوجدوا اشغاله قد انتهت ومع ذلك لم يعارضوا على قرارات المؤتمر.[1]

وتبنت اتحادية جبهة التحرير بفرنسا نفس الموقف الرافض والذي كان يرى فيه الطيب بولحروف ورفاقه: " ... بان اقرار مبدأ اولوية الداخل على الخارج انما هو وسيلة لتهميش اتحادية جبهة التحرير في فرنسا ومعها الوفد الخارجي ..." [2]

وفي نفس الموضوع جاءت شهادة علي كافي في مذكراته قائلا: " ... ان عمر بن بولعيد وصل الى المنطقة الثالثة على راس مجموعة من الجنود، ولم يبقى لحضور المؤتمر ... واستطرد معلقا في تهميش المذكرة قائلا: ... هناك رواية تقول بان عمر بن بولعيد تجنب البقاء في المؤتمر خوفا من احتمال محاكمته بتهمة ما جرى في الولاية الاولى ..."[3] ومن جهتها ترى بعض المصادر الاجنبية بان زيارة عمر بن بولعيد الى المنطقة الثالثة

1 -مذكرات الرائد مصطفى مراردة (بن النوي): **شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الاولى**، اعداد مسعود فلوسي، دار الهدى عين مليلة، الجزائر، 2003، ص 61.

2-محمد عباس: نصر ...المرجع السابق، ص 162.

3-علي كافي: مصدر سابق، ص 102.

لم تكن سوى للترويج لنفسه من اجل ان يتمكن من خلافة اخيه على راس المنطقة الاولى (الاوراس النمامشة).[1]

ومهما يكن من اختلاف للآراء حول بقائه لحضور جلسات الملتقى، فان المسالة تكمن في كونه لم يكن مفوضا من قيادات المنطقة الاولى حتى يسمح له بالدخول للقاعة ويقبل تمثيله لجماعته. ومن جهتها تعرضت القاعدة لنفس المصير حيث كثر التساؤل حول غيابها عن المؤتمر الا ان علي كافي في مؤلفه يذكر: " ... بان القاعدة الشرقية قد انعزلت ولم تحضر للمؤتمر لأسباب داخلية، فكانت ممثلة عبر المنطقة الثانية". أما عمار بن عودة، وهو عضوا في الوفد الخاص بالمنطقة الثانية قد جاءت تحفظاته على بعض قرارات المؤتمر والتي صرح بها في شهادته التي ادلى بها ليومية الشعب قائلا فيها: "... لقد تحفظت على العلمانية لأنها مسألة سابقة لأوانها، ولا يعقل ان ندعو الناس للجهاد وفي الوقت نفسه ندعوهم للعلمانية ..."[2]

ومن جهة اخرى يعدد تحفظاته على قرارات المؤتمر يحددها في المسائل التالية:

يذكر بانه له تحفظات حول بعض اعضاء المجلس الوطني للثورة، ويشاركه في ذلك علي كافي حول القائمة التي تشكل منها المجلس بانها تضم عناصر محكوم عليها بالإعدام في المنطقة الثانية الا انها اصبحت تتمتع

1-Gillbert Meynier; **Histoire Interieur du FLN ;1954/ 1962** preface Mohamed Harbi Casbah Editions; 2003 p :392.

2-**شهادة عمار بن عودة** لمحمد عباس في **يومية الشعب رقم 6979**، الحلقة الثانية، الجزائر 04 مارس 1986، ص 12

بالعضوية داخل المجلس الوطني *CNRA*، ومع ذلك سكتت قيادة المنطقة الثانية عن اشياء كثيرة حفاظا على الثورة ووحدة قيادتها.[1]

وفي نفس الموضوع كان لوفد المنطقة الثانية تحفظات اخرى يذكرها لخضر بن طوبال قائلا:" ... يبدو ان سياسيي العاصمة الخمسة كونوا قيادة مسبقة وجاؤوا بنا الى هنا لكي نصادق عليها فقط ... "[2]

وخلال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر وقعت مناقشات حادة بين وفد المنطقة الثانية وعبان رمضان خاصة عندما قدم انتقاداته حول هجمات الشمال القسنطيني في 20 اوت 1955 فكان الرد من بن طوبال الذي صعد من لهجته قائلا: " .... اننا قمنا بالهجمات ... وإذا تطلب الامر منا مرة اخرى فإننا سنعيدها ... وليس لدينا تقرير لنقدمه لك، لأنك ببساطة لم تكن قائدا علينا.. "[3]

وفي الجهة المقابلة نجد من يعتبر بان قرارات مؤتمر الصومام كانت بمثابة الدفعة القوية للثورة وساعدت على اخراجها من دائرة الارتباك في القيادة والتردد الى مرحلة الاستقرار والنظام والوحدة مع تحديد المسؤوليات ، وتزعم هذا الاتجاه مجموعة من قادة الثورة ، نذكر منهم : محمد توفيق المدني الذي ذكر موقفه في مؤلفه " حياة كفاح" الذي جاء فيه : " ... لقد خضع الجميع لسلطة مركزية واحدة ، تامر فتطاع ، منذ تلك اللحظة انتهت فوضى لجنة الستة ، منذ تلك الساعة تم تعيين

1-**شهادة علي كافي** لمحمد عباس، يومية الشعب، الحلقة الاولى، عدد 7163، الجزائر، 27 /10 / 1986 ص12

2-**Bentobal Lakhdar** ; HORIZON. Quotidien National du soir, n°3025 ; le 12 /08 / 1995 p4

3-IBID, p :4.

المسؤولين رسميا على الولايات الجزائرية الحربية الستة ، ومنذ تلك الساعة أصبحنا في القاهرة وفي غيرها نعلم من نحن ، ونعلم ما هي وظيفتنا وواجباتنا والى من نحن تابعون .

لقد وضعت امامنا معالم الطريق، وتعين المسؤولون عن السلاح وعن حمله وعن تبليغه لمراكز التموين العسكري، واصبحت للثورة قيادة سياسية عسكرية واحدة هي المجلس الوطني للثورة وهيأة عليا تنفيذية تمثلت في لجنة التنسيق والتنفيذ، منذ تلك الساعة أنشأ جيش التحرير الوطني الجزائري جيشا واحدا منظما مدربا منقادا له نظامه المحكم وله ألقابه الرسمية وله مخصصاته.. "[1]

وبدور بن يوسف بن خدة يعبر عن موقفه من قرارات المؤتمر قائلا: " ... انه كرس الانتقال من مرحلة الانتفاضة المتوجة الى مرحلة الثورة المنظمة ... وأرسى دعائم الشرعية الثورية على اسس ثلاثة: 1 _ خطة وبرنامج عمل، 2_ تنظيم اجهزة الثورة، 3_ قيادة موحدة.[2]

أما العقيد محمدي السعيد فياتي رايه من زاوية اخرى اذ يقول: " ... لقد كنا بمنطقة جرجرة نعيش حالة انعدام قيادة مركزية، والتنسيق بين المناطق وبين الداخل والخارج بقلق متزايد، رغم النجاحات التي كنا نحققها من حين لأخر ... وبعد الصومام انقشع القلق ورجع الاطمئنان للنفوس اذ تبين للمجاهدين الافاق البعيدة لكفاحهم ..."ويردف قائلا: منذ المؤتمر، أصبح ايماني راسخا بان الاستقلال ات لا ريب فيه."[3]

---

1 -محمد توفيق المدني: حياة **كفاح، مع ركب الثورة التحريرية**، الجزء 3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982، ص ص 230، 231.

2-محمد عباس: **نصر بلا ثمن** .... مرجع سابق، ص ص 160، 161.

3-نفسه، ص161.

الفصل الرابع
السياسة الاستعمارية والتطور التنظيمي للولاية الثانية

أولا: السياسية الاستعمارية للقضاء على الثورة:

تبنت إدارة الاستعمارية منذ الإعلان عن الثورة موقفا صارما ورافضا لكل حوار مع من تصفهم بالخارجين عن القانون، والذين تعتبرهم إرهابيين تحركهم أيادي خارجية لضرب الوحدة الوطنية والمساس بالأمن والاستقرار للدولة الفرنسية، ولمواجهة تلك التطورات التي تصفها الأوساط الفرنسية بالخطيرة.

اتخذت سلطات الاحتلال جملة من التدابير لعلها تكون الحل الشافي والنافع للقضاء على تلك الهبة الثورية التي قادها رجال يدافعون عن استرجاع حريتهم واستقلال بلادهم. ومنذ الوهلة الاولى سعت إدارة الاحتلال باستخدام كل الوسائل والطرق للقضاء على الثورة حتى ولو أدى ذلك إلى إبادة شعب بأكمله.

فشرعت السلطات الاستعمارية الفرنسية منذ الوهلة الاولى بالتصدي للثورة الجزائرية، واعتبرتها خطرا محدقا ليس على أوروبي الجزائر فقط بل على فرنسا نفسها وعلى مركزها السياسي على المستوى العالمي. وعليه تحركت الآلة الإستدمارية مستعملة كل الوسائل وشتى الطرق لإخمادها والقضاء عليها منذ البداية، من اجل الحفاظ على الأمن والاستقرار.

أ. الإجراءات القمعية:

من الاجراءات التي اتخذتها وإتباعها لإجراءات قمعية في حق الشعب الجزائري، وذلك لعزله عن الثورة، من خلال إصدارها لأمر استعجالي تحث من خلاله مسؤولي رجال الأمن والدرك تأمرهم فيه بشن حملة اعتقالات واسعة لنشطاء الحركة الوطنية الاستقلالية بناء على

قوائم المشتبه فيهم، وكانت أغلبيتهم من حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الذين قاربت أعدادهم 2000 معتقل، ثم شرعت بعد ذلك المحاكم الاستعمار في إصدار أحكاما قاسية على الموقوفين سواء كانوا أفرادا أو جماعات.[1]

إن حملة الاعتقالات العشوائية دفعت بالكثير من المترددين إلى تغيير مواقفهم والالتحاق بالجبال، هربا من السجون ومراكز الاستنطاق.[2] والتي تبعتها عملية حل الحزب بتاريخ 07 نوفمبر 1954 بعدما أصدرت إدارة الاحتلال مرسوما بتاريخ 05 نوفمبر 1954 ونشر على أعمدة الجريدة الرسمية الفرنسية، والذي تبعه منع المنظمات والهيئات التابعة له في كل أنحاء الجمهورية الفرنسية بما فيها عمالات الجزائر.[3]

ونتيجة لأساليب التعذيب المستعملة مع أولئك الأبرياء الموقوفين الذين كانوا فعلا يجهلون كل شيء عن الحركة الجديدة وعن القيادة التي تسيرها، فان السجون الاستعمارية قد استقبلت أعدادا هائلة اخرى من الجزائريين المعروفين بنضالهم في صفوف الحركة الوطنية وأمام تلك الإجراءات القمعية والتعسفية، عنونت الجرائد الاستعمارية على صفحاتها الاولى " بان المنظمة الإرهابية قد قضي عليها نهائيا في الشرق الجزائري".[4]

1-**جريدة البصائر**، عدد 299 الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 1954، ص 08.

2- المنظمة الوطنية للمجاهدين، **أشغال المؤتمر لكتابة التاريخ**. الجزائر 1981، ج1، 107.

3 -محمد العربي الزبيري: **السياسة الفرنسية تجاه ثورة أول نوفمبر**، المنضمة الوطنية للمجاهدين، مجلة أول نوفمبر، العدد 52، 1981، ص 51.

4-نفسه: ص 51.

ب . الإجراءات العسكرية:

عملت سلطات الاحتلال على تعزيز وجودها العسكري بالجزائر وذلك في محاولة منها لإخماد الثورة وتطهير الجبال من رجال المقاومة، قتلت العديد منهم وزجت بالكثير في السجون حتى أن بعض الإحصاءات تذكر بان عدد الموقوفين قد بلغ حوالي 2000 مشبوها.[1]

تبنت سلطات الاحتلال إجراءات خاصة بمنطقة الاوراس حيث طوقت قرية أريس بقوات عسكرية هامة بأمر من الجنرال سبيلمان Spilman، ومن جهته طالب الجنرال بول شاريار Paul Charrière الذي شغل منصب القائد العام للقوات العسكرية الفرنسية بالجزائر للفترة الممتدة من أوت 1954 إلى غاية جوان 1955[2] فقد طالب بالإمدادات الفورية من كاتب الدولة للحرب جاك شوفا ليهJacques Chevallier ليضع في متناوله العديد من الكتائب المشكلة بالخصوص من المظليين DIAP25eme وثلاثة فرق من الشرطة المتنقلة C. R. S وعليه فإننا نجد بان العمليات الاولى ارتبطت بعزل مدينة أريس والهجوم على دوار اشمول[3].

وفي 23 ديسمبر 1954 شنت القوات الفرنسية حملة عسكرية بجنوب جبال الاوراس، قام فيها حوالي 4000 عسكري فرنسي بالعملية المعروفة باسم فيوليت. Violette. تبعتها عملية تمشيط واسعة النطاق في

1-أحسن بو مالي: **استراتيجية الثورة في مرحلتها الاولى 1954 - 1956**، منشورات م وم، بدون تاريخ، ص 35.

2-YVES COURIERRE : **LA Guerre d'Algérie Les Fils de La toussaint ;** éditions Rahma ; Alger 1992, pp 66,67.

3-FERHAT ABBAS **: Autopsie d'une Guerre** : éditions Garnier Paris France 1981 p92.

جبال اشمول في 26 نوفمبر 1954 وأخرى بناحية الونزة في 20 ديسمبر 1954، تعرضت بدورها منطقة القبائل لنفس العملية من قبل الآلاف من العساكر الفرنسيين في 30 ديسمبر 1954 مـــن خلال عمـلية الواس[1] Aloès وتبعتها عمليات عسكرية اخرى في منتصف شهر جانفي 1955 اطلق عليها عملية فيرونيك Véronique التي اشرف عليها الحاكم العام روجي ليونارد Roger Leonard في جبل احمر خدو جنوب الاوراس سخرت لها إمكانات كبيرة بهدف القضاء على الثورة ، ورغم التدمير الشامل الذي ألحقه الهجوم الوحشي بالقرى التابعة للناحية وسقوط العديد من المجاهدين والمواطنين على السواء إلا أن الحاكم العام الفرنسي بالجزائر يعترف بشراسة المقاومة ، ويصرح خلال الندوة التي عقدها بباتنة يوم 21 جانفي 1955 قال فيها : "... ينبغي أن لا ننتظر تحسنا كاملا ونهائيا للوضع الأمني قبل أشهر عديدة بسبب وعرة المناطق وشاسعتها ..."[2]

ومن الإجراءات الخاصة التي قامت بها إدارة الاحتلال لإفشال الثورة وعزلها عن السكان قامت بالتصرفات التالية:

_ تهجير السكان من المناطق الجبلية معقل الثورة والتي اتبعتها بعمليات تدمير واسع النطاق الذي استعملت فيه المدافع والرشاشات التي تعززها الطائرات بمختلف أنواعها للقصف الجوي وذلك للقضاء على مراكز الثوار والمناطق الساخنة، وبهدف منع الثوار من استخدامها كقواعد

1-Mohamed Teguia **: L'Algérie en guerre** ; Editions OPU ; Alger, p 102

2-Phillipe Tripier : **Autopsie d'une Guerre** : Paris Editions ;1972 ; p 97

للتموين.[1] لقد خلفت تلك العمليات العسكرية مئات الشهداء وتدمير قرى بكاملها، نظرا لاستخدامها لأسلحة محظورة ومنها النبالم الذي استخدم بالأوراس في إطار عملية فيرونيك في 10 جانفي 1955.

_ تعيين جاك سوستال Jacques Soustelle حاكما عاما خلفا للسيد روجي ليونارد في 25 جانفي 1955 المعروف بحله العسكري للمشكل الجزائري ، وأمام قلق القادة العسكريين وإلحاحهم على إرسال تعزيزات عسكرية للقوات المرابطة في الجزائر والتي أصبحت عاجزة في مواجهتها للثوار ، وعليه قرر مجلس الوزراء بتاريخ 16 ماي1955 بإرسال 40 ألف عسكري إضافي واستدعاء الاحتياطيين ، الذي دعمته بتطبيق لمبدأ المسؤولية الجماعية عن وقوع العمليات الثورية ومنح التفويض المطلق للعسكريين، بمعنى منحهم تفويض يقضي باتخاذهم أي إجراء يرون فيه عاملا مساعدا بإمكانه القضاء على تلك المجموعة الثائرة ضد فرنسا.[2] وقد أدى ذلك إلى مضاعفة تعداد القوات العسكرية الفرنسية خلال فترة وجيزة من 80 ألف عسكري في نوفمبر 1954 ليصل إلى 160 ألف في شهر جويلية، ليناهز في نهاية السنة إلى 190 ألف عنصرا، بالإضافة إلى الاستنجاد بخبراء حرب الهند الصينية، نذكر منهم العقيد ديكورنو الذي كان بمثابة الساعد الأيمن بالأوراس لكل من والجنرال فانو VanoKassimكسام المختص في إدارة الحروب عسكريا و الجنرال بارلنج Parlangeالذي قدم من أغادير المغرب) والذين يتقن اللغة العربية لإدارة

1 -محمد عباس: مرجع سابق ص 139.

2 -العربي الزبيري: **الثورة في عامها الأول**، دار البعث، قسنطينة، 1984، ص 126. وايضا Tripier Phillipe, op-cit, p :76.

الحرب على الصعيد النفسي والمعنوي بمساعدة العقيد غوسو التابع للمكتب الخامس.[1]

وخوفا من انتشار الثورة بالمنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) المجاورة للأوراس، حولت إليها سلطات الاحتلال وبأمر من الجنرال شيرار القائد العام للجيش الفرنسي بالجزائر ثلاثة فيالق من الجيش الفرنسي بقيادة العقيد دي كورنو DE Corno بناحية السمندو في منتصف شهر ماي سنة 1955. والتي اتبعها بتعليمات الوالي العام جاك سوستال Jacques Sousstelle المتمثلة في:

_ الأولوية المطلقة للعمليات العسكرية مع عدم التردد في استعمال الطيران.

_ تشديد العقوبات على المتواطئين مع المتمردين تطبيقا للعقوبة الجماعية.

_حجز ممتلكات الثوار ومواشيهم.[2]

ج . قانون حالة الطوارئ:

وافقت الحكومة الفرنسية على طلب الحاكم العام على مشروع قانون حالة الطوارئ الذي صادقت عليه وتبعها في ذلك البرلمان الفرنسي وبذلك دخل حيز التنفيذ في 03 افريل1955 وبذلك منحت صلاحيات واسعة للسلطات الاستعمارية التي أصبح بإمكانها أن تفرض على كل جزائري مشتبه فيه العديد من الإجراءات منها النفي والمحاكمة إلى جانب

1-محمد عباس: مرجع سابق ص 140

2 - نفسه، **ص 140.**

فرض حضر التجوال وغيرها ...من الإجراءات التعسفية [1].وبحلول 11جوان 1955 حتى صار قانون حالة الطوارئ عاما في الميدان القضائي.[2]

قامت إدارة الاحتلال بتعزيز تلك العملية باستخدام الحرب النفسية عن طريق تجنيد الجزائريين وتكوين فرق من الحركة التي أوكلت المهمة لضباط فرنسيين من أمثال هرتز Hertz الذي شغل منصبا حاكم توفرت ناحية بسكرة.[3]

لقد استغل الاستعمار الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتردية للشباب الجزائري فقام بتجنيدهم على نطاق واسع في صفوف الحركة حتى يكمل جهده التدميري ويضرب الثورة بأبنائها وتلك هي استراتيجية ضباط جيش الاحتلال ، ورغم كل المحفزات فان سلطات الاحتلال لم تتمكن من تجنيد أكثر من 26الف حركي وذلك إلى غاية أواخر سنة 1957.[4] ورغم تلك السلطات والصلاحيات الواسعة الممنوحة لجاك سوستال في إطار حالة الطوارئ إلا أن الرسالة التي وجهها المار يشال جوان JUINE بتاريخ 18 ماي 1955 إلى رئيس مجلس الوزراء الفرنسي ايدقار فورEdgar Faureيعلمه فيها عن الوضع العام في الميدان مصرحا له قائلا : " ... إن الوضعية بالجزائر جد خطيرة والمعلومات المتوفرة لدينا

1 -ابراهيم شيبوط: **عمليات 20 أوت 1955 بالشمال القسنطيني**، مجلة أول نوفمبر، ع 68، سنة 1984 الجزائر، ص، 98.

2- جريدة البصائر، عدد317 بتاريخ 05/06/ 1977، ص 7.

3- العربي الزبيري: مرجع سابق، ص 107.

4 -جمال قنان: قضايا **ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، منشورات م وم، الجزائر 1984، ص 275.

توحي بأننا بصدد مواجهة ثورة شاملة تحت لواء شعارات الحرب المقدسة.[1]

د. إقامة مركز التجمع (المحتشدات):

وفي ظل تلك التعليمات تم فتح أول محتشد متزامنا مع إعلان حالة الطوارئ وذلك بالجرف (المسيلة) الذي يسجن فيه كل شخص اشتبه فيه وظهر عليه التذمر مما تفعله إدارة الاحتلال في حق الشعب الجزائري. وفي الولاية الثانية تطورات حسب التقارير الفرنسية لشهر أكتوبر 1959 تقول: أن مراكز التجمعات السكانية بدائرة القالة منها بلغ عددها 14مركزا جمعوا فيها السكان المسلمين، وهو الإجراء الذي اتخذته إدارة الاحتلال لتحقق به هدفان أساسيان وهما، عزل السكان عن النشاط السياسي والعسكري حتى تتمكن الإدارة من مراقبتهم من جهة، ومن جهة اخرى فصل رجال المقاومة عن الشعب كي لا يتمكنوا من التموين والاطلاع على ما يجري داخل البلديات والقرى ولا يتمكنوا من عملية التعبئة السكانية وحشدهم لإمداد الثورة ودعمها. ولقد تم توزيع تلك التجمعات على النحو التالي:

- 10 تجمعات تقع داخل مراكز مهمة وهي: القالة، لامي، يوسف، الطارف، بلاندن، موني توستان، روم السوق، العيون، أم الطبول.
- 04 تجمعات اخرى تقع في مراكز بلدية حديثة النشأة وهي: ريغة (اولاد ذياب) الفرين (خنقه عقون)، بحيرة الطيور (بني عمار)، بوناموسة (الشافية).

1-Philippe Tripier op cit p 97.

وبسوق اهراس أنشأ بها مراكز للتجمعات السكانية والتي بلغ عددها 43 مركزا وضعت بها 32391 نسمة، منها 23 تجمع تتوفر فيه بعض الوسائل التي تساعد على ظروف الحياة نسبيا بداخله والتي يوجد بها عدد 20128 نسمة من السكان المسلمين. ويوجد 20 تجمع سكاني أخر يضم عدد 12263 نسمة من المسلمين تنعدم فيها ظروف الحياة، وعليه فان سكان الناحية عانوا الآمرين من تلك المحتشدات التي انشاتها إدارة الاحتلال، وعرفوا ضائقة في العيش ونقص الغذاء والآمن بداخلها.

ويرى التقرير الفرنسي بان حالة السكان بهذه التجمعات صعبة ولكنها غير بائسة. متحججا بان السكان قد جلبوا معهم ماشيتهم وقطعان حيواناتهم، ووجدت بالقرب منهم بعض المساحات الخاصة بالرعي تمكنوا من استغلالها. وكان بصاحب التقرير يريد ان يصنف السكان المسلمين بأنهم عبارة عن كائنات تأكل وتشرب فقط، ليس لهم حق في التعبير والحرية والتنقل، فسجنهم داخل مراكز مراقبة معزولين عن بيوتهم وسكناتهم ومع ذلك يريد التقرير أن يوحي بان إدارة الاحتلال قد خدمتهم وابعدت عنهم خطر الحرب، فإذا كان الآمر كذلك لماذا لا يجمع معهم السكان الأوروبيين وتركهم أحرارا يمارسون حياتهم الطبيعية مع توفيره لهم الأمن والطمأنينة.[1]

هـ. إنشاء المصالح الإدارية المختصة (SAS)

أمام الفشل الذي منيت به إدارة الاحتلال في قضائها على الثورة لجأت إلى إنشاء المصالح الإدارية المختصة (SAS) والتي أشرف عليها الجنرال بارلنج Parllange بمساعدة المكتب الخامس (المختص في الحرب

1 -Fr. ANOM 93/161 MONOGRAPHIE DE LA COMMUNE DE LA CALLE.

النفسية)[1] ممثلا في العقيد غوسو.Ghausso. بخصوص هذه المصالح التي أنشئت كان حالها في الولاية الثانية حسب التقارير الفرنسية لسنة 1959 فإن دائرة عنابة التي تجمع فيها البلديات ضمن مقاطعات، توجد بها مكاتب إدارية خاصة، تعمل تحت إمرة ضابط الشؤون الجزائرية، والتي تسهر على المتابعة والمساعدة المعنوية والمادية والفنية لسكان البلديات. وعليه نوضح نشاط المكاتب الإدارية الموجودة بالمنطقة وعددها 15مكتبا وهي على النحو التالي:

اسم المكاتب الإدارية المختصة صاص	مقرات تواجدها	منطقة نشاطها (البلديات)
عين مكرا	عين مكرا	عين مكرا، ويشاوية، تريعات.
الشركة	الشركة	الشركة، دم البقرات
الشرفة، فزارة	الشلافة، فزارة	الشرفة، فزارة، العلمة، واد الحوت.
قومباز	قومباز	قومباز

1-المصالح الخاصة للجيش الفرنسي : تحتوي على العديد من الفروع ولكل منها مهمة خاصة ، نجد منها المصالح الخاصة SASاشرف عليها الجنرال بارلنج والمصالح الإدارية الحضرية بالمدن DPU تحت إدارة العقيد ترانكي TRINQUI يعمل بها ما يناهز 2076 ضابط وصف ضابط مهمتها مراقبة السكان في المدن وترصد الأشخاص المشتبه فيهم ويدعمها المكتب الخامس للنشاط النفسي الذي انشئا في جانفي 1957 تابع مباشرة للقائد الاعلى للجيش الفرنسي في الجزائر ام صلاحياته تكمن في الاشراف على كل ما يتعلق بالتهدئة وكل ما له علاقة بالمعنويات ويتشكل من 34 ضابط و32 صف ضابط و138 عسكري من الرجال و 12 من النساء التابعات للجيش البري ، ومركز الربط العسكري الذي يجمع مكاتب المختصين في التعذيب DOP وهي مفارز عملياتي للحماية وكذلك نجد مكتب الدراسات والربط BEL وكذلك المكتب الثاني لنيابة الإدارة للتجسس ومحاربة التجسس ، تجسد عمل هذه المكاتب في تشويش المعلومات وتزوير الملفات والتعذيب وتنفيذ الإعدام .نشط فروع هذه المكاتب كل من الجنرال ماسو MASSU و صالون SALAN وجاكانقودار JAQUANE GHODAR اوساريس بول AUSSARES PAUL، انظر : عاشور شرفي مرجع سابق ص ص332،331. وانظر ايضا:

Henri Descombin : **LaGuerred'Algerie1950/1960**(Le cinquième bureau ou Le Théorème du poisson) ED Le HARMATTAN. France ,1994.

دوفيفي(بوشقوف)	دوفيفي	دوفيفي، سان جوزيف، اولاد سليم، بونافع.
المرسى	الازل	رأس الحديد، هربيون، مندوفي، دوزرفيل، راندون، بارال.
مورسي	سيدي قاسي	مورسي، مرداس.
نشمية	نشمية	نشمية.
بنتيافر (عين الباردة)	بنتيافر	بنتيافر.
دومايزا	مفترق الطرق بين الشركة ودم البقرات	ضوبيقا، عين نشمة.
طلحا ، درامنا	مشتى الشارف	طلحا، درامنا.
دو حمراء	بون (عنابة)	بون، خط الحدود الجنوبي والجنوبي الغربي
سيدي سالم	بون	الملاحة، بون، خط الحدود الفاصل بيت الشرق والجنوب الشرقي.

أما دائرة سوق أهراس مكاتب الإدارية الخاصة (لصاص) بوصل عددها 12 مكتبا فيها، لمجموع السكان، يهتم كل مكتب واحد منها بأحوال عدد 11000 نسمة بالتقريب يقول التقرير يراقب ويسهل على نشاطاتهم وشؤونهم العامة.

في دائرة قالمة بلغ عدد المكاتب الإدارية الخاصة 08 مكتبا وهي موزعة على النحو التالي:

1 _ المكتب الواقع في بلدية ريغة.

2 _ يوجد مكتبان للإدارة الخاصة ببلدية موني وبلدية الطارف.

3 _ يوجد خمسة مكاتب للدارة الخاصة بالبلديات التالية: الشافية، لامي، روم السوق، الفرين، أم الطبول.

يقول التقرير تلعب هذه المكاتب دور الوسيط بين السكان المسلمين والإدارة العسكرية للاحتلال.[1]

و. إصلاحات جاك سوستال:

عندها أدركت السلطات الاستعمارية الفرنسية بان الإجراءات العسكرية والقوانين التي أصدرتها مثل قانون حالة الطوارئ الذي أرفقته بإنشاء العديد من المصالح والمكاتب المختصة بغرض إعادة الأمن والطمأنينة للسكان في الجزائر وخاصة منهم الفرنسيين بشكل عام والقولون بشكل خاص وهم الذين يسعون على المحافظة على مصالحهم وامتيازاتهم في الجزائر.

ولذلك اتبعت إدارة الاحتلال ذلك القمع العسكري بالمراقبة الإدارية اللصيقة للأهالي وهو الإجراء الذي وافقت الجمعية الوطنية الفرنسية على الطلب الذي تقدم به الرئيس ماندیس فرنس Mendes France في جلسة 03 فيفري 1955 يهدف من ورائه إجراء إصلاحات شاملة في المجالات التالية: السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك ليتمكن من قتل التمرد والقضاء عليه منذ البداية. وهو البرنامج الذي صادقت علية الجمعية الوطنية يشمل على ما يلي:

1 . تقسيم إداري جديد لإنشاء عمالات ودوائر اخرى يعتقد من خلالها جاك سوستال بانها ستسهل لهم عملية المراقبة وضبط حركة المواطنين.

1-**FR /CAOM 93/4401** : MONOGRAHIE DE L'ARRONDISSEMENT DEBONE géographie physique ; population : géographie Eco et administrative. Et **ANOM 93/161** MONOGRAPHIE DE LA COMMUNE DE SOUK AHRAS.

2 . عصرنة الفلاحة وذلك بإدخال الآلات التي ستؤدي حتما إلى تطوير الإنتاج الذي سيكون له الأثر الفعال من اجل انشغال الجزائريين عما يجري على الساحة السياسية ويعملون في مزارعهم، ويتوقفون عن الانخراط في صفوف الثورة وجيش التحرير.

3 ـ عزيز الصناعة الخفيفة مع تكثيف انتشارها كي تسمح بخلق مناصب جديدة للعمل وتمتص العاطلين عن العمل قبل أن يلتحقوا بالثورة.

4 . تحويل البلديات المختلطة إلى بلديات كاملة الصلاحيات قصد خلق انسجام إداري وذلك استجابة لمطالب النخبة في الجزائر.

5 . فصل الدين الإسلامي عن الإدارة الفرنسية استجابة لمطالب جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

6 . تعليم اللغة العربية في المدارس الحكومية وهو مطلب جميع التيارات السياسية في الجزائر.

7 . محاربة الأمية بواسطة اللغة الفرنسية لتقريب الجزائريين من الأمة الفرنسية.

8 . فتح أبواب التكوين المهني للجزائريين حتى يشعر الشاب بأنه مهتما به ويحس بالمساواة

9 فتح باب التوظيف للجزائريين حتى لا يبقى ذلك حكرا على المستعمرين وبذلك يتم إنشاء فئة من الأهالي داخل الطبقة المتوسطة والميسورة وتتوفر لها ظروف العيش الكريم وبذلك تبتعد عن نداء التمرد، نتيجة لوضعها المريح.

10 المطالبة بزيادة المساعدات للمشاريع الاجتماعية التي من شانها أن تخلق جوا من الارتياح والرضا لدى غالبية السكان الجزائريين.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن برنامج تلك الإصلاحات لم يختلف كثيرا عن البرامج السابقة، ورغم ذلك فان برنامج جاك سوستال نجد الظروف المحيطة بتنفيذه مواتية كونه جاء متزامنا مع تطور الثورة التي أصبحت عاملا مقلقا ومحيرا في أن واحد للسلطة والمستوطنين معا. فكانت كل الأطراف مستعدة لتقبله بشرط العودة للأوضاع التي سبقت الفاتح نوفمبر 1954 [2]

وفي اجتماع مجلس الوزراء الذي عقد بتاريخ 15 جوان 1955 تقرر فيه الموافقة على البرنامج الإصلاحي وتجديد الثقة في شخص الوالي العام. لتؤكد الجمعية الوطنية الفرنسية على تلك الإصلاحات الشاملة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وكانت اشمل من مقترحات سوستال وكان ذلك في 26جوان 1955، على أن تتبع بطرق أكثر مرونة لتحقيق الهدف الأسمى بالقضاء على الثورة[3]

ي . إنشاء قوة ثالثة:

ومواصلة لمساعيه الرامية لإنهاء الثورة في بداياتها بعد تعيينه حاكما عاما للجزائر وإيجاد بديل لجبهة التحرير الوطني حتى يتمكن من عزلها شعبيا وسياسيا ، فبادر جاك سوستال بالاتصال ببعض الشخصيات الوطنية لخلق قوة ثالثة تراهن عليها فرنسا في نسف الثورة،

1 -العربي الزبيري: **السياسة الفرنسية تجاه ثورة أول نوفمبر**، مجلة أول نوفمبر عدد 52، مرجع سابق ص56.

2- أحسن بومالى: مرجع سابق ص 200.

3 - جريدة المجاهد: عدد 14، الصادر بتاريخ 15 فيفري 1957، ص 1.

فكان لقاءه في البداية مع العلماء والمثقفين ورجال السياسة وخاصة منهم الذين مازالت تراودهم الشكوك ويكتنف مواقفهم الغموض حول المسار الذي بلغته الثورة بعد مضي ما يقارب النصف سنة عن انطلاقتها فكان لقاء جاك سوستال بمحمد خيرالدين وتوفيق المدني واحمد فرانسيس والحاج شرشالي ليلة 28 مارس 1955 .

الذين صرح لهم ما يلي : " بأنه يطمئنهم وان لا يقلقوا أو يخافوا من عمليات التوقيف والمضايقات نتيجة لأرائهم " وفي نفس السياق التقى بفرحات عباس بتاريخ 02 افريل 1955 الذي أكد له بان حزبه الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائر يوجد في رواق بعيد عن كل تهديد أو مضايقة[1].ثم طلب منه أن يظل منطقيا مع نفسه باعتباره زعيما لحركة سياسية تنبذ العنف ،واصل الوالي العام حديثه مع فرحات عباس قائلا له "لقد ناضلت طوال حياتك في سبيل المساواة والاندماج في النظام الكولونيالي، وها نحن اليوم على استعداد لتلبية هذه المطالب التي كنت ومازلت تناضل في سبيلها " وكان رد زعيم حزب البيان: " إن زمن الإصلاحات قد ولى بدون رجعة " [2] ،والذي بلغته أخبار عن فرحات عباس بان له صلة بجبهة التحرير الوطني فاضطر إلى التخلي عنه،[3]

وفي أواخر سبتمبر 1955 لما أصدرت مجموعة 61 (منتخبا) لائحة تدين أعمال القمع الوحشي في الشمال القسنطيني، أوعز سوستال اعبد الرحمان فارس للقيام بحملة مضادة لجعل بعض المنتخبين يتراجعون

1-Patrick Eveno et Jean Planchais. **La guerre d'Algerie** : Editions Laphomic Paris 1990 p 107.

2 -محمد عباس: **نصر بلا ثمن**، مرجع سابق ص 225. (شهادة قدور ساطور).

3-Yves Courriere **: Le Temps des Léopards. EDITIONS** Fayard, Paris 1969 p 154.

عن قراراتهم في الاستقالة. الذي رفض العرض، الذي حملته جريدة لومند الفرنسية Lemonde بتاريخ 27 ديسمبر 1956 في عهد خليفة جاك سوستال، الوزير المقيم روبير لاكوست[1]، مصرحا"... انه غير مستعد للقيام بدور بن عرفة في الجزائر".

في هذا المنحى حولت إدارة الاحتلال وجهتها نحو شخصية اخرى منتخبة، تمثلت في علي شكال الذي قبل بمهمة تزعم القوة الثالثة التي تفاوض الاستعمار على بقائه في الجزائر باسم الشعب الجزائري. رغم الامتيازات التي منحت لعلي شكال المتمثلة في السفر مع الرسميين الفرنسيين إلى نيويورك للدفاع أمام الجمعية العامة عن الجزائر الفرنسية والظهور إلى جانب رئيس الجمهورية روني كوتييه ReneCotier في ملعب باريس يوم 26 ماي 1957 لحضور نهائي كاس فرنسا، إلا أن الفدائي محمد بن صدوق من جبهة التحرير الوطني استطاع أن يقضي عليه برصاصة. وعندها يجمع السياسيون بان جبهة التحرير نجحت في نسف مشروع القوة الثالثة عندما تمكن عبان رمضان من إقناع فرحات عباس بالانضمام إلى الجبهة، وقد أنهى هذا الانضمام أسطورة القوة الثالثة واحتمال ظهور باوداي جزائري بصفة نهائية [2].

1-ولد في 5 جويلية 1898 في أزيرا دوردونييه ، حاصل على ليسانس في الحقوق دخل الوظيف العمومي تحت الاحتلال الألماني، أسس حركة تحرير الشمال عين وزيرا في حكومة ديغول 1945/1944 ، عين في 09 فيفري 1956 وزيرا مقيما بالجزائر في حكومة قي مولي ، كان يؤمن بالجزائر الفرنسية سعى الى تكميم الصحافة وكثف من أحكام الإعدام والقمع وفي عهده بدأ العمل بالمقصلة .توفي سنة 1989 . **انظر** عاشور شرفي مرجع سابق ص 288

2 -R. Barrât **: Les Maquis de la Liberté** ; Editions Témoignage Chrétien Paris ; 1987.

وتلك المحاولة تأتي في سياق جس نبض الطبقة السياسية والمجتمع الجزائري عن علاقته بالثورة والمواقف المختلفة منها رغم أن اغلب قادة الاحتلال يجمعون على تفوقهم العسكري ويعقدون العزم على دحر الثورة والقضاء عليها بكل الطرق والوسائل حتى لا يتجرأ أي طرف في التفكير عن الانفصال عن الدولة الفرنسية.

ومن جهة اخرى نجد إن أول اتصال لجس النبض الذي جرى بين ممثلين لجبهة التحرير الوطني وممثلين عن إدارة الاحتلال بوساطة سويسرية بتاريخ 20 فيفري 1955[1]

ثم تلته اتصالات اخرى نذكر منها استقبال الوزير الأول السابق منداس فرانس من قادة الحزب الراديكالي بمقر الحزب في ديسمبر 1955 وفدا عن جبهة التحرير بفرنسا المتكون من صالح الونشي واحمد طالب الإبراهيمي بفضل وساطة بعض الفرنسيين الأحرار أمثال الأستاذ اندري ماندوز والكاتبين الصحفيين روبير بارا وكلود بوردي من أسبوعية فرانس اوبسرفتور.

ورغم تلك المحاولات وخاصة منها التي شهدتها العاصمة الايطالية خلال الأسبوع الأول من شهر سبتمبر 1956 الذي حددت فيه السلطات الفرنسية مقترحا يتمثل في إمكانية التفاوض على أساس استقلال ذاتي واسع في ميدان التسيير، أي استبعاد موضوع الاستقلال والسيادة منذ الوهلة الاولى.

فجاء الرد على المقترح الفرنسي بالرفض والذي حمله عن جبهة التحرير الوطني الدكتور محمد الامين دباغين والذي كان مرفوقا بمحمد

1 -شهادة الأخضر بن طوبال " **عركة الطاولات الشاقة** " جريدة المساء ليوم 14 نوفمبر 1987.

خيضر، اللذان قدما الرد إلى المبعوث الفرنسي الوحيد إلى بلغراد السيد أربو ARBO. وعلى إثر ذلك وفي شهر جويلية 1956 خلصت جماعة الجزائر العاصمة إلى نتيجة مفادها بان الفرنسيين ليسوا جاهزين حاليا للتفاوض الجدي.[1]

ز. سياسة الجنرال ديغول:

مع وصول الجنرال ديغول الى سدة الحكم، الذي كان كله امل في استعادة المبادرة على الصعيدين السياسي والعسكري بعد ان تولى رسميا قيادة بلاده في 08 جانفي 1959.[2] والذي كانت اهدافه تكمن في القضاء على الثورة التحريرية بكل الوسائل، ممهدا لذلك عند وصوله لمدينة الجزائر في 04 جوان 1958وسط الاحتفالات التي خصه بها المستوطنون وعناصر الجيش الفرنسي[3] كونه جاء لإنقاذهم من الورطة التي اوقعتهم فيها السياسات السابقة للحكومات المتعاقبة خلال الجمهورية الرابعة، عند مواجهتها للنشاط الثوري الذي أصبح يهدد كيان تواجدهم في الجزائر. حاول ان يهدئ من خوفهم وليزرع فيهم الامل الذي بدأوا يفقدونه طيلة الاربعة سنوات التي سبقت اعتلائه السلطة، وجاء لطمأنتهم حول مصيرهم في الجزائر من خلال عرضه للبرنامج الذي أعده حتى يتمكن من مواجهة الثورة التحريرية ويبدد به مخاوفهم، والذي تبرزه المحاور التالية:

1 - محمد عباس: المرجع السابق، ص 204.

2-نفسه، ص 473

3-عمار قليل: مرجع سابق، ص 140.

. المحور الاول: اجراءه لاستفتاء 28 سبتمبر 1958، لتثبيت فكرة الجزائر فرنسية. وجرت العملية تحت غطاء كثيف من الجيش الفرنسي، الذي عمل على اجبار السكان على التصويت لصالح قضية الجزائر فرنسية.[1]

اما رد فعل لجنة التنسيق والتنفيذ على ذلك، فقد تضمن توجيه مذكرة الى مجلس الجامعة العربية لتنبيهه بمخاطر الاستفتاء على دستور الجمهورية الخامسة الذي جاء لمغالطة الراي العم الدولي بإجبار الناخبين الجزائريين على التصويت وتزوير الانتخابات لإثبات بان جبهة وجيش التحرير انهما اقلية مرفوضة من الشعب، وان المواطنين الجزائريين راضون بفكرة الادماج وناكرين مبدأ الاستقلال.[2]

. المحور الثاني: سلم الشجعان، بعد الانتهاء من عملية الاستفتاء المزعوم الذي جاءت نتائجه على ظهر الدبابات والقصف المدفعي المركز على القرى والمداشر والذي كانت ترافقه القنبلة الوحشية للطائرات، ففي الاعلان عن تلك المبادرة الذي وجهه الجنرال ديغول في المؤتمر الصحفي الذي عقده بتاريخ 23 اكتوبر1958 عبر فيه عن وهم كبير كان يسكن الجنرال ديغول وحاشيته، معتقدين بان المتمردين لو يبق امامهم سوى الاستسلام.[3]

فكانت مناورته تقضي باستسلام قوات جيش التحرير الوطني الذين يدعوهم فيه الى القاء السلاح والكف عن الحرب، قائلا: " ... اقول

1-نفسه ص 143. وانظر ايضا: جريدة المجاهد، ع 79، ج3 لسان حال جبهة التحرير الوطني، 10/اكتوبر 1960، ص 9

2-محمد عباس: **نصر ...**، مرجع سابق ص، ص 570، 571، وانظر ايضا جريدة المجاهد ع 17 سبتمبر 1958

3-نفسه ص 552.

متوجها الى الذين يطيلون امد الحرب لماذا القتل؟ ...يجب ان نعيش، لماذا الهدم؟ ... يجب ان نبني ... اوقفوا هذه المعارك وستجدون السجون تفرغ والامل يزدهر ..."[1]

المحور الثالث: مشروع قسنطينة 03 اكتوبر 1958 ويهدف الى تعميم الحرب بتوظيف سلاح الاقتصاد، ومحاولة حصار جبهة التحرير شعبيا بأوهام الرخاء المزيف[2].ويعبر عن سياسة استعمارية جديدة لضمان البقاء الفرنسي في الجزائر عبر اصلاحات اقتصادية واجتماعية من خلال برنامج تنموي يستمر لخمس سنوات قادمة وذلك من 1958 الى غاية 1963، ويهدف الى:

_ تحسن ظروف المعيشة للجزائريين عبر خلق مناصب شغل والتي قدر عددها بـ 400 ألف منصب جديد خلال خمس سنوات.

_ التساوي في الاجور وتماشيها مع تلك المعمول بها في فرنسا.

_ فتح ابواب المدارس ل 3/2 ثلثي الاطفال الجزائريين الذين هم في سن التمدرس

_ توزيع مائتين وخمسين ألف هكتار (250000) من الاراضي على الفلاحين الجزائريين الفقراء

_ بناء مائتي ألف وحدة سكنية (200000) وتوزيعها على الجزائريين الذين هم بدون مأوى.[3]

1-عمار قليل: نفس الرجع، ص 145.

2-محمد عباس: نصر ...، مرجع سابق، ص 450.

3-عاشور شرفي: مرجع سابق ص 319.

. المحور الرابع مخطط شال: تمثل في الهجوم العسكري الواسع بقيادة الجنرال شال[1] الذي كانت بداية انطلاقته في شهر نوفمبر 1958بالولاية الخامسة (الغرب الجزائري) والذي تفطنت له قيادة الثورة مبكرا وأمرت بالتقليص في عدد افراد الوحدات المقاتلة حتى تتمكن من تقليل الخسائر وتكون حركيتها سريعة ونبهت الى عدم جدوى المواجهة المباشرة مع القوات المهاجمة ذات الكثافة العالية[2]، فكانت الاستراتيجية المطبقة من قبل القائد الجديد للقوات المسلحة الفرنسية بالجزائر تنقسم الى ثلاثة محاور وهي على النحو التالي:

1_ **عزل الولايات الداخلية** بواسطة خط شال المكهرب وقطع الامدادات اللوجستيكية القادمة من القواعد الخلفية المتواجدة بالخارج وعلى الحدود من خلال غلق كل المنافذ عن طريق الحواجز المكهربة والاسلاك

1-موريس شال : ولد في 05 سبتمبر 1905 في لو بوانتي (فوكليز) خريج مدرسة سان سير العسكرية بفرنسا، حامل شهادة الطيران في 1939 ، قائد شبكة الاستعلامات خلال المقاومة ضد الاحتلال الالماني لفرنسا ،كان من المفاوضين مع البريطانيين ايام العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956 ، ثم نائب مباشر لقائد اركان القوات المسلحة الفرنسية بالجزائر ، ليقوم بتعينه الجنرال ديغول في 12 نوفمبر 1958 قائدا اعلى للقوات المسلحة الفرنسية في الجزائر والذي رافقته شهرة ممارسة القمع الوحشي ، متعقدا بانه الحل الانسب لإبقاء الجزائر فرنسية ، دعم الحواجز على الحدود الشرقية والغربية ، تبعتها سلسلة من العمليات العسكرية التي عرفت ببشاعة التقتيل في حق المواطنين وافراد جيش التحرير الوطني من خلال كثافة القنبلة والاسلحة المحرمة منها النابالم وغيرها الى جانب التعذيب وغيرها من الممارسات اللاإنسانية ... وبعد اسبوع المتاريس اعاده الجنرال ديغول الى فرنسا وعينه قائد لقطاع وسط اروبا في منظمة الحلف الأطلسي سنة 1960. ترأس انقلاب 22 افريل 1961 ضد ديغول الا انه فشل في تحقيق هدفه ألقى عليه القبض وحكم عليه ب خمسة عشر سجنا، ليعفوا عنه ديغول سنة 1966، توفي شال في 18 فيفري 1979 بباريس. انظر المرجع نفسه، ص، ص 206، 207.

2-المجاهد: اللسان الناطق لجبهة التربر الوطني، ع 33، الصادر في 08 ديسمبر 1958.

الشائكة المقامة على طول الحدود الشرقية والغربية بمحاذاة خط موريس.

2_ فرض حصار على السكان من خلال انشاء مراكز للتجميع والمحتشدات، وذلك بتنفيذ سياسة التجميع للفصل بينهم وبين وحدات جيش التحرير، لكي يزيد في خناق وعزل الوحدات المقاتلة في الجبال عن الخارج وعن الداخل. تنفيذا للمقولة الشهيرة التي قالها أحد الوزراء في حكومة ماندیس فرنس، وزير الداخلية السابق فرنسوا ميتران الذي قال: "... يجب تجفيف منابع الماء عن السمك ..." بمعنى عزل الثوار عن الشعب الجزائري الداعم للمجاهدين.

3_ استبدال تقنية الحصار على جيش التحرير الوطني بأسلوب الحركة الخفيفة، والدفع بقوات عسكرية سريعة التحرك حتى يكون تأقلمها سريع مع الميدان اثناء بحثها عن عناصر جيش التحرير الوطني، مع الاحتلال الدائم للمواقع لإرغام المجاهدين على كشف أنفسهم وخوض معارك غير متكافئة.[1]

ونفذ المخطط عبر عمليات كورون (التاج) بين الفترة الممتدة من فبراير الى افريل 1959.والتي امتدت على الولاية الرابعة من خلال الاحتلال الكثيف للميدان والبقاء فيه لمدة زمنية طويلة ليل نهار.

وعاشت الولاية الثالثة نفس الوضعية من خلال عمليات المنظار (جومال) التي بدأت من اواخر يوليو 1959 والتي علقت عليها جريدة المجاهد بالفشل رغم الزيارة الميدانية التي قام بها الجنرال ديغول بنفسه

1-عاشور شرفي: مرجع سابق ص 319.

للميدان.[1] ورغم الرسالة التي بعث بها الجنرال ديغول الى قائد اركان الجيش الفرنسي بتاريخ 26 ديسمبر 1959 قائلا: "... لا مستقبل لأية سيطرة بالقوة في الجزائر، والاعتقاد بغير ذلك لا يعدو ان يكون بكل بساطة ضربا من الجنون.. "[2]

لم يكترث الجنرال شال بالرسالة التي ارسلها له الجنرال ديغول بل استأنف عملياته العسكرية ابتداء من شهر مارس 1960 في الشمال القسنطيني، وعندما حل رئيس الجمهورية الفرنسية الى منطقة قسنطينة وهي الزيارة الميدانية الثانية للميادين القتالية تأكد بنفسه بان النشاط الثوري بقي ثابتا ومستمرا، وعليه تقرر استدعاء الجنرال شال الى مهام اخرى، وإعفاءه من مهامه في الجزائر في شهر افريل 1960.

ثانيا . التطورات التنظيمي للولاية الثانية بعد مؤتمر الصومام:

جاءت وثيقة الصومام بتكليف للعقيد زيغود يوسف مع ابراهيم مزهودي لتبليغ قرارات المؤتمر للولاية الاولى اوراس المنامشة، وكانت خلفيات هذا الاختيار تعود لسبب السمعة الطيبة التي يحظى بها زيغود يوسف في الاوراس، اما ابراهيم مزهودي خبير في قضايا الولاية لأنه ينحدر منها، فكانت مساعيهم تهدف الى ايجاد حلول لبعض القضايا العالقة والتي بدأت تأخذ ابعادا خطيرة خاصة بعد فقدان الولاية لقائدها الاول مصطفى بن بولعيد ونائبه شيحاني بشير. وقبل توجهه للأوراس عرج العقيد زيغود يوسف على دوار الصوادق اين تقطن عائليه لتوديعهما، وعند عودته وقع في كمين للجيش الفرنسي، وكعادته لم تكن

1-المجاهد ع 49، الصادر في 24 اوت 1959.

2-محمد عباس: نصر.. مرجع سابق ص، ص، 555، 556.

ترافقه الا مجموعة من الجنود قليلة العدد والعدة، وبعدما وجد نفسه في وضعية صعبة بدأ بحرق الوثائق حتى لا تسقط في يد العدو، الا ان الدخان كان سببا في كشف موقعه فتهاطلت عليه القذائف المدفعية، واستشهد في مكانه في ظهيرة يوم 23سبتمبر 1956. فكان صدمة قوية للولاية الثانية والثورة على حد قول علي كافي.

وهذا الاخير يذكر بان قائد الولاية الثانية قبل مغادرته نحو الاوراس، عقد اجتماعا وحدد فيه المسؤوليات، وكلف بن طوبال بقيادة الولاية اثناء غيابه لتلك المهمة.[1]

لقد خرج مؤتمر الصومام بقرارات هامة مست الجوانب التنظيمية للثورة في كل الولايات التاريخية للثورة وخاصة منها الولاية الثانية التي هي موضوع بحثنا والتي نوجزها على النحو التالي:

أ _ التنظيم الثوري للولاية:

1 . التنظيم السياسي والعسكري:

حسب الوثائق الملحق الثاني من التقرير الشهري الشامل لإدارة الاستعلامات الفرنسية والخاص بتنظيم النشاط الثوري للشرق الجزائري، والمتعلق بشهر جوان 1957 والذي تضمن ما يلي:

لجنة القيادة بالولاية الثانية:

تتكون من:

. العقيد لخضر بن طوبال المدعو سي عبد الله. المسؤول المدني والعسكري.

_ الرائد مصطفى بن عودة المدعو عمار، المسؤول العسكري، وعضو وفد جبهة التحرير بتونس

1-علي كافي: مصدر سابق، ص ص، 108، 109.

_ الرائد مزهودي إبراهيم المسؤول السياسي، منتدب مؤقتا في تونس.
_ الرائد حساني علي المدعو كافي، مسؤول الاتصال والاستعلامات.
_ الرائد بوبنيدر صالح المدعو صوت العرب.

المنطقة الاولى ميلة:

لجنة القيادة تتكون من:

_النقيب حسين رويبح: المسؤول المدني والعسكري.
_ الملازم بوهالي مسعود: المسؤول العسكري
_ الملازم بن الصم مسعود: المسؤول السياسي.
_ الملازم بن رجم العربي: مسؤول الاتصال والاستعلامات.
- الملازم منجلي علي: المسؤول العسكري.
-الملازم عبد المجيد كحل الراس: المسؤول السياسي.
-الملازم العيفة عبد القادر: الملقب محجوب، مسؤول الاتصال والاستعلامات.

ناحية سكيكدة _ القل:

لجنة الناحية تتكون من:

- لوصيف رابح المدعو زناتي: المسؤول المدني والعسكري.
- سي صالح بو جمعة: المسؤول العسكري.
- بوشمان السعيد: المسؤول السياسي.
- شيبوط ابراهيم: مسؤول الاتصال والاستعلامات.
- مسؤول والنشاط الفدائي: لصاق.[1]

1-IBID

ناحية الميلية:

لجنة الناحية تتكون من:

- بلعابد احمد: المسؤول المدني والعسكري.
- سي محمد الخري: المسؤول العسكري.
- سي بلقاسم: المسؤول السياسي.
- الرقيب باي باي: مسؤول الاتصال والاستعلامات.
- النشاط الفدائي داخل المدن: زويكري محمد، زيماش احمد.

القسمة الشمالية:

قطاع الشمال:

لجنة القطاع الشمالي تتكون من:

_ دوحة علي: المسؤول المدني والعسكري.

- لمبوم حسين: المسؤول العسكري.
- عتيق سي لخضر: المسؤول السياسي.
- قادة القطاعات: سي اعمر، صوان علي، هلال عبد الله.

افراد وعتاد: 105 من الافراد النظاميين، مدفع هاون، 01 رشاش أتوماتيكي 02 أو 03 بنادق رشاشة FM. ما بين 10 او 12 مسدس رشاش PM. **50**بندقية حربية وبنادق الصيد.

القسمة الجنوبية الشرقية:

القطاع الجنوبي الشرقي.

-لجنة القطاع الجنوبي الشرقي:

_ بوسمينة الطيب: المسؤول المدني والعسكري.

_ بوالكرشة لخضر: المسؤول العسكري.

_ لحمر محمد بن الساسي: المسؤول السياسي. (استشهد بتاريخ 18/ 05 / 1957)

-علوش عمار: مسؤول الاتصال والاستعلامات.

-مسؤولي قطاع النشاط الثوري: قليل عمار، ميلاس احمد بن مسعود، بوالكرشة رابح.

الافراد والعتاد: يتكون القطاع من العناصر النظامية وعددها: 90 عنصرا.

السلاح والعتاد: 02 رشاش اوتوماتيكي، 15 مسدس رشاش، بنادق حربية وبنادق صيد[1]

القسمة الجنوبية الغربية:

لجنة القطاع الجنوبي الغربي تتكون من:

. شعراوي مسعود: المسؤول المدني والعسكري.

. بوليلة سعد: المسؤول السياسي

. مسؤولي قطاع النشاط الثوري: الرقيب باي باي، بوسرمة محمود، العريف محمد.

الافراد والعتاد: يتكون من العناصر النظامية وعددها: 80 عنصرا.

السلاح والعتاد: 02 رشاش اوتوماتيكي و17 مسدس رشاش، ومجموعة من البنادق الحربية واخرى من بنادق الصيد.

فيلق الولاية المكلف بالتنقل والسير:

. قادة الفيلق هم: بوعلي مسعود، أو لوصيف رابح.

. كتيبة التنقل والسير ناحية القل وسكيكدة: قائدها: عيسى عبد الوهاب.

. قادة الفصائل: ديبون محمد، و....س

1-ibid

. كتيبة التنقل والسير ناحية الميلية: قائدها: سي حسين (لا لوم حسين)

. قادة الفصائل: غير محددين.

. كتيبة التنقل والسير ناحية جيجل _ الطاهير وفرجوة ميلة: قائدها: سي مختار براكة.

. قادة الفصائل: رويبح عاشور، مديحي محمد، ...س.

. الافراد والسلاح والعتاد: تتكون من حوالي 300 الى 350 عنصرا نظاميا، 15 رشاش، بعض المدافع للهاون، مسلحة من 80 الى 90٪ بنادق حربية.[1]

. الافراد والسلاح والعتاد ناحية الميلية فقط: تتكون من حوالي 275 عنصرا نظاميا، مزودين بالأسلحة التالية: عدد من مدافع الهاون، 01 رشاش، 07 بنادق رشاشة، 45 مسدس رشاش، مجموعة من البنادق الحربية واخرى للصيد.

ناحية جيجل:

تتكون لجنة الناحية من:

_ الحاج رمضان: المسؤول المدني والعسكري.

_ دخلي مختار (المدعو البركة): المسؤول العسكري.

. النشاط الفدائي داخل المدن: حيرش عيسى. (جيجل).

قسمة زيامة منصورية:

لجنة القطاع تتكون من:

_ سي رابح: المسؤول المدني والعسكري.

_ بوسنة الطاهر: المسؤول السياسي.

_سي محمد الصيني: المسؤول العسكري.

1-Ibid

_ سي عبد الصمد: مسؤول الاتصال والاستعلامات.

. النشاط الفدائي داخل المدن: كرديد مسعود المدعو سي مسعود الصيني، سي صالح سي رمضان، سي مولاي.

. الافراد والعتاد والسلاح: يتكون من حوالي: 140 عنصرا نظاميا، 35 عنصرا اضافيا

04 رشاشات، 15 بندقية رشاش، 30 بندقية حربية، واخرى للصيد.

قسمة الطاهير:

لجنة القطاع تتكون:

_ مختار بركة: المسؤول المدني والعسكري.

_ محمد بوكرير: المسؤول السياسي.

. النشاط الفدائي داخل المدن: لعمري صالح، رويبح عاشور، بوقرية صالح.

. الافراد والسلاح والعتاد: يتكون من: 105 عنصرا نظاميا، 50 عنصرا اضافيا، 02 رشاشات، 11 بندقية رشاشة، 14 بندقية حربية وعدد من بنادق صيد.

قسمة جيجل:

لجنة القطاع تتكون من:

. رمضان: المسؤول المدني والعسكري.

. عميور صالح المدعو سي صالح: المسؤول السياسي.

. النشاط الفدائي داخل المدن: الرقيب الطاهر، سي احمد، بوقنوت رابح المدعو سي رابح الاندوشيني.

. الافراد والسلاح والعتاد: يتكون من: 105 عنصرا نظاميا و30 عنصرا اضافيا، 03 رشاشات، 10 بندقية رشاشة 12 بندقية حربية وعدد من بنادق الصيد.

. الافراد والسلاح والعتاد لناحية جيجل: 350 عنصرا نظاميا، 7 رشاشات، 30 بندقية رشاشة، 60 بندقية حربية، واخرى بندقية الصيد.

ناحية فرجيوة _ ميلة:

تتكون لجنة الناحية من:

. الملازم برجم العربي: المسؤول المدني والعسكري

. دهيلي محمد الصالح: المسؤول العسكري (هناك احتمال استشهاده بتاريخ 04/28 /57 بجبل الحلفة حسب التقارير الفرنسية).

. بن طوبال السعيد شقيق لخضر بن طوبال: المسؤول السياسي.

. بلمبارك عزالدين: مسؤول الاتصال والاستعلامات.

قسمة رقم 01:

لجنة القطاع تتكون من:

. بن قربة لخضر: المسؤول المدني والعسكري.

. سعداوي الدراجي: المسؤول العسكري

. صهيري عميود: المسؤول السياسي

. مسؤولو النشاط الفدائي: قليلي محمد، سي عبد الرحيم، مغلاوي عمار، سي ابراهيم.

. مسؤول عن العناصر الاحتياطية: مسعود بن اعرات.

. الافراد والسلاح والعتاد: يتكون من: 110 عنصرا نظاميا، 01 رشاش، 150عنصرا احتياطيا مسلحين ببنادق صيد.

قسمة رقم 02:

لجنة القطاع تتكون من:

. مدحي محمد: المسؤول المدني والعسكري.

. لشهب احمد: المسؤول السياسي

. سي خالد: مسؤول الاتصال والاستعلامات.

. مسؤولو النشاط الفدائي: سي رابح، خطاب السعيد،

. مسؤول عن العناصر الاحتياطية: احمد بلبوز

. الافراد والسلاح والعتاد: يتكون من: 105 عنصرا نظاميا، و150 عنصرا احتياطيا، 10 بندقية رشاشة، 40 بندقية حربية، 50 بندقية صيد.

قسمة رقم 03:

لجنة القطاع تتكون من:

. سي عبد الله: المسؤول العسكري.

. مسؤولو النشاط الفدائي: أحسن مروج الطيب، بورويسة العيد، بلبشير بن بلقاسم.

. مسؤول عن العناصر الاحتياطية: ابراهيم.

. الافراد والسلاح والعتاد: يتكون من: 80 عنصرا نظاميا و120 عنصرا احتياطيا، عدد من الرشاشات، 30 الى 40 بندقية حربية، 30 بندقية صيد.

قسمة رقم 04:

لجنة القطاع تتكون من:

. بوقرعة أحسن: المسؤول السياسي.

. الافراد والسلاح والعتاد: مجهول.

. الافراد والسلاح والعتاد لناحية فرجيوة _ ميلة: يتكون من :350 عنصرا نظاميا، 379 عنصرا احتياطيا، 04 رشاشات، واغلبية بنادق صيد.

. امكانيات المنطقة الاولى ميلة: الافراد 1200 عنصرا نظاميا، السلاح والعتاد :07 رشاشات نوع لويس، 10 بنادق رشاشة، 150 مسدس رشاش، 550 بندقية حربية.

المنطقة 02 سمندو:[1]

لجنة الناحية تتكون من:

. النقيب بوبنيدر صالح الملقب صوت حميد، ناموس محمد.

قسمة: سكيكدة _ القل.

لجنة القطاع تتكون من:

. مهري محمد: المسؤول المدني والعسكري.

. حمروشي حمودي: المسؤول العسكري.

. زيرب الطيب: المسؤول السياسي.

. ناموس محمد: مسؤول الاتصال والاستعلامات.

. مسؤولو النشاط الفدائي: سنيقر بوخميس، زنود عمار. ديبون محمود، توري حمود.

. الافراد والسلاح والعتاد: 120 عنصرا نظاميا، 02 رشاش، مجموعة من بنادق رشاشة، وبنادق حربية، وبنادق صيد.

قسمة القل:

لجنة القطاع تتكون من:

1-IBID

. بن الشيخ حسين المدعو بوحجة بن حواس بن رنوقة شافعي: المسؤول المدني والعسكري

. رمول علي المدعو محمد بن محمد: المسؤول العسكري.

. بلعشية بن بلقاسم: المسؤول السياسي.

. مسؤولو النشاط الفدائي: معلم محمد الصالح، بكوش لخضر، بوسكين علي عمار، بودفة أحمد

. الافراد والسلاح والعتاد: 120 عنصرا نظاميا، 01 رشاش، اغلبية بنادق صيد.

قسمة رمضان جمال: kasma saint _charles

لجنة القطاع تتكون من:

. عيسى عبد الوهاب: المسؤول المدني والعسكري.

. رايس احمد بن بلقاسم: المسؤول السياسي.

لوجة صالح: مسؤول الاتصال والاستعلامات

. مسؤولو النشاط الفدائي: بوالغاب عيسى، فرداب لخضر، جغيم مصطفى.

. الافراد والسلاح والعتاد: 80 عنصرا نظاميا، اغلبية الاسلحة مسدسات رشاشة.

. امكانيات المنطقة الثانية: سكيكدة القل:

. الافراد: 270 عنصرا نظاميا، السلاح والعتاد: 02 رشاش، بنادق حربية وبنادق صيد.

ناحية عزابة:

لجنة الناحية تتكون من:

. شطايبي عمار: المسؤول المدني والعسكري.

. جواد الطاهر: المسؤول العسكري.

. حسران السعيد: المسؤول السياسي.

. بوسة علي: مسؤول الاتصال والاستعلامات

. مسؤولو النشاط الفدائي: هفرساس محمد، المدعو محمد الوهراني.

قسمة فيلفيلة

لجنة القطاع تتكون من:

. بوحجة علي: المسؤول المدني والعسكري.

. بوتربة عبد الله: المسؤول العسكري.

. بوقرة لوصيف: المسؤول السياسي.

. بوحجة يوسف: مسؤول الاتصال والاستعلامات.

. مسؤولو النشاط الفدائي: مقردي حمادي، مقران عبد الرحمان، بوترعة عبد الله.

. الافراد والسلاح والعتاد: 100 عنصرا نظاميا، 02 رشاش، اغلبية الاسلحة حربية.

قسمة بوتليس _ ركنية:

لجنة القطاع تتكون من:

. لوراسي صالح: المسؤول المدني والعسكري.

. دحمون طاهر: المسؤول العسكري

. حشاش العيد: المسؤول السياسي

. مسؤولو النشاط الفدائي: دهنون الطاهر، بن ديش عمار، كريط صالح، بازدة عبد الله.

. الافراد والسلاح والعتاد: 30 عنصرا نظاميا، 01 مدفع هاون، 02 رشاش لويس، 01 85 رشاش بندقية حربية، 26 بندقية صيد.

قسمة وادي الزناتي:

لجنة القطاع تتكون من:

. ختلا خليفة: المسؤول المدني والعسكري

. غضماني عبد الوهاب: المسؤول العسكري

. حملاوي احمد: المسؤول السياسي

. قادري محمد الطاهر: مسؤول الاتصال والاستعلامات

. مسؤولو النشاط الفدائي: بولدروعة مصطفى، موزيارة السعيد.

. الافراد والسلاح والعتاد: يتكون من: 105 عنصرا نظاميا، 01 رشاش، 02 بنادق رشاشة، مدسات رشاشة، وبنادق حربية.

. الافراد والسلاح ناحية عزابة: يتكون من 300 عنصرا نظاميا، 02 رشاش، 04 بنادق رشاشة، 01 مدفع هاون، اغلبية السلاح حربي.

ناحية قسنطينة:[1]

لجنة الناحية تتكون من:

. بوجريو مسعود: (المدعو مسعود القسنطيني) المسؤول المدني والعسكري.

. قوقة عمار: المسؤول العسكري

. بوذراع صالح: المسؤول السياسي

. بوشريكة بولعراس: مسؤول الاتصال والاستعلامات. ومكلف بالنشاط الثوري بقسنطينة.

قسمة السمندو:

1-IBID

لجنة القطاع تتكون من:

. فيلالي مصطفى: المسؤول العسكري

. سي بشير بن ذياب: المسؤول السياسي.

. مسؤولو النشاط الفدائي: حسيني خوجة، سي عزوز، بوفناش الطاهر.

قسمة سيدي ادريس:

لجنة القطاع تتكون من:

. فراح يوسف: المسؤول العسكري.

. ريكول عمار: المسؤول السياسي

. بن هدان ساعد: مسؤول الاتصال والاستعلامات.

. مسؤول النشاط الفدائي: ريكول عمار، فرقاني رمضان، حمداني ساعد.

الافراد والسلاح والعتاد:

. يتكون من: 100 عنصرا نظاميا، 1رشاش، 01 بندقية رشاشة، مجموعة من البنادق الحربية والصيد.

قسمة الخروب:

لجنة القطاع تتكون من:

. كربوع عبد الحميد: المسؤول العسكري

. مسؤول النشاط الفدائي: سي رمضان، سي احمد، يزلاوي علي.

. الافراد والسلاح والعتاد: يتكون من: 70 عنصرا نظاميا، اغلبية الاسلحة بنادق صيد.

. امكانيات ناحية قسنطينة: 250 عنصرا نظاميا، 02 رشاش، اغلب السلاح حربي والصيد.

. امكانيات المنطقة الثانية: تحتوي على الامكانيات التالية : 1000 عنصرا نظاميا ، 01 مدفع هاون ، 07 مدافع رشاشة من نوع لويس ، 08 بنادق رشاشة ، 100 مسدس رشاش ، 450 بندقية حربية .

المنطقة الثالثة : 03 ، عنابة . قالمة :

لجنة الناحية تتكون:[1]

. النقيب بودربالة الطاهر بن احمد: المدعو سي الطاهر: المسؤول المدني والعسكري.

. الملازم قويسم عبد الحق: المسؤول العسكري.

. الملازم بوقموسة عيسى المدعو سي صالح (سقط شهيدا بتاريخ 17 /05 / 1957 في بني مزلين): المسؤول السياسي.

. الملازم سي الهاشمي: مسؤول الاتصال والاستعلامات.

ناحية الايدوغ:

لجنة الناحية تتكون من:

. الملازم مدور عثمان: المسؤول المدني والعسكري.

. فريح عبد الحميد: المسؤول العسكري.

. زناني عيسى: المسؤول السياسي.

. مسؤول النشاط الفدائي داخل المدن: عثمان رشيدي الطيب. (بونة: عنابة)

قسمة طوبايقة:

. قائد القطاع: اميرات انوار.

1-Ibid

. الافراد والسلاح والعتاد: 01 فصيلة ، تتكون من 33 عنصرا نظاميا ، 01 مدفع رشاش، 04 بنادق حربية ، 25 مسدس رشاش ، وبنادق حربية .

قسمة بيجو :

. قائد القطاع: فلاح احمد.

. الافراد والسلاح والعتاد: 35 عنصرا نظاميا ، 01 مدفع رشاش ، 04 بنادق قاذفة القنابل ، 28 بندقية رشاشة، و بنادق اخرى حربية.

قسمة عين بربار:

. قائد القطاع، بن الشيخ مايسة او جنوه بلقاسم.

الافراد والسلاح والعتاد: 30 عنصرا نظاميا ، 08 بنادق رشاشة ، 22 بندقية حربية .

امكانيات ناحية الايدوغ: تحتوي على الامكانيات التالية : 100 عنصرا نظاميا، 30 عنصرا اضافيا، 02 بنادق رشاشة، 08 بنادق قادفات القنابل، وبنادق حربية.

ناحية قالمة _ دباغ :

لجنة الناحية تتكون من:

. الملازم دواتي محمود: المسؤول المدني والعسكري.

. سيريدي محمد الطاهر: المسؤول السياسي.

. قادة القطاع: فنيدسا مبارك، دودوبة احمد، شعابنة محمد.

الافراد والسلاح والعتاد: تحتوي على الامكانيات التالية: 03 فصائل ، 105 عنصرا نظاميا ، 01 مدفع هاون، 02 مدافع رشاشة ، 01 بندقية رشاشة، 15 مسدس رشاش، 70 بندقية حربية، 10 بنادق صيد.

ناحية هوارة :

لجنة الناحية تتكون من:

. الملازم الحسني محمد المدعو محمد زغاد: المسؤول المدني والعسكري.

. المرشح زنين العربي: المسؤول السياسي.

. المرشح هدلي محمود بن محمد بن الطيب: مسؤول الاتصال والاستعلامات. (ألقى عليه القبض في 17 /05 / 1957 في بني مزلين)

. المرشح بن جمعة عمار: مسؤول النشاط الفدائي داخل المدن.

قسمة الهوارة:

. قائد القطاع: حليمي احمد المدعو احمد رقيق.

. المساعد: فنيديس عاشور.

. الافراد والسلاح والعتاد تحتوي على الامكانيات التالية : 25 عنصرا نظاميا ، 05 مسدسات رشاشة ، 20 بندقية حربية ، 01 بندقية قاذفة القنابل .

قسمة بئر العناني:

. قائد القطاع: سي صلاح الدين، بن عودة محمود، صنادلة محمد، صالح المدعو اسماعيل.

. الافراد والسلاح والعتاد: تحتوي على الامكانيات التالية : 25 عنصرا نظاميا ، 01 مدفع رشاش نوع لويس، 05 مسدسات رشاشة، 18 بندقية حربية، 01 بندقية قاذفة القنابل.

قسمة طلحة:

. قائد القطاع: عطايلية محمد المدعو الروجي، عباسي الهادي، اوغدني حسين بوجقجيقيا بوجمعة بن محمد.

. الافراد والسلاح والعتاد: تحتوي على الامكانيات التالية : 35 عنصرا نظاميا ، 01 مدفع هاون 50 ملم ، 05 مسدسات رشاشة ، 28 بندقية حربية.

. امكانيات ناحية هوارة: تحتوي على الامكانيات التالية: 85 عنصرا نظاميا ،01 مدفع هاون 50 ملم، 01 مدفع رشاش لويس، 15 مسدس رشاش ، 66 بندقية حربية، 02 بنادق قاذفات القنابل.

ناحية ماؤونة:

لجنة الناحية تتكون من:

. الملازم طبوش عبد الرحمان بن علي: المسؤول المدني والعسكري.

. مخنشى اسماعيل، زيادة الصادق، طبوش أحسن بن محمد.

قسمة الشرق:

لجنة القطاع تتكون من:

. بوفلف الطاهر بن صالح:

. الافراد والسلاح والعتاد: تحتوي على الامكانيات التالية : 20 عنصرا نظاميا ، 03 مسدس رشاش ، 11 بندقية حربية ، 01 بندقية قادفة الفنابل ، 06 بنادق صيد.

قسمة الغرب:

لجنة القطاع تتكون من:

. حباش احمد الشريف بن العربي، زردودي بلخير، وارسطي اسماعين بن حسن، حديد حسين بن احمد.

. الافراد والسلاح والعتاد: تحتوي على الامكانيات التالية : 20 عنصرا نظاميا ، 01 مدفع رشاش لويس، 04 مسدسات رشاشة ،14 بندقية حربية ، 01 بندقية قاذفة القنابل.

قسمة واد العار:

لجنة القطاع تتكون من:

. بن مارس العربي بن الزين، قدور المدعو موستاش.

الافراد والسلاح والعتاد: تحتوي على الامكانيات التالية: 30 عنصرا نظاميا، 05 مسدسات رشاشة، 18 بندقية حربية، 01 بندقية قاذفة القنابل، 07 بنادق للصيد.

الافراد والسلاح والعتاد: 70 عنصرا نظاميا، 01 مدفع رشاش، 12 مسدس رشاش، 43 بندقية حربية، 03 بنادق قاذفات القنابل. [1]

2 . تطبيق قرارات مؤتمر الصومام:

رغم تبني الولاية الثانية اغلبية قرارات مؤتمر الصومام والذي قام بعرضه القائد زيغود يوسف على مساعديه وعناصر الجيش التابعين له، والتي تبعتها عملية شرح واسعة، للتطورات التي استحدثت في الهيكلة التنظيمية في الجوانب التالية : الادارية والاجتماعية والصحية والعسكرية.

ففي الجانب الاداري: اصبحت المنطقة تسمى الولاية.

التقطيع الجغرافي للولاية: تم انشاء خمسة مناطق، وبدورها قسمت الى نواحي، وكل ناحية منها قسمت إلى اقسام (قسمة) التي تضم مجموعة من الدواويرثم تأتي المشاتي (المشتي وهو اصغر تجمع سكاني).

1-IBID

وتماشيا مع ذلك حددت الصلاحيات والمهام التي تبعتها عملية توزيع التكاليف على العناصر القيادية المهيكلين ضمن القائمة الولائية .ونذكرمنها الصلاحيات التالية :

. صلاحيات مسؤول لجنة قيادة المنطقة:

يتمتع بالسلطة المركزية في حدود دائرته الترابية وبالتالي يعتبر المسؤول الرئيسي امام الهيئة الاعلى منه ومن مهامه:

_ تنظيم وتراس اجتماعات اللجنة.

_ السهر على احترام مبدأ الاجماع او الاغلبية في اتخاذ القرار.

_ يسهر على تطوير مبدأ التكاملوالانسجام بين الجانب العسكري والسياسي .

_ تبليغ التوجيهات والتعليمات اللازمة الى جميع الاعضاء ، والبحث جماعيا على طرق تنفيذها.

_ يتمتع بسلطة وصلاحية التفتيش والمراقبة لنشاط اعضاء اللجنة وكل اللجان الاخرى وفقا للسلم الاداري.

. صلاحيات المسؤول العسكري:

يعد المراقب والمسؤول على جيش التحرير الوطني في حدود دائرته ، يتوجب علية السهر على : تدريب جنود جيش التحرير الوطني ، والاهتمام بتوجيهم فكريا وعقائديا ، ويحدد نشاطهم الميداني ضمن نطاق دائرته.

وفي حالة وقوع طارئ يمكنه إستشارة مسؤولا لاستعلامات والاتصالات، الذي يعد بحقالعين الساهرةفي الواقع والمترصدة لكل

تحركات العدو من خلال الشبكة المكلفبالاستعلامات والمنتشرة داخل المدن والقريلتوفير الاخبار.

ومن واجباته يضا: تقديم التقارير المختلفة والمتعلقة بالنشاط العسكري للجيش، والحصيلة المتعلقة بالعدد والعدة. ويحرر تقارير تتعلق بالنشاط العسكري ، وذلك بعد نهاية كل عملية او نشاط تقوم به الوحدات القتالية في المجال الجغرافي الذي يشرف عليه ويعرضه على لجنة الناحية، وأن تعذرعليه ذلك يرسل التقرير مباشرة الى مركز قيادة الولاية لاستغلاله والاستفادة منه في مجال الدعاية. كما بشرف على الانضباط والطاعة داخل وحدات الجيش. [1]

. صلاحيات المسؤول السياسي:

_ يسهرعلى مراقبة وتوجيه عناصر جيش التحرير على توجهاتهم الفكرية وحثهم المستمر على الاستماته في الدفاع عن المبادئ والاهدف العليا للثورة ، ويسهر على التعبئة الشعبية من خلال اتصاله الدائم بهم ، ويجيب عن تساؤولاتهم ويزودهم بالاخبار التي تقوي عزائمهم وتشد ازرهم في مواجهة الدعاية المضللة لادارة الاحتلال.

_ يقدم تقاريرخاصة بما يتعلق بالمعنويات العامة للشعب عن طريق الاتصال الدائم والتحاور المستمر مع مختلف شرائح المجتمع ، الذي يسهر بكل جد وتفان على شرح الاهداف الحقيقية للثورة مثل ما حددتها الوثيقة الاساسية لجبهة التحرير الوطني.

1-بورمضان عبد القادر: **تطور النظام العسكري بالولاية الثانية بعد مؤتمر الصومام، منطقة جيجل نموذجا**، مجلة اول نوفمبر العدد 180، المنظمة الوطنية للمجاهدين، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الرويبة الجزائر، نوفمبر 2015، ص 42.

_ يسهر على استيلام الاموال التي تكون على شكل الاشتراكات او الهيبات التي تمنح للثورة وفي نفس الوقت يسهرعلى تبليغ المنح للعائلات المحتاجة ويجتمع بالمجالس الشعبية للدواوير ليبلغها التعليمات ويراقب نشاطاتها.

_ يسهر على مراقبة اللجان العدلية والقضائية.

_ يسهر على حسن سير البريد.[1]

. صلاحيات مسؤول الاتصالات والاستعلامات:

_ يسهر على مراقبة تحركات العدو ونشاطاته المختلفة، ويبلغ المعلومات التي بحوزته الى اعضاء اللجنة بسفة عامة ، والى المسؤول العسكري بصفة خاصة.

_ يعمل على تنظيم شبكات الاستعلامات داخل المدن، و تطوير عملها بما يتلاءم مع المستجدات.

_ يتابع ويعمل على رفع معنويات الشعب حتى يتمكن من مواجهة، الحملات الدائية التي تبثها وسائل الاعلام المختلفة ، والتابعة لادارة الاحتلال.

_ يعمل على كشف العناصر الخائنة والمندسة داخل الاوساط الشعبية وتعمل لصالح العدو والمتعاونة معه لضرب الثورة وافشال مفعولها.

. صلاحيات مسؤول التموين:

تعد مسالة التموين من المهام الاساسية لاستمرارية الثورة ، ونظرا للدور الحيوي الذي بلعبه التموين قررت قيادة الولاية بتكليف مسؤولا لهذه المهمة يعمل تخت اشراف اللجنة ويخضع لسلم الترتيب الهرمي للادارة ، والتي تحدد له المهام المنوط به، والمتمثلة في توفير

1-علي كافي: مرجع سابق ص 111.

الطلبات المقدمة اليه وتشمل التموين الغذائي، اللباس، الادوات المختلفة التي يحتاجونها والادوية للعلاج ...

ونظرا للدور الحيوي الذي يلعبه داخل التنظيم الاداري للثورة ،وضمانا للسير الحسن وتسهيل مهمته ، منحته القيادة تعيين مختلف اعضاء اللجان التابعة له مع تحديد دورها ومراقبتها.

تتكون لجنة التموين من عناصر تقوم بالمهام التالية:

_ لجنة الشراء التي تسهر على انشاء تنظيم يقوم بعملية شراء المواد التي ترد في قائمة الطلبات سواء في القرى او المدن .

_ لجنة التوزيع : تسهر على تزويد المراكز بالتموين والمواد التي وردت على قائمة الطلبات

_ تعمل اللجنة على مراقبة الاستهلاك داخل مركز الولاية لتفادي التبذير .

_ تعمل على اقامة المخابئ الضرورية لتخزين المؤن والسهر على صيانتها ومراقبتها.

_ يكلف مسؤول التموين بالسهر على اعداد سجلات خاصة بالنشاط الذي يقوم به والتي نوجزها في السجلات التالية :

_ سجل خاص بالحبوب (شراء واستهلاك)

_سجل خاص بالحيوانات (انعام بغال ، حمير)

ومن ناحية اخرى يقدم التقارير التالية للقيادة :

_ تقرير خاص بالمداخيل والنفقات ومابقي في الصندوق.

_ تقرير خاص بمختلف المشتريات .

_ تقرير خاص حول مصالح التموين : القوافل وعناصر التموين ، الصعوبات التي تعترض نشاطهم ، وحصيلة النشاط الذي يقيم في النهاية.[1]

ب . النظام الصحي بالولاية الثانية

يعد ميدان الصحة والعلاج واحدا من الميادين الاساسية التي لعبت دورا هاما ايام حرب التحرير،

لقد مر النظام الصحي بالعديد من الصعاب عند بداية الانطلاقة ، نظرا لانعدام الاطار والهياكل والتنظيم الخاص بالقطاع كون دراسة الطب في الجامعات كانت تقريبا حكرا على ابناء المستوطنين ماعدا القلة القليلة من الجزائريين الذين استطاعوا الدخول الى ذلك المستوى العلمي المتخصص، وعليه فقد تم الاعتماد على ادوات العلاج التقليدية التي كانت مستعملة في الاوساط الشعبية ومداولة في الارياف انذاك ، ومن المعيقات التي تقف حجر عثرة في ايصال المجروحين الى مراكز العلاج هو صعوبة النقل للمريض وخطورتها، يضاف لها قلة وسائل النقل الضرورية للتخفيف عن الام المريض مع صعوبة جلب الادوية التي بدورها فرضت عليها ادارة الاحتلال رقابة شديدة عل بمستوى الصيدليات والمستشفيات كونها تعرف اهميتها .

لقد عملت الثورة على استكمال الجانب الصحي في سنة 1956 حين وجهت القيادة نداء للطلبة والمثقفين والاطارات بالالتحاق بالثورة لتدعيم صفوفها ، وكان لها ذلك في 19 ماي 1956 اين التحق الطلبة

1-علي كافي: مرجع سابق ص 114.

الجامعيين والثانويين والمثقفين والذي كان له الاثر الايجابي بعدما تواجد بين صفوفهم طلبة الصيدلة والطب والتمريض .[1]

لقد حرصت قيادة الثورة على انشاء القطاع الصحي ليقدم الدعم الضروري واللازم ايام الثورة حتى تضمن استمراريتها ، وعليه قامت بالتدابير التالية :

_ انشاء مدارس خاصة بتكوين الممرضين والممرضات لفترة محدودة لتغطية العجز ومواجهة المتطلبات الحربية .

_ انشات مستشفيات مستقرة الا ان حالة الخطر تحولها الى مستشفيات متنقلة، أما عن هياكل الاستقبال بها ، فتقتصر على مغارات داخل الجبال المغطية بالاشجار الكثيفة حتى تكون بعيدة نسبيا عن اعين العدو ، او عبارة عن اكواخ او منازل مهجورة نتيجة للاجراءات التي فرضتها ادارة الاحتلال وخاصة المتعلقة منها بالمناطق المحرمة.

_ عند نشأة المراكز المخصصة للعلاج كانت في البداية تهتم بجرحى ومرضى الجيش ، الا انها توسعت بعد ذلك لتشمل المرضى من المدنيين في مختلف القرى والمداشر، وبمرور الزمن توسع نشاط هذا القطاع واصبح اكثر تنظيما واستقرارا.[2]

1-بشير عبادي: **التنظيم الصحي ابان ثورة التحرير الوطني مجلة اول نوفمبر العدد 180**، المنظمة الوطنية للمجاهدين المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الرويبة الجزائر، نوفمبر 2015، ص 46.

2-نفسه، ص46.

وفي هذا الشان تاتي شهادة يمينة شراد[1] احدى الممرضات التي التحقت بالثورة بمنطقة اولاد عسكر الواقعة بين قرية الطاهير وبلدية الميلية ، الولاية الثانية المنطقة الاولى .والتي تذكر انه بعد التحاقها بصفوف الثورة بتاريخ 12 نوفمبر 1956 بمساعدة الدكتور الطاهر بوزديرة المناضل بمدينة سطيف وعند وصولها لمركز العلاج الذي وجهت اليه سعت لتقديم وصفا عاما عن الوضع الصحي في الولاية الثانية من خلال شهادتها حيث قالت : " ... لما التحقت بصفوف الثورة ، تم تعييني مباشرة بمستشفى اولاد عسكر الذي (يقع بين الطاهير والميلية) وهو مركز علاج متكون من عدة اكواخ في منطقة غابية وعرة ، وبه كانت تقدم الاسعافات الاولية لجرحى جيش التحرير. وفي جانفي 1957 التحقت بي

1-من مواليد 03 افريل 1936 بمدينة سطيف بنت محمد وبوخريصة عائشة ، نشأ في احضان عائلة وطنية ومثقفة ، التحقت سنة 1942 بالمدرسة الفرنسية بمدينة سطيف، وفي 1950 تحصت على الشهادة الاعدادية لتتوقف بعدها عن الدراسة لأسباب خاصة ، كانت طالبة الى جانب مليكة قائد، التحقت بمدرسة التمريض التي دامت بها الى غاية 1953، ثم اجرت تربصا تطبيقيا بمستشفى بوقاعة، وفي سنة 1954 التحقت بمستشفى سطيف بمصلحة جراحة النساء كممرضة ساهمت مع زميلاتها بأمداد الثورة ، حيث كانا يقدمن الادوية من مخزن المستشفى مثل البينيسلين و الضمادات الجراحية وخيوط الجراحة الى جانب توزيع المنشورات ، ومعالجة بعض جرحى المجاهدين خارج مدينة سطيف . ،اما السبب الذي عجل بالتحاقها بصفوف الثورة يعود الى حادثة قام بها جنود الثكنة الفرنسية المتواجدة بالقرب من بيت عائلتها ، بحي الهواء الطلق سطيف ،والمتمثل في اطلاق عيارات نارية في الهواء لما كانت مارت بالقرب منهم ، فاعتبرت ذلك بمثابة انذار قبل الاعتقال واكتشاف امرها من طرف الاستعمار ، بعد التحاقها في صفوف جيش التحرير وفي نوفمبر 1960 تزوجت مع طالبالصيدلة بشير بن ناصر من بسكرة ، الذي انجبت له طفلا يسمى السعيد ،والذي ولد بعد استشهاد والده ب10 ايام ..للمزيد انظر: **شهادة يمينة شراد مجلة اول نوفمبر** اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين ، عدد 180 مطبعةالمؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار ، الجزائر ، نوفمبر 2015 ص ،ص ، 89 ،90 .

كل من مسيكة زيزة ومريم بوعتورة لمدة شهرين فقط قبل انتقالهن مع الامين خان طبيب الولاية الى نواحي القل .

وفي نفس السنة التحقت بالثورة العديد من الطلبة و الطالبات من مدرسة جمعية العلماء المسلمين بسطيف وقسنطينة ، كانت من بينهن طرودي وخيرة رزوق، كروغلي سامية الى جانب طالبات ثانوية سطيف ومنهن بن سمراء فاطمة، مصطفاي حورية، خرشي مليكة وغيرهن.

وفي اطار هيكلة النظام الصحي بالولاية الثانية، تم تاطير الطالبات الملتحقات بصفوف الثورة ، اللائي وزعن الى فريقين الاول تخصصفي نشاط الارشاد اما الفريق الثاني فقد تخصصن في نشاط التمريض واشتغلنا كممرضات فيصفوف جيش التحرير الوطني على مستوى مراكز العلاج. لقد تكفلت الممرضة شراد يمينة بالاشراف على التكوين في مجال التمريض وتقديم للطالبات الجدد الدروس الخاصة بعلاج المصابين وتقديم الاسعافات الاولية للجرحى.

لقد كانت مهمة العلاج صعبة للغايةفي تلك الظروف بسبب قلة العتاد الطبي والنقص الفادح في الادوية، الاان المشرفين على القطاع الصحي كانوا يبذلون كل ما في وسعهم لانقاذ الجرحى والمعطوبين لتوفير الطلبات، وذلك بسبب قوة المعارك التي كانت جيوش الاستعمار تستخدام فيها مختلف الاسلحة والقنابل المحرمة دوليا والتي الحقت ضرارا كبيرة في صفوف جنود جيش التحرير[1]

1-شهادة يمينة شراد: المرجع السابق، ص91.

وفي نفس السياق تاتي شهادة الدكتور الامين خان[1] الذي يصف لنا الظروف التي التحق فيها للثورة بالمنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) ووضعية النظام الصحة بها، والذي كان برفقة سي علاوة بن بعطوش خريج كلية الحقوق . لقد التحقا بصفوف جيش التحرير في صائفة 1956 لقد كان في استقبالهم القائد مسعود بوجريو "سي مسعود القسنطيني كما يلقب ".

وبعد استقراره بمنطقة القل لفترة زمنية التقى بقائد المنطقة الثانية زيغود يوسف الذي كان يجري اجتماعا خاصا مع قادة النواحي يحضرون فيه لاجتماع مؤتمر الصومام .

وبعد تكليفي بالاشراف على القطاع الصحي بالولاية الثانية بعد مؤتمر الصومام 1956، ونظرا للوضع الكارثي الذي كان يعرفه القطاع ، يقول الامين خان: "... شرعت في تكوين العنصر البشري الذي يعد اساسيا

1-ولد في 06 مارس 1931بمية القل ولاية سكيكدة بعد حصوله على البكالوريا من ثانوية اومال بقسنطينة، التحق بكلية الطب بالجزائر العاصمة، انخرط سنة 1947 في صفوف حركة الانتصار والحريات الديمقراطية *MTLD* ونشط فرعها الطلابي، ناضل في صفوف *AEMAN* جمعية الطلبة المسلمين لشمال افريقيا، ثم ساهم في تأسيس الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين *UGEMA*، تخلى عن الدراسة في الطب والتحق بالجبال بمناسبة اضراب الطلبة في ماي 1956. اهتم بالمسائل الصحية بالولاية الثانية، رقي الى رتبة نقيب بتوليه مهمة محافظ سياسي، وفي سبتمبر 1958 عين كاتب دولة في الحكومة الجزائرية المؤقتة *GPRA*، ليتولى بعدها مهمة ادارة ديوان وزير المالية 1961/ 1962، وبعد الاستقلال أصبح وزيرا للإسكان والاشغال العمومية سنة 1966 / 1970ثم أصبح امينا عاما لمنظمة البلدان المصدرة للبترول *OPEP* في 1972. ثم رئيسا للهيئة الاممية للتنمية الصناعية الى غاية احالته على التقاعد. للمزيد انظر: مقلاتي عبد الله، نرجع سابق، ص ص، 243، 244.

في النشاط ، وعليه قمت باحصاء الشباب الذين يعرفون الكتاب و القراءة لتدريبهم في مجال العلاج والتمريض."[1]

1 . انشاء المراكز الصحية بالولاية الثانية :

بعد عملية التدريب في مجال العلاج وتقديم الاسعافات الاولية للطلبة الملتحقين حديثا بالثورة، شرعت قيادة المنطقة الثانية بانشاء مراكز للعلاج ،والتي كانت في بداية الامر عبارة اكواخ يوضع بداخلها المرضى والمجروحين لتقدم لهم الاسعافات الاولية ثم ياتي بعدها العلاج. وبعد انعقاد مؤتمر الصومام في 20 اوت 1956، عرفت الولاية الثانية هيكلة جديدة للقطاع الصحي مثل بقية الولايات الاخرى.

2 . هيكلة المراكز الصحية

وضعت ادارة جيش التحرير الوطني تصميما محددا للمراكز الصحية، كي تتناسب مع الانظمة العصرية لمراكز العلاج، فجعلت لها ابواب ونوافذ للتهوية ووفرت لها الاسرة وغيرها من الاجهزة الخاصة، الا ان هذا النموذج لم يكن منتشرا عبر كامل المراكز الولائية الا في اقليم جبال القل ذات المسالك الوعرة والغطاء النباتي الكثيف. اما في بقية الجهات الاخرى، فالوضع بها يختلف بما يتماشى مع كل جهة حسب طبيعتها التضاريسية، ففي السهول مثلا كانت تنشأ المراكز على شكل مخابئ (خنادق) تحت الارض، وفي الجبال تأخذ في المغارات مقرا لها كمراكزه للعلاج وخاصة المتواجدة في الغابات الكثيفة ومنها نذكر مراكز المتواجدة بعزابة.

1-عمار قليل، مصدر سابق ج2، ص 296.

ومن ناحية اخرى نجد مراكز العلاج عادة قريبة من مراكز التموين والخدمات الاخرى.[1]

وفي شهادة لطبيب الولاية الامين خان عند تناوله موضوع التدريب على اعمال التمريض يقول في هذا الشأن " ... لقد كان اعتمادنا على الذات هدفا رئيسيا ، حيث تمكنا من تكوين عددا من الشباب في ظرف زمني قصير على تشخيص بعض الامراض وتقديمهم للإسعافات الضرورية للمصابين ، وبصفة خاصة كيفية استعمال الوسائل المتوفرة لديهم في علاج المرضى وتخفيف الام عنهم ،... وساعدنا الهدوء الذي ساد المنطقة لما قل نشاط جيش العدو بعد توقف حملات التمشيط ... ومن جهتنا ركزنا على انشاء المراكز الصحية والتكوين وتطوير هذه العملية حتى نتمكن من الاستجابة لحاجيات الولاية في هذا القطاع ..."[2]

وفي سنة 1957 عرف القطاع الصحي بالولاية الثانية تطورا ملحوظا وتوسعت مجالاته وامتدت خدماته لتشمل مختلف انحاء الولاية حيث تتعزز نشاط القطاع بالتحاق الممرض الشاب سي عمر مكيشات، الذي قدم من الجزائر العاصمة وهو يملك قدرات كبيرة في مجال التمريض والعلاج الذي قدم دعما كبيرا للصحة في الولاية الثانية، وبحلول الايام الاخيرة لنفس السنة التحق بالولاية كذلك الاستاذ الدكتور محمد التومي الذي تم اللقاء به في جبل الغدير بناحية الحروش، لننتقل بعدها الى جبال القل، وعندها تم تكليفه مهمة التكوين

1-نفسه، ص 298.

2-نفسه، ص 299.

لتوفير الاعداد اللازمة من الممرضين والممرضات لمواجهة الاعباء الجديدة .وبقدوم الطبيب الجديد محمد التومي[1] عرف القطاع تطورا ملحوظا.

وبحلول سنة 1959 أصبح القطاع الصحي بالولاية الثانية يحتوي على الهياكل المادية والتأطير البشري بشكل أكثر اريحية والذي يتكون من:

_ 22 مركزا صحيا يحتوي على مجموع الاسرة الدين يتراوح عددهم ما بين 450 و500 سرير.

_ 90 ممرضا وممرضة.

1-درس الطب في جامعة مونبلييه بفرنسا ، وتابع تخصص امراض القلب الى غاية سنة 1956، وعلى اثر اضراب الطلبة الجزائريين الموافق ل19 ماي 1956 غادر الجامعة الفرنسية ، والتحق بصفوف جبهة التحرير الوطني والثورة مرورا بتونس، ليتوجه بعدها الى الداخل ، فكانت محطته الاولى القاعدة الشرقية التي وجد فيها النظام الصحي قائما، الا انه يفتقر الى الانضباط والتنسيق بين المناطق ، ولذلك اعيد تنظيمه وفق اسس صحيحة وما ساعد على ذلك وصول بعض اعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، التي اشرفت على تغيير مسؤول القطاع آنذاك الصغير النقاش وعين في منصبه محمد التومي بديلا عنه على مستوى القاعدة الشرقية ،ثم شكلت لجنة خاصة لتسيير الجهاز الصحي بالقاعدة ، من العناصر التالية : الدكتور محمد التومي رئيسا ، الدكتور هدام عضوا ، الدكتور مصطفاي شوقي عضوا ، جمال دردور عضوا ، المحامي فتوي عضوا وفي نفس الاطار انشئت نيابة مديرية الشؤون الاجتماعية المتكونة من : السيدة ميمة شنتوف، والسيدة مصطفاي ، والسيد فرنس فانون .انتقل محمد التومي الى الولاية الثانية الذي وجده منظما احسن من غيره في المناطق الاخرى ، ومع ذلك فان الامكانيات المادية والبشرية به محدودة بالقياس للمهمة الملقاة عليه ، ولذلك تولدت عنده فكرة الوقاية التي طبع لها منشورا وزع على مختلف المراكز الصحية بالولاية والذي ينطلق اساسا من ادوات بسيطة هي : توفير قطعة صابون ومقص صغير للأظافر، ومبيد قتل القمل ومعجون للإسنان وفرشاة ، مع قص الشعر باستمرار ، واستعمال قطرات من ماء الجافيل في الماء قبل عملية الشرب . لقد عرف جهاز الصحة في عهده تطورا ملحوظا، لقد أشرف على تكوين العشرات من الممرضين والممرضات وانشا شبكة من المستشفيات السرية. واصل نشاطه في ميدان الصحة بعد الاستقلال واشتغل بمستشفى مصطفى باشا بالجزائر العاصمة الى غاية الثمانينيات. انظر مقلاتي عبد الله: المرجع السابق ص ص، 191، 192.

وبهذه الامكانيات استطاع القطاع الصحي ان يقدم العلاج ولو بشكل نسبي ومحدود للمجاهدين والمواطنين القاطنين في المناطق المحرمة، وخاصة منها تلك التي تتعرض للقصف المدفعي او بعد تلك الغارات الجوية التي يقوم بها طيران الاحتلال الذي تتعرض له المنطقة وكذلك بعد عمليات التمشيط الكبرى.

وفي سنة 1960 تعقدت الاوضاع وأصبح من الصعب الحصول على الادوية، فتقرر انشاء فرع للصيدلة على مستوى الولاية الثانية وعندها تم تعيين مكلفين بجلب وخزن وتوزيع الادوية على مختلف مناطق الولاية. وانشأت القيادة نظاما خاص بالقطاع يشمل: على مستوى الناحية يعين عنصرا يدعى صيدلي الناحية وعن طريقه تتحول الادوية من الاقسام، ويوجد عنصرا اخر مكلف بالصيدلية يدعى صيدلي المنطقة الى غاية مسؤول الصحة على مستوى الولاية، وبذلك التنظيم تمكنت الولاية من تجاوز الصعاب وتوفر الدواء والعلاج الضروري لأفراد الجيش والمواطنين الذين كانوا متواجدين بالمناطق المحرمة[1]

ومواكبة للتطورات التي عرفها القطاع الصحي، قررت القيادة بالولاية انشاء مجلات ونشريات خاصة بالصحة، ففي سنة 1961 أنشأت مجلة طبية بوسائل وامكانات محدودة والتي بواسطتها يتم نشر الاخبار الخاصة بالمراض والاوبئة التي كانت منتشرة في الولاية وخاصة منها الامراض التي لها علاقة بالبرد والظروف المناخية القاسية في المناطق

1-علي كافي: مصدر سابق ص، ص 163، 166.

الجبلية في فصل الشتاء نذكر منها مرض السل، الذي انشات له القيادة مستشفى خاص بناحية اولاد جامع بضواحي القل.[1]

3 . الوضع الصحي أيام عمليات شال العسكرية:

تسببت عمليات شال في حدوث ندرة كبيرة في الولاية الثانية وخاصة منها الادوية ووسائل العلاج وكان من الصعوبة بمكان توفير ما نحتاج اليه، نظرا لكثافة عمليات التمشيط والحصار العسكري وتحليق الطائرات المستمر جعل المجاهدين يبقون بدون طعام طيلة ثلاثة ايام او أكثر. ولتوخي الحذر ينقل المرضى داخل كازمات وذلك بمركز بني عافر ذات المسالك الوعرة (وهي عبارة عن حفر عميقة يقوم المجاهدون بأعدادها لإخفاء المصابين بداخلها وخاصة منهم الذين لا يستطيعون الحركة في حالة تغير المجاهدين لمواقعهم مع تمويه المكان حتى لا يتم اكتشافه من قوات الاحتلال).[2]

عرف القطاع الصحي بالولاية الثانية ايام ثورة التحرير الجزائرية العديد من المناضلين والمناضلات الذين أسهموا بشكل فعال في اقامة هياكل للصحة ذكر منهم على سبيل الذكر لا الحصر:

_ الاطباء: محمد الامين خان، محمد التومي.

_ الممرضون ومنهم: عبد القادر بوشريط، عمار بعزيز، سي رشيد من قسنطينة المدعو سي مخلوف

. الممرضات ومنهم: الشهيدة مسيكة زيزة (مسؤولة عن مستشفى بالقل)

1-عمار قليل: مصدر سابق ح2، ص ص313، 314.

2-شهادة يمينة شراد: المرجع السابق، ص 92.

. الشهيدة مليكة خرشي ممرضة، الشهيدة مريم بوعتورة، الحاجة قنيفي ممرضة، ليلى موساوي ممرضة، زروقي نفيسة ممرضة، فاطمة بن سمراء فريدة زوجة عبد المجيد كحل الرأس، يمينة شراد ممرضة وزوجة الشهيد الصيدلي بشير بن ناصر الذي سقط شهيدا يوم 02 ديسمبر1961 بقسنطينة.[1]

ج . مواجهة الولاية الثانية للعمليات الجنرال شال العسكرية:

لمواجهة عمليات الحجارة الكريمة التي انطلقت في شهر مارس 1960، اعتمدت القيادة الولائية على تقسيم تراب الولاية وقلصت من وحداتها واصبحت الوحدة تضم 24 جندي فقط وأحيانا تكون بعدد اقل من ذلك، وحولت كل جندي الى مسقط راسه كونه يعرف شعابها. ومن ناحية أخرى اعتمدت على امكاناتها الذاتية واعطت تعليمات للجنود بان يتحاشوا الاشتباك مع قوات شال ذات الامكانات العالية قدر الامكان، لان القناعة السائدة بان الثورة مازالت طريقها طويلة وشاقة وعلى الجميع التكيف مع الظروف الميدانية. وفي هذا المجال يذكر قائد الولاية الثانية العقيد علي كافي بانه قد تم اعداد خطة لاغتيال الجنرال ديغول في قلب مدينة قسنطينة الا ان العملية فشلت، ويعتبرها سرا لا يعرفه الا القلة وهو غير متداول في الوسط الإعلامي.[2]

اثر نزول القوات العسكرية الفرنسية بالولاية الثانية على الحالة النفسية للمواطنين، نظرا للعدد الكبير الذي استمر توافده على الناحية طيلة ثمانية ايام، ما جعلها توحي بعمل تريد منه استعراض عضلاتها امام

1-نفسه، ص93.

2- علي كافي مرجع سابق ص 248.

الشعب من خلال الياته العسكرية وترسانته الجهنمية من مدافع واعداد كبيرة من العساكر المدججة بالسلاح من مختلف الانواع والاحجام ، فكانت اول شاحنة على مشارف وتخوم مدينة القل واخرها ما زالت رابضة في القصبة بوسط مدينة قسنطينة، وفي المقابل جاء الرد من عناصر جيش التحرير الوطني من خلال كمين وضع في مدخل مدينة القل التي قامت وحدة مجهزة بأسلحة حديثة تابعة لجيش التحرير الرطني من خلال الهجوم على اول شاحنة كللت العملية بالنجاح، ارجعت به الثقة للجماهير الشعبية، التي تناقلت اخبار العملية وانتشر في بقية النواحي.[1]

1-نفسه ص 249.

الفصل الخامس

الولاية الثانية وعلاقاتها بالولايات الاخرى
وبالهيئات القيادية العليا للثورة
1962-1956

تمهيد:

شهدت المرحلة الاخيرة من مرحلة الاعداد والتحضير للثورة التحريرية، في اخر اجتماع تنسيقي لقادة المناطق الخمسة الذي جرى في 24 اكتوبر 1954 بمنزل مراد بوقشورة بحي الرايس حميدو بالجزائر العاصمة، والذي حضره كل من مصطفى بن بولعيد ديدوش مراد، رابح بيطاط، محمد العربي بن مهيدي ومحمد بوضياف، وفيه اتفق القادة على ضرورة التنسيق والتعاون بين مختلف المناطق، على ان يكون لهم لقاء بعد ثلاثة أشهر لتقييم المرحلة الاولى للثورة ومن خلالها عمليات الانطلاقة والصعوبات التي واجهتها والتخطيط لما هو قادم.

ان التنسيق بين مختلف المناطق ايام الثورة يعد ضروريا كونه يفتح باب التعاون وتوحيد العمل الا ان قادة الثورة قد عجزوا عن اتمام ذلك اللقاء الذي كان مقررا له ان يعقد في مطلع سنة 1955 وهو ما اكده الحوار الذي قام به محمد عباس في جريدة الشروق اليومي مع محمد بوضياف الذي قال في شان التنسيق بين قيادات المناطق ايام الثورة وفي مرحلتها الاولى، ذكر بانه نظرا لعدم توفر وسائل الاتصال و بعد المناطق عن بعضها نتيجة المساحة الواسعة ولذلك اعتمد اسلوب لامركزية النشاط وتركت لقادة المناطق حرية المبادرة في العمل حسب الظروف والامكانات المتوفرة لديه[1].

ومن خلال الشهادات المختلفة لقادة الثورة الذين عايشوا الاحداث خلال مراحلها فانهم يؤكدون لنابان التنسيق بين مختلف

1-محمد عباس، " **بن بلة، عبان ... ومؤتمر الصومام، منه وعبأن؟** "ج3 الشروق اليومي، عدد 628، الجزائر، 21/ 11/ 2002 ص5.

المناطق كاد ان يكون شبه معدوم، حيث تجد كل منطقة نفسها تصارع الصعوبات والتحديات بمفردها، ولم تعرف الافلات من تلك الوضعية الا في اواخر سنة 1955، وذلك ما اكده العقيد محمدي السعيد[1] من الولاية الثالثة مصرحا في هذا الشّأن: " ... لقد كانت المناطق تعمل في شبه عزلة عن بعضها البعض وكان ضعف التنسيق بين الداخل والخارج، يشكل تهديدا خطيرا ونقطة ضعف يمكن للعدوان يستغلها لقلب الثورة ..."[2]

ومن جهته صرح العقيد لخضر بن طوبال في الكلمة التي ألقاها امام اطارات جبهة التحرير الوطني بالمغرب وتونس يوم 05 فيفري 1960 والتي أوردها في كتابه محمد حربي ، الذي يحمل عنوان ارشيف الثورة

1 -ولد بايت فراح بالقرب من الاربعاء ناث رثن (تيزي وزو)، ضابط صف سابق في الجيش الفرنسي متدين قد يكون عمل خلال الحرب العالمية الثانية مع مفتي القدس الحاج الحسيني ، انخرط في الجيش الالماني ودخل في مصالح الاستخبارات الالمانية ، القي به بالمظلة في تونس كعميل وزارة الدفاع الالمانية في 1943 ، القي عليه القبض وحكم عليه بالسجن المؤبد ، اطلق سراحه في 1952ريلقب بسي ناصر ، كان معلم زاوية ، كان مساعدا لكريم بلقاسم ، التحق بالثورة منذ الساعات الاولى لإعلانها في الولاية الثالثة ، شارك في مؤتمر الصومام 20اوت 1956 ، عضوا مستخلفا بالمجلس الوطني للثورة ، بلغ رتبة عقيد، ناب عن كريم بالقاسم في الولاية الثالثة ، شديد التدين ، يتميز بخطبه القوية ، اشقر ، قوي في المعارك، في افريل 1958اصبح قائد لمجلس التنظيم العسكري COM بالحدود التونسية الجزائرية والذي ضم ممثلي الولاية الاولى والثانية والثالثة، عزل من COM اصبح وزيرا للدولة بدون حقيبة بتاريخ 27اوت 1961 عندما قامت حكومة بن يوسف بن خدة ، مع بداية ازمة 1962 انضم الى بن بلة ، عين عضوا في المكتب السياسي، انتخب نائبا عن تيزي وزو في 20 سبتمبر 1962ثم وزيرا للمجاهدين في 27 سبتمبر1962 وفي 24 افريل كلف بالتعريب ، انسحب بعدها من الساحة السياسية الى غاية ترشحه في الجبهة الاسلامية للإنقاذ في انتخابات 1991، توفي في 6ديسمبر 1994 ، له كتاب طبع بالقاهرة عنوانه الاسلام يحمل في ذاته الاشتراكية .**انظر** عاشور شرفي ، مرجع سابق ص317 .

[2] شهادة العقيد محمدي السعيد **حول مؤتمر الصومام** في يومية الشعب، عدد6473 ، الجزائر 1984/08/20.

الجزائرية، وحملتها وثيقة رقم 55 التي قام بتقديم ملخص لها مبروك بالحسين في كتابه الموسوم بالمراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر – القاهرة) وجاء فيه تصريح بن طوبال الذي ذكر قائلا : " ... قبل المؤتمر التاريخي للعشرين من شهر اوت 1956 كانت كل ولاية منغلقة على نفسها وتتحرك بوسائلها الخاصة .وكان كل مسؤول ولاية يتدبر امره بمفرده لتوفير المأكل لجنوده وتنظيم الشعب وتوزيع النشرات التي تتناول السياسة ، ويحرص على ان تكون هذه السياسة مطابقة لتلك التي تتبع في الولايات الاخرى .... ولإقامة اتصالات متينة ومنتظمة بين الولايات اخذت كثيرا من الوقت وتسبب ذلك في اشتباكات عديدة سقط فيها مجاهدون ابطال ... لان العدو كان واعيا ومدركا لأهمية الاتصالات، فكان يضع قوات ضخمة على الحدود بين الولايات ليمنع كل انواع الاتصال ... ولفك ذلك الحصار اضطررنا الى خوض معارك عنيفة استمرت من الفاتح نوفمبر 1954 الى غاية نوفمبر 1955 ..."[1]

من خلال تلك التصريحات يمكننا الوقوف على ضعف التنسيق بين المناطق والسبب في ذلك عدم وجود هيكل تنظيمي يسهر على عمليات التعاون والتنسيق فيما بينها. وعليه يمكننا ان نقسم عمليات التعاون والتنسيق بين الولاية الثانية والولايات والهيئات العليا الثورة مع الولاية الثانية (الشمال القسنطيني) من خلال مراحل التي عرفتها قياداتها المتعاقبة، ابتداء من قيادة ديدوش مراد، زيغود يوسف بن طوبال لخضر، على كافي، وصالح بوبنيدر.

1-مبروك بلحسين: مرجع سابق ص ،72، 73.

أولا: فترة قيادة ديدوش مراد من 1 نوفمبر 1954 إلى 15 سبتمبر 1955:

لا يخفى على اي احد بان منطقة الشمال القسنطيني قد عين على راسها قيادتها ديدوش مراد في اخر لحظة اي قبل ايام فقط من اندلاع الثورة التحريرية[1]، والذي واجهته صعوبات كبيرة تتمثل في قلة السلاح ، ومشكلة اطارات الحزب بقسنطينة وهم مشاطي محمد ، حباشي عبد السلام ، ملاح وبوعلي وعبد الرحمان قيراس، الامر الذي اثر سلبا في الانطلاقة التي كانت محدودة في المنطقة نتيجة لضعف العمل القاعدي نظرا للتضارب الذي وقع فيه مناضلو التيار الاستقلالي (غموضا سائدا حول مسألة قيادة الثورة الذي كان سببه الصراع الحاد الذي عاشته حركة الانتصار للحريات الديمقراطية خلال صائفة 1954، فاحدث ترددا عند الانطلاقة). والى جانب ذلك فان العمل الثوري يستوجب السرية في النشاط خوفا من اكتشافه قبل ان ينطلق، وان المناضلين حفظوا الدرس وحتى لا تتكرر حادثة المنظمة الخاصة التي وقعت سنه 1950.

وامام تلك الاوضاع الصعبة، عملت قيادة المنطقة على التركيز على اسلوب حرب الكمائن وحرب العصابات وذلك لربح ثقة ومساند الشعب للثورة، مع وضع تنظيم سياسي وعسكري كان الهدف منه تأطير الشعب ونشر التعليمات والاوامر[2].

1-Aissa Kéchida **, Les architectes de la révolution ,** Chihab editions Batna ,2001, p69.

2-Jacques Durquesne**; L'Algerie ou la guerre des mythes** ,Imprimerie Saint Augustin a Bruge France 1958 ,p 19.

في مجال التنسيق والتعاون مع مختلف المناطق الاخرى تميزت مرحلة ديدوش مراد بما يلي:

_ قصر المدة التي قضاها على راس هرم المنطقة الثانية منذ فاتح نوفمبر1954الى غاية استشهاده في 18 جانفي 1955 في معركة وادي بوكركر قرب السمندو، والذي سبقه ايضا استشهاد القائد باجي مختار بسوق اهراس في الاسبوع الثاني من اعلان الثورة، 17 نوفمبر1954.

_الحصار الذي فرضته قوات الاحتلال منذ التفجيرات الاولى المعلنة عن قيام الثورة التي رافقتها عمليات لتمشيط والقمع الذي قامت به قوات الاحتلال تجاه الشعب والمناضلين.

_ عدم وقوع الاجتماع التنسيقي الاول بين قيادات الثورة والذي كان مقررا له ان يتم مطلع السنة القادمة للثورة، ويكون حسب التقديرات في حدود 05 جانفي 1955 [1]، الا ان التطورات التي عرفتها الثورة خاصة منها المتعلقة بالقادة التاريخيين وما تعرضوا له وهم : مصطفى بن بولعيد العيد القي عليه القبض في تونس عندما كان في محاولة لاجتياز الحدود التونسية الليبية وذلك لجلب السلاح للمنطقة الاولى ، سقوط ديدوش مراد شهيدا بعد ثلاثة اشهر عن اعلان الثورة ، القاء القبض على رابح بيطاط مارس 1955 ، عدم تمكن محمد بوضياف من الدخول الى ارض الوطن .بالإضافة الى انشغال اعضاء الوفد الخارجي بالدعاية لنصرة القضية الجزائرية على مستوى المحافل الدولية.

1-محمد تقية مرجع سابق ص 156.

ثانيا . فترة قيادة زيغود يوسف من 15 جانفي1955 الى غاية 23 سبتمبر 1956:

أحدث اكتشاف المنظمة الخاصة من مصالح الشرطة الاستعمارية زلزالا في وسط الحركة الناضلية لعناصر الاتجاه الاستقلالي، وترتب عنه العديد من الاعتقالات، زج بالكثير من عناصر المنظمة الخاصة في السجون وصدرت في حقهم احكاما قاسية، وكان من بينهم زيغود يوسف، في 22مارس 1950، وهذا الاخير خطط للهروب من سجن عنابة رفقة ثلة من المناضلين من بينهم عمار بن عودة، بكوش عبد الباقي وسليمان بركات. [1]

وفعلا تمكنت المجموعة من الفرار من السجن بعد معاناة ومحاولات ، وكان ذلك بتاريخ 21 افريل 1951 لتبدا مرحلة اخرى من المعناة التي ترافقها المطاردات البوليسية ، والتي دفعت بالفارين من السجن والاعتقال باللجوء الى المناطق الحصينة حيث تتقلص فيها عيون الاحتلال المبثوثة في كل ناحية فكان لجوؤهم الى الاوراس امرا لابد منه ،فاستقبلهم مصطفى بن بولعيد رفقة مناضلي الناحية بكل حفاوة وترحاب ونزلوا بالتحديد في دوار عين كار ناحية اريس ، اين مكثوا فيه ما يناهز السنة ، قضوها في التنقل بين الدواوير يشتغلون في التوعية والتكوين في اوساط الجماهير. [2]

1-الزبير بوشلاغم، **((الشهيد يوسف زيغود الذكرى الثلاثين لاستشهاده))** ، **مجلة أول نوفمبر**، ع 78. اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين، 1986 الجزائر ص 34.

2-محمد جرود، **الملف السري لاغتيال الشهيد مصطفي بنب ولعيد**، منشورات الشهاب الجزائر،2005، ص 23.

فكانت منطقة الاوراس المعقل الذي اوى كل المبحوث عنهم والفارين من احكام السجن والمتابعات، فكانت تلك محطة اولى للتنسيق الثوري بين منطقة الاوراس والشمال القسنطيني، مكنت زيغود يوسف من ربط علاقات متينة مع المناضلين والاهالي وقيادات الاوراس، يضاف لها الاتصال المباشر مع كل من محمد بوضياف والعربي بن مهيدي وغيرهم. تلك المدة مكنت من ربط علاقات متينة بينهم، وكانت حافزا هاما للطلب الذي تقدم به شيحاني بشير حول موضوع المساعدة على القيام بعمل لتخفيف الضغط على الاوراس، وقد ذكر عبد الله بن طوبال، حول اتصال شيحاني بشير بالمنطقة الثانية قائلا "... وفي ذلك الوقت كان راسلنا شيحاني يستنجد وينادي، نحن في خطر، لازم على المناطق الاخرى ان يعملوا عمليات لفك الحصار عنا ..."[1].

كانت رسالة شيحاني بشير خليفة بن بولعيد على المنطقة الأولى (الأوراس النمامشة) اتصاله بالمنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) سبقت عمليات 20 اوت 1955، بزيغود يوسف عن طريق الرسالة التي بعث بها اليه دعيا إليه احداث اياه فعل شيء ما حتى يخفف به الخناق الذي فرضه ذلك الطوق الذي ضربته قوات الاحتلال على المنطقة الاولى ومحاولة تقديم ما هو ممكن للمساعدة حتى يفك الحصار.

1-بوعريوة عبدالمالك، **العلاقات بين الولايات التاريخية للثورة التحريرية الجزائرية1954 - 1962**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، المشرف الاستاذ شاوش حباسي، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية 2005 /2006 ص ص 49 . 50

ان ذلك الاتصال قد حملته تلك الرسالة التي جاء ذكرها في الشهادة الحية التي قدمها المجاهد محمد كشود والذي ذكرنا بلحظة التسليم وما تبعها ، فقد قال : "لقد فتحها زيغود يوسف وقراها ثم اعاد قراتها متمعنا في محتواها، وقد تجلى على محياه نوعا من التأثر الشديد حتى انهمرت الدموع من عينيه، ليختفي بعدها، وينعزل عن الجميع ليظهر من جديد بعد مرور خمسة عشر يوما، مقدما مشروعا قابل للتنفيذ والتطبيق ..."[1] وقد فكر زيغود يوسف في تعميم تلك الهجمات على كامل التراب الوطني، وجاء ذلك في شهادة علي كافي التي حملتها مذكراته قائلا : "...وسعيا لتوسيع العملية بعث زيغود يوسف برسالتين الى المنطقة الاولى(الاوراس) والثالثة (القبائل) يدعوهم للقيام بتنسيق العمل وشن هجمات على ان تكون في وقت واحد ، الا انه حدث مالم يكن مخطط له، حيث كانت المنطقة الاولى قد عرفت فراغا في قيادتها كون شيحاني بشير قتل ، ومصطفى بن بولعيد مازال مسجونا ومن جهة اخرى تعرف المنطقة صراعا حادا حول قيادتها، اما مصير الرسالة الثانية التي بعث بها نحو المنطقة الثالثة (القبائل) لم تصل الى الجهة التي ارسلت اليها كونها تعرضت للاستلاء من طرف القوات التابعة لجماعة مصالي الحاج والقي القبض على المبعوثين واعدموا .[2]

استطاعت تلك العمليات ان تعيد الروح للمقاومة المسلحة وتشجع الجماهير على التخلي عن ذلك التردد الذي صنعته وسائل الاعلام الفرنسية والتي عززها نشاط الاجهزة الاستخباراتية الا ان الحقيقة تجلت

1-شهادة محمد كشود، المرجع السابق ص44.

2-علي كافي مرجع سابق، ص، ص ، 82 ، 83 .

من خلال المجازر التي اقترفت في حق الشعب الجزائري بدون رحمة وعندها سقط القناع امام الذين كانوا ينتظرون من ادارة الاحتلال ان تحقق لهم امانيهم فالتحقت اعداد كبيرة من الشباب المتطوعين وجاءت من كل فج عميق للالتحاق بصفوف الثورة، فكانت المشاركة واسعة، ولم تتأخر عنها اي فئة من المجتمع حتى النساء شاركن بقوة فيها.[1]

وفي فترة زيغود يوسف حدث الاتصال من جديد بالمنطقة الثانية مع المنطقة الرابعة في شهر نوفمبر 1955، الذي تؤكده رسالة عبان رمضان التي بعث بها الى محمد خيضر عضو الوفد الخارجي بالقاهرة[2]، وهو الاتصال الذي عزز مكاسب مبادرة 20اوت 1955 التي اعطت العمل الثوري دفعا قويا وبدد الشعور بالعزلة لدى القائد زيغود يوسف وفتح افاقا جديدة للتنسيق والتعاون بين مختلف مناطق الوطن كون الثورة عاشت ايام صعبة افتقدت فيها عملية التنسيق وذلك لانعدام هياكله.

وفي شهر نوفمبر 1955 استقبلت المنطقة الثانية أول مبعوثا حل بهام ن المنطقة الرابعة وهو الطالب عمارة رشيد[3] الذي بعثه عبان

1-نفسه، ص93.

2-مبروك بلحسين: مرجع سابق، ص 116.

3-ولد بجرجرة سنة 1934 من عائلة ميسورة الحال ، انتقل مع عائلته للعيش مع اهله في واد الزناتي ، درسة اولا في عزازقة ثم برج منايل واكمل دراسته الثانوية بالعاصمة ودخل جامعة الجزائر ، عرف بنشاطه السياسي والطلابي المبكر ، ساهم في انشاء الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين ، وتأكد ارتباطه بالثورة التحريرية ، واشرف على تنظيم الاضراب الطلابي المعروف ، سخر نفسه وما يملك للثورة ، تعقد الاجتماعات في بيته ويكلف بمهام التنسيق والتموين ، كلفه عبان رمضان بنقل رسالة الى زيغود يوسف بالشمال القسنطيني، رافق عمر اوعمران في نقل الاسلحة من العاصمة الى المنطقة الرابعة ، التحق بصفوف المجاهدين وعمل طبيبا في المنطقة

رمضان. وضع الموفد من الجزائر في الصورة، وعاين الواقع بعدما حضر لعدة اجتماعات اجرتها قيادة المنطقة، وفي خضم تلك الزيارة اقترح عليه زيغود يوسف بضرورة عقد مؤتمر وطني لتقييم المسيرة الثورية وتشكيل قيادة موحدة لها حتى يتسنى لها بوضع هيكل تنظيمي خاص بالتنسيق بين القيادات المختلفة، ومن اجل ايجاد الحل لتلك المسالة قدم عرضا باحتضان مؤتمر وطني تحضره كل المناطق على ان ينعقد فوق اراضي المنطقة الثانية وهي على اتم الاستعداد لاحتضانه، ومن جهة اخرى زود عمارة رشيد بتقرير مفصل عن الاوضاع في المنطقة الثانية.[1]

وجاء في الرسالة التي بعث بها عبان رمضان الى اعضاء الوفد الخارجي بتاريخ 09 جانفي 1956 ذكر فيها عن اتصاله بالمنطقة الثانية، قائلا: " ... نحن على اتصال بناحية قسنطينة، وقام قائد[2] من جبهة التحرير الوطني من مدينة الجزائر بالزيارة في شهر نوفمبر 1955 الى الشمال القسنطيني وقضى هناك 12 يوم، وكان محظوظا كونه وصل للمنطقة لما كان قائدها زيغود يوسف يعقد اجتماعا عاما للإطارات والذين بلغ عددهم حوالي 200) .... ومن جهة اخرى يشرح وضعية الجيش بانها على ما يرام ... اما الوضعية السياسية هم على نفس خط العاصمة

الرابعة الى ان سقط شهيدا في 13جويلية 1956 بمنطقة لوزانة . انظر مقلاتي عبد الله، مرجع سابق، ص ص 380،379.

1-علي كافي: مرجع، سابق ص 97.

2-يقصد به سعد دحلب الذي انتقل الى قسنطينة وكان في استقباله مسعود بوجريو (مسعود القسنطيني) الذي اوصله الى الناحية التي يشرف عليها صالح بوبنيدر، فتوجها معا الى بني احمد بالقرب من حمام المسخوطين اين كان يتواجد بها زيغود يوسف برفقه عبد الله بن طوبال واعضاء مجلس المنطقة. انظر علي كافي المرجع نفسه، ص 97.

وموافقين على تنفيذ الاوامر ... وحول اتصال جنود عمالة الجزائر وشمال قسنطينة قد تم في سطيف ..." ومن زاوية اخرى يذكرنا فيها عبان رمضان بوجود صندوق خاص بالبريد في مدينة قسنطينة لنقل البريد نحو العاصمة، وان بريد الاوراس كلف به زيغود يوسف ..."[1]

وفي شهادة سعد دحلب التي وردت في كتابه المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر جاء فيها مصرحا : "... بعد عودتي الى الجزائر ، قدمت تقريرا كاملا وتاما الى عبان رمضان وبن خدة بن يوسف وقد كنت مفعما بالحماسة ... كان ذلك التقرير عبارة عن تحقيق وضعت له عنوانا "اعود من الجبل " والذي ظهر في شكل مقالين متتابعين في صحيفة المقاومة الجزائرية[2] ، شرحت فيهما الوضع العام بالمنطقة الثانية وركزت على الجانب المعنوي والثقة والعزيمة التي وجدت عليها افراد جيش التحرير الوطني ، والدليل على ذلك انني حضرت وشاهدت مقابلة في كرة القدم في المنطقة الثانية بدوار بني اصبحي ونحن في ايام الحرب ..."[3]

وبعد عودة سعد دحلب الى الجزائر وتقديمه لتقرير اجابي عما لاحظه من نشاط واستعداد وروح معنوية عالية لدي عناصر الجيش

1-مبروك بلحسين: مرجع سابق، ص ص 133، 134.

2-لسان حال جبهة التحرير بدأ صدورها في سنة 1955، تطبع في تونس والمغرب وحتى في فرنسا في مطابع الحزب الشيوعي الفرنسي الى غاية العدد التاسع قبل ان تتوقف مع التصويت عن السلطات الخاصة، مع خروج لجنة التنسيق بعد معركة الجزائر العاصمة، قرر قادة جبهة التحرير الوطني وقف المقاومة الجزائرية والاكتفاء بالمجاهد بدافع اقتصادي والحرص على الفعالية، وابتداء من العدد الثامن المؤرخ في 5 اوت 1957 اصبحت المجاهد الجريدة الوحيدة للثورة الجزائرية. للمزيد انظر الى عاشور شرفي مرجع سابق، ص 310.

3-سعد دحلب: المرجع السابق، ص ص35، 37.

وقيادته بالإضافة الى الالتفاف الجماهيري حول الثورة ، استجابت القيادة بالعاصمة للاقتراح الذي قدمته المنطقة الثانية لعقد مؤتمر وطني من اجل تقييم وبلورة الطريق التي حددها بيان اول نوفمبر، وذلك بتكوين قيادة موحدة على المستوى الوطني تسهر على عملية التنسيق وتشرف على الاتصال بين المناطق حتى يتحقق مبدأ الكفاح المشترك ووحدة الرؤية وان لا تكون المناطق معزولة عما يجري على مختلف الاصعدة والهيئات ،وعليه بادرت المنطقة الثانية بمشروع احتضانها لاجتماع مختلف وفود وقيادات المناطق ، مبدية كامل استعدادها لذلك، فتلقت رسالة من العاصمة كانت بمثابة اشعار بالموافقة على ذلك الاقتراح.

اعطى زيغود يوسف التعليمات لمساعديه للبدا في الاعداد والتحضير لاحتضان اللقاء المرتقب والذي اختيرت له قرية المشروحة الواقعة بجبال بني صالح، كأول اقتراح لمكان التجمع لتعوض بالاختيار الثاني في بوزعرور الوقعة على الجبال بشبه جزيرة القل وهو مكان حصين وتضاريسه وعرة. ويتوفر على كافة الشروط الضرورية وخاصة منها الامنية كونها تتميز بخاصية الموقع الاستراتيجي الذي يمكن ان يحتضن ذلك اللقاء بكل جدارة واستحقاق.[1]

وبعد دراسة الاقتراح وتبادل الآراء بين القيادة في العاصمة وقع الاختيار على المنطقة الثالثة بوادي الصومام كونها تتوسط البلاد بالإضافة الى الحصانة والهدوء الذي عرفته الناحية وتوفرها على غطاء نباتي كثيف وتوفرها على الشروط الضرورية لاحتضان مثل ذلك

1-علي كافي: مرجع سابق، ص 97، 98.

الاجتماع. استطاع المؤتمر ان يجمع لأول مرة بعد انطلاقة الثورة مختلف القيادات الداخلية، نذكر منها الثانية والثالثة والرابعة والخامسة وغابت عن اللقاء المنطقة الاولى وذلك راجع لظروفها الداخلية وحضر تقرير الولاية السادسة بوسطة التقرير الذي بعث به علي ملاح عنها. [1]

ان مؤتمر الصومام في حد ذاته يعد حدثا بارزا في مسيرة الثورة التحريرية الجزائرية نظرا لوقوعه في مرحلة دقيقة عرفتها مختلف المناطق نظرا لمرور سنتين تقريبا عن اعلانها ، ورغم ذلك لم يتم الاتصال بين مختلف القيادات في الداخل او الخارج حتى يصبح العمل مشتركا وموحدا وتكون القيادة على اطلاع وبينة على ما يجري بداخل كل منطقة او ناحية ومع ذلك بقي النشاط المناطق يؤخذ باستقلالية عن البقية، وكانت كل جهة تعمل بمفردها وفي عزلة تامة، فجاءت قرارات مؤتمر الصومام لتضع حدا لتللك المسألة، وبذلك عرفت المرحلة منعرجا هاما تمثل في انشاء هيكل تنظمي انبثق عن المؤتمر وعليه ظهرت للوجود لجنة التنسيق

1 - المدعو سي الشريف ولد في 14 فيفري 1924 بدوار الطاقة بلدية مكيرة التابعة لذراع الميزان ، نشا في اسرة محافظة وحفظ القران الكريم ودرس اللغة العربية على يد والده الذي كان يعمل اماما بمسقط راسه ، انخرط في حزب الشعب ابان الحرب العالمية الثانية واشرف على ناحية تيزي وزو، اصبح عضوا في المنظمة الخاصة ، احتمى بالجبال نظرا للمطاردة التي سلطتها عليه شرطة الاحتلال، وعند اندلاع الثورة اوكلت له قيادة ناحية تقزيرت وعزازقة ، انتقل بعدها الى جنوب المنطقة الرابعة بوسعادة الجلفة لمساعدة اوعمران ، شارك في مؤتمر الصومام ممثلا للمنطقة ، عين في المجلس الوطني للثورة ، اسندت له مهمة بعث وقيادة = =مناطق الصحراء ومطاردة المصالية ، خاض العديد من المعارك بمنطقة العذاورة وجنوب الاطلس صد المصاليين وجيوش الاحتلال الفرنسي ، وقع في كمين نصبه له العميل من المصاليين الشريف بن سعيديوتم اغتاله غدرا رفقة عدد من اطارات الولاية السادسة في جبل سقون دائرة اولادبجة في 31 مارس 1957 للمزيد انظر مقلاتي عبد الله مرجع سابق ص498 .

والتنفيذ[1] التي اصبحت مهمته الاساسية تختص بالتنسيق والتعاون بين مختلف الولايات والقيادات في الداخل والخارج ، ووحدت العمل في اطاره المشترك [2].

وبعد انتهاء المؤتمر كلف قائد الولاية الثانية زيغود يوسف رفقة ابراهيم مزهودي بالتوجه نحو الولاية الاولى اوراس النمامشة في محاولة لتنظيمها وترتيبها وراب الصدع الذي احدثه استشهاد مصطفى بن بولعيد على مستوى القيادة، وتدخل تلك المهمة في إطار التعاون والتنسيق بين الولايات، الا ان الاقدار لم تمنح القائد زيغود يوسف من الوصول الى الولاية الاولى لينفذ المهمة التي كلفه بها المؤتمرون واستشهد وهو في طريقه نحو الاوراس وكان ذلك في 23 سبتمبر 1956. وهو الخبر الذي اكدته جريدة LE MONDEالفرنسية في مقال اوردته يوم 26 سبتمبر1956 والذي كان يحمل عنوان:" القائد الارهابي زيغود يوسف قتل بالقرب من فليب فيل."[3]

1-هي السلطة التنفيذية لجبهة التحرير الوطنيCCE ويرجع احداثها الى قرارات مؤتمر الصومام اوت 1956 والتي عوضتها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر GPRA1958، تشكلت من خمسة اعضاء تراقب جميع الهيئات وتتوفر على لجان متخصصة، كان اول عمل قامت به تمثل في الاعلان عن نتائج المؤتمر الى مختلف الولايات وضبط مشكل الولاية الاولى بعد استشهاد مصطفى بن بولعيد، وللمزيد انظر عاشور شرفي، مرجع سابق ص 291.

2-علي كافي: مرجع سابق، ص ص98، 99.

3-**((Le chef rebelle Zighout Youssef est abattu près de Philippeville))**, **LE MONDE**, 26 septembre 1956, P : 5.

ثالثا . فترة قيادة بن طوبال عبد الله (الاخضر) من أكتوبر 56 إلى غاية ماي 1957:

أحدث استشهاد القائد زيغود يوسف صدمة قوية نظرا لسمعة التي كان يتمتع بها بين عناصر الجيش وافراد الشعب، وبفطنه المعهودة كلف بن طوبال لخضر قائدا بالنيابة عنه اثناء اداء المهمة التي كلفه بها المؤتمر نحو الاوراس. وعلى إثر استشهاد قائد الولاية زيغود يوسف، تم تعيين مجلس ولاية جديد بقيادة عبد الله بن طوبال (لخضر)، وعضوية كل من علي كافي، وعلاوة بن بعطوش، والى جانب ذلك تم ترسيم النظام السياسي و الاداري الذي رسمه مؤتمر الصومام [1].

تعد المرحلة التي تسلم فيها بن طوبال لخضر قيادة الولاية الثانية بداية للتنسيق والتعاون المنظم بينها وبين لجنة التنسيق والتنفيذ من جهة ومن جهة اخرى بينها وبين الولايات المجاورة لها ، ولتقديم صورة موجزة عن ذلك التنسيق ، نتصفح الوثائق والرسائل التي وقعت في يد قوات الاحتلال الفرنسي اثناء عملية تمشيط قامت بها في ناحية القل يوم 31 جانفي 1957 ، والتي سمحت لهم باكتشاف الارشيف الخاص لمكتب القيادة التابع للخضر بن طوبال بزريبة الخياطين التي تقع على بعد مسافة خمسة عشر كلم (15 كلم) جنوب غرب القل [2]، وذلك باستيلائها على وثائق مكتب القيادة ، الذي كان يحتوي على العديد من المراسلات

1-محمد عباس: **نصر...**، مرجع سابق، ص 178.

2-***FR/ CAOM 93/4410*** *: Note de renseignements 02 fevrier 1957 ; Archives du courrier adressé par le comité Directeur de la Wilaya 02, au CCE, et à la Délégation FLN de Tunis ;*

التي تمت في عهد القائد لخضر بن طوبال بين مختلف القيادات الثورية، والتي نوجزها على النحو التالي :

. **الرسالة الاولى: الوثيقة رقم (03)**: بتاريخ 19 سبتمبر 1956 ارسلت من قيادة الولاية الثانية بالشمال القسنطيني الى لجنة التنسيق والتنفيذ، والتي تتناول في موضوعها ثلاثة قضايا: المسالة الأولى؛ تتعلق بتأكيد استشهاد مصطفى بن بولعيد، وهي التي بقيت غامضة وجاء تأكيدها في تلك المراسلة بعدما تم تبليغ جماعة بتونس ايضا. أما المسألة الثانية؛ تتعلق بالخلاف الواقع بين عمر بن بولعيد وعاجل عجول، نطلب من قيادة العاصمة ان تساعدنا على ايجاد حلول للمسالة، بالإضافة الى النزاع القائم بين قيادة النمامة وقادة الاوراس.[1] بخصوص المسالة الثالثة؛ تتعلق بأحمد بن بله الذي يسعى لزرع عناصر موالية له في الداخل حتى يتمكن من ايجاد من يمثله في تونس، نطلب منكم ان توقفوا هذه المناورات التي تؤثر على مسيرة الثورة ومستقبل البلاد.

. **الرسالة الثانية الوثيقة رقم (06):** بتاريخ 26 سبتمبر 1956 ، ارسلت من لجنة التنسيق والتنفيذ وحاملة لتوقيع بن يوسف بن خدة الى العقيد لخضر بن طوبال ، جاء فيها بان لجنة التنسيق والتنفيذ وصلتها رسالة من تونس تبلغ فيها عن وصول سي عباس (فرحات عباس) هناك وبدأ يعمل على اعادة التنظيم داخل اجهزة القيادة بتونس التي اصبحت لا تخلف كثيرا عما هو عليه الوضع عند النمامشة بالأوراس ، ومن جهته يطلب يوسف بن خدة من بن طوبال ان يزود سي عباس بقرارات مؤتمر الصومام 20 اوت 1956 ، واذكرك باننا من جهتنا قد ارسلنا اليه و

1-Ibid; pieces numero 03.

اعلمناه بان يتصل بك وبالأخوة مزهودي ابراهيم و بن عودة . ومن جهتكم حاولوا ان تضعوا حدا لذلك النزاع القائم في الاوراس والنمامشة وتقديم الحلول التي اقرها المؤتمر، ويطلب منهم بن يوسف بن خدة موافاة العاصمة بكل التفاصيل والحلول التي حققت على ارض الواقع. اما فيما يخص القضية التي اشار اليها زيغود يوسف في رسالته السابقة، نعلمكم بانه لا يجب ان تضخم المسالة، كوننا حاولنا ارسال وفد لتونس الا ان الظروف قد عرقلة مساره، وبناء عليه اضطررنا الى تكليفه (احمد بن بلة) ان يجد حلا للمسالة في تونس وان ينسق مع وفد القاهرة.[1]

. **الرسالة الثالثة الوثيقة رقم (11):** بتاريخ 05 اكتوبر 1956. ارسلت من قيادة الولاية الثانية الشمال القسنطيني الى لجنة التنسيق والتنفيذ موضوعها: يحمل قائمة لضحايا القمع واحصاء عام للخسائر المادية والبشرية التي تعرضت لها الولاية الثانية في تلك الفترة وهي على النحو التالي:

. المجاهدون الذين سقطوا في ميدان القتال بلغ عددهم: 201 نسمة، المسبلون 141 نسمة، اما ضحايا القمع من المواطنين بلغ 3318 نسمة.

. الخسائر المادية تتلخص في: المنازل المدمرة بلغت 4342، المطاحن المخربة عددها 58، الزيوت 242 هكتولتر، الجبوب 7022 قنطار، الحيوانات 5300 رأس، اشجار الزيتون 38940 شجرة، الغابات اتلفت منها مساحة 7150 هكتار، علف الحيوانات 9232 قنطار، الات خياطة عددها 77، الفلين ذو جودة عالية بلغت خسارته 159مليون و500الف فرنك.[2]

1-Ibid; piece numero 06.

2-ibid; piece numero 11.

. **الرسالة الرابعة الوثيقة رقم (13)** : بتاريخ 07 نوفمبر 1956 موجهة من اللجنة القيادية للولاية الثانية الشمال القسنطيني الى لجنة القيادة في الولاية الثالثة القبائل ، تحث فيها قيادة الثالثة بالالتزام بالحدود التي تم ترسيمها بين الولايات بناء على قرارات مؤتمر الصومام والتي تنص على الحدود الفاصلة بين الولايتين والتي نوضحها على النحو التالي من الجهة الغربية ، فان حدود الولاية الثانية تمتد الى سطيف خراطة سوق الاثنين ولهذا نطلب منكم الرجوع الى الحدود الخاصة بولايتكم وندعو الى احترام الحدود، أما مدينة فتبقى داخل حدود الولاية الثالثة، وانطلبوا منكم ان تبلغوا عناصر التنظيم داخل مدينة سطيف ان يسهلوا لنا العمل.[1]

. **الرسالة الخامسة الوثيقة رقم (15)**: بتاريخ 09 نوفمبر 1956 من لجنة القيادة للولاية الثانية الشمال القسنطيني الى لجنة التنسيق والتنفيذ: تناولت موضوع المراسلة التي جاءتها من الوفد الخارجي تبلغ بإمكانية شراء الاسلحة والذخير المتوفرة في المخازن وطلب منا ارسال خمسمائة وخمسة وثلاثين مليون فرنك (535). لشراء الاسلحة، اما نقلها فنطلب منكم ان تبلغوننا بالكيفية التي ترونها مناسبة. ومن جهة اخرى حملت المراسلة موضوع العضو الاضافي احمد محساس في المجلس الوطني للثورة، فكانت الاجابة بالموافقة، وفيما يخص لخضر بن طوبال نقترح عليكم تعويضة بعمار بن عودة في عضوية المجلس الوطني للثورة، نظرا للمهام القيادية

1-ibid; piece numero 13

التي يقوم بها بن طوبال. ومن جهة اخرى نبلغكم بحضور المبعوثين اللذين ارسلهم عميروش لوضع اجهزة الراديو قد وصلوا وهم يشتغلون.[1]

. **الرسالة السادسة : الوثيقة رقم (16):** بتاريخ 18 نوفمبر 1956، رسالة من قيادة الولاية الثانية الى الاخوة سي ابراهيم (مزهودي) وسي عمار (بن عودة) ، يطلب منهم بن طوبال ان يتصلوا ويبلغوه عن اخبارهم ، ويلوم عليهم السكوت وعدم تنفيذ ما طلب منهم وهم العارفون بالأوضاع التي تركوا عليها اخوانهم في جبهة القتال وكلهم في حاجة ماسة الى السلاح والذخيرة كون العدو لا تكفي مواجهته بالرسائل والوعود لقد طاف الكيل ننتظر ونكم الملموس ، وهل انستكم تلك الحرية التي تعيشون فيها خارج بلادكم، فإنها مزيفة عليكم ان تسرعوا بتقديم الدعم اللوجستيكي للثورة، وذكروا اعضاء الوفد الخارجي بان عناصر جيش التحرير بدأت تتلاشى امامهم الوعود التي قطعتموها واصبحت ثقتهم فيكم تتجه نحو الملل، اما نحن في الداخل على ارض المعركة فنحن مصممون ان نقاتل الى اخر نفس فينا ، ونسعى لأخذ سلاحنا من فوق ظهور عدونا ، وان لا نستسلم حتى النصر او الاستشهاد.[2]

. **الرسالة السادسة الوثيقة رقم (18):** بتاريخ 26 نوفمبر 1956 من القائد العام للولاية الثانية الشمال القسنطيني الى الرائد عمارة (بوقلاز) قائد منطقة سوق اهراس ، احيطكم علما بان الاخ عمار بن عودة ارسل الى تونس من اجل القيام بمهمة محددة ، ولزام عليه ان يهتم بشراء الاسلحة وارسالها لنا فقط ، تلك هي المهمة المكلف بها . وليست له اي

1-ibid; piece numero15

2-ibid; piece numero16

صلاحية بالتدخل في المسائل الخاصة بيننا، وكل محاولة منه للتدخل فيها يعتبر تجاوزا لصلاحياته وبذلك يكون قد اخترق القانون، نحن نعلم بانه قد أحدث بتدخلاته في المرحلة السابقة قد احدثت بعض المشاكل على مستوى منطقتكم، ولما كان يعلم بها زيغود يوسف فانه كان يعاتبه على ذلك، واعدكم بان ذلك لن يتكرر في المستقبل.[1]

. **الرسالة السابعة الوثيقة رقم (19):** بتاريخ 10 ديسمبر 1956 والخاصة بتعين العقيد عمار اوعمران الذي عين في الخارج، ليشرف على الاشراف على الجناح العسكري للوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني وعلى الرائد ابراهيم مزهودي والرائد مصطفى بن عودة والاخ احمد محساس وكل العناصر التي تعمل في هذا الفصيل ان تكون تحت اشراف عمار اوعمران. امضاء عبان رمضان[2]

. **الرسالة الثامنة الوثيقة رقم (21):** بتاريخ 12 ديسمبر 1956 والتي حملت الرد على التصريحات التي أدلى بها أحمد محساس والمتعلقة بموضوع قرارات المؤتمر ومدى مصداقيتها، يذكرة بن طوبال بان الجميع تفاجأ بما صرحت به وخاصة لما تناولت مسالة التمثيل للمناطق اثناء انعقاد مؤتمر الصومام فأنني اذكرك:

1 . بان منطقة النمامشة قد بلغت قبل انعقاد المؤتمر بانها يتعذر عليها الحضور بحكم التواجد الكثيف لقوات الاحتلال على العابر المؤدية لمكان اللقاء.

1-ibid; piece numero18

2-ibid; piece numero 19

2 . ومن جهته جاء عمر بن بولعيد الى للملتقى حملا رسالة يؤكد بانه يحمل رسالة من اخيه مصطفى بن بولعيد تسمح له بتمثيل منطقة الاوراس، فرفض المؤتمر منحه فرصة التمثيل لسببين: أولها يتمثل في الصراع القائم بين قادة الاوراس والنمامشة، وقد يؤدي ذلك التمثيل الى احتجاجات كبيرة من بقية القادة في الاوراس. وثانيها كونها مغشوشة لأننا نعلم بان القائد سي مصطفى بن بولعيد قد سقط شهيدا منذ فترة بعيدة. وحول مسألة تمثيل المنطقة الخامسة اي الغرب الوهراني، فان بن مهيدي قائد المنطقة كان حاضرا ولعب دورا هاما ايام المؤتمر.[1]

ان الفترة التي قضاها الاخضر بن طوبال والممتدة من اكتوبر 1956 الى غاية ماي 1957، شهدت العديد من التطورات سواء كان ذلك على المستوى الداخلي للولاية الثانية او في علاقاتها مع مختلف الهيئات القيادية او بالنسبة للتنسيق مع بعض الولايات المحاذية لها منها الاولى والثالثة وكذا القاعدة الشرقية (منطقة سوق اهراس).

فعلى الصعيد الداخلي قام بتطوير الهياكل العسكرية والنظامية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والادارية، نتجت عن نصوص تنظيمية التي مهدت لأرضية صلبة التي كانت حصنا متينا وقف في وجه كل المستجدات وحافظ على تماسك الولاية وجنبها التمزق والتشتت والصراع الى غاية اعلان الاستقلال.[2]

وعلى صعيد التعاون بين الولايات فقد كان يتمثل في التنسيق الخاص حول مسالة جلب السلاح عبر الحدود وكيفية عبوره من تونس

1-ibid ; piece numero 21.

2-علي كافي: مرجع سابق ص 112.

الى الولايات الداخلية ، ومسالة رسم الحدود بين الولايات المجاورة مثل ما عرفته الولاية الثانية مع الولاية الثالثة ، ومسالة الخلاف الذي وقع بين عمارة بوقلاز وعمار بن عودة والمراسلة التي تمت بين القائد الاخضر بن طوبال وعمارة بوقلاز ومحاولة راب الصدع بينهما ، يضاف لها التكاليف التي تمنحها القيادات العليا للتدخل في الولايات المجاورة لفض النزاعات التي تحدث بين قيادتها مثل ما حدث في الولاية الاولى (الاوراس) عند محاولة خلافة مصطفى بن بو العيد ، وما تبعها من تصفيات التي تمت ،اثناء غيابه ونذكر منها تصفية شيحاني بشير وهروب عاجل عجول الى ادارة الاحتلال وغيرها من المشاكل التي عرفتها.[1]

أما علاقتها بلجنة التنسيق والتنفيذ فهي الاخرى شهدت بدورها تطورا متزايدا خاصة بعد الانتهاء من المؤتمر، كونها احدثت كهيكل تنظيمي يسهر على الاشراف المركزي لجميع النشاطات المتعلقة بالثورة و التي تقوم بها الولايات وجاءت في ظروف عصيبة عاشتها المناطق وخاصة منها مسالة التنسيق والعزلة التي فرضتها قوات الاحتلال الفرنسي عليها فكانت بمثابة النفس الجديد الذي احدث قفزة نوعية في التنسيق والتعاون ونقل الاوامر والتنظيمات لمختلف النواحي من الوطن بعدما عاشت المناطق حصارا خانقا طيلة السنتين الأوليتين من عمر الثورة ، واصبحت القيادات المحلية تدرك بان هناك قيادة عليا جماعية تتكفل بمهامها ومنها المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي اصبح الهيئة العليا المقررة وفي الدرجة الثانية تأتي لجنة التنسيق و التنفيذ. التي تعد مجلس الحرب الحقيقي وهي مسؤولة عن توجيه وادارة جميع فروع الثورة من

1-عمار قليل: مرجع سابق ص 410.

سياسية وعسكرية ودبلوماسية وهي تسيطر على جميع هيئات الثورة المنظمة، من سياسية وعسكرية ودبلوماسية واجتماعية وادارية، وجميع القادة العسكريين والسياسيين المسؤولين عن النشاط الثوري في الولايات الستة، كما انهم مسؤولون مباشرة امام لجنة التنسيق والتنفيذ.[1]

واستطاعت لجنة التنسيق والتنفيذ ان تشرف على الاضراب العام الذي كان بمثابة الحافز القوي الذي عجل بإبلاغ الراي العام الدولي على حقيقة النزاع القائم في الجزائر، ونسف من الاساس اطروحة الجزائر فرنسية وهي المقولة التي تمسك بها ساسة ادارة الاحتلال في مختلف مراحل المقاومة والثورة ، الى غاية عرض ملف القضية في الجمعية العامة للأمم المتحدة بعدما وجدت دعما من المجموعة العربية والاسيوية خلال مناقشة القضية وكان ذلك على المستوى الدولي ، اما على المستوى الداخلي فقد حقق الاضراب الذي انطلق في 28جانفي 1957 واستمر الى غاية 04 فيفري1957 وتحققت مجمل الاهداف المقررة ، فكانت له تداعيات هامة ، نذكر منها مناقشة القضية لأول مرة، وصدر في حقها لائحة تدعو الى حل النزاع بالطرق السلمية حسب ما ينص عليه ميثاق الامم المتحدة[2].

ومن جهة اخرى كان لهذا القرار غضب شديد وردة فعل عنيفة من قبل ادارة الاحتلال في محاولة منها اخماد الثورة بواسطة تطبيقها لحملة قمع واسعة وغير مسبوقة، الحقت خسائره كبيرة للتجار المضربين

1-مجلة ا لجيش، " **مؤتمر وادي الصومام ... دوافع انعقاده وأهميته، وأهدافه**" ، شهرية ثقافية سكرية، عدد 77 ،الجزائر 1970 ،ص18 .

2-جريدة المقاومة الجزائرية، عدد 7 بتاريخ 16 /02 / 1957.

وتعرضت بضائعهم للنهب، وطرد العمال من مناصب عملهم، وتعرض نظام الجبهة الصدمة عنيفة بالعاصمة منذ مطلع 1957 انتهت باعتقال محمد العربي بن مهيدي في 23 فبراير 1957 ، وفي هذا السياق، اخذت اللجنة تخطط لمغادرة الجزائر لأداء مهامها بحرية اوسع وفعالية اكبر نظرا للطوق الذي فرضة شرطة الاحتلال على العاصمة، وفي هذا الشأن تأتي شهادة سعد دحلب الذي اودها في كتابه المعنون ب المهمة منجزة يقول فيه : " ...التقينا بعد ثلاثة ايام من افتراقنا بالعاصمة، في مركز قيادة الولاية الرابعة عند العقيد الصادق ،...ولما كنا في اعالي جبال الشريعة قررنا اللجوء الى الخارج ..."[1] وتأتي شهادة بن يوسف بن خدة سبب مغادرة اللجنة مدينة الجزائر قائلا : "...ان اللجنة قدرت انه من الصعب مواصلة تسيير الثورة انطلاقا من الجبال ..."[2]

انقسم اعضاء اللجنة الى فوجين عبان رمضان وسعد دحلب اخذا اتجاه الغرب لبلوغ المملكة المغربية ومنها الى تونس ، والفوج الثاني يتكون من كريم بلقاسم وبن يوسف بن خدة اللذين توجها نحو الشرق عبر الولاية الثالثة ثم الثانية وكان ذلك اول اتصال مباشر لعنصر لجنة التنسيق والتنفيذ بالولاية الثانية الشمال القسنطيني واثناء مرور كريم بلقاسم مع مرافقه لما كانا متوجهين الى تونس اقترح على العقيد الاخضر بن طوبال ان يشكلا معا كتلة من العسكريين لمواجهة سلطة السياسيين في لجنة التنسيق ، فكانت الفرصة التي كان ينتظرها لخضر بن طوبال منذ مدة لرد الاعتبار للعسكريين الذين وجدوا انفسهم يحتلون المراكز

1-سعد دحلب: المرجع السابق ص 59.

2-محمد عباس: نصر .... مرجع سابق ص 228.

الخلفية وهم قادة للولايات يخوضون معارك طاحنة ولهم رصيد ثوري وبعبارة ادق هم من خططوا وفجروا الثورة ليجدوا عناصر جاءت بعد مرور سنة على قيامهم للثورة ويخطفون منهم قيادتها فتلك هي القطرة التي أفاضت الكاس وذلك من خلال ما اعلن عليه في مؤتمر الصومام والقاضي بأولوية السياسي على العسكري والتي كانت سببا في تذمر العديد من القادة العسكرين الا انهم قبلوها عن مضض [1]، وعندها طلب منه كريم بلقاسم الالتحاق به وبعد رحلة ثلاثة اشهر عن انطلاق الفوجين وصلا الى تونس بتاريخ 21 ماي 1957 حسب ما ذكره سعد دحلب.[2]

وعند وصولهم عقدت لجنة التنسيق والتنفيذ اجتماعا بمكتب جبهة التحرير الوطني بتونس لتقييم الاوضاع الا ان خلافا حادا برز على السطح وبشكل خطير ، وشهدت صائفة 1957 مناورات واسعة تمحورت اساسا حول قرارات مؤتمر الصومام بالا ضافة الى توسيع الهيئات القيادية الامر الذي عجل بانعقاد اول عادية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة في الفترة الممتدة ما بين ال20 و28 اوت 1957 [3]،في

1-حميد عبد القادر، **عبان رمضان، مرافعة من أجل الحقيقة**، منشورات الشهاب، الجزائر2003، ص 137

2-سعد دحلب نفس الرجع، ص 60.

3-قرارات المجلس الوطني للثورة الجزائرية يؤكد ما يلي : 1 _لا توجد اولوية للسياسي على العسكري ولا فرق بين الداخل والخارج ، 2_ جميع اعضاء المجلس الوطني المشاركين في الدورة الاولى للمجلسCNRA.وهم : عبان رمضان ،عباس فرحات ،عموري محمد ،بن عودة بن مصطفى ،بن خدة بن يوسف ، بن طوبال لخضر ، بن يحي محمد ،بوقلاز عمارة ، لومدين هواري ،بوصوف عبد الحفيظ ، شريف محمود ، دحلب سعد دهيليس سليمان ،دباغين محمد الامين ، فرنسيس

ظل انقسام الهيئة التنفيذية الى كتلتين كتلة عبان رمضان وكتلة كريم بلقاسم انتهت بارتفاع عدد اعضاء لجنة التنسيق الى 14 عضوا[1] وفيها تم تقليم اظافر عبان رمضان الذي بقي بمفرده وسط العسكريين وهم : كريم وبن طوبال وبوصوف ومحمود الشريف وعمر اوعمران[2] بعدما ابعد عن التشكيلة بن يوسف بن خدة وسعد دحلب. وبذلك يصبح لخضر بن طوبال عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ في تشكيلتها الثانية، ومن جهتم العسكريين تحالفوا في مواجهة عبان رمضان الذي فقد تدرجيا العناصر الداعمة له وعلى راسهم العربي بن مهيدي وبن يوسف بن خدة وسعد دحلب دون ان نهمل الدعم الفعال الذي كان يجده في كريم بلقاسم الذي انحاز الى خصوم عبان.

فكان كريم بلقاسم صاحب الدور الفعال في حشد عدد كبير من القادة الميدانيين الذين تمت دعوتهم لحضور الاجتماع الاول للمجلس الوطني للثورة ، واستطاع كل من كريم بلقاسم برفقة بن طوبال لخضر وعبد الحفيظ بوصوف ان يعمل على تهيئة الظروف المناسبة للحد من قوة عبان رمضان ، وذلك من خلال اجتماعه خارج المجلس وقبل انعقاد الدورة مع القادة الميدانيين الذين تمت دعوتهم لحضور الدورة حتى

احمد كريم بلقاسم ،المدني احمد توفيق ،مهري عبد الحميد ، مزهودي ابراهيم ، اوعمران عمار الثعالبي الطيب يزيد محمد .للمزيد انظر عاشور شرفي مرجع سابق ص498.

1-تشكيلة لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية: كريم بلقاسم، عبان رمضان، محمود الشريف (الاولى) بن طوبال لخضر (الثانية) عمر اوعمران الرابعة) عبد الحفيظ بوصوف (الخامسة)، الامين دباغين، فرحات عباس، عبد الحميد مهري، احمد بن بلة، محمد بوضياف، محمد خيضر، حسين ايت احمد، رابح بيطاط. للمزيد انظر سعد دحلب: المرجع السابق، ص ص ، 68 ،69

2-علي كافي مرجع سابق، ص 211.

يتمكن الباءات الثلاثة[1] من فرض سياستهم ولذلك عقدوا اجتماعا بضواحي العاصمة التونسية قبل ان يتوجه المدعوون الى القاهرة والذي ضم كل من: كريم بلقاسم لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف عمر اوعمران، محمود الشريف ، علي كافي، علاوة بن بعطوش، محمد العموري، محمد عواشرية ،صادق دهيليس، سي صالح زعموم، محمدي السعيد، عمارة بوقلاز. وتلك الخطوة اعتبرت مناورة التي سعت لظهور هيئة جديدة للمجلس الوطني للثورة.[2]

رابعا . فترة قيادة علي كافي من ماي 1957 إلى غاية جوان 1960:

عرفت الولاية الثانية استقرارا في مجلس قيادتها في المرحلة التي اعقبت مؤتمر الصومام، وكشفت عن تماسكها، فقد كانت عملية تعيين القائد الاول والترقية لعضوية مجلس قيادتها تتم من داخل الولاية الثانية قبل القيام باستشارة الاجهزة التنفيذية للثورة او انتظار قرارات صادرة عنها، وهو الامر الذي جعل الولاية الثانية لم تتعرض لحالة الشغور على مستوى قيادتها او تعرف انقسامات على مستوى القيادات الميدانية، ويرجع ذلك الى عاملين هامين

العامل الاول: يكمن في ان الولاية الثانية تعد نموذجا في التنظيم والاستقرار خلال الثورة التحريرية ولم تشهد اي صراع على مستوى

1-**الباءات الثلاثة** وهم: بلقاسم كريم، بن طوبال لخضر، بوصوف عبد الحفيظ، تلك التسمية أطلقها عليهم المراسل الصحفي الفرنسي *yves courierre* ايف كوريار في كتاباته، اختصارا لا سماءهم و لتمييزهم عن بقية القيادات الاخرى للثورة. والتي يطلق عليها تسمية الكتلة الصلبة القيادية.

2-Gilbert Meynier; **Histoire Intérieure; du FLN 1954 - 1962**, Casbah Editions Alger ;2003pp 341,342.

قيادتها الى غاية ازمة صائفة 1962 حيث تعرضت لانقلاب من قبل هيئة الاركان العامة لما كانت تحاول كسب قادة الولايات لصالحها ضد الحكومة المؤقتة، فتمكنت من استمالة الرائد العربي بن رجم لجانبها وهو الذي يعد من أبرز قادة داخل مجلس قيادة الولاية الثانية وكانت النتيجة هي اعتقال بن طوبال لخضر وصالح بوبنيدر وعدد اطارات قيادية بالولاية الثانية.[1]

العامل الثاني: تعرف الولاية تغطية ودعم سياسي على مستوى هرم قيادة الثورة، نتيجة لاستمرار ولائها بشكل مستمر ووثيق للعقيد لخضر بن طوبال الذي يعد من الشخصيات البارزة في الهيئات القيادية العليا للثورة خلال فترة 1957 الى غاية اوت 1961.

وبعد التحاق لخضر بن طوبال بالهيئات القيادية العليا في الخارج وأصبح عضوا ضمن التشكيلة الثانية للجنة التنسيق والتنفيذ في صائفة 1957 والذي عوضه العقيد على كافي على رأس قيادة الولاية الثانية كونه نائبه المباشر. عرفت مرحلته العديد من النشاطات سواء كان ذلك على المستوى الداخلي من خلال مواصلة التنظيم الذي باشرته القيادات السابقة وخاصة منها القرارات التي اصدرها مؤتمر الصومام وكذا تزامن استلامه بردة الفعل الفرنسية التي كانت بدايتها الهجمة العسكرية العنيفة على ولاية الشمال القسنطيني متمثلة في عمليات التمشيط التي تعززها قوات من الحلف الاطلسي، الا ان نتائجها كانت غير كافية للقضاء على الثورة ، وعلية لجات ادارة الاحتلال الى وسيلة اخرى تتمثل في الحرب

1-Ferhat Abbas ; **L'indépendance confisquée 1962 -1978**, Editions Flammarion, Paris ,1984 p 58.

النفسية ، فعملت على انشاء مدرسة جان دارك[1] بمدينة سكيكدة تحت اشراف العقيد بيجار[2] كان الهدف منها تدريس فن مجابهة حرب العصابات .

اما على المستوى الخارجي فكان لقائد الولاية الثانية عدة اتصالات نذكر منها حضور علي كافي وعلاوة بن بعطوش[3] اللذين يمثلان

1- انشات المدرسة سنة 1957 بمدينة سكيكدة وكان العقيد بيجار والقيادة العامة للجيش الفرنسي بالجزائر ينتظرون منها الكثير ، تخرج منها العديد من الدفعات بعد استكمالهم دراسة الفنون المضادة لحرب العصابات ، بها وحدات خفيفة تتكون كل وحدة منها من 23 جنديا ، تكمن مهمتهم في التسلل داخل اوساط الشعب وذلك للبحث عن الاخبار واماكن تمركز قيادة الولاية ومعرفة عدد المجاهدين وكذا مراكز التموين والدعم اللوجستيكي وطرق قوافل السلاح ، ومن اساليهم ايضا بث الدعاية واحباط معنويات الشعب واستغلال المعاناة وخاصة منها غلق الحدود وكثرة القتلى ، والجدير بالملاحظة ان عناصر تلك الوحدات لا ترتدي اللباس العسكري بل تندس ببدلات مدنية وجلابيب شبيهة بزي جنود جيش التحرير لا هام الشعب وتضليله ، تقوم هذه الفرق بالاتصال عن طريق اجهزة من نوع افريك 6 وافريك 3 .للمزيد انظر علي كافي مرجع سابق ص ، ص 176 ، 179 .

[2]ولد في 1916 بفرنسا ويعد احد الفاعلين في معركة الجزائر 1957 ، عمل موظفا بالبنك ما بين 1930 - 1939، كان رقيبا عندما القي عليه القبض اثناء ح ع 2 على حظ ماجينو ، وبعد سنة تمكن من الفرار والتحق بوحدة للمشاة ، انزل بالمظلة في فرنسا عام 1944 ، انهى الحرب برتبة نقيب ، ثم مقدما في حرب الهند الصينية ، وقع اسيرا في معركة ديان بيان فو ماي 1954 ، تولى بعدها فرقة المظليين الاحتياطين والتي كان عدد افرادها 1200 عنصرا جعل منهم نخبة مختصة في القمع ، ذاع صيته في معركة الجزائر 1957 بممارسة منهجية للقمع والتعذيب والاغتيالات بدون محاكمة ، وبقي ينادي بالجزائر الفرنسية .للمزيد انظر عاشور شرفي مرجع سابق ص ،ص 102 ، 103 .

3-ولد في 16 ديسمبر1929 عبد العالي المعو سي علاوة بن بعطش ، بسفانة الوقعة على مسافة 60 كلم من باتنة ، بدأ دراسته الابتدائية بباتنة ، والتي واصلها بكلية الحقوق بالجزائر ، عضو المكتب التنفيذي للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين ، التحق بصفوف جيش التحرير الوطني بعد الاضراب الطلابي في 19 ماي 1956، اوكل اليه زيغود يوسف اعادة تنظيم الولاية

الولاية الثانية الى جانب حضور قادة الولايات بالداخل بعدما تم استدعاءهم من لجنة التنسيق والتنفيذ لعقد اجتماع بتونس في ديسمبر 1957 وذلك لإيجاد حل للازمة الخطيرة التي عرفتها القيادة.

حضر الاجتماع كل من: كريم بلقاسم، عبان رمضان، الاخضر بن طوبال، محمود الشريف وهم القادة المتواجدون بالخارج. أما من الداخل فحضر كل من: محمد العموري واحمد نواورة عن الولاية الأولى، عمارة بوقلاز وعواشرية محمد من القاعدة الشرقية، علي كافي وعلاوة بن بعطوش عن الولاية الثانية، الرائد قاسي عن الولاية الثالثة نيابة عن عميروش، سليمان دهيليس المدعو الصادق وصالح زعموم عن الولاية الرابعة. أما الولاية الخامسة لم تكن ممثلة وكذلك اتحادية فرنسا هي الاخرى غائبة.

ونظرا للتشنج والانقسام بين القادة والجو المشحون التي ترفقها التهم المتبادلة ، قرر قادة الخارج ان يغادروا تونس والاتجاه نحو القاهرة مصرحين لقادة الداخل بان مهام اخرى تنتظرهم وما على المجتمعين في تونس الا ان يتناقشوا ويتخذوا القرارات التي يرونها مناسبة .واهم نقطة ناقشها المجتمعون هي قضية الاسلحة التي تؤرق الجميع لمواصلة النشاط الثوري والحد من هجومات قوات الاحتلال والرد عليها في الوقت المناسب .ورغم اعداد مشروع يمكنه ان يعيد الامل للنشاط العسكري لجيش

الاولى1956، ثم اصبح مسئولا على النشاط السياسي في هيئة الاركان للولاية الاولى ، رقي الى رتبة رائد في اكتوبر 1957 ، وبعد قضاءه 17 شهرا في صفوف جيش التحرير الوطني ، وعند عودته من اجتماع هيئة الاركان للولايات الستة الذي انعقد بتونس ، صعقه التيار الكهربائي بخط موريس في 03 مارس 1958 لما كان يحاول اجتيازه ، على مشارف دائرة بوشقوف (بقالمة) .انظر عاشور شرفي مرجع سابق ص 66 .

التحرير ويعجل بالقضية الوطنية من خلال دفع ادارة الاحتلال لقبول مبدا تقرير المصير والاستقلال .[1] الا ان الصراع الداخلي ابعد القيادة العليا للثورة عن جادة الصواب وبقي الوضع على حاله الى غاية ربيع 1958، فتشكلت قيادتان للعمليات العسكرية C O M[2] في الغرب والشرق.

الاتصالات التي عرفتها الولاية الثانية مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية G P R A بتاريخ 01 اكتوبر 1958 من وزارة الدفاع الوطني تبلغها بتأسيس لجنة العمليات العسكرية بالشرق وتتمركز بغار الدماء على الحدود التونسية الجزائرية وعلى راسها محمدي السعيد يساعده كل من عمارة بوقلاز ومصطفى بن عودة محمد لعموري وعواشرية، ولجنة الغرب تتمركز بالناظور على الحدود المغربية الجزائرية وعلى راسها هواري بومدين، وسليمان دهيليس وقائد احمد.[3]

رد على مراسلة الحكومة المؤقتة من طرف قيادة الولاية الثانية بتاريخ 19 اكتوبر 1958، حملت الرسالة موافقتها على تعيين منظمة تتكفل بالعمليات العسكرية المتمثلة في لجنة العمليات العسكرية الكوم COM الا ان التحفظ الذي ابدته قيادات الولايات الداخلية على ان نشاط هذه اللجنة يكون داخل التراب الوطني بناء على ما اقره اجتماع القاهرة بتاريخ 30 سبتمبر 1958.ولذلك تطلب قيادات الداخل قيام هذه الهيئة بعمليات تفتيش دورية لمعرفة واقع النشاط العسكري والتماس

1-علي كافي: مرجع سابق ص 214.

2-C O M: commandement operational militaire قيادة العمليات العسكرية

3 -TEGUIA MOHAMED: L 'Algerie en guerre; p318.

الحقيقة من الميدان وتسهر على تنسيق العمليات العسكرية على المستوى الوطني.[1]

_ رسالة العقيد عميروش (قائد الولاية الثالثة) الى العقيد علي كافي قائد الولاية الثانية بتاريخ 03 اوت 1958: أما محتواها فكانت لتبليغ قائد الولاية الثانية على المؤمرة التي دبرتها مصالح المخابرات السرية الفرنسية ضد جيش التحرير الوطني بالولاية الثالثة والثورة، والتي كانت تحت القيادة الثنائية العسكرية بين (العقيد قودار، والنقيب ليجي).

اهداف المؤامرة:

_ اضعاف جيش التحرير الوطني عن طريق الوشاية والتبليغ.

_ نشر الاستياء والغضب في اوساط المجاهدين مستغلين الوضعية الصعبة التي تمر بها الوحدات المقاتلة.

_ السعي لا هدام الاطارات الوفية والقضاء على وحدات بأكملها.

الوسيلة تمثلت في زرع وشاة محترفين ومحنكين كانوا في خدمة فرنسا. وكانت القنوات التي اوصلتهم هي مصلحة الصحة حيث كان أولئك المتآمرين يمررون بريدهم من خلالها لأنه بعيدا عن الرقابة، ثم توسع اهتمامهم نحو مصلحة الاستعلامات والمواصلات حتى تمكنوا من وضع ايجيهم عليها من القاعدة الى القمة في احدى المناطق. أما وسيلة الاتصال بالمصالح الفرنسية تتم عن طريق المكاتب الادارية الخاصة (*SAS*)[2]

. رد العقيد علي كافي قائد الولاية الثانية على رسالة العقيد عميروش بتاريخ 23 اوت 1958: بناء على ما ورد في رسالتكم نقترح عليكم ان يعقد

1-علي كافي، نفس المرجع، ص 234.

2 -نفسه، ص 126.

اجتماع سريع بين ولايتينا بغية دراسة الوضعية من جميع النواحي ونحدد لكم موعدا في سرج البغل. ومن جهة اخرى يطلب منه علي كافي ان يأخذ الاحتياطات اللازمة والضرورية للحفاظ على السير الحسن للمنطقة وعدم خلق المشاكل حتي يتم البت في المسالة، مع تذكيره بالتعليمات التي اقرها مؤتمر الصومام 20 اوت 1956والتي تأمر بأن لا تتخذ أي عقوبات في حق الضباط الا بعد أخذ موافقة لجنة التنسيق والتنفيذ.[1]

. اجتماع العقداء الاربعة ما بين 06 و12 ديسمبر 1958، بالميلية في ضواحي جيجل وغياب علي كافي قائد الولاية الثانية: وجه العقيد عميروش قائد الولاية الثالثة دعوة الى اجتماع قادة الولايات للتنسيق فيما بينهم حول مسألة الاسلحة التي عرف دخولها عبر الحدود تراجعا مؤثرا على النشاط الثوري ومن جهة اخرى تحذير القادة الحاضرون بالخطورة الكبيرة التي يمثلها المتسللون من العناصر الموالية للاستعمار الى دواليب الثورة وذلك لإفشالها. حضر الاجتماع الى جانب العقيد عميروش (ايت حمودة عميروش) كل من العقيد سي الحواس المدعو (احمد بن عبد الرزاق حمودة) قائد الولاية السادسة، العقيد أمحمد بوقرة قائد الولاية الرابعة، والرائد الحاج لخضر عبيدي قائد الولاية الاولى بالنيابة، والرائد محمد الامين خان نائبا عن قائد الولاية الثانية علي كافي.[2]

وقع الاجتماع داخل حدود الولاية الثانية بناحية الميلية ضواحي جيجل، درس الاجتماع جملة من المشاكل منها العامة ومنها الخاصة:

1-نفسه، ص 133.

2-رابح لونيسي: **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، دار المعرفة، الجزائر 2000، ص35.

. المشاكل العامة تتمثل في ندرة الاسلحة وشح الموارد المالية.

. المشاكل الخاصة: نذكر منها مشكلة المشوشين في الولاية الاولى الذين استفحل امرهم بعد استشهاد مصطفى بن بولعيد واكثرهم بالمنطقة الثانية (أريس).

_ التواجد الكثيف للعناصر المصالية بالولاية السادسة والحركة الوطنية الجزائرية رغم مقتل بلونيس محمد في منتصف جويلية 1958.[1]

_ تعرض المجتمعون الى مسالة العلاقة بين الداخل والخارج والتي كانوا يرونها بانها غير سليمة لأنهم كانوا يفضلون ان تكون هيئة الاركان بالداخل، وليست خارج ميدان المعركة.[2]

وكانت من قرارات اجتماع العقداء الاربعة بالداخل (قادة الولايات) هو انشاء ما يشبه هيئة الاركان داخل الجزائر تحمل اسم "لجنة المراقبة والتنفيذ "ردا على وجود هيئة اركان بالمناطق الحدودية التونسية والمغربية.[3]

الملاحظة الهامة لهذا الاجتماع انه رغم وقوعه داخل حدود الولاية الثانية الا ان العقيد علي كافي غاب عن اللقاء وبعث بنائب عنه الرائد محمد الامين خان الذي عمل على توفير الظروف الملائمة للوفود المجتمعة وتسهيل عملها الى جانب حضوره قادة الولايات.

1-محمد عباس: **نصر ...**، مرجع سابق ص 469.

2-*CLAUDE PAILLAT ; Dossier Secret De L'Algérie ; Le Livre Contemporain, Paris 1961 pp 208 ;210.*

3-*Gilbert Meynier; **Histoire Intérieure du FLN** ;Casbah Editions, Alger 2003 ;p304.*

وبعد انتهاء الاجتماع بعث العقيد عميروش قائد الولاية الثالثة برسالة الى قائد الولاية الثانية بتاريخ 15 ديسمبر 1958 تحمل في طياتها تأسف عميروش عن عدم حضور علي كافي للاجتماع الذي وقع بالقرب من مقر قيادته ورغم ذلك لم يكلف نفسه الحضور الى جانب قادة الولايات الذين قدموا من مسافات طويلة وقطعوا اشواطا كبير تتخللها المخاطر وصعوبات التنقل ، ومن جهته يشرح في رسالته التي ارسلها لقائد الولاية الثانية بانه كان يطمح بان يكون الاجتماع مميزا كونه يجمع اغلب قادة الداخل ، ويستطرد قائلا بانه كان من الافضل لنا جميعا ان نتوحد لنقف بجانب الحكومة المؤقتة التي تواجهها صعوبات ، وختم رسالته بأمل ان تحل الوحدة وبعبارات التقدير والاحترام[1].

وتجمع المصادر بان عدم حضور العقيد علي كافي قائد الولاية الثانية والعقيد لطفي قائد الولاية الخامسة لذلك الاجتماع يعود سببه الى اعتقادهما بانها محاولة من عميروش لجمع قادة الولايات الداخلية ودفعهم الى دعم كريم بلقاسم ومناورة منه بهدف السيطرة على قيادة الثورة ضد غريميه عبد الحفيظ بوصوف، ولخضر بن طوبال. ومن جهته الرائد الحاج لخضر اعبيدي يصرح بان علي كافي رد على الدعوة التي وجهت له بانه ينتظر الاوامر من بن طوبال للمشاركة في الاجتماع.[2]

1-علي كافي: مرجع سابق، ص، ص 135، 136.

2-حوار مع الحاج لخضر: مجلة اول نوفمبر، ع 110 ،111، المنطمة الوطنية للمجاهدين نوفمبر / ديسمبر 1989 الجزائر ص 41. وانظر أيضا

HARBI MOHAMED; **Le FLN; mirage et realité**, Editions Jeune Afrique Paris ,1985, p;p 236 ,237.

ومن جهته يصرح علي كافي بان عميروش يريد من وراء عقد ذلك الاجتماع ان يظهر كزعيم للثورة في الداخل، لأنه كان وراء انقاذها من الموت بعدما طهرها من العملاء في قضية لبلويت ولم يكن يدري بانه وقع ضحية المخابرات الاستعمارية.[1]

كما رد على العقيد عميروش الذي عاتبه على عدم حضوره للاجتماع الذي جرى داخل الولاية الثانية قائلا : " ... عندما اكتشفت قيادة الولاية الثانية، بعد رسالة العقيد عميروش التي كانت اخبارية فقط تذكرنا بالمؤامرة (قضية لابلويت)، فقد وصلتنا قائمة تضم 1800 شخص نفذ فيهم حكم الاعدام من بينهم ضباط سامين وضباط صف وجنود ومدنيين، رغم النصائح التي قدمتها له بصفتي مسؤول الولاية الثانية، عندئذ قررت الولاية عدم الحضور حتى لا تزكى تلك المؤامرة ونوافق على خرق قرارات مؤتمر الصومام ونبارك اعدام عددا كبيرا من خيرة ابناء تلك الولاية وبالتالي نساهم في تبرير ما حدث في الولاية الاولى والثالثة والرابعة، لإصدار احكام متسرعة في حق الافراد من خلال تنصيب المحاكم الخاصة بالتنفيذ ..."[2]

. رسالة قيادة الولاية الثانية (علي كافي) للحكومة المؤقتة: رسالة شاملة من قيادة الولاية الثانية الى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[3] بتاريخ

1-فتحي الذيب: **عبد الناصر وثورة الجزائر**، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة 1984، ص 615.

2-علي كافي نفس المرجع ص 136.

3 -اعلن عن ميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الاولى كان في القاهرة بتاريخ 19 سبتمبر 1958، وضمت العناصر التالية : عباس فرحات ريس المجلس، كريم بلقاسم نائب الرئيس ووزير القوات المسلحة، بن بلة احمد نائب الرئيس ، حسين ايت احمد وزير الدولة بيطاط رابح وزير

19 اكتوبر 1958 وذلك على اثر اجتماع ادارة الولاية الثانية ايام 14،15،16و17من شهر اكتوبر 1958، والتي حملت تقريرا عاما توضح فيه الوضع العام بالولاية الثانية ومن جهت اخرى جاء موقف الولاية مؤيدا لأنشاء قيادة عليا بالشرق والغرب، الا ان للقيادة تحفظات حول العناصر القادية المشكلة لها ، وحسب راي قادة الولاية الثانية فان تلك العنصر التي تشكل اللجنة، بان اهميتهم تكون في الداخل اكثر منها في تلك اللجنة.

وعن نشاط تلك اللجنة القيادية المتواجدة على الحدود الشرقية والغربية فان تقرير الولاية الثانية يعيب على ادائها الخاص بتوفير الاسلحة وتموين القوات بالداخل، ومن جانبه يذكر التقرير المرسل للحكومة المؤقتة بانه منذ ان تأسست لجنة*COM* لم يصل اي سلاح لاي ولاية وذلك منذ سبعة أشهر (07).

وحمل التقرير العديد من المسائل الاخرى منها الحالة السياسية والمعنوية للشعب التي تعد في عمومها مرضية، اما الجانب الاقتصادي فهم يعنون الضعف والفاقة نتيجة لارتفاع عدد القتلى من الشباب والكهول وخاصة في المناطق المحرمة ومراكز التجمعات كونهم يعانون ويعيشون في ظروف قاسية جدا. وانتشرت بينهم الامراض نذكر منها الملاريا

الدولة ، محمد بوضياف وزير الدولة ، خيضر محمد وزير الدولة ،دباغين محمد الامين وزير الشؤون الخارجية ، محمود الشريف وزير التسليح، لخضر بن طوبال وزير الداخلية عبد الحفيظ بوصوف وزير الاتصالات والمواصلات ، عبد الحميد مهري وزير الشؤون شمال افريقيا ، احمد فرانسيس وزير الاقتصاد والمالية ،امحمد يزيد وزير الاعلام ، بن خدة بن يوسف وزير الشؤون الاجتماعية ، احمد توفيق المدني وزير الشؤون الثقافية ، محمد الامين خان امين دولة في الداخلية ، اوصديق عمر امين دولة في الداخلية إسطمبولي مصطفى امين دولة في الداخلية . انظر سعد دحلب: مرجع سابق ص، ص 243، 244.

وحمى المستنقعات، وداء السل وذلك لنقص الرعاية الصحية وهو ما يخلق لنا مشكلة التجنيد. ورغم تلك الوضعية التي خلفتها عمليات التمشيط والقنبلة المدمرة التي تعززها الدعاية المضللة الا ان الشعب يؤيد ثورته بشجاعة وتفان لقد فرح الشعب كثيرا، لما جاء الاعلان عن تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة وتضامن معها.

وحمل التقرير ايضا من جانبه الحالة المالية للولاية الثانية لفترة ستة أشهر الماضية أي للفترة الممتدة من سبتمبر 1957الىشهرفيفري 1958 بمداخيل عامة بلغت 388048189 فرنك فرنسي قديم، أما المصاريف بلغت 409972191 فرنك فرنسي قديم وذلك بعجز بلغ 31924002 فرنك فرنسي قديم.

ويحذر التقرير بان العجز قد مسى العديد من عائلات المجاهدين الذين لم يقبضوا الاعانات العائلية.[1]

. الاجتماع الثالث للمجلس الوطني للثورة الجزائرية لحل الازمة: عاشت الحكومة المؤقتة خلال الاشهر الاولى من عمرها سلسلة من الازمات ادت الى ارتباك على نشاطها نتيجة عدم انتظام اجتماعاتها من جهة ومن جهة اخرى عدم تجانس وتطابق في الراي بين مختلف وزرائها ، خاصة بعد ما عرفت من صراعات اثرت على ادائها القيادي ، نذكر منها حاثة سقوط بن عميرة علاوة[2] من الطابق الخامس لمبنى الحكومة المؤقتة الجزائرية

1-علي كافي مرجع سابق ص ص 230، 235.

2 -يدعى علاوة عميرة : مناضل من ناحية سطيف ، كان من المتعاطفين مع الدكتور الامين دباغين الذي يشغل وزيرا للخارجية في الحكومة المؤقتة الجزائرية ، تربطه به علاقة منذ كان طبيبا في العيادة بالعلمة، ففي سنة 1958 كان ينشط بمكتب جبهة التحرير الوطني بمادريد(اسبانيا) تحت اشراف مسعود بوقادوم ، وعلى اثر خلاف مع عبد الحفيظ بوصوف وزير التسليح

بالقاهرة، والاتهامات التي وجهت للأمين دباغين الذي كان يشغل منصب وزيرا للخارجية في الحكومة المؤقتة الجزائرية والتي انتهت باستقالته منها ، وبدوره حاول كريم بلقاسم ان يستغل الوضع، وبدعم من مناصريه وخاصة منهم الفارين من الجيش الفرنسي الذين كانفي مقدمتهم الرائد ايدير ميلود وغيره.

في نفس السياق حاول كريم بلقاسم تزعم الحكومة المؤقتة فبدأ مخططه بنشر فكرة مفادها ان السياسيين وعلى رأسهم عباس فرحات الذين يريدون بث الفرقة بين العسكريين وذلك ليخلوا لهم الجو للتفاوض مع فرنسا على اساس حل وسطي شبيه بالطريقة التونسية.

في ظل تلك الظروف المتأزمة صادق اعضاء الحكومة بالأجماع بتفويض العقداء العاملين داخل الولايات ووضع بين ايديهم كامل السلطات لإيجاد الحلول المناسبة للحكومة والازمات التي تلاحقها لينتقل الى مقرها بتونس بعد ذلك بناء على قرارفبراير1959 وبقيت وزارة الخارجية فقط في القاهرة حتى تكون قريبة من مقر الجامعة العربية.[1]

والاتصالات العامة نقل الى القاهرة، كان مترجمنا يجاهر برايه في الحكومة المؤقتة وكان رايه قريبا من راي عميروش ومناصرا لشخصيته المفضلة الدكتور الامين دباغين الذي يراه اولى من الجميع بقيادة الحكومة نظرا لرصيده النضالي ، وبناء على تقرير ابراهيم كابوية في الموضوع استدعي عميرة الى القاهرة، حيث استقبل بمقر الحكومة في 10فبراير 1959 وفضل رئيس الحكومة استقباله بمكاتب مصالح عبد الحفيظ بوصوف في الطابق الخامس ، وانتهى الاستقبال بحادث اليم انتهى بمقتل عميرة الذي يكون حسب الرواية الرسمية رمى بنفسه من النافذة اثر مواجهة صاخبة مع الرئيس فرحات عباس التي كانت مرفوقة بصفعة مدوية .انظر محمد عباس : نصر .. مرجع سابق، ص، ص 471 472.

1 -نفسه، ص 475.

اجتماع العقداء العشرة الذي دام حوالي 94 يوما.

عاشت الحكومة المؤقتة الجزائرية خلال الاشهر الاولى من تشكيلها سلسلة من الازمات كادت ان تقضي على وجودها نظرا لعدم انتظام اجتماعاتها ، ومن ابرز العوامل التي اثرت على ادائها الصراعات الداخلية بين اعضائها نذكر منها الازمة التي احدثتها استقالة وزير الخارجية الدكتور الامين دباغين والتي تبعها انطواء اعضاء الحكومة على انفسهم ، ورغم الجهد الذي بذلته الحكومة برئاسة فرحات عباس للمحافظة على مظهرها كحد ادنى ، بمواصلة نشاطها بصفة عادية ، الا انها وجدت نفسها امام انسداد قد يؤدي الى شللها التام فأرسلت في مارس1959 برقية تدعو فيها للاجتماع في شهر افريل 1959، والتي وجهتها لرؤساء الولايات تدعوهم فيها للحضور مصحوبين بوثيقة مكتوبة تحمل تزكية ،وثقة اعضاء الولاية فيهم .

. دعوة الحكومة المؤقتة للولاية الثانية لحضور الاجتماع بتونس في مارس 1959:

شكل وفد الولاية الثانية من العقيد علي كافي قائد الولاية، مصحوبا بالرائد الامين خان وعضاء اخرين من الولاية الثانية، تحركت المجوعة بتاريخ 25 مارس 1959 باتجاه تونس.

وبعد عقدهم اللقاء الذي عرف باجتماع العقداء العشرة بتاريخ 10 يوليو 1959 والذي تواصل لمدة أربعة وتسعين يوما وهو الذي تم فيه تحكيم الحكومة المؤقتة للعقداء العملين المفوضين للخروج من الازمة التي كادت ان يصيبها شلل، ويعني عمليا كل من:

_ كريم بلقاسم، الاخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف (عن الحكومة)

_القيادة الشرقية محمدي السعيد.

_القيادة الغربية هواري بومدين

_الولاية الاولى عبيدي الحاج لخضر

_ الولاية الثانية علي كافي

_ الولاية الثالثة السعيد يازوران

_ الولاية الرابعة دهيليس سليمان المدعو الصادق

_ الولاية الخامسة ديغن بودغن المدعو لطفي

اما الولاية السادسة كانت بدون قيادة بعد استشهاد العقيد سي الحواس بمعركة جبل ثامر ببوسعادة في 29 مارس 1959.[1]

وذلك لبحث اسباب الازمة وايجاد الحلول المناسبة لها وقد تم التعرض الى المحاور التالية:

_ الوضعية العامة التي وصفت بالخطيرة، بعد ظهور بوادر الفشل في جدوى الكفاح المسلح كوسيلة للنصر على قوات الاحتلال.

_ وضعية الحكومة الغير متجانسة ولا قابلة للحياة وللاستمرار.

وقبل مناقشة جدول الاعمال تقدم الباءات الثلاثة (كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال، بوصوف عبد الحفيظ) بوضع المسالة بين ايدي العقداء السبعة الحاضرين، معلنين لهم بأنهم في حالة استقالة، وعليه يجب ان يقرروا ما العمل؟

1-محمد عباس: **نصر..** مرجع سابق ص 475.

الا ان العقداء السبعة اعترضوا على ذلك، كيف لمسألة بهذا الحجم ان يبتوا في مصيرها بعض العناصر القيادية. مقترحين عرضها على المجلس الوطني للثورة.[1]

وفي مطلع شهر نوفمبر1959 تم التوصل الى وضع قائمة تحتوي على اعضاء المجلس الوطني للثورة الجديد والذي كان يضم 50 عضوا[2] اغلبيتهم بحكم المنصب الذين يشغلونه وهم: اعضاء في المجالس الولائية، والاتحاديات جبهة التحرير بفرنسا وتونس والمغرب فضلا عن اعضاء هيئة الاركان وقائدي الحدود الشرقية والغربية. لقد عقد المجلس دورته بتشكيلته الجديدة بمقر المجلس الوطني بطرابلس ابتداء من 16 ديسمبر 1959، حاملا جدول الاعمال التالي:

_ برنامج عمل المرحلة القادمة.

_ القوانين الاساسية لجبهة التحرير الوطني والمؤسسات الانتقالية للثورة (مجلس الثورة وجيش التحرير).

انتهت معركة الكواليس بخلافة فرحات عباس لنفسه، وأصبح كريم بلقاسم وزيرا للخارجية، وعينت لجنة وزارية للحرب تضم الباءات الثلاثة، وانشأت هيئة الاركان العامة عين على رأسها العقيد هواري بومدين.[3]

1-علي كافي: مرجع سابق ص 255.

2-Bentobal, In **Les Archives de la revolution Algerienne** , HARBI, Edition Jeune Afrique Paris 1985. 480 وانظر ايضا محمد عباس: **نصر**.. مرجع سابق ص

3 -عبد الله مقلاتي: **المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الاساسية 1954 -1962**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2012 ص 148.

كانت الدورة منعرجا هاما في مسيرة الثورة والتي نلاحظها في نقطتين اساسيتين:

1_ تراجع مركز الباءات الثلاثة

2_ بداية بروز ظاهرة العقيد هواري بومدين، والذي عين لمساعدته كل من الرائد عزالدين والرائد علي منجلي وقائد احمد.[1] وبمجرد تعيينها وتنصيبها تحركت قيادة الاركان، وعملت على اعادة تنظيم الجيش على الحدود الشرقية والغربية مع استدعائها للضباط القدماء وقامت بتسريح المعتقلين على إثر حركة محمد العموري.[2]

نجح العقيد هواري بومدين قائد الاركان في فرض الانضباط والنظام واصبحت الوحدات تخضع الى قيادة موحدة وممركزة، وبعد تسلمه من طرف الحكومة المؤقتة وحدات الولاية الثانية والثالثة والرابعة التي كانت مجمدة على الحدود، قام بعد ذلك بدمجها مكونا جيشا عصريا جيد التسليح وزعه على مناطق العمليات بالناحية الشمالية للبلاد.[3]

. رسالة العقيد لطفي الى العقيد علي كافي 14 مارس 1960:

وهي الرسالة التي بعث بها العقيد لطفي الى العقيد علي كافي يذكره بمبادئ التي قاموا من اجلها ضد الاحتلال ومتمنيا له التوفيق في مهامه على ان يكون اللقاء على ارض الوطن، تلك الرسالة تحمل أكثر من دلالة واحدة، نذكر منها العلاقات المتينة بين قيادات الداخل ومدى

1-عبد السلام فيلالي: **الجزائر الدولة والمجتمع**، دار الوسام العربي، عنابة الجزائر 2013 ص 413.

2-سيد علي احمد مسعود: **التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960 /1961**، دار الحكمة للنشر الجزائر 2010 ص 59.

3-الشاذلي بن جديد: **مذكرات الشاذلي بن جديد، ملامح حياة 1929/ 1979**، ج1 ،مع عبد العزيز بوباكير ، دار القصبة للنشر الجزائر 2011ص 151 .

تمسكم بنجاح الثورة مع استمراريتها، والعمل على التشاور والتنسيق والتعاون فيما بينهم. ورغم بعد المسافة بين الولاية الثانية والخامسة الا ان العلاقات كانت موجودة وان كانت محدودة نظرا للظروف التي مرت بها الثورة التحريرية من خلال السياسة العسكرية الفرنسية التي سخرت كل الوسائل لعزل الولايات عن بعضها البعض.

خامسا . مرحلة صالح بوبنيدر (صوت العرب) من جوان 1960 إلى 1962:

تولى صالح بوبنيدر[1] قيادة الولاية الثانية عندما التحاق علي كافي بتونس، بعد تبليغه لدعوة الحكومة الجزائرية المؤقتة للحضور الاجتماع الذي دعته اليه، بتاريخ مارس 1959، واصبح عضوا في مكتب المجلس الوطني للثورة التحريرية، رقي بوبنيدر صالح الى رتبة صاغ ثاني (عقيد) بجيش التحرير وخلف علي كافي في قيادة الولاية الثانية، منذ جوان 1959 الى غاية الاستقلال 1962. ان اتصال الولاية الثانية في عهده كان محدودا نظرا للوضعية العامة التي عرفتها القيادات العليا للثورة وخاصة منها حالة التأزم التي عرفتها العلاقات بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية برئاسة بن يوسف بن خدة وهيئة الاركان العامة التي يترأسها

1- ولد بواد الزناتي (قالمة)سنة 1929 المدعو صوت العرب ، من عائلة فقيرة ، مناضل في حب الشعب منذ 1945 ، ثم في حركة الانتصار 1947، اشتغل في النقل ، ثم انخرط في صفوف المنظمة الخاصة ، القي عليه القبض سنة 1950 سجن بعنابة الى غاية 1952 ثم حول الى سجن سركاجي بالجزائر العاصمة ، في ليلة اول نوفمبر 1954 شارك في الهجوم على حراس ثكنة الخروب - اصبح مسئول على ناحية واد الزناتي الى غاية 1955 ، ومن اوت 1955 الى غاية 1959 اصبح عضوا في قيادة الولاية الثانية ، رقي الى رتبة عقيد سنة 1959 وخلف بعدها علي كافي على راس قيادة الولاية الثانية الى غاية الاستقلال 1962 .انظر عاشور شرفي مرجع سابق ص 83 .

العقيد هواري بومدين. ولم يحضر العقيد صالح بوبنيدر للدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة التي انعقدت بطرابلس ما بين 09و 27 اوت 1961 اثناء قيادته للولاية الثانية وعضويته فيه[1].

واثناء الدورة المنعقدة بطرابلس في الفترة ما بين 22 و27 فيفري 1962 قام فيها ايضا بتفويض رئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة الذي صوت لصالح اتفاقية ايفيان. [2] وأما الاسباب الاخرى تكمن في القانون الداخلي للمجلس[3]التي جعلته يفوض غيره للتصويت بدلا عنه وخاصة الذين لم يتمكنوا من الحضور الى الاجتماع، ومن جهة اخرى فقد ناب عنه الاخضر بن طوبال في دورة 1957، ثم علي كافي في دورة ديسمبر 1959/الى غاية جانفي 1960، ويعود بعدها الى تفويض بن طوبال في اوت 1961.

. رسالة استدعاء من الحكومة المؤقتة الى قادة الولايات:

وفي بداية شهر افريل 1962بدا التحضير لحضور اجتماع المؤتمر الذي انعقد بطرابلس ما بين 27 ماي و04 جوان 1962، وما يلاحظ عليه، بانه لأول مرة كانت الشروط متوفرة للحضور الجماعي لإجراء نقاش جدي والعمل على الاستعداد لمواجهة المستقبل، تضمن جدول اعمال اللقاء النقاط التالية:

1_ المصادقة على اتفاقيات ايفيان.

1-زهير احدادن: **المجلس الوطني للثورة مهامه وصلاحياته**، مجلة اول نوفمبر ع 173، الجزائر نوفمبر ،2009 ص 66.

2-Ben youcef Ben khedda **; De la Crise 1962 à L'Indépendance** ; Editions Dahleb Alger 1997 ; p144.

3 -زهير احدادن : المرجع السابق ص 54 .

2_ مناقشة برنامج طرابلس

3_ تشكيل مكتب سياسي الذي يشرف على المرحلة الانتقالية الى غاية تنظيم مؤتمر تقييمي. فان قائد الولاية الثانية حضر بنفسه على راس وفد الولاية الثانية المتكون من الطاهر بودربالة، وعبد المجيد كحل الرأس، والعربي برجم (الميلي) ورابح بلوصيف، والذي سجل فيه حضوره بتدخلاته المميزة التي كان فيها مؤيدا لموقف الحكومة المؤقت.[1]

والجدير بالملاحظة ان العقيد صالح بوبنيدر عقد اجتماعا مع اطاراته قبل توجهه الى طرابلس حدد فيه المواقف التي يجب تبنيها والتي تمثلت في الاهداف التالية:

1_ يجب المصادقة على ما جاءت به اتفاقيات ايفيان.

2_ الابقاء على المؤسسات التي انشأتها الثورة الممثلة في المجلس الوطني للثورة والحكومة الجزائرية المؤقتة، الى غاية تحديد عقد مؤتمر للتقييم وضبط الخطوط العامة للسياسة المستقبلية للامة. وبالمقابل فان موقف الولاية الثانية لن يكون في كل الحالات مؤيدا لجماعة على حساب جماعة اخرى بل يجب المحافظة على الشرعية لوحدة الصف وتحاشي الاستيلاء على السلطة بالقوة الذي تكون نتيجته العنف ويفتح المجال لحرب اهلية ومن اجل ذلك الموقف اتصلت قيادة الولاية الثانية بالولايتين الجارتين لها ، الولاية الاولى التي كان على رأسها العقيد الطاهر الزبيري ، ومن الولاية الثالثة حسين محيوز مندوبا عن محند والحاج قائد الولاية الثالثة .لقد اجتمعت القيادات الثلاثة بالقرب من مدينة سطيف، مقترحا عليهم

1- علي هارون: **خيبة الانطلاقة او فتنة صيف 1962**، تر الصادق عماري، امال فلاح مراجعة مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر 2003 ص ص 15 ،16.

العقيد بوبندر باتخاذ موقف موحد وذلك بإدانة هيئة الاركان بما تسببت فيه من فوضى في الخارج وما قامت به من تغريرها لوحدات جيش التحرير الوطني المجمدة على الحدود التونسية الجزائرية.

قبل توجهه الى طرابلس التقى ايضا بالعقيد حسان الخطيب قائد الولاية الرابعة التي ذكره بالتحديات التي تتطلب توحيد المواقف من اجل انقاذ مؤسسات الثورة والتصدي للمناورات التي تحاك في الخارج ، الا ان قائد الولاية الرابعة رفض الحضور ، وكانت مواقفه غير واضحة، وفي المقابل قام بتفويض العقيد احمد بن الشريف لتمثيل الولاية الرابعة وهو الذي كانت له مواقف واضحة منذ البداية، كونه منحازا لهيئة الاركان العامة ، وعند وصول وفد الولاية الثانية الى تونس فوجئ العقيد صالح بوبنيدر بانحراف المواقف ، فالعقيد الطاهر الزبيري الذي كشف عن ثقته التامة في هيئة الاركان العامة، والولاية الثالثة اتخذت موقفا مبهما ثم ارسلت بوكالة تمثيلها في الاجتماع الى العقيد محمدي السعيد الذي هو عضوا في الهيئة العامة للأركان.

. جذور الازمة بين الحكومة المؤقتة الجزائرية وهيئة الاركان العامة:

تميزت الفترة الممتدة من جانفي 1962 إلى غاية وقف القتال19 مارس 1962 بتدهور كبير فيما يخص أوضاع الثورة، وتمثل ذلك في الصراع الذي اشتد بين الحكومة المؤقتة من جهة، وبين قيادة الأركان من جهة أخرى، وسعي كل طرف للسيطرة على الأوضاع والتحكم في زمام الأمور. ويظهر ذلك في التطورات التالية:

ففي مطلع 1962 باءت محاولات الحكومة بالفشل الذريع وذلك لعدم تمكنها من بسط سيطرتها على جيش الحدود، ولم يبق لها سوى

العمل على تعزيز موقفها بالداخل، ولأجل ذلك أرسلت إلى الولاية الرابعة مفوضين عنها، هدفهما: السهر على احترام الاتفاقيات المقبلة مع فرنسا من جهة، واسترجاع زمام القيادة لصالحها من جهة أخرى.

أما الوفد المرسل فيتكون من قادة سابقين للولاية، وهم: العقيد "الصادق دهيليس" والرائدان "عمر أوصديق" و"عز الدين" والنقيبان "موسى شارف" و"علي لونيسي". الذين لقوا تجاوبا في بداية الأمر من قادة الولاية، لعدم اطلاعهم على الأهداف والنوايا، التي كانوا يضمرونها، وذلك لحاجة الولاية الماسة لآلئك الوافدين من الإطارات، الذين افتقدت بعضا منهم في المعارك وبعضهم الآخر غادرها على إثر التحويلات التي عرفتها قياداتها. غير انها لما أدركت نواياهم من ذلك التوافد عليها وتيقنت من خطورة الانحياز لأحد الأطراف المتنازعين في الخارجي، أعلنت رفضها لذلك التقارب بحجة، ان ذلك لا يخدم الثورة، فاختارت الحياد.[1]

أما الخطوة الموالية التي سلكتها الحكومة المؤقتة لتحقيق مسعاها فإنها قامت بتحويل الجزائر العاصمة إلى منطقة مستقلة بقيادة الرائد "عز الدين"، والتي كانت قبل مؤتمر الصومام منطقة سادسة تابعة للولاية الرابعة، ورغم ذلك، فإن قيادة الولاية لم تعارض على ذلك التغيير.[2]

ومن جهتها تزعمت هيئة الأركان معارضة الحكومة المؤقتة، والتي نشأت في أكتوبر سنة 1958 وكان لها نفوذا واسعا داخل السلطة،

1-صالح بلحاج، **أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965**، ط 1، دار قرطبة، الجزائر 2006، ص ص: 82 . 83.

2-صالح بلحاج، مرجع سابق، ص: 83

وأصبحت تملك القوة المادية الضرورية منذ مطلع 1960 للدخول إلى العاصمة بعد الاستقلال وتعرف أنها في الوقت نفسه تفتقد للغطاء السياسي والعمق النضالي الضروري لها. ولكي تضفي على مواقفها صبغة الشرعية والصفة التمثيلية للداخل من خلال حصولها على الاعتراف الشعبي، وهو الأمر الذي يمكنها من إقامة تحالفات ضرورية في علاقاتها الدولية، خصوصا وأن أعضاءها هم من جيل القادة العسكريين الذين برزوا أيام حرب التحرير، وليس لهم علاقة بالحركة الوطنية المعروفة قبل 1954. ومن بينهم العقيد "هواري بومدين،"[1] و"قائد أحمد"،[1] علي

1-ولد في 23 أوت 1932 محمد بوخروبة ، بمشتى بني عدي على بعد 15 كلم من قالمة في عائلة متواضعة من سبعة أطفال، بعد دراسته في الكتاب، دخل المدرسة الابتدائية بمسقط رأسه لتعلم الفرنسية، ثم رحل إلى قسنطينة ثم بتونس حيث زاول الدراسة بالزيتونة وأخيرا بالقاهرة حيث دخل الأزهر ثم دفع به احمد بن بلة إلى الجزائر وركب على السفينة دينا ملك الملكة الأردنية، التحق بالثورة لأول مرة في فيفري 1955، خلال عملية إنزال أسلحة من ظهر السفينة ، على احد الشواطئ بغرب البلاد وهران، وهناك اختاره "بوصوف"، الذي كان قائدا الولاية الخامسة، كمساعد له، وما أن التحق بوصوف بلجنة التنسيق والتنفيذ حتى عينه خليفة له كقائد للولاية الخامسة ، وفي السنة اللاحقة أوكلت قيادة الجهة الغربية للبلاد ، ثم حول إلى القيادة العليا لجيش التحرير الوطني في لحظة الاحتجاج الذي قاده العقداء الأربعة (نواورة ، لعموري ، عواشرية) على القيادة بالخارج، حيث ترأس جلسة محاكمتهم والذي اصدر في حقهم حكم الإعدام. وفي مارس 1959، كلف العقيد " هواري بومدين" بمهمة إعادة التنظيم بتونس، وفي المؤتمر الثالث للمجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد في جانفي 1960، أبقى في منصبه كأقوى قائد للأركان العامة لجيش التحرير الوطني، وفي جويلية 1961عارض الحكومة المؤقتة من خلال تقديمه استقالته مع زملائه من هيئة الأركان، جرد العقيد" بومدين" من رتبته، وكذا مساعديه في هيئة الأركان، الرائدين " علي منجلي" و"سليمان" (قائد أحمد) ارسي تحالفات وثيقة مع قادة الداخل ومع بن بلة، خطط للوصول إلى السلطة. في 16 جويلية 1962، التحق بجماعة تلمسان، نائب رئيس المجلس ووزير الدفاع في الحكومة الأولى للجزائر المستقلة أطاح " ببن بله" يوم 19

منجلي،[2]الذين عملوا على إيجاد شخصية سياسية تتوفر فيها مقاييس معينة في نظرهم، لكي تسهل لهم الحصول على التزكية السياسية

جوان 1965، كرئيس مجلس الثورة، فرض العقيد الشاب نفسه سريعا على رأس الدولة إلى غاية وفاته يوم 27 ديسمبر 1978.**انظر:** عاشور شرفي، مرجع سابق ص 98.

1-عضو هيئة الأركان العامة ورائد جيش التحرير الوطني. ولد في 17 مارس 1921بقرية عين صلصول بتيارت، من عائلة محافظة تنتسب لزاوية سيدي بلقاسم السنوسية ، درس في الكتاب ودخل المدرسة الابتدائية الفرنسية بتيارت ، واصل تعليمه الى غاية حصوله على إجازة مدرس، جند إبان الحرب العالمية الثانية في صفوف الجيش الفرنسي ، فخاض المعارك وتنقل بين الجبهات العسكرية بأوروبا ، وبعد عودته صدمته مجازر 08 ماي 1945 فكرس شبابه لحزبه الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ولفرحات عباس، حيث تولى أمانة الحزب بتيارت .في 1951.انتخب مستشارا بلديا ونائبا لرئيس بلدية تيارت إلى غاية 1954.عضو اللجنة المركزية للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري التحق بالثورة في ربيع سنة 1956 بمنطقة غليزان، عمل مع العقيد لطفي بإقليم المنطقة الثامنة من الولاية الخامسة (افلو ،عين الصفراء تولى أولا، مهمة محافظ سياسي للمنطقة الثامنة للولاية الخامسة (وهران)، ثم نقيبا في هذه المنطقة في 1957 وفي سنة 1958، عين في مركز قيادة الولاية الخامسة كمساعد للعقيد "بومدين "في جيش الحدود .عين في المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) في 1959، سافر إلى الصين في نفس السنة بمعية عمر أو صديق .في فيفري 1960 ، يتولى الرائد "سليمان" اسمه (الحربي) أمانة هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني للغرب. ثم التحق بتونس وتولى منصبا هاما بهيئة الأركان (بغار الدماء) حيث تواجد "بومدين". شارك في الندوة الأولى بإفيان ثم تولى مسئولية القاعدة الغربية (بوجدة بالمغرب). اعتقل بقسنطينة سنة 1962، تكفل "رابح بيطاط " بإطلاق سراحه والتحق "ببن بلة" و"بومدين" في تلمسان. وزير المالية ثم معارض بعد الاستقلال.، انتقد سياسة الثورة الزراعية، فهمش من الحياة السياسية، أعلن من باريس معارضته للنظام، توفي في 5 مارس 1978.**انظر** عبد الله مقلاتي: مرجع سابق، ص ص 429، 431.

2-رائد، عضو هيئة أركان جيش التحرير الوطني (ALN)، ولد في 7 نوفمبر 1922 عزابة (سكيكدة)، درس المرحلة الابتدائية في هذه المدينة. اشتغل بائع قهوة، ومشروبات في هذه المدينة، مسئول قسمة عزابة انتخب عن حركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD) مستشارا بلديا بين 1947 و1954 إبان أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية، التحق بالجبل بعد الهجوم الشامل لجيش التحرير الوطني في 20 أوت 1955 بالشمال القسنطيني، قاد أكبر معركة في الولاية الثانية المعروفة

والشرعية الثورية بين أوساط الشعب. فوقع الاختيار في بادئ الأمر على "محمد بوضياف" الذي يعد من أبرز شخصيات الحركة الوطنية وأحد مفجري ثورة أول نوفمبر، إلا أن هذا الاختيار لم يلق الإجماع فصرف النظر عنه لصالح "احمد بن بلة" الذي وجدوا فيه الشخصية المعروفة بنضالها السياسي الطويل ومن أحد القادة التاريخيين ومن مفجري الثورة التحريرية، وما زاده تميزا عن غيره مواقفه القريبة إيديولوجيا من الشعب الجزائري، الذي يؤمن بفكرة العروبة والإسلام والعدالة الاجتماعية، ضف إلى ذلك مرونته في التعامل، وهي الخصال التي زكته لدى قيادة هيئة الأركان، وجعلته يحظى بالدعم الكافي عكس الشخصية الأولى التي تتميز بالقوة و الصلابة في المواقف[1]

وخلال الدورة الطارئة لمجلس الثورة التي انعقدت ما بين 22 و27 فيفري 1962 بطرابلس للمصادقة على اتفاقيات إيفيان قبل توقيعها، والتي بدأت فيها المناورات والاتهامات بين الإخوة الأعداء، وذلك من خلال التصريحات والمناورات التي قامت بها كل مجموعة للظفر

باسم معركة ميلة، عام 1957. في 1958 انتقل إلى تونس حيث عين عضوا في قيادة القوات العامة لجيش التحرير الوطني وعضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية عام 1959. فيس شهر مارس من نفس السنة عين وكيلا للمحكمة العسكرية برئاسة هواري بومدين". في 1960، أصبح أحد مساعدي "بومدين" في هيئة الأركان العامة المنشأة حديثا (مارس 1960). وبمعية قائد أحمد، زميله في هذه الهيئة، شارك في المرحلة الأولى من مفاوضات ايفيان (20 ماي . 13 جوان 1961). بعد الاستقلال انتخب نائبا (سبتمبر 1962)، نائب رئيس الجمعية، عضو مجلس الثورة (1965 . 1967). وبعد سنتين انسحب منه إثر خلاف مع هواري بومدين وتفرغ لأعماله الحرة. انظر عبد الله مقلاتي: مرجع سابق، ص ص، 503، 504.

1-محمد عباس، نصر، مرجع سابق، ص ص:870 . 871. أنظر أيضا، عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، ط 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2005، ص: 504.

بالسلطة على حساب الأخرى. فكانت هيئة الأركان تناور حول محتوى الاتفاقية التي ترى فيها استعمارا جديدا، فبادرت بالتحريض عليها من خلال انتقال "علي منجلي" إلى الحدود لتأليب الجيش ضد الحكومة المؤقتة، والذي قال عنها: "أنه لا تعرف كيف تدافع عن المصالح الحيوية للجزائر"، في حين سعت الحكومة المؤقتة في استثمار ثقلها بين أوساط الجماهير لإنجاح المفاوضات، ولتحقيق أماني الشعب الجزائري وتطلعاته للحرية والاستقلال والحفاظ على وحدته الترابية والشعبية. إلا أن الصراع استمر بين الفريقين دون المساس بمصداقية المفاوضات والاتفاقيات المتوصل إليها، فانحصر نطاق الصراع في الجانب التكتيكي بينهما، وذلك ما نلمسه من تصريح "بلعيد عبد السلام" قائلا: "بأن "بن يوسف بن خده" لم يدخل في المفاوضات مع فرنسا، إلا بعدما تأكد بأن هيئة الأركان لن تعارضها"،[1] وفي الوقت نفسه يصرح "بومدين" لـ "بن خده" قائلا: "إذا كانت لك فرصة للتفاوض، يجب التفاوض ولا تضيعها، فنحن لسنا أطفالا، وإذا ما تم التوصل إلى اتفاق يمكن لنا نقد بعض مصطلحاته، لكننا سنطبقها".[2] ويؤكد "رضا مالك" أيضا بأن": هيئة الأركان كانت معارضتها معتدلة، فهي في نفس الوقت ضد الاتفاقيات ولكنها لم تصل إلى حد التصدي لها ، ولم تقم بانتهاكها بعد بدء العمل بها".[3]

1- رابح لونيسي: **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص: 504. ينظر أيضا، الطاهر الزبيري: ج6، **مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين 1929-1962**، منشورات (*ANEP*)، الجزائر، 2008، ص: 276.

2 -الطاهر الزبيري، مصدر سابق، ص ص:714-715.

3- Rédha Malek, **L'Algérie à Evian Histoire des Négociations Secrètes,1956**-1962, Ed, Dahlab, Alger,1995, P :168.

بعد موافقة مجلس الثورة على محتوى المفاوضات، انطلقت الجولة الأخيرة منها في 07 مارس 1962 بإيفيان، وكان من المفروض أن يكون مجرد لقاء رسمي بروتوكولي للتوقيع على ما سبق الاتفاق عليه قبل 19 يوما إلا أن الأمر جاء عكس ذلك، بعدما كادت الجولة الأخيرة أن تتحول إلى مفاوضات جديدة، والتي بدأها الطرف الفرنسي بمناورة أخرى تمثلت في محاولة نقل المفاوضات إلى إحدى القصور الفرنسية بضواحي باريس، وذلك لإيهام الرأي العام بأنها صاحبة الفضل في منح السلم والاستقلال، إلا أن أعضاء الوفد الجزائري تفطنوا للمكيدة وأصروا على بقاء المفاوضات بإيفيان مع إقامتهم بسويسرا وبانتزاع السلم بواسطة المفاوضات الطويلة والشرسة. والتي استمرت مدة 11 يوما بفندق الحديقة، تعرض خلالها المفاوضون لمجمل النقاط المطروحة بتفاصيلها.[1] وكان الوفد الجزائري مشكلا من: "بالقاسم كريم" نائب رئيس الحكومة ووزير الداخلية ورئيسا للوفد، مرفوقا بالسادة الوزراء والخبراء الآتية أسماءهم: "لخضربن طوبال" (وزير دولة) "سعد دحلب" (وزير الخارجية) و"أمحمد يزيد"(الأخبار). أما الجانب الفرنسي فقاده"لويس جوكس" وزير الدولة المكلف بالشؤون الجزائرية مرفوقا بالوزيرين "جان دويري" (عن حركة المستقلين) و"روبير بيرون" (عن الحركة الجمهورية الشعبية)، أما الخبراء فهم "برينودلوس"، "روبير بيليكار"، "كود شايي" والجنرال "دوكماس". وفي يوم 18 مارس 1962 مساء، تم التوصل إلى اتفاق بين الوفدين المتفاوضين حيث جرى التوقيع عليه من طرف "بالقاسم كريم"

1- محمد عباس، نصر، مرجع سابق، ص ص: 714 . 715.

رئيس الوفد الجزائري، أما الطرف الفرنسي فوقع عليه ثلاث وزراء وهم: "لويس جوكس"، "جان دويري" و"روبير بيرون".

. وثيقة اتفاقية ايفيان:

تضمنت وثيقة اتفاقيات إيفيان على 93 صفحة، والتي تقوم أساسا على ثلاثة محاور رئيسية:

. المحور الأول: اتفاق وقف القتال.

. المحور الثاني: بيانا عاما.

. المحور الثلاث يقوم على: 7 إعلانات مبادئ حسب القطاعات المتفق حولها.

ففيما يخص المحور الأول اتفاق وقف القتال، فإنه يضم 11 مادة موزعة على النحو التالي:[1]

. وقف جميع العمليات العسكرية بما فيها كل عمل مسلح بمجموع التراب الوطني والتعهد بمنع أعمال العنف الفردية والجماعية، مع وضع حد لكل عمل سري يتنافى مع النظام العام (للمادتين 1 و2).

. ملازمة القوات المقاتلة لجبهة التحرير مواقفها داخل نواحيها عند وقف القتال على أن يتم لأفرادها التحرك خارج هذه النواحي بدون سلاح (المادة 3).

. عدم انسحاب القوات الفرنسية المرابطة على الحدود، إلا بعد إعلان نتائج الاستفتاء مع تمركز القوات الأخرى بكيفية تجنبها الاحتكاك بقوات جبهة التحرير (المادتان 4 و5)

1- نفسه، ص: 718. ينظر أيضا: بن يوسف بن خده، اتفاقيات إيفيان، تر: "لحسن زغدار"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1987، ص ص: 94.87.

. إنشاء لجنة مختلطة لتطبيق وقف القتال (المادة 6)

. الإفراج عن الأسرى والمعتقلين في ظرف 20 يوما بعد وقف القتال (المادة11).

. المحور الثاني: يتناول البيان العام جملة من المحاور أهمها:

. تنظيم السلطات العمومية خلال الفترة الانتقالية التي تسيرها ثلاث مؤسسات هي:

. هيئة تنفيذية مؤقتة (متساوية الأعضاء).

. محكمة النظام العام (متساوية الأعضاء).

. محافظ سام مؤتمن على سلطات الجمهورية الفرنسية، خاصة في ميدان الدفاع والأمن والمحافظة على النظام.

. ضمانات الأقلية الأوربية (يحتفظ الأوربيون بجنسيتهم ويتعين عليهم الاختيار بين الجنسية الجزائرية أو الفرنسية خلال ثلاث سنوات القادمة).

. التعاون: ضمان الجزائر المستقلة للمصالح الفرنسية والحقوق المكتسبة للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين.

. تقدم فرنسا بالمقابل مساعدات مالية سنوية خلال ثلاث سنوات قابلة للتجديد تساوي (5 ملايين فرنك).

. ضمان للمصالح الفرنسية في الصحراء حسب العقود والامتيازات الممنوحة سابقا بالإضافة إلى تفضيل الشركات الفرنسية عند منح الرخص الجديدة في حالة التساوي في القروض مع الشركات المنافسة.

. انسحاب القوات الفرنسية من الحدود يوم تقرير المصير، وبعدها الشروع في تخفيض العدد الإجمالي إلى 80 ألف خلال سنة بعد الجلاء التام بعد مهلة ثانية بـ 24 شهرا.

. تحل المنازعات بالطرق السلمية، وفي حالة عدم الاتفاق تستطيع كل دولة اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

أما الإجراءات المترتبة على تقرير المصير؛ فهي:

. اعتراف فرنسا الفوري باستقلال الجزائر.

. نقل الصلاحيات مباشرة للحكومة الجزائرية.

. دخول المبادئ العامة المعلنة عنها في هذا البيان وإعلانات المبادئ القطاعية حيز التطبيق.

أما إعلانات المبادئ الخاصة وتشمل ما يلي:

. التعاون الاقتصادي والمالي.

. استغلال الثروات الباطنية للصحراء.

. التعاون الثقافي.

. التعاون التقني.

أما المسائل العسكرية، تسمح الجزائر لفرنسا باستغلال بعض القواعد العسكرية والمطارات لفترة محددة، ومن بينها قاعدة المرسى الكبير التي يسمح لفرنسا استغلالها لمدة 15 سنة قابلة للتجديد باتفاق بين البلدين.[1]

وعند تطبيق اتفاقيات ايفيان يوم 19 مارس 1962، أطلق سراح السجناء ومنهم الخمسة التاريخيين فأخذ الصراع مكانته بين الأطراف المتسابقة على السلطة وبأشكال مختلفة. فكانت البداية من خلال التصريح الاستفزازي "للسيد أحمد بن بله" في مطار تونس الذي قال فيه:

1 -نفسه، ص: 718. ينظر أيضا: بن يوسف بن خده، اتفاقيات إيفيان، تر: "لحسن زغدار"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1987، ص ص: 94.87.

"نحن عرب، نحن عرب"، فأثار بذلك العرقية القبلية والجهوية، وهي محاولة أولى منه، لكسب الداخل وتعاطف الخارج معه، وعلى رأسهم "جمال عبد الناصر". ومن جهته أعلن حليفه العقيد "هواري بومدين" اتهامه لخصومه بالبرجوازية وعملاء الاستعمار بالإضافة إلى توجيه اتهامه للباءات الثلاثة (كريم بلقاسم، الاخضر بن طوبال، وعبد الحفيظ بوصوف، بضلوعهم في اغتيال "عبان رمضان".[1]

وعملت الحكومة المؤقتة من جهتها بالسهر على احترام اتفاقيات إيفيان وتطبيقها مع التصدي لهجمات "السيد احمد بن بله"، فتمثلت خطة عملها في الحيلولة دون انقضاء المجلس الوطني، تفاديا لمناقشة المستقبل والتعرض لانتقادات خصومها. وتفاديا للتطرق لموضوع المؤسسات الجديدة قبل انتخاب المجلس التأسيسي، لأن مناقشة ذلك الموضوع ينطوي على خطر يؤدي إلى إقالتها، في حال نجاح اقتراحات السيد "احمد بن بله" الرامية إلى ذلك لتعويضها بقيادة جديدة، والمتمثلة في المكتب السياسي، الذي أصبحت المعارضة تلوح به. وفعلا، تمكنت هذه الأخيرة من فرض رأيها، حيث تم الاتفاق على استدعاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وتقرر أن تبدأ أعماله يوم 27 ماي 1962 بمدينة طرابلس الليبية.

بدأت التحضيرات، وتشكلت لجنة تحت إشراف "أحمد بن بله"، فضمت كل من "امحمد يزيد" من الحكومة، "الصديق بن يحيى"، "مصطفى لشرف" من مكتب المجلس، "رضا مالك" مدير المجاهد،"محمدحربي" رئيس المديرية المركزية بوزارة الخارجية.

1 -رابح لونيسي، مرجع سابق، ص ص: 56-57.

و"عبد المالك تمام" عضو سابق بالمجلس، الذي خرج من السجن منذ مدة قصيرة. ومن العناصر التي كانت أكثر ديناميكية في اللجنة، وإسهاما فيها نجد: "مصطفى لشرف"، "رضا مالك" و"محمد حربي"، والذين اشتهروا بتوجهاتهم اليسارية التحديثية.[1]

في يوم 27 ماي 1962، انطلقت أشغال اجتماع المجلس الوطني للثورة بعرض الوثيقة التي أعدتها اللجنة التحضيرية، تحت عنوان "مشروع برنامج إنجاز الثورة الديمقراطية الشعبية"، وسميت اختصارا "ببرنامج طرابلس"، فلم يستغرق عرضها وقتا طويلا، حيث سجلت أثناء مناقشتها ملاحظات خفيفة، لم تلق اهتماما كبيرا من قبل الحاضرين، وانتهى الأمر بالمصادقة عليها بالإجماع.[2] حيث يذكر العقيد "علي كافي"[3] في

1-صالح بلحاج، مرجع سابق، ص:99. وأنظر أيضا: رابح لونيسي، مرجع سابق، ص: 58. أنظر أيضا: سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح، تر: "محمد حافظ الجمالي"، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال وزارة المجاهدين، الجزائر، 2002، ص: 412.أنظر أيضا: *Téguia Mohamed, Opcit, P:408.*

2- نشر برنامج طرابلس تحت عنوان مشروع برنامج لإنجاز الثورة الديمقراطية الشعبية، في كراسة تحتوي على 59 صفحة، من إنتاج المطبعة الخاصة لدار الشعب.

3 -ولد سنة 1928بالحروش، عمالة قسنطينة، وبعد انهاء دراسته بالكتانية انتقل إلى جامعة الزيتونة سنة 1950 لاستكمال دراسته، ليلتحق بصفوف جيش التحرير الوطني في بداية 1955، عمل مباشرة مع الشهيد "زيغود يوسف"، وكلف رفقة زملائه بتحضير 20 أوت 1955 في الشمال القسنطيني، وشارك في مؤتمر الصومام ضمن وفد الولاية الثانية، وفي خريف 1956 عين قائدا عسكريا لها، وفي ربيع 1957 عين على رأس نفس الولاية، شارك في اجتماع العشرة في 1959، أصبح عضوا في مكتب المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ليعين ممثلا لجبهة التحرير في سبتمبر 1961 بالقاهرة والجامعة العربية، عين عضوا في المجلس الأعلى للدولة في جانفي1992 ثم رئيسا لهذا المجلس، بعد اغتيال الرئيس "محمد بوضياف" من 02جويلية1992 إلى غاية جانفي1994.

هذا الشأن قائلا: "لقد تمت المصادقة عليها بالإجماع دون أية مناقشة، إذ لم يغير منها حرفا واحدا، وهكذا طويت وثيقة ذات أهمية قصوى في مستقبل البلاد السياسي والاجتماعي والثقافي بكل سرعة وإهمال لإفساح المجال للمطامح الشرسة".[1] وعقب المصادقة على البرنامج، شرع المجلس في دراسة النقطة الثانية المتعلقة بالقيادة التي تنص القوانين الأساسية على انتخابها بالاقتراع السري وبأغلبية ثلثي الأعضاء على الأقل. وفي هذا الإطار تلقى المجلس اقتراحين:

. اقتراح السيد "احمد بن بله" قائمة تضم سبعة أسماء وهم: السجناء الخمسة ("احمد بن بله"، "حسين آيت أحمد"، "محمد بوضياف"، "محمد خيضر"، "رابح بيطاط")، بالإضافة إلى "محمدي السعيد" و"الحاج بن علا."

. ومن جهته اقتراح "كريم بالقاسم" قائمة تضم تسعة أسماء: والمشكلة من القادة السجناء الخمسة بالإضافة إلى الباءات الثلاث:("كريم بالقاسم"، "لخضر بن طوبال" و"عبد الحفيظ بوصوف")، يضاف لهم الوزير "سعد دحلب" وعند التصويت فازت قائمة "بن بله" بـ 33 صوت مقابل 31 صوت.[2]

وفي هذا الاطار تذكر بعض المراجع بأن عملية التصويت في مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس، قد سادتها الفوضى والغموض، بسبب التباين في المواقف والصراعات الحادة بين الفريقين، حيث يذكر "إيف كوريار" في هذا المقام بأن: "الناطقين باسم هيئة الأركان

1 -على كافي، مرجع، سابق، ص:288.

2 -رابح لونيسي، مرجع سابق، ص:60. أنظر أيضا: محمد عباس، نصر، مرجع سابق، ص: 736.

يقولون كل شيء، ومنها إمطار الخصوم بسيل من الانتقادات والاتهامات والشتائم ضدها وفي حالات غير قليلة، حدث ذلك بصورة متكررة وفي دورات المجلس من الثالثة إلى السادسة".[1] ومن المسائل التي أثارت ضجة أيضا داخل المجلس قضية وكالات التصويت التي أخذها بعض الحاضرين عن الغائبين، وتحول الاجتماع الى حلبة مفتوحة للمناقشات الحادة ومرتعا للمناورات التي كانت تهدف الى حشد المؤيدين في الكواليس وبدا فريق احمد بن بلة اكثر اقداما من غيره[2].

وعند التصويت على الاقتراحين اثيرت مشكلة التصويت حول صحة بعض وكالات، لان بعض اعضاء من الحكومة المؤقتة قد جاءتهم توكيلات من قيادات الداخل للتصويت بدلا عنهم ، نذكر منهم عبد الحفيظ بوصوف ، والاخضر بن طوبال، وبن يوسف بن خدة فتخوف احمد بن بلة ان تستعمل تلك الاصوات ضده [3]، فإثار نقاشا حادا مع بن يوسف بن خدة حول مسالة الوكالات التي يشترط ان تكون مكتوبة فجاءه الرد من بن بلة بكلام نابي، فتدخل صالح بوبنيدر(صوت العرب) قائلا : "انت كنت تأكل وتشرب لما كانوا الرجال مثلنا يجاهدون "ومن جهته لخضر بن طوبال اتهم بن بلة وجماعته بأحداث الفوضى.[4]

ويذكر العقيد علي كافي في مذكراته بانه عندما تأزم الوضع رفعت الجلسة للقيام بمشاورات على هامش الاجتماع، وذلك في محاولة لإنقاذ

1 -Yves Courrier**, Les Feux du désespoir**, Fayard, Paris, France, 1971, P :488.

2 -علي هارون: مرجع سابق ص 26

3-علي كافي: مرجع سابق ص 289

4-حميدة عبد القادر: **فرحات عباس رجل الجمهورية**، دار المعرفة، الجزائر 2007، ص ص 252، 253.

ما يمكن انقاذه حتى تعود المياه الى مجاريها وعليه تم عقد اجتماع تشاوري غير رسمي بين مجموعة تتكون من 22 مسؤولا يمثلون مجموع ولايات الداخل وفيديرالية فرنسا والمغرب وتونس واعضاء من الحكومة المؤقتة ومن مكتب المجلس الوطني للثورة الجزائرية، كان الهدف منه هو محاولة ايجاد صيغة مقبولة من الجميع تقوم على عناصر اساسية هي:

1_ احترام الشرعية للحفاظ على وحدة الصف في تلك المرحلة الحساسة للثورة.

2_ يجب تحاشي الصدامات والكلام البذيء.

3_ يجب التكذيب القاطع لجميع توقعات العدو التي تروج بانتشار الفوضى بعد ذهاب الادارة الفرنسية.

وانتهى الاجتماع باقتراح مكتب سياسي يتكون من سبعة اعضاء (حسين ايت احمد، رابح بيطاط، محمد بوضياف، محمد خيضر، احمد بن بلة، كريم بلقاسم) اما عبد الحفيظ بوصوف والاخضر بن طوبال قد تخليا اراديا عنها لتسهيل تلك التسوية، وتم اختيار علي كافي ليقدم الاقتراح الى السيد احمد بن بلة، وبعد ساعتين من المناقشة معه تمكن من اقناعه. الا انه جاء تدخل رابح بالوصيف أحد جماعة 22 في نفس الليلة التي زار فيها السيد احمد بن بلة ليثنيه عن موقفه الاول قائلا له: " ...لا تكن واهما فقد اتفقوا ضدك.. "وعلى إثر ذلك انقلب الوضع راسا على عقب.[1]

وفي 04 جوان 1962 عند التصويت على القائمتين المقترحتين فأثيرت مجددا مسالة التصويت بالوكالة بالنسبة للولاية الاولى التي

1-علي كافي: مرجع سابق ص 291.

اعتمدها الطاهر الزبيري وهي وكالات شفاهية واقحام مجلس الولاية الرابعة بأعضائه الخمسة الذين تبين فيما بعد ان الرائد احمد بن الشريف انحاز الى التحالف دون استشارتهم او موافقتهم، وأقحم ثلاثة من مجلس الولاية الثالثة لسيد احمد بن بلة وجماعته والتي تبين لاحقا بأنهم لم يكونوا مؤيدين لهيئة الاركان العامة بل بقوا محافظين على ولائهم لكريم بلقاسم والحكومة المؤقتة.[1]

ولما عمت الفوضى داخل القاعة، قام اغلبية المشاركين بمغادرة المكان بدون أن يوقعوا على محضر الاجتماع. ورفعت الجلسة يوم 05 جوان 1962 ليلا.

وبعد رحيل "بن خده" من القاعة مع مجموعة من انصاره ومؤيديه، قام "بن بله" ومن بقي معه بتحرير محضرا أعلنوا فيه عن عجز الحكومة المؤقتة عن اداء مهمتها التي اسست من اجلها، وسارعوا بالإمضاء على المحضر، والذين كان عددهم حوالي 39 عضوا من مجموع الحاضرين، وسمي هذا المحضر بـ: (محضر التقصير) وعليه تشكل الأساس القانوني لجماعة "احمد بن بله"، في الحالات التي كانت ترى فيها، ضرورة للتصريح عن السند القانونية لتصرفاتها السياسية.[2]

وعندها انتهى الاجتماع، الذي سمي بمؤتمر طرابلس، بالمصادقة على الوثيقة التي كانوا يعلمون مسبقا، بأنهم مختلفون حولها، وأن الكثير من أعضاء المجلس لم يكلفوا أنفسهم للاطلاع عليها، فساد الصراع الذي طغى عليه استعراض العضلات، وظهرت الطموحات الشخصية والمطامع

1-محمد عباس: **نصر...**، مرجع سابق ص 739.

2- صالح بلحاج، مرجع سابق، ص :118. أنظر أيضا: علي كافي، مصدر سابق، ص: 291.

الانتهازية، وتبين أن القيادة لم تكن في مستوى التحديات، ولا قادرة على حل المشاكل الناجمة عن الحرب، ولا في مستوى المكانة التي عرفتها الثورة في مناطق مختلفة من العالم وفي اليومين الموالين، ظهرت مساعي جديدة لرأب الصدع الا انها لم تفلح ، وليتم بعدها جمع ثلثي الأصوات اللازمة، لاعتماد القائمة المقترحة والمنشئة للمكتب السياسي.

. انعقاد مؤتمر طرابلس وانفجار ازمة صائفة 1962:

حضر الاعضاء المدعوون للمشاركة في جلسات الدورة الاخيرة للمجلس الوطني للثورة، وذلك بتاريخ 25 ماي 1962 والتي استمرت الى غاية 07 جوان 1962، وبلغ عدد الحاضرين ستة وستون (66)، من داخل الوطن ومن خارجه بما فيهم السجناء الخمسة محمد بوضياف، محمد خيضر، حسين ايت احمد، احمد بن بلة مصطفى الاشرف، لقد عرف الاجتماع غيابات كثيرة عوضتها التوكيلات الممنوحة لبعض العناصر التي كانت حاضرة لتمثيل الولايات القادمين منها[1].

اما الهدف من ذلك اللقاء هو الفصل في مشروع المجتمع الجزائري ما بعد الاستقلال، من خلال دراسة نقطتين اساسيتين:

1_ المناقشة والمصادقة على برنامج طرابلس، والذي يمثل اساسا في الوثيقة الاساسية التي حررت بمدينة الحمامات بتونس، والتي حددت طبيعة الثورة الجزائرية، في جانبها السياسي والاقتصادي والاجتماعي للجزائر بعد سيادتها الوطنية، وتعرضت الى عملية بناء الحزب وهي

1-يوسف قاسمي: **مواثيق الثورة الجزائرية 1954 - 1962: دراسة تحليلية نقدية**، اطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008 /2009 ص 248.

الوثيقة التي ستعرف فيما بعد بميثاق طرابلس، والتي قام بتحريرها مجموعة من المثقفين اليساريين التالية اسماءهم: محمد الصديق بن يحي، محمد حربي، مصطفى الاشرف رضا مالك، عبد المالك تمام، امحمد يزيد، تحت اشراف احمد بن بلة.[1]

2_ تشكيل قيادة عليا باسم المكتب السياسي، ليحل محل الحكومة المؤقتة ويشرف على المرحلة الانتقالية حتى يتم تنظيم مؤتمر تقييمي. ترأس جلسات الاجتماع محمد الصديق بن يحي[2] ونوابه عمر بوداوود[3] والعقيد علي كافي استمر النقاش مدة ثلاثة ايام من 29 ماي الى غاية 01 جوان 1962، انتهت بموافقة اعضاء المجلس الوطني للثورة بالأغلبية على

1-حنيفي هلايلي: **الجزائر: ازمة صيف 1962وارهاصات اعادة بناء الدولة الحديثة**، مقال في مجلة عصور الجديدة، ع 12/11، جامعة وهران فيفري 2013/ 2014ص 391.

2 -ولد في 03 جانفي 1932 بجيجل ، زاول دراسته بسطيف ، ثم بثانوية بيجو (الأمير عبد القادر حاليا) بالعاصمة ، ثم واصل دراسته بكلية الحقوق جامعة الجزائر وسجل نفسه سنة 1953 كمحامي متربص لدى نقابة العاصمة ، وفي 1955 كان مدافعا عن رابح بيطاط المعتقل بسجن سركاجي ، وضمن الاتصال بينه وبين عبان مضان ، شارك في تأسيس الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين ، تم اختياره كعضو مستخلفا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية في مؤتمر الصومام 1956 عمل في محيط الدولئر القيادية لجهة التحرير الوطني ثم اصبح مستشارا ثم مديرا لديوان الرئيس فرحات عباس (1958 /1960)، شارك في مختلف مراحل المفاوضات التي افضت الى اتفاقية ايفيان انظر عاشور شرفي مرجع سابق ص ، ص ، 81 ، 82 .

3- ولد في عام 1924 بسيدي داود ببغيلة ولاية بومرداس حاليا، التحق بحزب الشعب اثناء الحرب العالمية الثانية، اعتقل بعد احداث 08 ماي 1945، بعدما أطلق سراحه انخرط في صفوف المنظمة الخاصة وأصبح مسؤولا عن دائرة القبائل السفلى خلفا لمرزوقي، اعتقل مرة ثانية سنة 1948، وبمجرد ان أطلق سراحه انتقل الى فرنسا، وفي 1957 فيدرالية جبهة التحرير الوطني الى غاية الاستقلال، انظر: محمد عباس **فرسان.. الحرية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر 2005 ص103.

تبنى النظام الاشتراكي[1] ، من دون اي خلاف، وطويت وثيقة ذات اهمية قصوى في مستقبل البلاد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بكل سهولة عكس ما حدث مع النقطة الثانية في جدول الاعمال والتي اثارت جدلا حادا لم يفض الى نتيجة تذكر بشان تشكيلة المكتب السياسي.[2]

ولما حان وقت تعيين المكتب السياسي اقترح ممثل الولاية الاولى العقيد الطاهر الزبيري، بان تكون تشكيلة القيادة السياسية الجديدة من القادة الخمسة الذين كانوا مسجونين وهم احمد بن بلة، محمد بوضياف، حسين ايت احمد، محمد خيضر، ورابح بيطاط، يضاف لهم عقداء الحكومة المؤقتة وهم كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف، الا ان هيئة الاركان العامة اعترضت على الاقتراح.[3]

ومن جهته اقترح احمد بن بلة قائمة تضم سبعة اسماء والمشكلة من القادة السجناء الخمسة بالإضافة الى محمدي السعيد والحاج بن علا سجين من الولاية الخامسة، وفي المقابل اقترح كريم بلقاسم قائمة تضم تسعة اسماء والمشكلة من القادة السجناء الخمسة ويضاف لهم كريم بلقاسم، الاخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف وسعد دحلب. وجاءت نتائج التصويت كما يلي: فازت قائمة بن بلة وحلفائه بـ 33 صوت

1-رابح عدالة: **هواري بومدين رجل كفاح ومواقف**، دار المجتهد للطباعة والنشر، الجزائر، 2013 ص20.

2 -ابراهيم لونيسي: **الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس احمد بن بلة**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر ص 16.

3-نورالدين حاروش: **مواقف بن خدة النضالية والسياسية، قراءة في تاريخ الجزائر الحديث**، دار الامل للطباعة والنشر، بيروت لبنان1997 ص367.

مقالب 31 صوت لقائمة كريم بلقاسم، وكان السعيد يازوران وراء ترجيح الكفة لصالح قائمة بن بلة.[1]

وبعد التفرغ من اجتماع طرابلس، وعودة الهدوء النسبي بين الإخوة الأعداء، برزت على السطح أحداث أخرى وقعت في النصف الثاني من شهر جوان 1962، تمثلت في النقاط التالية:

1 . توصل الحكومة المؤقتة في 17 جوان 1962 إلى اتفاق يقضي بوقف نشاط المنظمة السرية المسلحة (OAS)[2] والذي كان قد بدأه "عبد الرحمان فارس"[3] وأعضاء من الهيئة التنفيذية مع زعيم المنظمة السرية

1-رابح لونيسي: **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص 59.

2 -تكونت من تحالف سري هجين يتألف من عسكريين أنصار الجزائر الفرنسية ومن معمرين أقدام سوداء متشددين. ظهرت خلال الأشهر الأخيرة من حرب التحرير الوطني، قامت باعتداءات كثيرة في الجزائر وفرنسا خلال شتاء 1961. 1962، صعب من مفاوضات افيان حول الاستقلال. أنشأت في أفريل 1961 بمدريد، أهم قادة التنظيم "الجنرال صالون "، "جوهو"، "جاك جان سوزيني"،"شال" و"زيلر". قاموا بعدة اعتداءات دامية بالمتفجرات واغتيالات جماعية في الجزائر. وفي مارس 1962 وبحي باب الوادي بالجزائر العاصمة تمت اشتباكات ومعارك رهيبة بين الجيش الفرنسي ومنظمة الجيش السري كما نفذت عمليات اغتيال لأكثر من (60) قتيلا من جزائريين من عمال الميناء، والتدمير المنظم للمنشآت القاعدية مثل حرق مكتبة جامعة الجزائر إلى غاية الاتفاق بين المنظمة السرية وبين الحكومة المؤقتة، خلفت وراءها (2500) قتيل و(5000) جريح.

3 -ولد في 30 جانفي 1911 بآقبو (بجاية)، درس الحقوق في الجزائر العاصمة 1931، أول موثق مسلم في الجزائر اتصل بالأوساط القريبة من الفرع الفرنسي للأممية العمالية، ثم دخل عضوا في مجلسها العام في الجزائر العاصمة في أول جمعيتها التأسيسية سنة 1946 وفي أفريل 1953 انتخب رئيسا للجمعية الجزائرية حيث مارس مهامه لمدة سنتين، بعد مضي بضعة أشهر من اندلاع الثورة. كان من الموقعين على لائحة 1961. بعد أحداث أوت 1955 اتصل بجبهة التحرير الوطني، استقر بباريس بعدها، اعتقل في 5 نوفمبر 1961 بعد انكشاف نشاطاته في خدمة جبهة التحرير الوطني، أطلق سراحه غداة اتفاقيات إيفيان ليوكل إليه في مارس 1962 رئاسة الجهاز التنفيذي الجزائري،

وجماعته آنذاك ومنهم "جاك سوزيني"[1]وتم ذلك بفضل وساطة "جاك شوفا لي".[2]

2 . لقاء زمورة: يومي 24 و25 جوان 1962، وحضرته الولايات المعارضة لهيئة الأركان، والممثلة في: الولاية الثانية والثالثة والرابعة والمنطقة المستقلة للجزائر العاصمة، وفيدرالية فرنسا وفيدرالية تونس للجبهة، بينما رفضت الدعوة الولاية الأولى والسادسة والخامسة، وتم على إثره، تشكيل لجنة للتنسيق بين الولايات ولإعداد القوائم الخاصة بالمترشحين للمجلس الوطني التأسيسي، ومن خلاله ناشد المجتمعون أعضاء الحكومة بالالتزام بالوحدة إلى غاية الانتخابات، واتفقوا على التصدي للمناورات التي تقوم بها قيادة الأركان.[3]

كما سجل الحاضرون ان الانقسامات داخل الحكومة قد مست بهيبتها، وان الصراع بينها وبين هيئة الاركان العامة قد قوضت ركائز السلطة، وعليه صدر قرار الاجتماع الذي ينص على ما يلي:

وفي 27 سبتمبر 1962 سلم إلى "بن بله" مقاليد السلطة التنفيذية المؤقتة بعد نهاية مهمته اعتقل 1964 بمعية "فرحات عباس" وأطلق سراحه بعد سنة، ليعتزل الحياة السياسية، نشر كتاب (الحقيقة المؤلمة الجزائر من 1945 إلى الاستقلال)، توفي في 13 ماي 1991.

1 -ولد بالجزائر عام 1933، مؤسس نقابة القوى العاملة (FO)، زاول دراسته في الطب في ستراسبورغ وليون، وفور دخوله إلى الجزائر انضم إلى أطروحة الجزائر الفرنسية وبعد المظاهرات التحق بصالون في اسبانيا وأسس برفقة "لاقايارد" منظمة الجيش الجزائري. عاد سرا إلى الجزائر مجددا حيث كون فرقة الكومندوس(Z) التي قتلت آلاف من الجزائريين.

2- مدينة صغيرة في ناحية سطيف تقع في منطقة حدودية بين الولايات الأولى والثانية والثالثة.

3- صالح بلحاج، مرجع سابق، ص ص: 120 . 124. أنظر: محمد عباس، نصر، مرجع سابق، ص:867. أنظر: سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص:416. أنظر: Teguia Mohamed, Op-cit, p: 411.

1_ انشاء لجنة تنسيق ما بين الولايات تؤكد على وحدة البلاد

2_ ادانة قيادة الاركان العامة للجيش.

3_ ارسال وفود الى قادة الولايات الاولى والخامسة والسادسة

4_ توجيه نداء الى اعضاء الحكومة (السلطة الشرعية في نظر اجتماع زمورة) بالمحافظة على الوحدة الى غاية انتخاب الجمعية التأسيسية.[1]

وكلف عمر بوداود بتبليغ نتائج لقاء زمورة الى احمد بن بلة ومحمد خيضر جاء رد هذا الأخير قائلا له: "... إذا فهمت جيدا فقد شكلتم حكومة داخل البلاد ..." فأجابه بوداود قائلا: " ... لا واحدة ولا اثنان، أنتم حكومتنا لكن نطلب منكم ان تدخلوا متحدين.. "فرد عليه محمد خيضر: ".. أنى اعتبر نفسي مستقيلا ..."[2]

في يوم 30 جوان 1962، وبعد استشارة أعضاء الحكومة المؤقتة الحاضرين، وجه رئيس الحكومة المؤقتة "بن يوسف بن خده" نداءه إلى جيش التحرير، يعلن له فيه عن عزله لقيادة هيئة الأركان وتجريد كل من العقيد هواري "بومدين" وعلي منجلي" و"قايد أحمد" من رتبهم، وأمر الجميع برفض ما يصدرونه من أوامر. أما "أحمد بن بله" و"محمد خيضر" عضوا الحكومة فقد رفضا قرار رئيسهم وانسحبوا منها.

. موقف الولايات من الصراع على السلطة:

وفي ظل هذه الأوضاع المتأزمة، وجد قادة الداخل أنفسهم مقحمين في التسابق على السلطة، مع أن أغلبيتهم يجهلون الكثير عما

1-Ben youcef Benkhedda ; **L'Algerie à L'Indépendance, La Crise de 1962**, EDITIONS DAHLEB ? Alger 1997 p 22

2-محمد عباس: فرسان ... مرجع سابق، ص ص، 115، 116.

يجري في دوائر الحكومة من جهة وهيئة الأركان من جهة أخرى، وفي هذا الإطار يمكن إبراز مواقف الولايات من هذا الصراع كالتالي:

. الولاية الأولى؛ لم تول قيادتها في البداية اهتماما كبيرا لما يجري من تطورات في دوائر الهيئات العليا للسلطة، فكان أملها أن تتغلب الحكمة على التطرف، ويعود الانسجام والإتحاد بين أطراف النزاع في نهاية المطاف، إلا أن موقف الحياد لم يصمد طويلا، أمام حركة الاستقطاب الثنائي، فكان تيار التحالف بين "بن بله" و"بومدين" هو الأقوى. فجلب إليه قائد الولاية الأولى ومساعديه في نهاية المطاف، فذهب مجلس الولاية في انحيازه الصريح لجماعة وجده حيث كان له ضلعا في تفجير اجتماع مجلس الثورة في طرابلس من خلال تصويته بالوكالات التي رفضها مكتب المجلس برئاسة "محمد الصديق بن يحيى"[1]وذلك مرده بأنها لم تكن مكتوبة بل شفاهية يرفع الأشغال دون التوصل إلى نتيجة.[2]

1 -ولد في 03 جانفي 1939 بجيجل، زاول دراسته الإعدادية بسطيف ثم في ثانوية بيجو (الأمير عبد القادر) حاليا بالعاصمة، ثم واصل دراسته في الحقوق وسجل نفسه في 1953 كمحام متربص لدى نقابة العاصمة في 1955 كان أحد المدافعين عن رابح بيطاط المعتقل بسجن سركاجي. شارك في تأسيس الإتحاد العام للطلبة الجزائريين المسلمين بمعية "بلعيد عبد السلام" وآخرين. التحق بالخارج في نهاية 1955، ثم اختير عضوا مستخلفا في المجلس الوطني للثورة في مؤتمر الصومام، عمل في محيط الدوائر القيادية لجبهة التحرير الوطني ثم الحكومة المؤقتة ليصبح بعد ذلك مدير ديوان "فرحات عباس" رئيس الحكومة (1958 . 1960)، شارك في مختلف مراحل المفاوضات التي أفضت إلى اتفاقيات افيان، ثم شارك في اللجنة المكلفة بإعداد برنامج مرحلة ما بعد الاستقلال. تولى الوزارة لعدة مرات بعد الاستقلال. توفي في 1982 في الطائرة على إثر المساعي التي قامت بها الجزائر أثناء الحرب العراقية الإيرانية.

2- محمد عباس، نصر، مرجع سابق، ص:850. أنظر: رابح لونيسي، مرجع سابق، ص ص :59 . 62.

. الولاية الثانية؛ التي كان يقودها العقيد "صالح بوبنيدر" من أشد المعارضين للتحالف الذى جمع بين السيد "احمد بن بله" والعقيد "هواري بومدين" قائد هيئة الاركان العامة، وفي نفس الوقت نجد البعض من ضباط الولاية الثانية منحازين إلى هيئة الأركان العامة، ومنهم الرائد "العربي بن رجام" الذي يتمتع بشعبية خاصة بين جنوده، ويشاطرونه نفس المواقف وكذا زميله الرائد "رابح بلوصيف" بعين مليلة، وهو الأمر الذي أدى الى حدوث شقاق داخل الولاية نفسها، مما مكن هيئة الأركان عن طريق "الطاهر الزبيري" أن تدعمهم بكتيبة من الجنود، وتزودهم بالسلاح والذخيرة، ومجموعة من الشاحنات العسكرية والمؤونة[1]مما ساعد على الاستيلاء على مدينة قسنطينة واعتقال وزير الدولة "العقيد الاخضر بن طبال" وهو الحدث الذى عجل بقدوم "رابح بيطاط" للمدينة في إطار مسعى الإفراج عن المعتقلين، ومكنهم من الانضمام إلى جماعة تلمسان.

وفي الولاية الثالثة: بقي العقيد "محند وألحاج"، قائد الولاية ونوابه ثابتين في مواقفهم، إلى جانب الحكومة المؤقتة، معززين مواقف القائد الأول لولايتهم "كريم بلقاسم"، ومع ذلك بدأت بوادر الشقاق تطفو على السطح، خاصة بعدما انعقاد مجلس الثورة بطرابلس ما بين 27 ماي . 07 جوان 1962، حيث استعمل "محمدي" و"ايعزوران" لوكالات قائد الولاية، ونوابه الأربعة لصالح التحالف (السيد "احمد بن بله ""والعقيد هواري بومدين")، عند عملية التصويت، وهي العملية التي كانت بمثابة المفاجأة

1- الطاهر زبيري، مصدر سابق، ص: 286. أنظر ا: محمد عباس، نصر، مرجع سابق، ص ص:850 . 851.

التي جعلت جماعة تيزي وزو، ترفض المكتب السياسي في بادئ الأمر، إلى غاية وقوع الاتفاق والتوقيع عليه فى02 أوت 1962 مع "رابح بيطاط" وتمكن من اقناعهم وانضمامهم لعضوية المكتب السياسي .[1]

الولاية الرابعة: بقيادة "العقيد يوسف الخطيب" (حسان) وعضوية الرائد "بن خروف"، "والرائد لخضر بورقعة" و"محمد بوسماحه"، وغداة توقيف القتال أرسلت الولاية الرائد "بن خروف" في مهمة استطلاعية "بتونس. وبناء على تقريره أعلن مجلس الولاية التزام الحياد بين الفريقين.[2] وأثناء عملية التصويت، استعمل الرائد "أحمد بن شريف" وكالات زملاءه لصالح "بن بله" وهيئة الأركان، ورغم محاولتهم استدراك الوضعية الحرجة التي أوقعهم فيها الرائد احمد "بن الشريف" وتدارك الامر أثناء الاجتماع الذي انعقد بزمورة لدراسة الوضع وإدانة تمرد هيئة الأركان وخروجها عن الشرعية في نظرهم، الا ان مواقفهم المشتتة احالت دون تبنيهم الحياد، بسبب انقسام قيادتهم بين الفريقين.

وفي يوم 01 جويلية 1962، أعلنت الحكومة المؤقتة بأن تعيينها كان من طرف المجلس الوطني للثورة، وهو وحده الكفيل بعزلها.[3]وبمجرد الإعلان عن نتائج الاستفتاء، الذي نتج عنه الاستقلال في يوم 03 جويلية 1962، فتحت الحدود، وكانت البداية بقدوم رئيس الحكومة المؤقتة "بن يوسف بن خده"، الذي كان محاطا بأعضاء حكومته، قادما من تونس،

1 -نفسه، ص ص: 852 . 853. ينظر: صالح بلحاج، مرجع سابق، ص:143.

2 -نفسه، 143 . 146.

3 -الطاهر زبيري، مصدر سابق، ص:280. وايضا أنظر: محمد عباس، نصر، مرجع سابق، ص: 868.

ومصرحا في مطار الدار البيضاء بالجزائر العاصمة: "بأنه مصمما على مواجهة التمرد، باعتماده على إرادة الشعب، وأنه ضد الحكم الفردي والديكتاتوري".

ومن الجهة المقابلة، نجد قوات هيئة الأركان، التي بدأت الدخول من غرب البلاد وشرقها، منذ 05 جويلية 1962، لتواصل زحفها نحو العاصمة. وخلالها عرفت الأسابيع الأولى مساعي حثيثة لتسوية النزاع القائم بين أطراف الصراع، إلا أنها باءت بالفشل، وتولد عنها جماعتان متصارعتان عن السلطة:

الأولى: يقودها "بن بله" مع هيئة الأركان يساندها جيش الحدود، مع قوات الولايات الأولى السادسة، والخامسة، والتي سميت بجماعة وجدة.

الثانية: وهي التي تمثل المعارضة وتتشكل من: "محمد بوضياف" و"كريم بالقاسم" و"آيت أحمد" و"بن خده" تدعمها قوات الولايات الثانية، الثالثة، الرابعة، والمنطقة المستقلة للعاصمة، والتي عرفت تسميتها بمجموعة تيزي وزو، وهي أ قل تماسكا عن الأولى.

وفي تلك الظروف المتوترة، استطاعت الجهة المؤيدة "لأحمد بن بله" أن تفرض رأيها في النهاية، بإعلانها عن قيام المكتب السياسي في يوم 20 جويلية 1962، وانتصارها على الحكومة المؤقتة. فاستقر مكتبها السياسي بالجزائر العاصمة يوم 03 أوت 1962 على إثر الاتفاق المبرم بين الأطراف المتنازعة، واعتبر أعضاء المكتب بأنهم يملكون كل السلطات، وعلى جميع المستويات في الحزب وهياكل ومؤسسات الدولة معا، لتختفي

بعد ذلك الحكومة المؤقتة نهائيا وفعليا من الساحة السياسية.[1] رغم اتفاق الجميع، على أن المكتب السياسي له صلاحيات محدودة، وقع خلاف بينه وبين قيادة الولاية الرابعة حول رفضه لترشح بعض الأسماء.[2]

وفي يوم 19 أوت 1962، تم نشر قائمة المرشحين للانتخابات التشريعية من طرف المكتب السياسي وعلى إثره لجأ قادة الولاية الرابعة إلى العنف للاحتجاج عن القائمة.[3] وفمنعت الولاية الرابعة المكتب السياسي من مزاولة نشاطه بالعاصمة، مع سيطرتها على الميناء، الذي يعد منطقة حيوية لتدفق المساعدات الخارجية للجزائر. وعلى إثرها أعطى "بن بله" الضوء الأخضر لجيش هيئة الأركان بالتدخل لحسم الموقف.[4]

وفي 29 أوت 1962 وقع أول اشتباك، بين جنود الولاية الرابعة وأنصار المكتب السياسي، بقيادة "ياسف سعدي" بثكنة "علي خوجه". فسقط على إثره، عدد من القتلى والجرحى،[5]وذلك كان حافزا قويا لدفع الجماهير الشعبية بالخروج إلى الشوارع بالعاصمة هاتفين: "سبع سنين بركات". وفي الوقت نفسه؛ شرعت قوات هيئة الأركان المتواجدة بمنطقة وهران بالزحف والتحرك نحو العاصمة، بعدما تم عقدا تماع بين القادة

1 -محمد عباس، نصر، مرجع سابق، ص: 138.

2 -الأسماء التي رفضتها الولاية الرابعة، تتمثل في الشيخ " خير الدين"، "عبد الرحمان فارس" والسيدة "شنتوف" من منطقة الجزائر العاصمة.

3 -عمار بوحوش، مرجع سابق، ص: 508.

4- الطاهر الزبيري، مصدر سابق، ص: 287. أنظر: رابح لونيسي، مرجع سابق، ص: 66.

5 -Téguia Mohamed, Op.cit., p :412.

العسكريين والمدنيين في مدينة بوسعادة يوم 28 أوت 1962[1]، وعلى إثره، قررت المجموعة بالانتقال إلى العمل الميداني، من خلال استخدام القوة للدخول إلى العاصمة، وإدانة مواقف الولاية الرابعة مع الإعلان عن تأجيل الانتخابات إلى غاية يوم 20 سبتمبر 1962. شرعت القيادة المتحالفة بتعيين القادة الموالين لها على رأس المناطق والنواحي، مع التذكير بأن " العقيد هواري بومدين" كان قائدا سابقا على الولاية الخامسة، الذي يتمتع بسمعة طيبة فيها وله تأثيرا كبيرا على قراراتها.[2]

وفي 30 أوت1962 أمر المكتب السياسي، قوات جيش الحدود والولايات الأولى، الثانية الخامسة والسادسة بالسير نحو العاصمة، وبدأ التحرك نحوها، عبر محاور ثلاثة:

. المحور الأول: بوسعادة عبر محور سيدس عيسى . سور الغزلان الذي شهد أعنف صدام، يقوده العقيد "الطاهر زبيري" حيث يذكر بأنهم وجدوا أمامهم سورا بشري من المدنيين، اعترضوهم وألقوا بأنفسهم على الشاحنات لمنعها من التقدم، إلا أن القوات انحرفت عن جموع المدنيين الزاحفين، وبعدها وقع الاصطدام، وبدأ صوت السلاح، فكانت رشاشات القوات المضادة، كثيفة مما دفع بالقوات الزاحفة بالرد عليها بقوة وبقذائف الهاون، مما دفعهم للانسحاب.[3]

1 -الحاضرون في بوسعادة هم: "بومدين"، "علي منجلي"، قائد أحمد"، "بن بله"، خيضر"، "محمدي السعيد"، "بن علا"، "زبيري"، "براجم"، "العقيد شعباني"، و"العقيد عثمان".

2 -محمد عباس، نصر، مرجع سابق، ص ص: 856 . 857.

3- لخضر بورقعة، مصدر سابق، ص:106. أنظر كذلك: الطاهر زبيري، مصدر سابق: 289.

. المحور الثاني: يتشكل من جيش الولاية السادسة بقيادة العقيد " شعباني" معززا بقوات الحدود، الذين زحفوا نحو العاصمة، من البيرين (الجلفة) عبر محور عين وسارة من أقصى جنوب الولاية الرابعة، حيث يذكر الرائد "بورقعة" في هذا الشأن، وهو أحد القادة الفاعلين والمشاركين في معركة قصر البخاري، التي تصدت للقوات الزاحفة نحو العاصمة، إذ يقول: "أنها شهدت معارك طاحنة حولت المنطقة إلى جحيم". واصفا قصر البخاري ببرلين الثانية، مما زاد في عدد القتلى والجرحى.[1]

. المحور الثالث: يتكون من قوات الولاية الخامسة بقيادة العقيد "عثمان" رفقة قائد أحمد"و"عبد العزيز بوتفليقة"، الذين اصطدموا بقوات المعارضة بناحية مسينا.

ألت المواجهة الغير متكافئة، إلى نتائج وخيمة بلغت أكثر من ألف قتيل، تلك النتيجة ساهمت في ترجيح كفة العقل والحكمة، مما ساعد على اتفاق وقف القتال بين الأشقاء، وتم ذلك يوم 06 سبتمبر 1962 عندما انتقل السيد احمد "بن بله" رفقة العقيد "يوسف الخطيب"(حسان) قائد الرابعة إلى نقاط الاحتكاك للإشراف على تنفيذ الاتفاق. وفي09 سبتمبر 1962، دخل العقيد "هواري بومدين" العاصمة منتصرا على رأس قوات قاربت 4000 مقاتل بمعداتها الثقيلة، متبعا محور تحركه من قصر البخاري، باتجاه المدية، ثم البليدة والعاصمة ليتم الإعلان بعد ذلك عن إجراء الانتخابات الخاصة بالمجلس التأسيسي يوم 20 سبتمبر 1962.[2]

1 -لخضر بورقعة، مصدر سابق، ص:106. أنظر كذلك: الطاهر زبيري، مصدر سابق: 289.

2 -صالح بلحاج، مرجع سابق، ص ص:148 . 147. أنظر: محمد عباس: ص ص:884 . 885.

وفي 13 سبتمبر 1962 نشرت قائمة المرشحين لانتخابات المجلس والمكونة من 196 عضوا، وبعدما تم شطب 56 اسما منها والتي سبق الاتفاق عليها، عوضت بأسماء جديدة. جرت انتخابات المجلس التأسيسي في 20 سبتمبر 1962، والي أسفرت عن فوز عناصر التحالف التي يطلق عليها تسمية جماعة تلمسان، وبناء عليه فقد عقد المجلس، جلسته الافتتاحية يوم 25 سبتمبر 1962. والتي تم فيها تسليم السلطات من الهيئة التنفيذية، والحكومة المؤقتة، ليتم انتخاب رئيسه "فرحات عباس" وخلالها عين المجلس "أحمد بن بله" رئيسا للحكومة بتاريخ 29 سبتمبر 1962.

5 . تناقضات السلطة الجزائرية:

واصلت المعارضة نشاطها بعد أن تم انتخاب رئيس الحكومة "أحمد بن بلة" في 29 سبتمبر 1962، واستمرت حتى بعد تشكيله لأول حكومة جزائرية في عهد الاستقلال والتي ضمت 17 وزيرا.[1] فكان الرئيس في بداية عهده قويا وذلك ما نلمسه من خلال المؤشرات والعوامل التالية:

. انتصاره على الحكومة المؤقتة والولايات المساندة لها.

_ تشكيله لمكتب سياسي بالمقاييس وبالأسماء التي يرتاح لها.

_ تشكيله لمجلس تأسيسي بالمواصفات المطلوبة، ومن العناصر التي تقدم له الولاء وتسعى للتقرب منه، بعدما أبعد كل الذين تحوم حولهم الشبهات ويشك في ولائهم له، والدليل على ذلك إقصائه لقائمة تضم 56 مرشحا تضم أفراد من الموالين للمعارضة.

1 -Mohamed Harbi, Le FLN Mirage et Réalité des Origines à La Prise du Pouvoir 1945-1962, NAQD/ENAL, Alger, 1993, p:345.

_ تشكيله لحكومة تتكون من أنصاره وحلفائه فقط.

_ الجو العام السائد في البلاد ومساندته، وذلك بمباركة الجماهير واستقبالها للرئيس بكل حفاوة وترحاب، وبالمناداة له باسمه حتى أصبح يلقب بالزعيم.[1]

ومن هنا بدأت اختراقات "بن بله" للشرعية الشعبية ولمقومات الدولة الحديثة، من جراء استهانته بمؤسسات الدولة وإلى حد ما العبث بها أحيانا، وتلك هي أساليب الحكم السلطوي، ولتوضيح ذلك، نذكر على سبيل المثال لا الحصر، تلك العلاقة التي كانت بين المجلس التأسيسي الذي يحوز على صلاحيات كبيرة من الناحية القانونية، ويملك سلطات هامة على الحكومة، وذلك من خلال الوظائف المسندة إليه بموجب القانون. فإلى جانب أنه يقوم بتعيين أعضائها فإنه يسهر أيضا على وضع الدستور وحمايته، حيث تشير اللائحة الخاصة في إحدى فقراتها: "بأن المجلس التأسيسي، هو وحده صاحب السيادة الوطنية وحارسها في الداخل والخارج". غير أنه في الواقع لا يتمتع بأي واحدة من مقومات السلطة إلا المصادقة على القرارات التي تريدها الحكومة، وفي غالب الأحيان كانت تتجاهله، حيث وصل التطاول برئيس الحكومة أن يحل محله في ممارسة وظائفه عن طريق التشريع بمراسيم.[2]أما فيما يخص الدستور، وفي يوم 26 سبتمبر1962 صرح "بن بله" داخل المجلس قائل:

1 -الصالح بلحاج، مرجع سابق، ص: 152.أنظر أيضا: لطفي الخولي، ((حوار مع بومدين))،عن الثورة في الثورة وبالثورة، منشورات التجمع الجزائري البومديني الإسلامي، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1975، ص: 39.

2 -لطفي الحولي، مرجع سابق، ص:159.

"بالنسبة للدستور، فإن لمجلسكم كامل السيادة، فهو الذي سيمنح البلاد، ذلك الدستور الذي يتفق وطموحات الشعب، وستلتزم الحكومة بالحياد التام فيما يتعلق بمضمونه أو بطرقة تطبيقه". فجاءت التصريحات متناقضة مع الأفعال، فأنشأت في البداية لجنة داخل المجلس لإعداد مشروع الدستور، الا انه سرعان ما وجدت نفسها في محيط غير مساعد وسحب منها المشروع. ليسند للمكتب السياسي، والذي بدوره أعد مشروعا تمهيديا عرض على ندوات جهوية. وفي باب الوادي، بسينما الماجستيك (الأطلس) انعقدت ندوة وطنية لإطارات الحزب التي أقرت المشروع في اليوم نفسه، وقامت بإيداعه على مستوى مكتب المجلس، وصوت عليه يوم 29 أوت 1963.

قدم للاستفتاء يوم 08 سبتمبر من نفس السنة وقام بإصداره رئيس الحكومة يوم 10 سبتمبر الموالي، مكرسا بذلك اختيار المكتب السياسي على المجلس الذي أصبح من أبرز الغائبين في عملية التأسيس.[1] ورغم الوعود التي قدمت للأستاذ "محمد الشاوي" رجل القانون المصري أيام الثورة وذلك "بإعداد الدستور بعد استقلال الجزائر.[2] وفي تصريح له قال : "...ورغم قدومي للجزائر، الذي جئتها متفرغا للعمل الذي أنذرت نفسي له منذ مدة، إلا أنني وجدت معارضة قوية داخل أجهزة الدولة

1 -صالح بلحاج، مرجع سابق، ص ص:161 . 160. أنظر أيضا: رابح لونيسي، مرجع سابق، ص:67.

2- توفيق محمد الشاوي، مذكرات نصف قرن من العمل الإسلامي 1945 . 1995، دار الشروق، القاهرة، مصر، ص: 273.

....وهم من دعاة الاشتراكية والفرانكفونية، وأجهض المشروع كما أجهض من قبل مشروع قانون الجنسية الجزائرية"[1] وذلك على حد قوله.

ومن الخروقات الأخرى للشرعية الشعبية هو قيام رئيس الجمهورية "أحمد بن بله" بتجميد العمل بالدستور في 03 أكتوبر 1963 حيث يذكر "محمد بجاوي" في هذا الشأن قائلا: " ... ان دستور الجمهورية الجزائرية لم يعمل بصورة عادية إلا لمدة 13 يوم فقط... ثم استولى بعدها الرئيس على كامل السلطات..."[2]

وأمام تلك الأوضاع كان من الطبيعي أن يعرف التحالف الرئاسي انقسامات حادة، فتشتت أوراقه الواحدة تلوى الأخرى. وكانت البداية مع انسحاب "محمد خيضر" من الحزب، وإرغام "رابح بيطاط" على الاستقالة، وإقصاء "فرحات عباس" من الحزب وإرساله للإقامة الجبرية في أدرار بمعية "عبد الرحمان فارس" والرائد "العربي برجام" الذي كان نصيبه الاعتقال والسجن، ونفس المصير عرفه العقيد "عثمان" في وهران. تلك الصورة المصغرة عن حالة الجزائر في عهد الاستقلال الاول. وبذلك بدأت مرحلة جديدة من الصراع امتدت إلى غاية 1967، ولعل القدر كتب على الدولة الفتية أن لا عرف الاستقرار إلا بعد مضي أكثر من 05 سنوات من الشد والمد بين الإخوة المتصارعين على مراكز القرار.[3]

1 -نفسه، ص:376.

2 -صالح بلحاج، مرجع سابق، ص:164.

3 -الأسماء المقصات كلها من مرشحي الولايات، وبعض المعارضين لجماعة تلمسان ومنهم: "بن خده"، بوصوف"، "بن طوبال"، "دحلب"، "كافي"، بوبنيدر" ، "بن عوده"، بودر باله" ،" كحل الرأس"، "بن يحيى"، "مصطفي الشرف"، "بلعيد عبد السلام"، "عبد الرزاق شنوف" ، "محمد حربي" ، "رضا مالك"...

الخاتمة

الخاتمة:

وفي ختام دراستنا للموضوع، تتضح لنا اهمية الولاية الثانية في المقاومة الشعبية والحركة الوطنية والثورة التحرير من خلال النتائج التي نوجزها على النحو التالي:

_ عرف الشعب الجزائري محطات هامة خلال مساره التاريخي المعاصر، ومنها والذي عبر عن رفضه للاستعمار الفرنسي الذي فرض عليه بالقوة، فكانت المواجهة غير متكافئة بين سكان مدينة قسنطينة وقوات الاحتلال، انتهت بأحداث دموية اليمة في حقهم نتيجة لرفضهم الاستسلام. تلك الملحمة البطولية للمقاومة والنضال بشقيه المسلح والسياسي عمل على تكوين رصيد سياسي لمناضلي المنطقة، وساهمت في اعداد جيل نوفمبر، الذين تمكنوا من تجاوز الخلافات التي عايشها التيار الاستقلالي بعد تعرضه لضربات موجعة كادت ان تقضي عليه ومنها اكتشاف المنظمة الخاصة ومتابعها ، من ازمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية وبروز القطيعة بين الفريقين المركزيين والمصاليين، وهو ما عجل بميلاد اللجنة الثورية للوحدة والعمل في 23 مارس 1954 والتي انتهت إلي ما اصطلح عليه بلقاء مجموعة 22 وبروز اللجنة القيادية بالداخل والمشكلة من 06 عناصر تحملت اعلان الثورة.

ورفعا اللبس فان المنطقة الثانية تعرضت لمشاكل عويصة في مرحلة الاعداد والتحضير للثورة، تمثل في مقاطعة جماعة قسنطينة وهم المناضلون الذين شاركوا في اجتماع 22 بكلود صلمباي في 25 جوان 1954ورفضهم للنشاط، وقدموا تحفظات يرونها ضرورية يجب توفرها لكي يتم انضمامهم للثورة نذكر منهم المناضلين التالية اسماءهم وهم:

رشيد ملاح ، سعيد بوعلي ، حباشي عبد السلام ومشاطي محمد ، والذين ابدوا ملاحظاتهم حول موضوع قلة الامكانيات وضعف الاعداد ونقص السلاح ، وطالبوا ان تؤجل العمليات الى شهر ديسمبر1954 حتى يتم لهم تدارك النقائص، مع الالحاح بان تكون القيادة من صفوف اطارات المنطقة الثانية، ورغم اللقاء الذي جمعهم في منزل المناضل يوسف حداد في حي سيدي بزار بقسنطينة والذي استمر الى غاية ساعة متأخرة من الليل وحضرها كل من محمد مشاطي، رشيد ملاح، سعيد بوعلي، حباشي عبد السلام ، لخضر بن طوبال ، باجي مختار، رمضان بن عبد المالك، ديدوش مراد الذي مثل محمد بوضياف ، الا ان تحفظاتهم بقيت قائمة ،وانحصرت في نقطتين اساسيتين: الاولى: المطالبة بتعيين زيغود يوسف برفقة احد اطارات منطقة قسنطينة على راس اللجنة القيادية للثورة. الثاني: تمثل في مطالبة جماعة قسنطينة بمزيد من الوقت حتى يتمكنوا من التعبئة الشعبية وتوفير الاسلحة اللازمة للعمل الثوري، الا ان طلباتهم رفضت.

_ بالرغم المواقف المتباينة التي عرفتها المنطقة الثانية عند مرحلة الاعداد والتحضير للثورة الا انها كانت في الموعد عند الانطلاقة من خلال العمليات التي قامت بها المجموعات الاولى من المجاهدين، والتي اقتصرت على عمليات محدودة، وتمت على مستوى منجم بولحمام بالميلية، والهجوم على ثكنة بالخروب، وتفجير خط السكك الحديدية عبر الخط الرابط بين ونزة وعنابة وحملت تلك العمليات رمزية المشاركة الوطنية في الثورة والتي يبرز في صورة اعلان وإبلاغ الشعب الجزائري عن انطلاق الثورة المسلحة.

_ عرفت الفترة التي اعقبت تفجير الثورة، نشاطا مكثفا للقيادة من اجل التعبئة العامة لمناضلي المنطقة، وجمعت خلالها الاسلحة الضرورية من المناضلين المتواجدين عبر مختلف النواحي، والتي رافقتها عملية التحضير للمراكز الخاصة بالتموين، التي فيها يتم تخزين العتاد والوسائل الضرورية لمواصلة المسيرة، وهو الموضوع الذي اكدته شهادة صالح بوبنيدر أحد قادة الولاية الثانية مصرحا: ".. لقد بذلنا جهدا كبيرا طيلة مدة تفوق ستة أشهر من اجل التعبئة الشعبية ..."

_ تمكنت قادة المنطقة من مواجهة الصدمات التي عاشها سكان المنطقة رغم سقوط العديد من الاطارات نذكر منهم باجي مختار وديدوش مراد، بالإضافة الى النقص الفادح في السلاح الذي اثر سلبا على ادائهم الثوري، الا ان زيغود يوسف استطاع ان يصحح الوضعية عن طريق حملة التوعية للجماهير وايصال صوة الثورة الى القرى المعزولة، وتمكن بفضل التجاوب الذي لقيه من مناضلي التيار الاستقلالي والقاعدة الحزبية الذين تكونوا في صفوف حركة الانتصار والحريات الديمقراطية ان يؤطروا التنظيم الثوري للمنطقة بعدما اطلعت الجماهير عن اهداف الثورة.

_ كانت مساهمة المنطقة الثانية في عقد مؤتمر الصومام في 20 اوت 1956 فعالة وناجحة، من خلال ما قدمته من مبادرة احتضانها للقاء الى اقتراحاتها البناءة والخاصة بهياكل الثورة وتنظيمها والتي كانت في مقدمتها فكرة انشاء اللجنة الخماسية والتي عرفت فيما بعد بالمجالس الشعبية على مستوى القسمات والدوار. التي عملت على تنظيم السكان إداريا وتأطيرهم سياسيا، واشرفت ايضا على توفير التموين بالإضافة الى جمع الاشتراكات وترصد حركة اعوان الادارة، وتعزز نشاطها بتبليغ الشعب

لكل المستجدات، لمواجهة الوسائل دعاية الاستعمارية والذي يهدف من خلالها بالتشكيك في قدرات الثورة، عن طريق زرع الشكوك والاخبار المضللة.

_ ربطت قيادة الولاية الثانية نشاطها مباشرة مع الهيئات القيادية العليا للثورة التي انبثقت عن مؤتمر الصومام، وخاصة منها هيئة التنفيذ والتنسيق من خلال الاتصالات المتبادلة عن طريق الرسائل وافادتها للمبعوثين والممثلين عنها، قصد اطلاع القيادة العليا ووضعها في الصورة عما يجري من تطورات في المنطقة ومنها النشاط الثوري، والهيكلة المستحدثة على مستوى الولاية تنفيذا للقرارات والاوامر القيادة الوطنية.

_ كانت بديات التنسيق المباشر بين الولايات في اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ عند عقدها لأول لقاء لها في الخارج مع مختلف القيادات في سنة 1957، وتلاها لقاء اخر تم على مستوى الولاية الثانية حضرته قيادات اربع ولايات وهي الولاية الثالثة ممثلة في القائد عميروش والولاية السادسة التي مثلها القائد سي الحواس والولاية الاولى مثلها الحاج الاخضر، اما الولاية الثانية فقد مثلها الامين خان نيابة عن قائدها علي كافي الذي ابدى تحفظاته حول قضية لابلويت في منطقة القبائل .ورغم ذلك فقد جرى اللقاء في جو اخوي، في شهر ديسمبر 1958.

_ تمكنت الولاية من مواجهة مخططات الادارة الاستعمارية والتي تعددت نذكر اهمها مخطط شال الذي وظفت فيه فرنسا وسائل عديدة لترهيب السكان والقضاء على عناصر جيش التحرير الوطني من خلال العمليات العسكرية الكبرى ومن اهمها عملية الحجارة الكريمة وعملية الحزام، تعززها خطة المربعات والتمشيط الواسع والحصار وغيرها من الوسائل

الكبرى. وبالموازاة معها يشرع في تنفيذ الاصلاحات التي جاءت في ثوب مشروع قسنطينة الذي حمل جملة من الاغراءات، من فتحه لمناصب الشغل وتوزيع للمساحات على الفلاحين وتقديمه للقروض والمدعم بسياسة التهدئة والهدنة من طرف واحد.

_ لم يقتصر تنسيق الولاية الثانية على لجنة التنسيق والتنفيذ بل تغير الى الحكومة الجزائرية بعد تأسيسها في 19 سبتمبر 1958 بقيادة فرحات عباس.

_ وبعد تنصيب هيئة الاركان العامة، اصبحت تربطها علاقات وثيقة مع القيادات الداخلية للولايات، التي كانت تشر فعلى الوحدات القتالية في مسالة التأطير والتدريب والتسليح والدعم اللوجستيكي وترقية الضباط ومنحهم تكاليف التنقل والحضور لاجتماعات القيادة العسكرية.

_ عاشتها الولاية الثانية استقرارا وانتقال سلس للقيادة، ولم نلاحظ اي احتجاج أو تضمر من طرف القيادات المحلية عكس ما عاشته بعض الولايات الاخرى مثل ما حدث على مستوى الولاية الاولى بعد غياب قائدها مصطفى بن بولعيد.

_ تأثرت كثيرا الولاية الثانية بما جرى على مستوى مؤتمر طرابلس وما نتج عنه من انشقاقات في صفوف الهيئة القيادية للثورة وخاصة على مستوى المجلس الوطني للثورة والصراع الذي نشب بين هيئة الاركان والحكومة الجزائرية المؤقتة واستغلته بعض الاطراف لصاحبها وساهمت في اذكاء نار الفتنة بين الاخوة الاعداء، والتي انتقلت عدواها الى مستوى الولاية الثانية فانقسمت الى فريقين، الفريق الاول كان يمثله قائد الولاية العقيد صالح بوبنيدر الذي كان يساند الحكومة المؤقتة والتي تمثل الشرعية

الدستورية. أما الفريق الثاني: كان يقوده الرائد العربي بن رجم الذي يدعى (العربي الميلي)، قائد لمنطقة ميلة ويساند هيئة الاركان العامة. استخدم القوة في مواجهة اطارات الولاية الثانية وزج بالعديد منهم في السجن كان من ضمنهم العقيد صالح بوبنيدر قائد الولاية يرافقه العديد من القيادات العليا للولاية ومنهم اعطايلية محمد، الهاشمي حجريس، الشاذلي بن جديد، وغيرهم والذي بلغت قواته الى مدينة قسنطينة. وكادت ان توصل الاوضاع الى مالا تحمد عقباه لولا تدخل احمد بن بلة ورابح بيطاط والعقيد سي حسان (الخطيب) والذين تمكنوا من وضع حدا لتلك الاحداث الدامية، ليطلق بعدها سراح المعتقلين. وعادت الحياة الى وضعها الطبيعي

الملاحق

الملحق رقم 1

الهيكل التنظيمي لمصالح الاستعلامات والجوسسة المضادة [1]

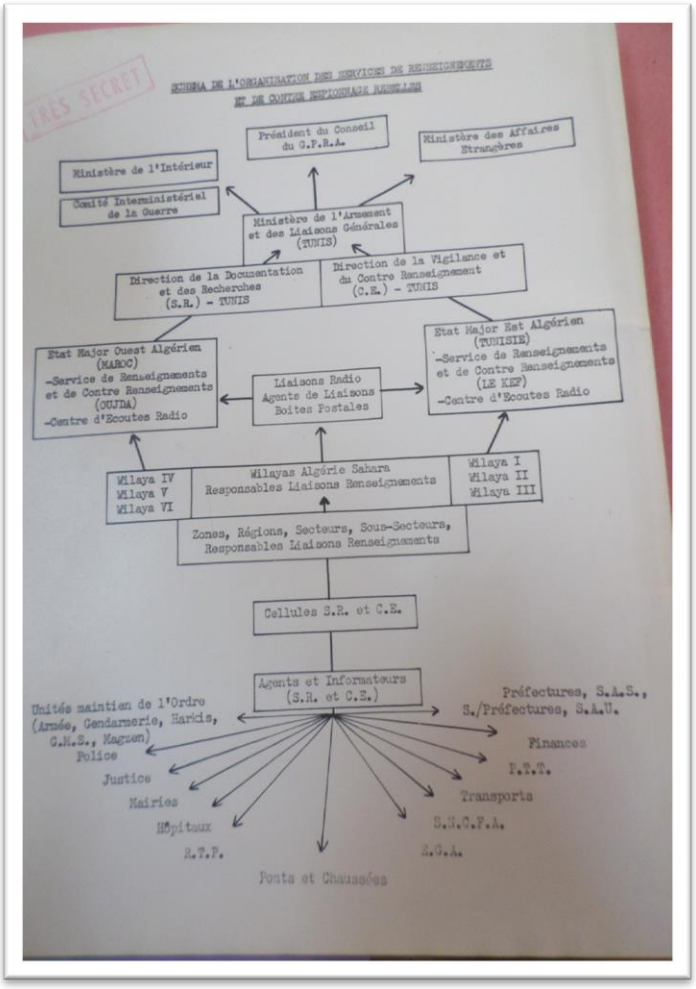

1- FR/CAOM 4120, shema organique des services

الملحق 2

تقرير شامل لمديرية الامن الفرنسية بتاريخ 09/21/ 1955.

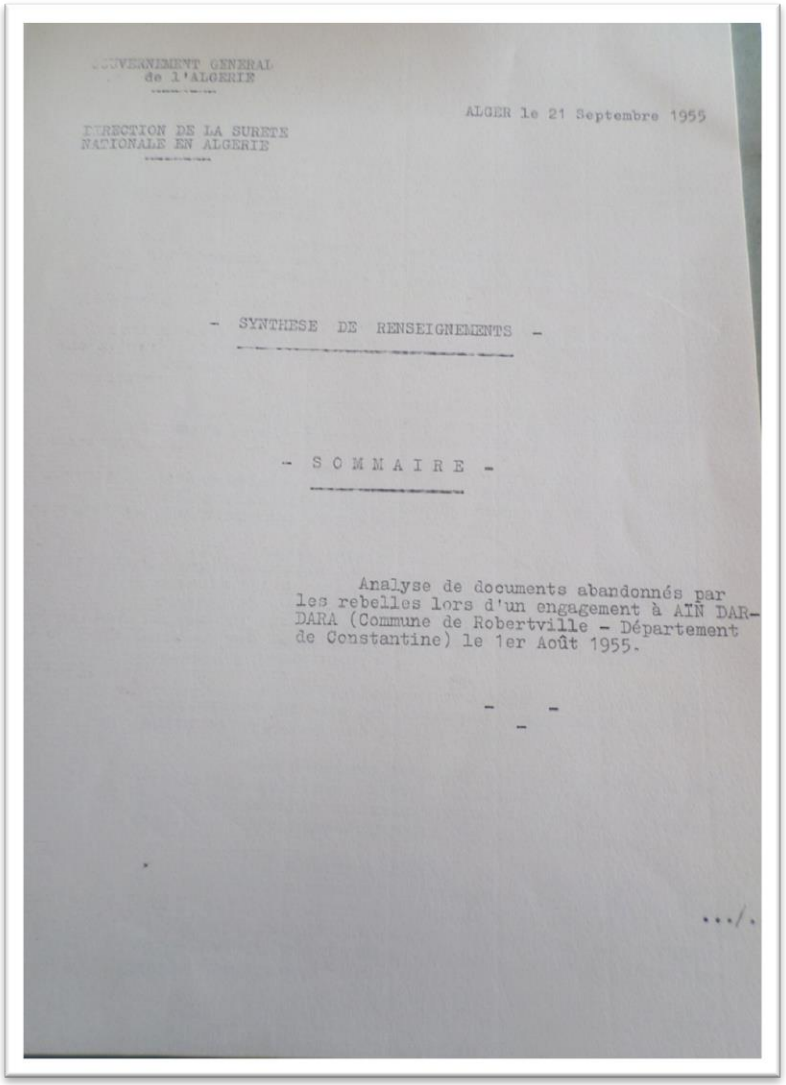

GOUVERNEMENT GENERAL
de l'ALGERIE

DIRECTION DE LA SURETE
NATIONALE EN ALGERIE

ALGER le 21 Septembre 1955

- SYNTHESE DE RENSEIGNEMENTS -

- S O M M A I R E -

Analyse de documents abandonnés par les rebelles lors d'un engagement à AIN DARDARA (Commune de Robertville - Département de Constantine) le 1er Août 1955.

- -
-

.../.

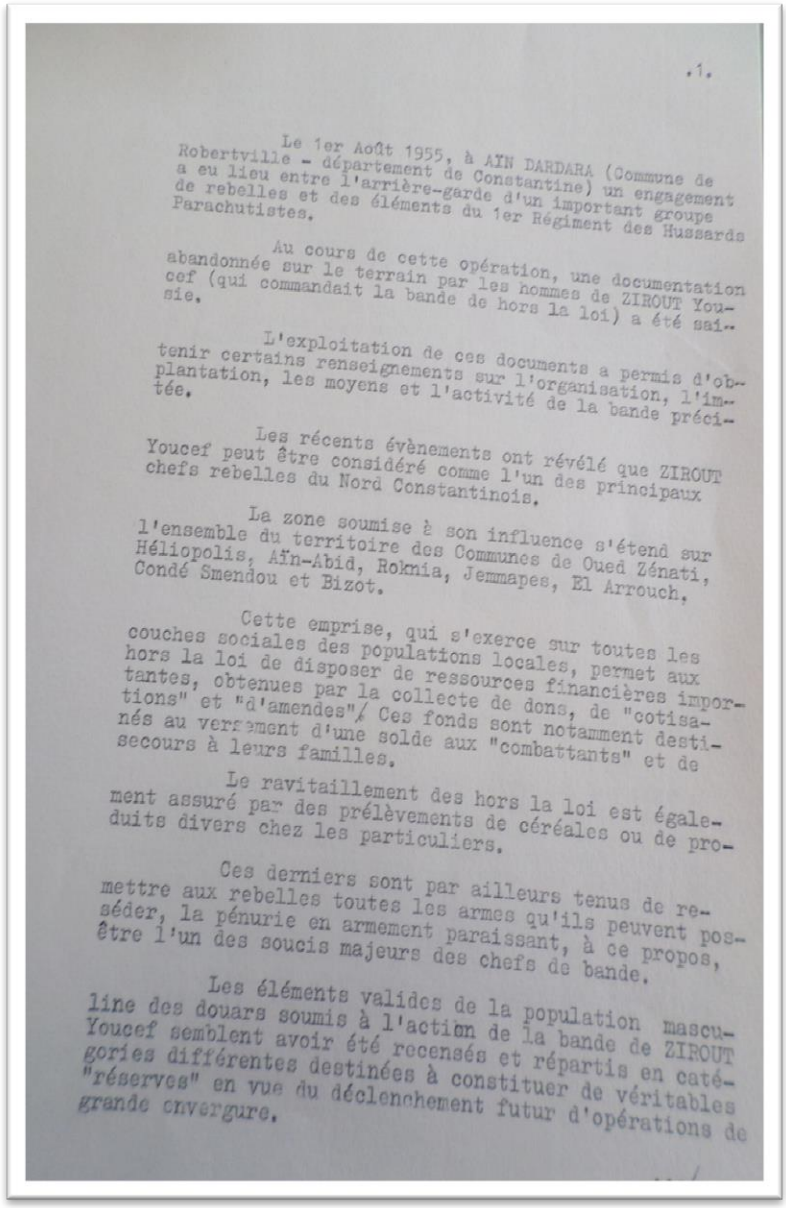

.1.

Le 1er Août 1955, à AIN DARDARA (Commune de Robertville - département de Constantine) un engagement a eu lieu entre l'arrière-garde d'un important groupe de rebelles et des éléments du 1er Régiment des Hussards Parachutistes.

Au cours de cette opération, une documentation abandonnée sur le terrain par les hommes de ZIROUT Youcef (qui commandait la bande de hors la loi) a été saisie.

L'exploitation de ces documents a permis d'obtenir certains renseignements sur l'organisation, l'implantation, les moyens et l'activité de la bande précitée.

Les récents évènements ont révélé que ZIROUT Youcef peut être considéré comme l'un des principaux chefs rebelles du Nord Constantinois.

La zone soumise à son influence s'étend sur l'ensemble du territoire des Communes de Oued Zénati, Héliopolis, Aïn-Abid, Robnia, Jemmapes, El Arrouch, Condé Smendou et Bizot.

Cette emprise, qui s'exerce sur toutes les couches sociales des populations locales, permet aux hors la loi de disposer de ressources financières importantes, obtenues par la collecte de dons, de "cotisations" et "d'amendes"./ Ces fonds sont notamment destinés au versement d'une solde aux "combattants" et de secours à leurs familles.

Le ravitaillement des hors la loi est également assuré par des prélèvements de céréales ou de produits divers chez les particuliers.

Ces derniers sont par ailleurs tenus de remettre aux rebelles toutes les armes qu'ils peuvent posséder, la pénurie en armement paraissant, à ce propos, être l'un des soucis majeurs des chefs de bande.

Les éléments valides de la population masculine des douars soumis à l'action de la bande de ZIROUT Youcef semblent avoir été recensés et répartis en catégories différentes destinées à constituer de véritables "réserves" en vue du déclenchement futur d'opérations de grande envergure.

.../

الملحق3

تقرير الشرطة خاص بنشاط وهجومات 20 اوت 1955.

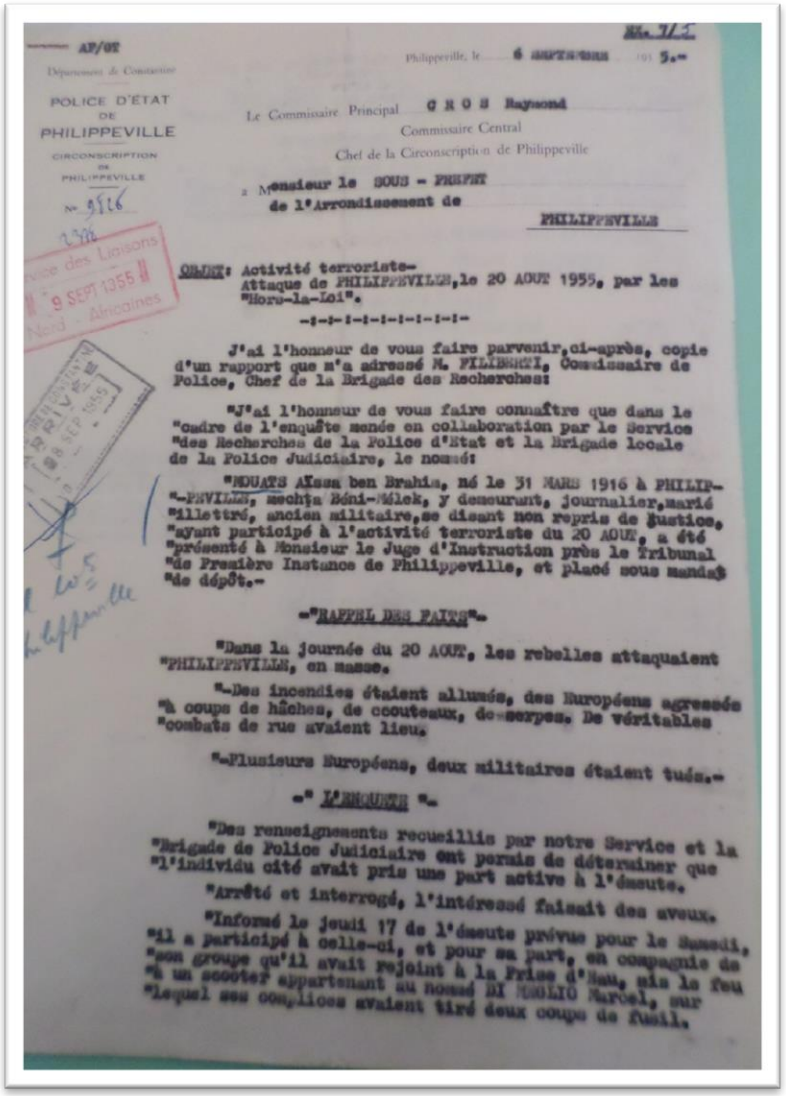

AP/GT

Département de Constantine

POLICE D'ETAT
DE
PHILIPPEVILLE

CIRCONSCRIPTION
DE
PHILIPPEVILLE

N° 9516

Philippeville, le 6 SEPTEMBRE 1955.-

Le Commissaire Principal GROS Raymond
Commissaire Central
Chef de la Circonscription de Philippeville

à Monsieur le SOUS - PREFET
de l'Arrondissement de
PHILIPPEVILLE

OBJET: Activité terroriste-
Attaque de PHILIPPEVILLE, le 20 AOUT 1955, par les "Hors-la-Loi".

-:-:-:-:-:-:-:-:-:-

J'ai l'honneur de vous faire parvenir, ci-après, copie d'un rapport que m'a adressé M. FILIBERTI, Commissaire de Police, Chef de la Brigade des Recherches:

"J'ai l'honneur de vous faire connaître que dans le "cadre de l'enquête menée en collaboration par le Service "des Recherches de la Police d'Etat et la Brigade locale de la Police Judiciaire, le nommé:

"MOUATS Aissa ben Brahim, né le 31 MARS 1916 à PHILIP-"-PEVILLE, mechta Béni-Mélek, y demeurant, journalier, marié "illettré, ancien militaire, se disant non repris de justice, "ayant participé à l'activité terroriste du 20 AOUT, a été "présenté à Monsieur le Juge d'Instruction près le Tribunal "de Première Instance de Philippeville, et placé sous mandat "de dépôt.-

-"RAPPEL DES FAITS"-

"Dans la journée du 20 AOUT, les rebelles attaquaient "PHILIPPEVILLE, en masse.

"-Des incendies étaient allumés, des Européens agressés "à coups de hâches, de couteaux, de serpes. De véritables "combats de rue avaient lieu.

"-Plusieurs Européens, deux militaires étaient tués.-

-" L'ENQUETE "-

"Des renseignements recueillis par notre Service et la "Brigade de Police Judiciaire ont permis de déterminer que "l'individu cité avait pris une part active à l'émeute.

"Arrêté et interrogé, l'intéressé faisait des aveux.

"Informé le jeudi 17 de l'émeute prévue pour le Samedi, "il a participé à celle-ci, et pour sa part, en compagnie de "son groupe qu'il avait rejoint à la Prise d'Eau, mis le feu "à un scooter appartenant au nommé DI MOLLO Marcel, sur "lequel ses complices avaient tiré deux coups de fusil.

الملحق 4

تقرير خاص للشرطة الفرنسية حول احداث 20 اوت 1955.

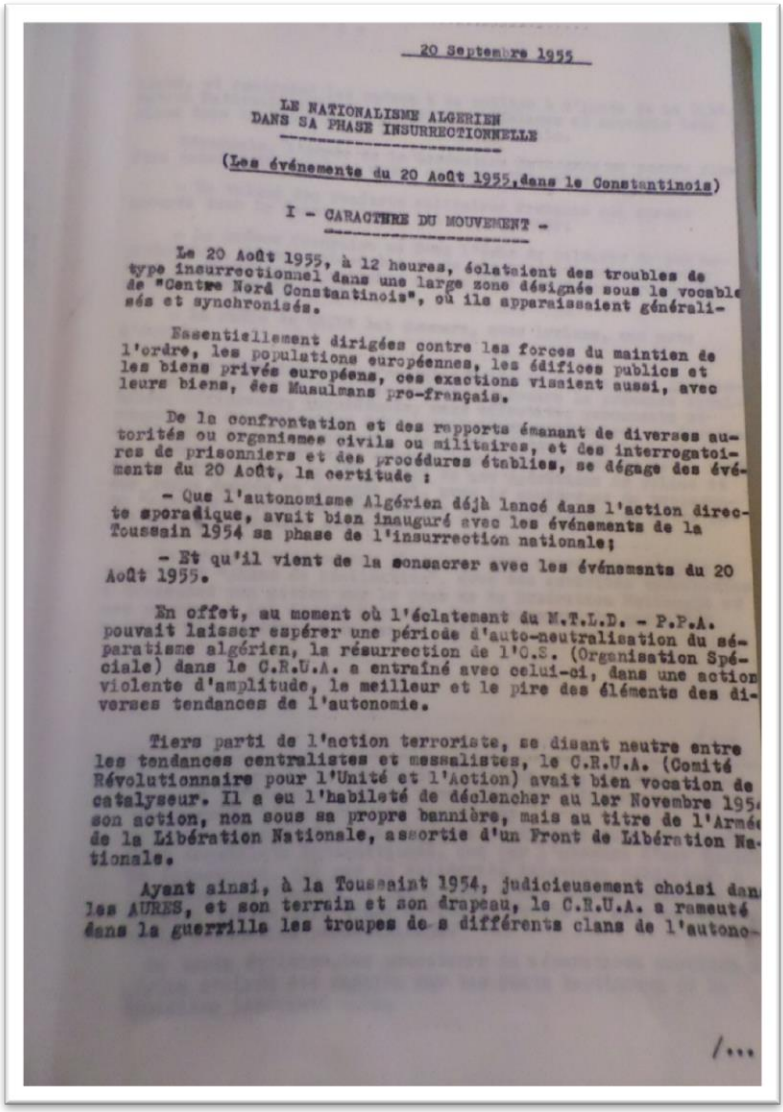

20 Septembre 1955

LE NATIONALISME ALGERIEN
DANS SA PHASE INSURRECTIONNELLE

(Les événements du 20 Août 1955, dans le Constantinois)

I - CARACTERE DU MOUVEMENT -

Le 20 Août 1955, à 12 heures, éclataient des troubles de type insurrectionnel dans une large zone désignée sous le vocable de "Centre Nord Constantinois", où ils apparaissaient généralisés et synchronisés.

Essentiellement dirigées contre les forces du maintien de l'ordre, les populations européennes, les édifices publics et les biens privés européens, ces exactions visaient aussi, avec leurs biens, des Musulmans pro-français.

De la confrontation et des rapports émanant de diverses autorités ou organismes civils ou militaires, et des interrogatoires de prisonniers et des procédures établies, se dégage des événements du 20 Août, la certitude :

- Que l'autonomisme Algérien déjà lancé dans l'action directe sporadique, avait bien inauguré avec les événements de la Toussain 1954 sa phase de l'insurrection nationale;

- Et qu'il vient de la consacrer avec les événements du 20 Août 1955.

En effet, au moment où l'éclatement du M.T.L.D. - P.P.A. pouvait laisser espérer une période d'auto-neutralisation du séparatisme algérien, la résurrection de l'O.S. (Organisation Spéciale) dans le C.R.U.A. a entraîné avec celui-ci, dans une action violente d'amplitude, le meilleur et le pire des éléments des diverses tendances de l'autonomie.

Tiers parti de l'action terroriste, se disant neutre entre les tendances centralistes et messalistes, le C.R.U.A. (Comité Révolutionnaire pour l'Unité et l'Action) avait bien vocation de catalyseur. Il a eu l'habileté de déclencher au 1er Novembre 195[illegible] son action, non sous sa propre bannière, mais au titre de l'Armée de la Libération Nationale, assortie d'un Front de Libération Nationale.

Ayant ainsi, à la Toussaint 1954, judicieusement choisi dans les AURES, et son terrain et son drapeau, le C.R.U.A. a rameuté dans la guerrilla les troupes de s différents clans de l'autono-

/...

الملحق 5

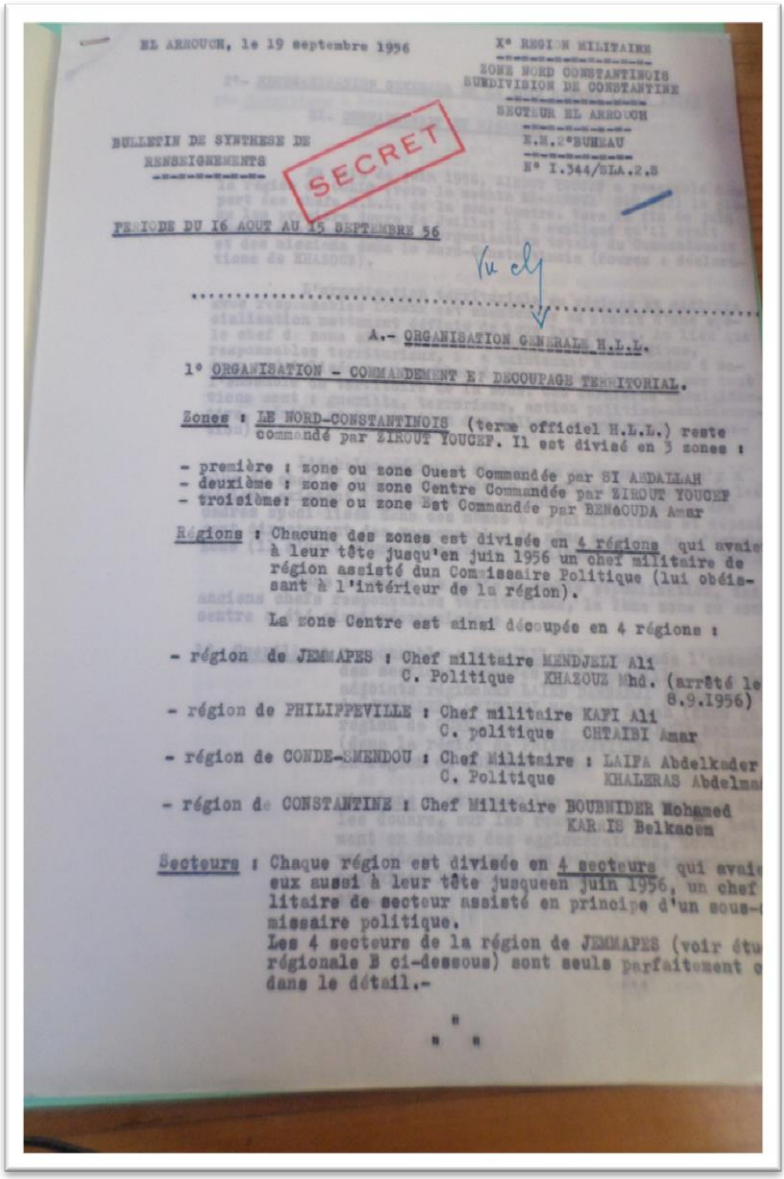

EL ARROUCH, le 19 septembre 1956

X° REGION MILITAIRE
ZONE NORD CONSTANTINOIS
SUBDIVISION DE CONSTANTINE
SECTEUR EL ARROUCH
R.M.2°BUREAU
N° I.344/SLA.2.S

SECRET

BULLETIN DE SYNTHESE DE RENSEIGNEMENTS

PERIODE DU 16 AOUT AU 15 SEPTEMBRE 56

A.- ORGANISATION GENERALE H.L.L.

1° ORGANISATION - COMMANDEMENT ET DECOUPAGE TERRITORIAL.

Zones : LE NORD-CONSTANTINOIS (terme officiel H.L.L.) reste commandé par ZIROUT YOUCEF. Il est divisé en 3 zones :

- première : zone ou zone Ouest Commandée par SI ABDALLAH
- deuxième : zone ou zone Centre Commandée par ZIROUT YOUCEF
- troisième: zone ou zone Est Commandée par BENAOUDA Amar

Régions : Chacune des zones est divisée en 4 régions qui avaie à leur tête jusqu'en juin 1956 un chef militaire de région assisté dun Commissaire Politique (lui obéissant à l'intérieur de la région).

La zone Centre est ainsi découpée en 4 régions :

- région de JEMMAPES : Chef militaire MENDJELI Ali
  C. Politique KHAZOUZ Mhd. (arrêté le 8.9.1956)
- région de PHILIPPEVILLE : Chef militaire KAFI Ali
  C. politique CHTAIBI Amar
- région de CONDE-SMENDOU : Chef Militaire : LAIFA Abdelkader
  C. Politique KHALERAS Abdelma
- région de CONSTANTINE : Chef Militaire BOUBNIDER Mohamed
  KARAIS Belkacem

Secteurs : Chaque région est divisée en 4 secteurs qui avai eux aussi à leur tête jusqueen juin 1956, un chef litaire de secteur assisté en principe d'un sous- missaire politique.
Les 4 secteurs de la région de JEMMAPES (voir étu régionale B ci-dessous) sont seuls parfaitement dans le détail.-

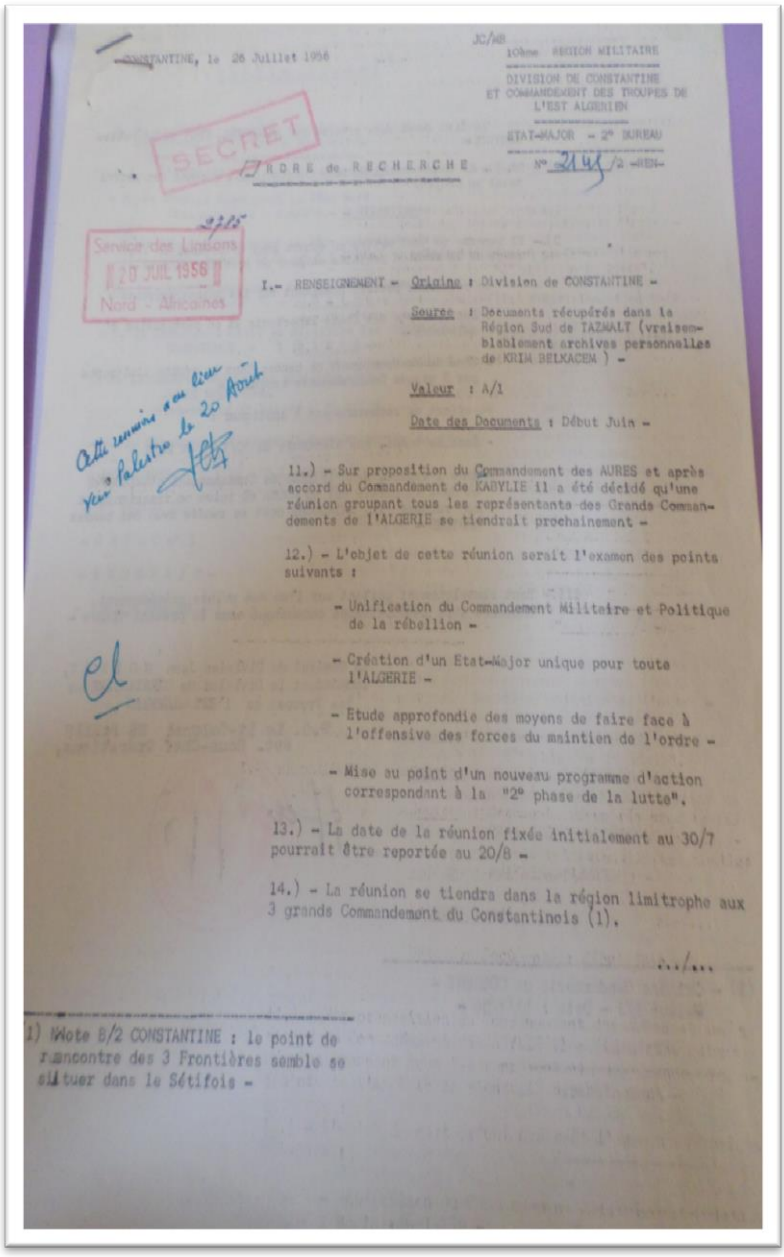

JC/MB

CONSTANTINE, le 26 Juillet 1956

10ème REGION MILITAIRE

DIVISION DE CONSTANTINE
ET COMMANDEMENT DES TROUPES DE L'EST ALGERIEN

ETAT-MAJOR - 2e BUREAU

SECRET

ORDRE de RECHERCHE

N° 2145/2 -REN-

Service des Liaisons
20 JUIL 1956
Nord - Africaines

I.- RENSEIGNEMENT - Origine : Division de CONSTANTINE -

Soures : Documents récupérés dans la Région Sud de TAZMALT (vraisemblablement archives personnelles de KRIM BELKACEM) -

Valeur : A/1

Date des Documents : Début Juin -

Cette semaine a eu lieu une Réunion le 20 Août

11.) - Sur proposition du Commandement des AURES et après accord du Commandement de KABYLIE il a été décidé qu'une réunion groupant tous les représentants des Grands Commandements de l'ALGERIE se tiendrait prochainement -

12.) - L'objet de cette réunion serait l'examen des points suivants :

- Unification du Commandement Militaire et Politique de la rébellion -

- Création d'un Etat-Major unique pour toute l'ALGERIE -

- Etude approfondie des moyens de faire face à l'offensive des forces du maintien de l'ordre -

- Mise au point d'un nouveau programme d'action correspondant à la "2e phase de la lutte".

13.) - La date de la réunion fixée initialement au 30/7 pourrait être reportée au 20/8 -

14.) - La réunion se tiendra dans la région limitrophe aux 3 grands Commandement du Constantinois (1).

.../...

1) Note B/2 CONSTANTINE : le point de rencontre des 3 Frontières semble se situer dans le Sétifois -

الملحق 6

وثيقة تم العثور عليها بتازمالت خاصة بكريم بلقاسم بتاريخ 25جويلية 1956.

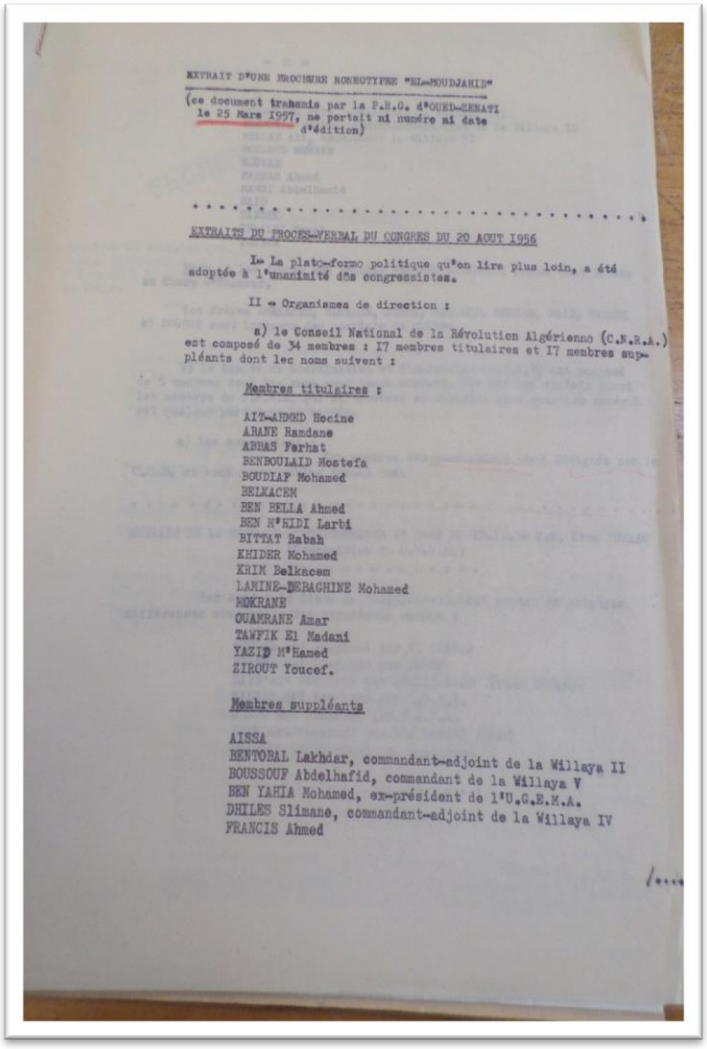

EXTRAIT D'UNE BROCHURE RONEOTYPEE "EL-MOUDJAHID"

(ce document transmis par la P.M.O. d'OUED-ZENATI le 25 Mars 1957, ne portait ni numéro ni date d'édition)

* *

EXTRAITS DU PROCES-VERBAL DU CONGRES DU 20 AOUT 1956

I- La plate-forme politique qu'on lire plus loin, a été adoptée à l'unanimité des congressistes.

II - Organismes de direction :

a) le Conseil National de la Révolution Algérienne (C.N.R.A.) est composé de 34 membres : 17 membres titulaires et 17 membres suppléants dont les noms suivent :

Membres titulaires :

AIT-AHMED Hocine
ABANE Ramdane
ABBAS Farhat
BENBOULAID Mostefa
BOUDIAF Mohamed
BELKACEM
BEN BELLA Ahmed
BEN M'HIDI Larbi
BITTAT Rabah
KHIDER Mohamed
KRIM Belkacem
LAMINE-DERAGHINE Mohamed
MOKRANE
OUAMRANE Amar
TAWFIK El Madani
YAZID M'Hamed
ZIROUT Youcef.

Membres suppléants

AISSA
BENTOBAL Lakhdar, commandant-adjoint de la Willaya II
BOUSSOUF Abdelhafid, commandant de la Willaya V
BEN YAHIA Mohamed, ex-président de l'U.G.E.M.A.
DHILES Slimane, commandant-adjoint de la Willaya IV
FRANCIS Ahmed

/....

الملحق 7

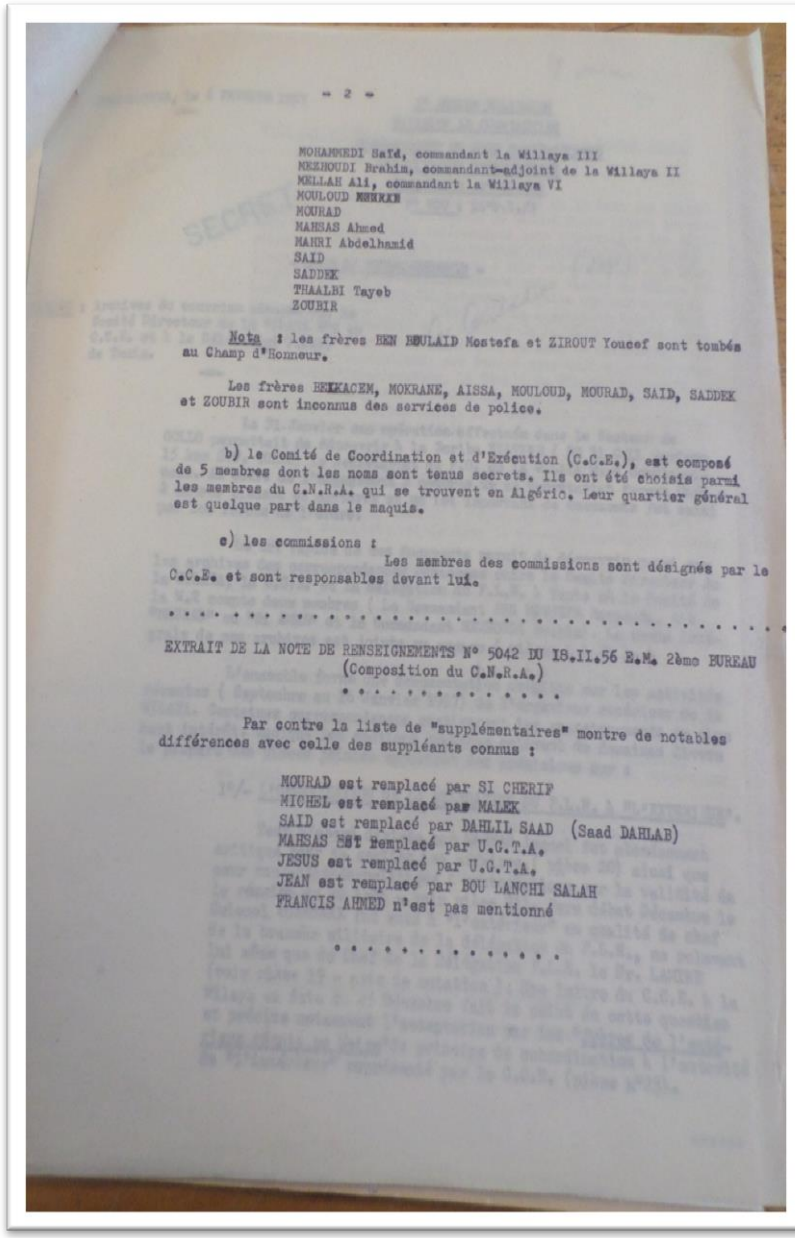

- 2 -

MOHAMMEDI Said, commandant la Willaya III
MEZHOUDI Brahim, commandant-adjoint de la Willaya II
MELLAH Ali, commandant la Willaya VI
MOULOUD [redacted]
MOURAD
MAHSAS Ahmed
MAHRI Abdelhamid
SAID
SADDEK
THAALBI Tayeb
ZOUBIR

Nota : les frères BEN MOULAID Mostefa et ZIROUT Youcef sont tombés au Champ d'Honneur.

Les frères BELKACEM, MOKRANE, AISSA, MOULOUD, MOURAD, SAID, SADDEK et ZOUBIR sont inconnus des services de police.

b) le Comité de Coordination et d'Exécution (C.C.E.), est composé de 5 membres dont les noms sont tenus secrets. Ils ont été choisis parmi les membres du C.N.R.A. qui se trouvent en Algérie. Leur quartier général est quelque part dans le maquis.

c) les commissions :

Les membres des commissions sont désignés par le C.C.E. et sont responsables devant lui.

. . . . . .

EXTRAIT DE LA NOTE DE RENSEIGNEMENTS N° 5042 DU 18.II.56 E.M. 2ème BUREAU
(Composition du C.N.R.A.)

. . . . . .

Par contre la liste de "supplémentaires" montre de notables différences avec celle des suppléants connus :

MOURAD est remplacé par SI CHERIF
MICHEL est remplacé par MALEK
SAID est remplacé par DAHLIL SAAD (Saad DAHLAB)
MAHSAS EST Remplacé par U.G.T.A.
JESUS est remplacé par U.G.T.A.
JEAN est remplacé par BOU LANCHI SALAH
FRANCIS AHMED n'est pas mentionné

. . . . . .

الملحق 8

مراسلة الولاية الثانية للجنة التنسيق والتنفيذ 2 فيفري 1957.

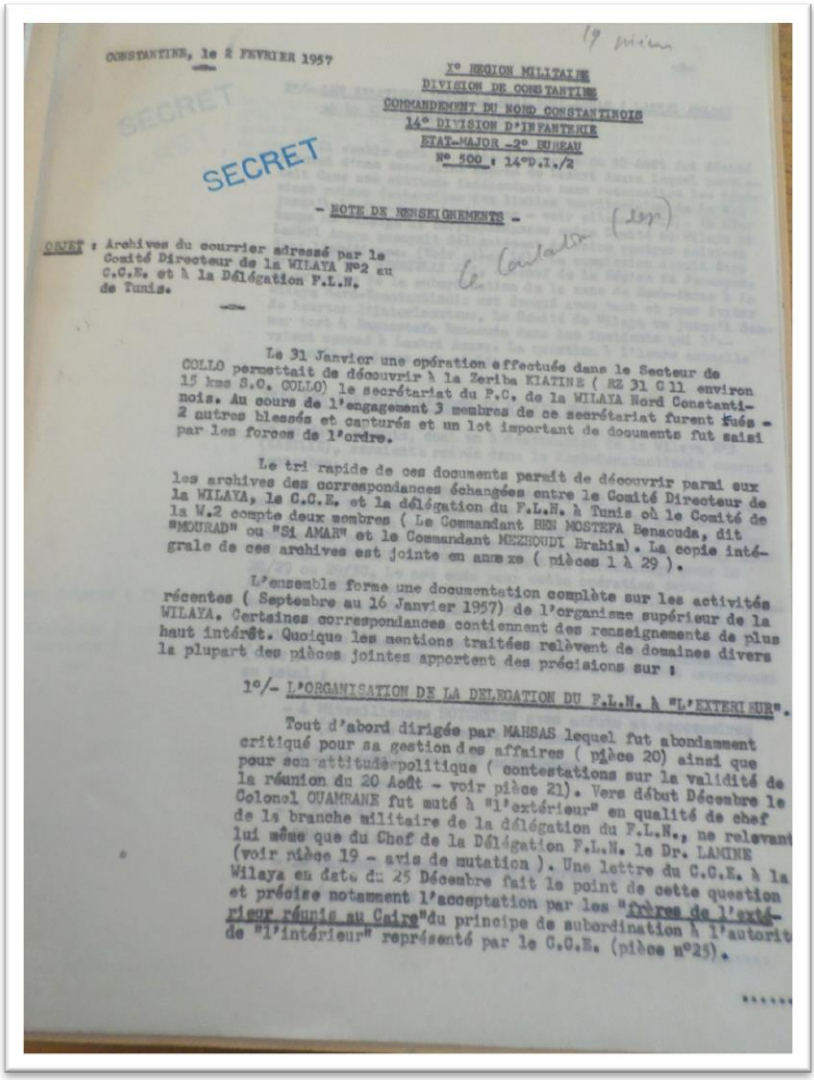

CONSTANTINE, le 2 FEVRIER 1957

1° REGION MILITAIRE
DIVISION DE CONSTANTINE
COMMANDEMENT DU NORD CONSTANTINOIS
14° DIVISION D'INFANTERIE
ETAT-MAJOR -2° BUREAU
N° 500 : 14°D.I./2

SECRET

- NOTE DE RENSEIGNEMENTS -

OBJET : Archives du courrier adressé par le Comité Directeur de la WILAYA N°2 au C.C.E. et à la Délégation F.L.N. de Tunis.

Le 31 Janvier une opération effectuée dans le Secteur de COLLO permettait de découvrir à la Zeriba KIATINE (RZ 31 C 11 environ 15 kms S.O. COLLO) le secrétariat du P.C. de la WILAYA Nord Constantinois. Au cours de l'engagement 3 membres de ce secrétariat furent tués - 2 autres blessés et capturés et un lot important de documents fut saisi par les forces de l'ordre.

Le tri rapide de ces documents permit de découvrir parmi eux les archives des correspondances échangées entre le Comité Directeur de la WILAYA, le C.C.E. et la délégation du F.L.N. à Tunis où le Comité de la W.2 compte deux membres (Le Commandant BEN MOSTEFA Benacuda, dit "MOURAD" ou "Si AMAR" et le Commandant MEZHOUDI Brahim). La copie intégrale de ces archives est jointe en annexe (pièces 1 à 29).

L'ensemble forme une documentation complète sur les activités récentes (Septembre au 16 Janvier 1957) de l'organisme supérieur de la WILAYA. Certaines correspondances contiennent des renseignements de plus haut intérêt. Quoique les mentions traitées relèvent de domaines divers la plupart des pièces jointes apportent des précisions sur :

1°/- L'ORGANISATION DE LA DELEGATION DU F.L.N. A "L'EXTERIEUR".

Tout d'abord dirigée par MAHSAS lequel fut abondamment critiqué pour sa gestion des affaires (pièce 20) ainsi que pour son attitude politique (contestations sur la validité de la réunion du 20 Août - voir pièce 21). Vers début Décembre le Colonel OUAMRANE fut muté à "l'extérieur" en qualité de chef de la branche militaire de la délégation du F.L.N., ne relevant lui même que du Chef de la Délégation F.L.N. le Dr. LAMINE (voir pièce 19 - avis de mutation). Une lettre du C.C.E. à la Wilaya en date du 25 Décembre fait le point de cette question et précise notamment l'acceptation par les "frères de l'extérieur réunis au Caire" du principe de subordination à l'autorité de "l'intérieur" représenté par le C.C.E. (pièce n°25).

الملحق رقم 9

أرشيف الولاية02 من اللجنة المديرة للولاية الى لجنة التنسيق والتنفيذ.

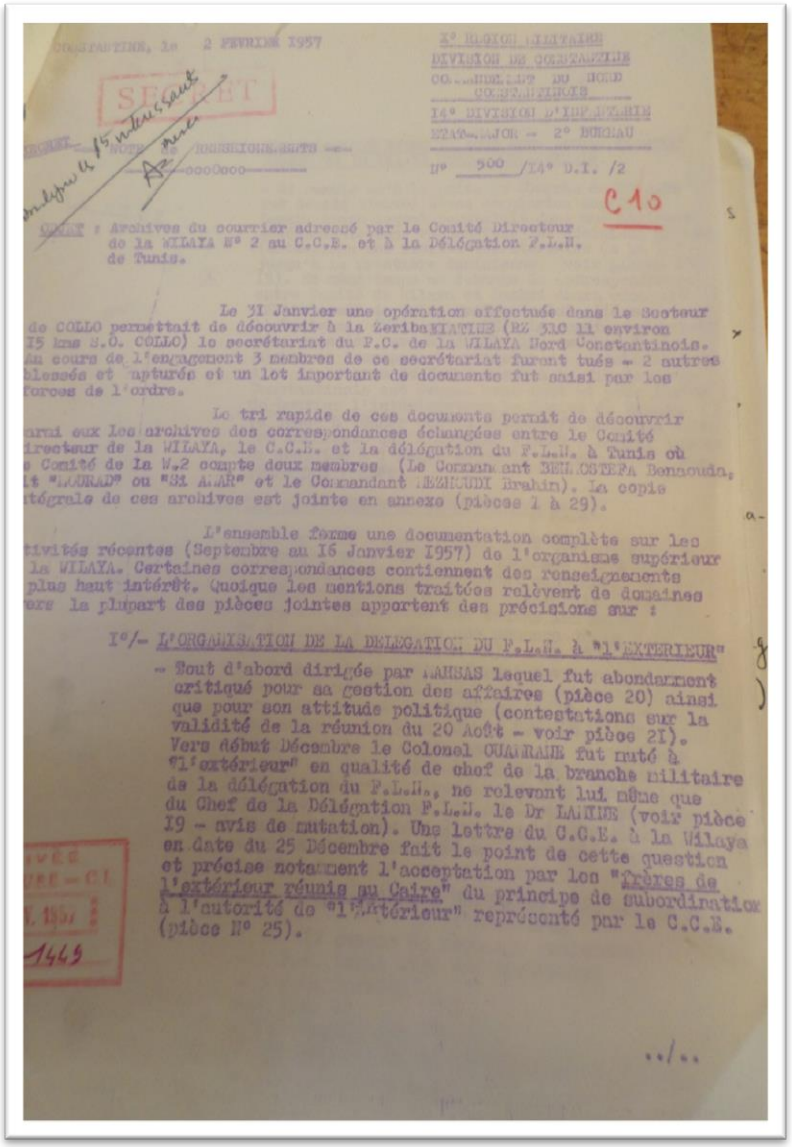

CONSTANTINE, le 2 FEVRIER 1957

X° REGION MILITAIRE
DIVISION DE CONSTANTINE
COMMANDEMENT DU NORD CONSTANTINOIS
14° DIVISION D'INFANTERIE
ETAT-MAJOR - 2° BUREAU

SECRET

N° 500 /14° D.I. /2

C10

OBJET : Archives du courrier adressé par le Comité Directeur de la WILAYA N° 2 au C.C.E. et à la Délégation F.L.N. de Tunis.

Le 31 Janvier une opération effectuée dans le Secteur de COLLO permettait de découvrir à la Zeriba KIATINE (RZ 32C 11 environ 15 kms S.O. COLLO) le secrétariat du P.C. de la WILAYA Nord Constantinois. Au cours de l'engagement 3 membres de ce secrétariat furent tués - 2 autres blessés et capturés et un lot important de documents fut saisi par les forces de l'ordre.

Le tri rapide de ces documents permit de découvrir parmi eux les archives des correspondances échangées entre le Comité Directeur de la WILAYA, le C.C.E. et la délégation du F.L.N. à Tunis où le Comité de la W.2 compte deux membres (Le Commandant BELKACEMFA Benaouda, dit "AMMAR" ou "Si AMAR" et le Commandant MEZHOUDI Brahim). La copie intégrale de ces archives est jointe en annexe (pièces 1 à 29).

L'ensemble forme une documentation complète sur les activités récentes (Septembre au 16 Janvier 1957) de l'organisme supérieur de la WILAYA. Certaines correspondances contiennent des renseignements du plus haut intérêt. Quoique les mentions traitées relèvent de domaines divers la plupart des pièces jointes appartent des précisions sur :

I°/- L'ORGANISATION DE LA DELEGATION DU F.L.N. à "l'EXTERIEUR"

- Tout d'abord dirigée par AMBAS lequel fut abondamment critiqué pour sa gestion des affaires (pièce 20) ainsi que pour son attitude politique (contestations sur la validité de la réunion du 20 Août - voir pièce 21). Vers début Décembre le Colonel OUAMRANE fut muté à "l'extérieur" en qualité de chef de la branche militaire de la délégation du F.L.N., ne relevant lui même que du Chef de la Délégation F.L.N. le Dr LAMINE (voir pièce 19 - avis de mutation). Une lettre du C.C.E. à la Wilaya en date du 25 Décembre fait le point de cette question et précise notamment l'acceptation par les "frères de l'extérieur réunis au Caire" du principe de subordination à l'autorité de "l'extérieur" représenté par le C.C.E. (pièce N° 25).

../..

الملحق 10

مراسلة الولاية الثانية للجنة التنسيق والتنفيذ 7 نوفمبر 1956.

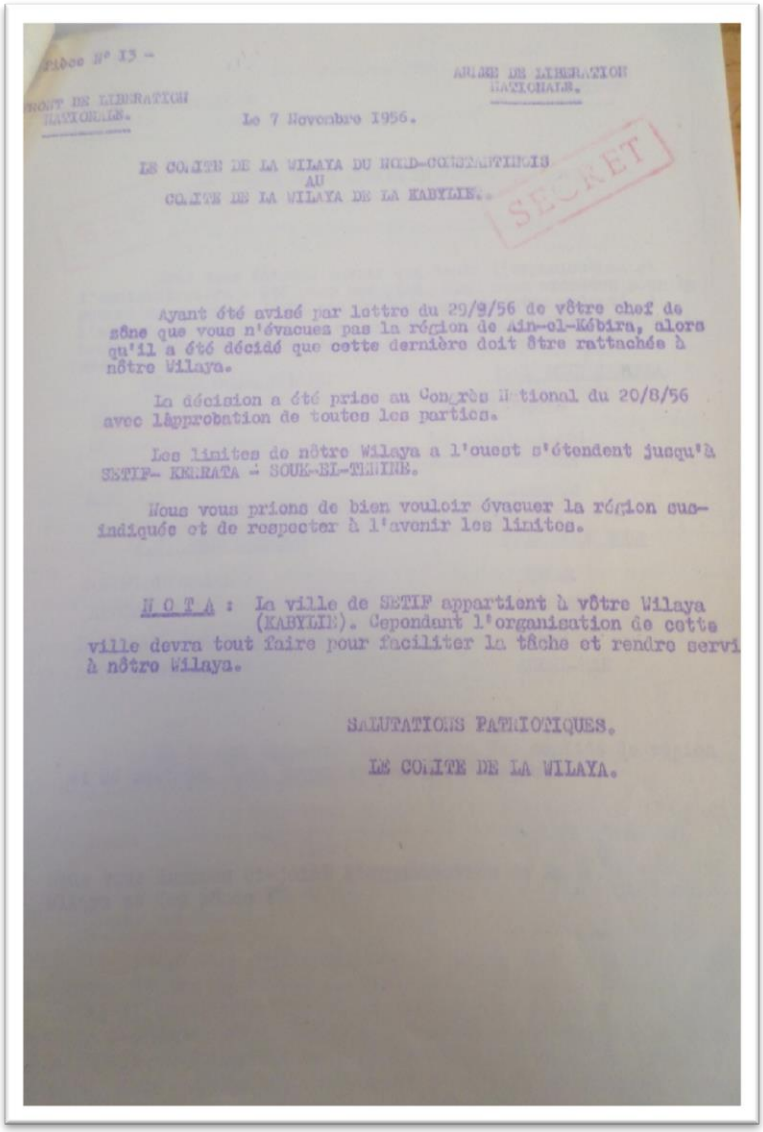

Pièce N° 13 -

FRONT DE LIBERATION NATIONALE.

ARMEE DE LIBERATION NATIONALE.

Le 7 Novembre 1956.

LE COMITE DE LA WILAYA DU NORD-CONSTANTINOIS
AU
COMITE DE LA WILAYA DE LA KABYLIE.

SECRET

Ayant été avisé par lettre du 29/9/56 de vôtre chef de zône que vous n'évacuez pas la région de Ain-el-Kébira, alors qu'il a été décidé que cette dernière doit être rattachée à nôtre Wilaya.

La décision a été prise au Congrès National du 20/8/56 avec l'approbation de toutes les parties.

Les limites de nôtre Wilaya a l'ouest s'étendent jusqu'à SETIF- KHERATA - SOUK-EL-TENINE.

Nous vous prions de bien vouloir évacuer la région susindiquée et de respecter à l'avenir les limites.

N O T A : La ville de SETIF appartient à vôtre Wilaya (KABYLIE). Cependant l'organisation de cette ville devra tout faire pour faciliter la tâche et rendre servi à nôtre Wilaya.

SALUTATIONS PATRIOTIQUES.

LE COMITE DE LA WILAYA.

الملحق 11

تقرير شهري في 11 جويلية 1958 الحالة النفسية للسكان.

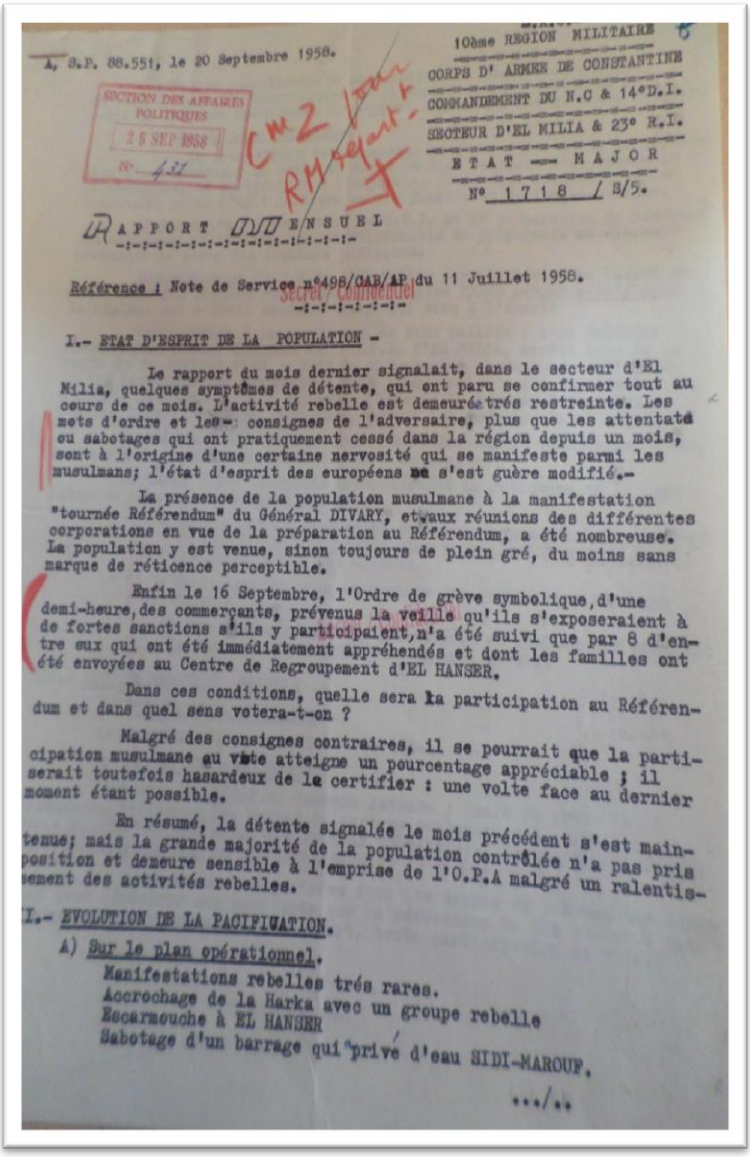

A, S.P. 88.551, le 20 Septembre 1958.

10ème REGION MILITAIRE
CORPS D' ARMEE DE CONSTANTINE
COMMANDEMENT DU N.C & 14°D.I.
SECTEUR D'EL MILIA & 23° R.I.
ETAT — MAJOR
N° 1718 / S/5.

SECTION DES AFFAIRES POLITIQUES
25 SEP 1958
N° 431

RAPPORT MENSUEL

Référence : Note de Service n°498/CAB/AP du 11 Juillet 1958.

Secret / Confidentiel

I.- ETAT D'ESPRIT DE LA POPULATION -

Le rapport du mois dernier signalait, dans le secteur d'El Milia, quelques symptômes de détente, qui ont paru se confirmer tout au cours de ce mois. L'activité rebelle est demeurée très restreinte. Les mots d'ordre et les consignes de l'adversaire, plus que les attentats ou sabotages qui ont pratiquement cessé dans la région depuis un mois, sont à l'origine d'une certaine nervosité qui se manifeste parmi les musulmans; l'état d'esprit des européens ne s'est guère modifié.-

La présence de la population musulmane à la manifestation "tournée Référendum" du Général DIVARY, et aux réunions des différentes corporations en vue de la préparation au Référendum, a été nombreuse. La population y est venue, sinon toujours de plein gré, du moins sans marque de réticence perceptible.

Enfin le 16 Septembre, l'Ordre de grève symbolique, d'une demi-heure, des commerçants, prévenus la veille qu'ils s'exposeraient à de fortes sanctions s'ils y participaient, n'a été suivi que par 8 d'entre eux qui ont été immédiatement appréhendés et dont les familles ont été envoyées au Centre de Regroupement d'EL HANSER.

Dans ces conditions, quelle sera la participation au Référendum et dans quel sens votera-t-on ?

Malgré des consignes contraires, il se pourrait que la participation musulmane au vote atteigne un pourcentage appréciable ; il serait toutefois hasardeux de la certifier : une volte face au dernier moment étant possible.

En résumé, la détente signalée le mois précédent s'est maintenue; mais la grande majorité de la population contrôlée n'a pas pris position et demeure sensible à l'emprise de l'O.P.A malgré un ralentissement des activités rebelles.

I.- EVOLUTION DE LA PACIFICATION.

A) Sur le plan opérationnel.

Manifestations rebelles très rares.
Accrochage de la Harka avec un groupe rebelle
Escarmouche à EL HANSER
Sabotage d'un barrage qui prive d'eau SIDI-MAROUF.

.../..

الملحق 12[1]

تنظيم المناطق الولاية الثانية نهاية مارس 1957.

1 -علبة ارشيف اكس ان بروفانس ANOM1874/93

الملحق 13[1]

تنظيم المناطق الولاية الثانية

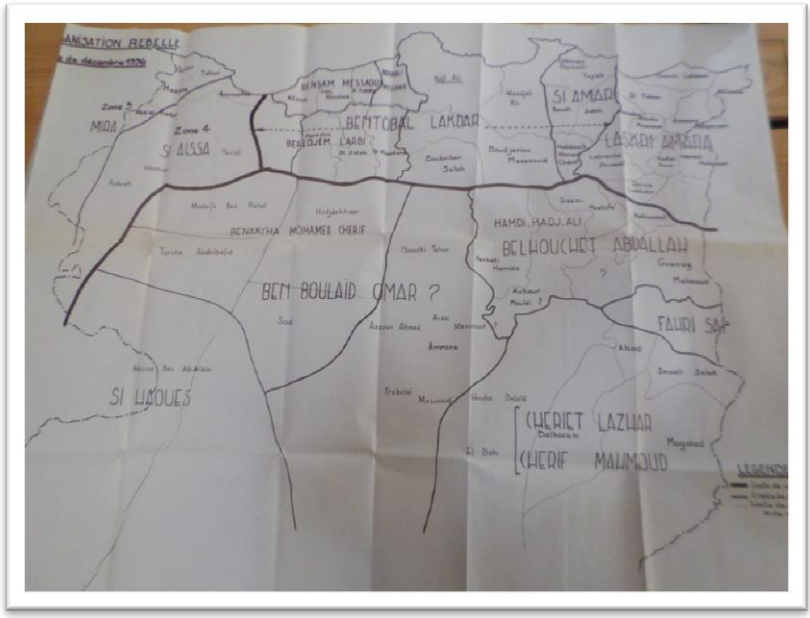

1 -علبة ارشيف اكس ان بروفانس ANOM1874/93

الملحق 14[1]

تنظيم المناطق الولاية الثانية

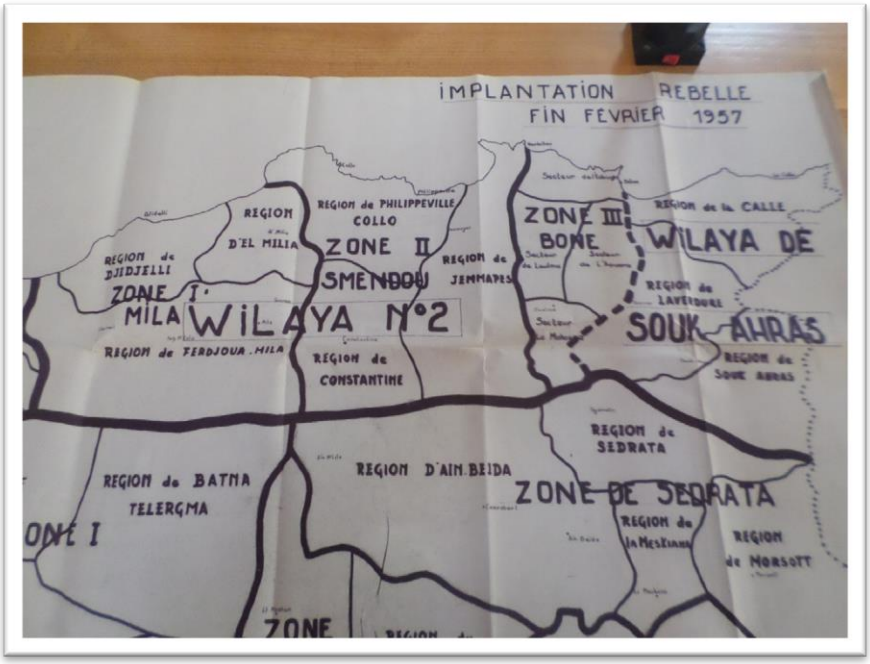

1 -علبة ارشيف اكس ان بروفانس ANOM1874/93

الملحق 15[1]

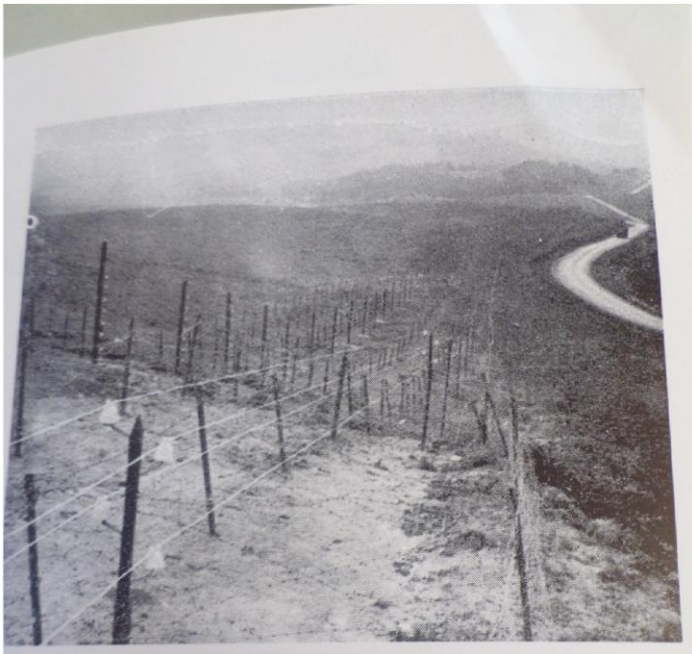

Le barrage électrifié
dans la région de Souk-Ahras

1 -علبة ارشيف اكس ان بروفانس ANOM1874/93

الملحق 16[1]

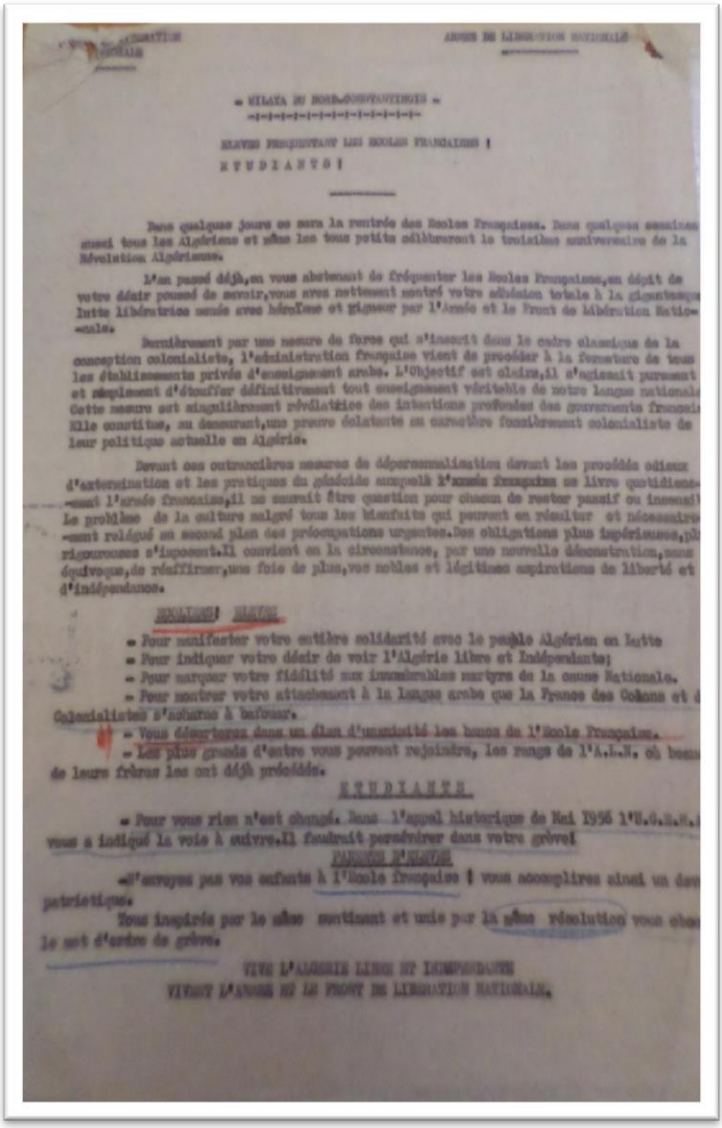

= WILAYA DU NORD-CONSTANTINOIS =

ELEVES FREQUENTANT LES ECOLES FRANCAISES !

ETUDIANTS !

Dans quelques jours ce sera la rentrée des Ecoles Françaises. Dans quelques semaines aussi tous les Algériens et même les tous petits célébreront le troisième anniversaire de la Révolution Algérienne.

L'an passé déjà,en vous abstenant de fréquenter les Ecoles Françaises,en dépit de votre désir pressé de servir,vous avez nettement montré votre adhésion totale à la gigantesque lutte libératrice menée avec héroïsme et vigueur par l'Armée et le Front de Libération Nationale.

Durement par une mesure de force qui s'inscrit dans le cadre classique de la conception colonialiste, l'administration française vient de procéder à la fermeture de tous les établissements privés d'enseignement arabe. L'Objectif est clairs,il s'agissait purement et simplement d'étouffer définitivement tout enseignement véritable de notre langue nationale. Cette mesure est singulièrement révélatrice des intentions profondes des gouvernants français. Elle constitue, au demeurant,une preuve éclatante au surplus flagrante de leur politique actuelle en Algérie.

Devant ces outrancières mesures de dépersonnalisation devant les procédés odieux d'extermination et les pratiques du génocide auxquels l'armée française se livre quotidiennement l'armée française,il ne saurait être question pour chacun de rester passif ou insensible. Le problème de la culture malgré tous les bienfaits qui peuvent en résulter est nécessairement relégué au second plan des préoccupations urgentes.Des obligations plus impérieuses,plus rigoureuses s'imposent.Il convient en la circonstance, par une nouvelle démonstration,nous équivoque,de réaffirmer,une fois de plus,vos nobles et légitimes aspirations de liberté et d'indépendance.

ETUDIANTS ! ELEVES

- Pour manifester votre entière solidarité avec le peuple Algérien en lutte
- Pour indiquer votre désir de voir l'Algérie libre et Indépendante;
- Pour marquer votre fidélité aux innombrables martyrs de la cause Nationale.
- Pour montrer votre attachement à la langue arabe que la France des Colons et des Colonialistes s'acharne à bafouer.

- Vous déserterez donc un élan d'unanimité les bancs de l'Ecole Française.
- Les plus grands d'entre vous peuvent rejoindre, les rangs de l'A.L.N. où beaucoup de leurs frères les ont déjà précédés.

ETUDIANTS

- Pour vous rien n'est changé. Dans l'appel historique du Mai 1956 l'U.G.T.A. vous a indiqué la voie à suivre.Il faudrait persévérer dans votre grève!

PARENTS D'ELEVES

- N'envoyez pas vos enfants à l'Ecole française ! vous accomplirez ainsi un devoir patriotique.

Tous inspirés par le même sentiment et unis par la même résolution vous obéirez au mot d'ordre de grève.

VIVE L'ALGERIE LIBRE ET INDEPENDANTE
VIVENT L'ARMEE ET LE FRONT DE LIBERATION NATIONALE.

1 -علبة ارشيف اكس ان بروفانس ANOM1874/93

الملحق 17[1]

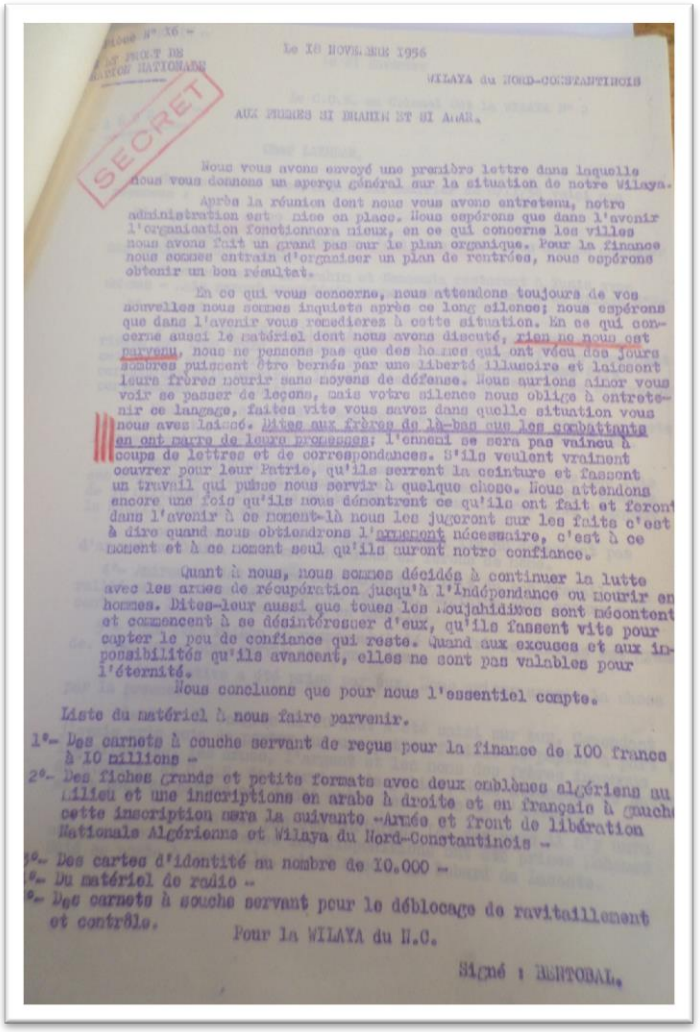

Le 10 NOVEMBRE 1956

WILAYA du NORD-CONSTANTINOIS

AUX FRERES SI BRAHIM ET SI AMAR.

SECRET

Nous vous avons envoyé une première lettre dans laquelle nous vous donnons un aperçu général sur la situation de notre Wilaya.

Après la réunion dont nous vous avons entretenu, notre administration est mise en place. Nous espérons que dans l'avenir l'organisation fonctionnera mieux, en ce qui concerne les villes nous avons fait un grand pas sur le plan organique. Pour la finance nous sommes entrain d'organiser un plan de rentrées, nous espérons obtenir un bon résultat.

En ce qui vous concerne, nous attendons toujours de vos nouvelles nous sommes inquiets après ce long silence; nous espérons que dans l'avenir vous remédierez à cette situation. En ce qui concerne aussi le matériel dont nous avons discuté, rien ne nous est parvenu, nous ne pensons pas que des hommes qui ont vécu des jours sombres puissent être bernés par une liberté illusoire et laissent leurs frères nourir sans moyens de défense. Nous aurions aimé vous voir se passer de leçons, mais votre silence nous oblige à entretenir ce langage, faites vite vous savez dans quelle situation vous nous avez laissé. Dites aux frères de là-bas que les combattants en ont marre de leurs promesses; l'ennemi ne sera pas vaincu à coups de lettres et de correspondances. S'ils veulent vraiment œuvrer pour leur Patrie, qu'ils serrent la ceinture et fassent un travail qui puisse nous servir à quelque chose. Nous attendons encore une fois qu'ils nous démontrent ce qu'ils ont fait et feront dans l'avenir à ce moment-là nous les jugerons sur les faits c'est à dire quand nous obtiendrons l'armement nécessaire, c'est à ce moment et à ce moment seul qu'ils auront notre confiance.

Quant à nous, nous sommes décidés à continuer la lutte avec les armes de récupération jusqu'à l'indépendance ou mourir en hommes. Dites-leur aussi que toutes les moujahidines sont mécontents et commencent à se désintéresser d'eux, qu'ils fassent vite pour capter le peu de confiance qui reste. Quand aux excuses et aux impossibilités qu'ils avancent, elles ne sont pas valables pour l'éternité.

Nous concluons que pour nous l'essentiel compte.

Liste du matériel à nous faire parvenir.

1°- Des carnets à couche servant de reçus pour la finance de 100 francs à 10 millions -
2°- Des fiches grands et petits formats avec deux emblèmes algériens au milieu et une inscriptions en arabe à droite et en français à gauche cette inscription sera la suivante -Armée et front de libération Nationale Algériens et Wilaya du Nord-Constantinois -
3°- Des cartes d'identité au nombre de 10.000 -
4°- Du matériel de radio -
5°- Des carnets à souche servant pour le déblocage de ravitaillement et contrôle.

Pour la WILAYA du N.C.

Signé : MEHTOBAL.

1 -علبة ارشيف اكس ان بروفانس ANOM1874/93

الملحق 18[1]

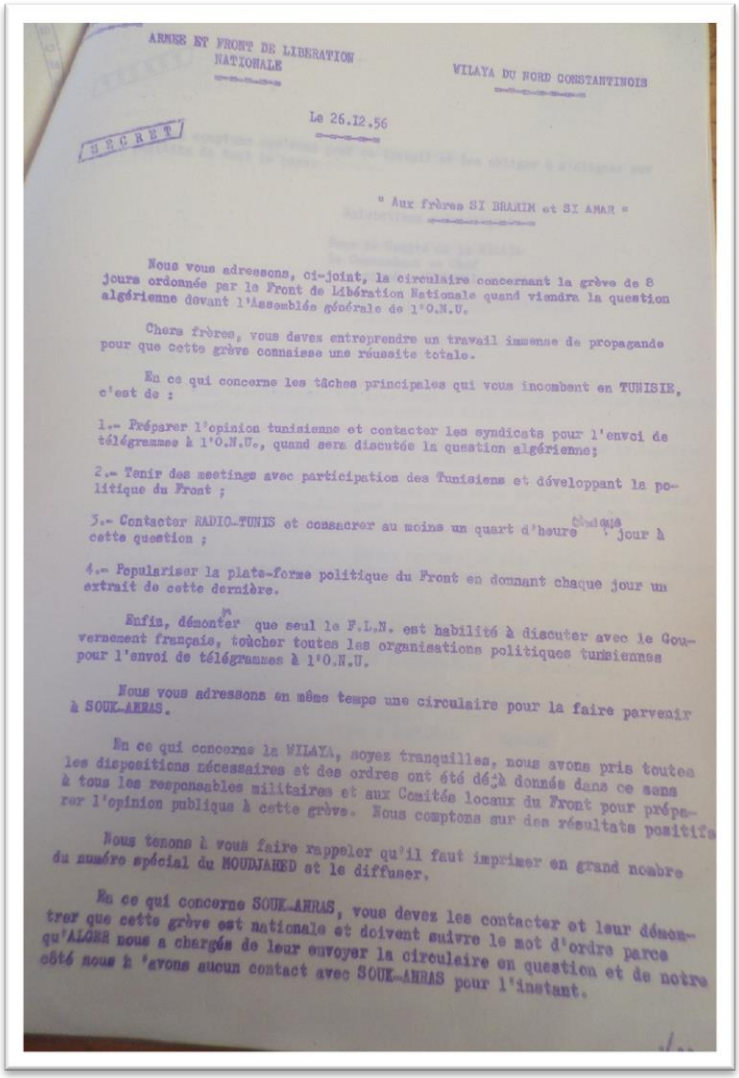

ARMEE ET FRONT DE LIBERATION NATIONALE

WILAYA DU NORD CONSTANTINOIS

Le 26.12.56

SECRET

" Aux frères SI BRAHIM et SI AMAR "

Nous vous adressons, ci-joint, la circulaire concernant la grève de 8 jours ordonnée par le Front de Libération Nationale quand viendra la question algérienne devant l'Assemblée générale de l'O.N.U.

Chers frères, vous devez entreprendre un travail immense de propagande pour que cette grève connaisse une réussite totale.

En ce qui concerne les tâches principales qui vous incombent en TUNISIE, c'est de :

1.- Préparer l'opinion tunisienne et contacter les syndicats pour l'envoi de télégrammes à l'O.N.U., quand sera discutée la question algérienne;

2.- Tenir des meetings avec participation des Tunisiens et développant la politique du Front ;

3.- Contacter RADIO-TUNIS et consacrer au moins un quart d'heure chaque jour à cette question ;

4.- Populariser la plate-forme politique du Front en donnant chaque jour un extrait de cette dernière.

Enfin, démonter que seul le F.L.N. est habilité à discuter avec le Gouvernement français, toucher toutes les organisations politiques tunisiennes pour l'envoi de télégrammes à l'O.N.U.

Nous vous adressons en même temps une circulaire pour la faire parvenir à SOUK-AHRAS.

En ce qui concerne la WILAYA, soyez tranquilles, nous avons pris toutes les dispositions nécessaires et des ordres ont été déjà donnés dans ce sens à tous les responsables militaires et aux Comités locaux du Front pour préparer l'opinion publique à cette grève. Nous comptons sur des résultats positifs

Nous tenons à vous faire rappeler qu'il faut imprimer en grand nombre du numéro spécial du MOUDJAHED et le diffuser.

En ce qui concerne SOUK-AHRAS, vous devez les contacter et leur démontrer que cette grève est nationale et doivent suivre le mot d'ordre parce qu'ALGER nous a chargés de leur envoyer la circulaire en question et de notre côté nous n'avons aucun contact avec SOUK-AHRAS pour l'instant.

1 -علبة ارشيف اكس ان بروفانس ANOM1874/93

الملحق 19[1]

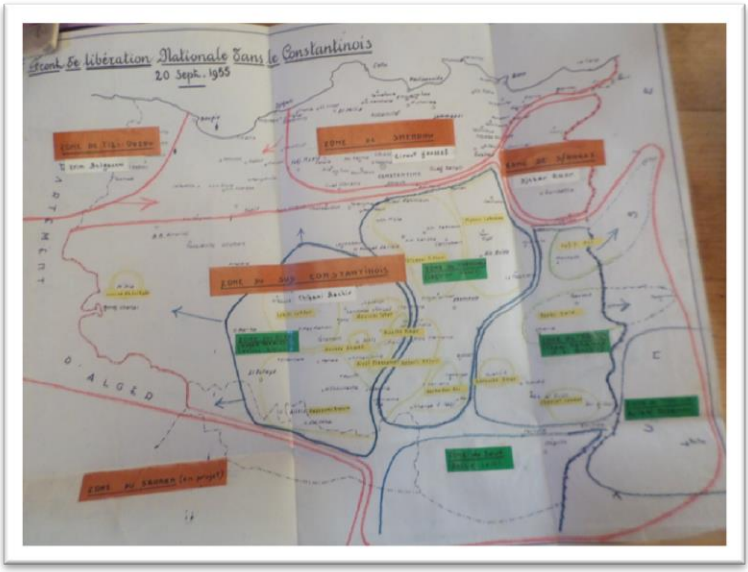

1 -علبة ارشيف اكس ان بروفانس ANOM1874/93

الملحق 19[1]

مدينة عنابة سنة 1958.

1 -علبة ارشيف اكس ان بروفانس ANOM1874/93

الملحق 20[1]

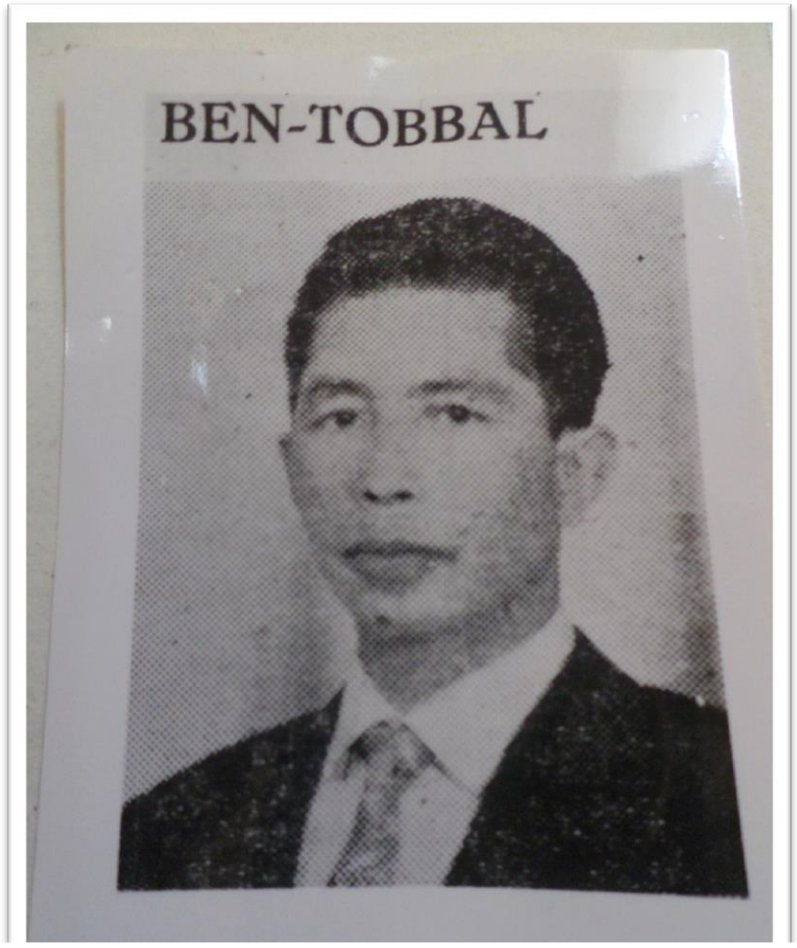

1 -علبة ارشيف اكس ان بروفانس ANOM1874/93

البيبليوغرافية

البيبليوغرافية

أولا. الأرشيف والوثائق

1- Fr /caom 93/161, monographie de l'arrondissement de Constantine, généralités géographie physique, population, géographie économique, administrative.

2- Fr/caom 93/4401, monographie de l'arrondissement de Bone géographie physique, population, économique et administrative.

3- Fr /caom 93/4401, monographie de l'arrondissement de Philippeville, géographie physique, population, économique et administrative.

4- Fr /Caom. 93/4415, Document récupère dans la région sud de Tazmalt, archives de Krim Belkacem, par la division de Constantine, LE 26/ 8/ 1956.

5- Fr Caom ;93/4195, compte rendu du commissaire chef de la brigade des renseignements généraux de Philippeville à monsieur le commissaire principal chef de district des R. G .de, Constantine, l'enquête sur les évènements terroristes qui se sont déroules à Philippeville le 20/08/1955.

6- Fr Caom, 93/1874, synthèse des renseignements généraux analyse de documents abandonnes par les rebelles lors d'un engagement à Ain dardara commune de rober ville .1er aout 1955 par la direction de la sureté nationale en Algérie 21 septembre 1955.

7- Fr. anom 93/161 monographie de la commune de la calle.

8- Fr. anom 93/161 monographie de la commune de souk ahras.

9- Fr/ Caom 93/4410, Note de renseignements 02 février 1957, Archives du courrier adressé par le comité Directeur de la Wilaya 02, au CCE, et à la délégation FLN de Tunis.

10- Fr/ Caom, 93/ 4412 notes de renseignement. Activités rebelles _ organisation rebelle de Philippeville. Saint Antoine, douar medjedja, Rapport du commissaire central de Philippeville le 19 mai 1956, concernant le ravitaillement, l'acheminement des fonds, les médicaments, les renseignements concernant le déplacement des forces etc...

11- Fr/ Caom, 93/ 4415, organisation rebelle dans l'est algérien juin 1957, synthese de renseignements mensuels.

ثانيا . الحوارات والشهادات الحية:

1- استجواب عجول عاجل، مصطفى بن بو العيد والثورة الجزائرية، جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة الاوراس، باتنة الجزائر، (دت).

2- بن خدة بن يوسف، في حوار اجراه معه محمد عباس، جريدة الشعب، يومية وطنية جزائرية، الجزائر، 19 اوت 1985.

3- بن طوبال الأخضر، معركة الطاولات الشاقة، جريدة المساء، 14 نوفمبر 1987.

4- بن عودة عمار لمحمد عباس في يومية الشعب رقم 6979، الحلقة الثانية، الجزائر 04 مارس 1986،

5- بن عودة عمار، لمجلة اول نوفمبر، اصدارات المنظمة الوطنية للمجاهدين، ع 108، 109، الجزائر، أكتوبر نوفمبر، 1989.

6- بوشريحة بولعراس، مجلة الجيش الوطني الشعبي، عدد خاص بالذكرى الثلاثون للثورة 1954 / 1984، ع 248، المطبعة المركزية للجيش، الجزائر، نوفمبر، 1984

7- بوضياف محمد، جريدة الشعب، ع 7786-7787، 16 -17، نوفمبر، 1988.

8- شيبوط ابراهيم، عمليات 20 أوت 1955 بالشمال القسنطيني، مجلة أول نوفمبر، ع 68 المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1984.

9- كشود محمد، استراتيجية هجومات 20 أوت 1955، مجلة أول نوفمبر، ع 181 و182 ، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر ولإشهار، 2016.

10- محمدي السعيد، حول مؤتمر الصومام، يومية الشعب، ع 6473، الجزائر 1984/08/20.

11- مهري عبد الحميد، جريدة الشعب، عدد 7786 و7787 ليومي 16 و17 نوفمبر 1988.

رابعا . التقارير:

1- تقرير الملتقى الجهوي المقدم للملتقى الوطني الرابع لتسجيل أحداث الثورة التحريرية، الولاية الرابعة، التقرير السياسي، 1959–1962.

خامسا . المذكرات الشخصية:

12- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح مع ركاب الثورة التحريرية، ج3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

13- باي أحمد: مذكرات احمد باي وحمدان خوجة وبضربة، تقديم وتحقيق وترجمة محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر.

14- بلحسين مبروك، المراسلات بين الداخل والخارج-الجزائر القاهرة، 1956/1954، مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.

15- بن إبراهيم عبد الرحمان بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر1986.

16- بن خدة بن يوسف، مواقف وشهادات، الطبعة الاولى، دار النعمان، الجزائر، 2004.

17- الديب فتحي، عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 1984.

18- الصديق محمد الصالح، أيام خالدة في حياة الجزائر، موفم للنشر، الجزائر، 2007.

19- عيسى كشيدة، مهندسو الثورة التحريرية، دار الشهاب، الجزائر 2003.

20- العنتري صالح، مجاعات قسنطينة، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1974.

21- قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، ط1، دار البعث قسنطينة، 1991.

22- كافي علي، مذكرات الرئيس علي كافي، من المناضل السياسي الى القائد العسكري، 1946 /1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999.

23- مراردة مصطفى بن النوى، شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الاولى، اعداد فلوسي مسعود، دار الهدى عين مليلة، الجزائر، 2003.

24- مهري عبد الحميد في كتاب لعيسى كشيدة، مهندسو الثورة التحريرية، دار الشهاب، الجزائر 2003.

25- مير روبير، مذكرات احمد بن بلة، ترجمة العفيف لخضر، ط1، دار الآداب، بيروت 1979.

ثالثا . الكتب:

أ . اللغة العربية:

1 . تقية محمد، الثورة الجزائرية المصدر الرمز المال، تر، عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر الجزائر، 2010.

2 محمد عباس، مثقفون في ركاب الثورة، دار هومة، الجزائر،2004.

3 الإبراهيمي البشير، في قلب المعركة، دار الأمة، الجزائر، 1997.

4 احدادن زهير، بيبليوغرافية الصحافة الجزائرية، الصحافة الإسلامية الجزائرية من بدايتها إلى سنة، 1930، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر دت.

5 أزغيدي محمد لحسن وحسن بومالي، التحضيرات العملية للثورة التحريرية الجزائرية 1954، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة الجزائر، 2012.

6 أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1962/1956، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر 2009.

7 أزغيدي محمد لحسن، ومعراج اجديدي، نشأة جيش التحرير 1947 / 1954، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة الجزائر، 2012.

8 الاشرف مصطفى، الأمة والمجتمع، تر: حنفي عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983.

9 إيشبودان العربي، مدينة الجزائر تاريخ عاصمة، دار القصبة للنشر الجزائر، 2007.

10 ايفون تيران، المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة، المدارس والممارسات الطبية والدين، 1880/1830، تر: محمد عبد الكريم اوزغلة، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005.

11 بديدة لزهر، رجال من ذاكرة الجزائر، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013. بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر، 1989/1830، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

12 بلعباس محمد، الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر،1909.

13 بن حمودة بوعلام: الثورة الجزائرية، ثورة اول نوفمبر 1954 ومعالمها الأساسية، دار النعمان للطباعة والنشر الجزائر، 2012.

14 بنجامين سطورا، مصالي الحاج، تر: الصادق عماري، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال وزارة المجاهدين، الجزائر، 2002.

15 بنيامين سطورا، مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية، تر: صادق عماري ومصطفى ماضي دار القصبة، الجزائر، 2007.

16 بو مالي أحسن، استراتيجية الثورة في مرحلتها الاولى 1956/1954، منشورات م وم، دت.

17 بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية 1962م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997م.

18 بوحوش عمار، العمال الجزائريون في فرنسا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 1977.

19 بوطمين جودي الأخضر، لمحات من ثورة الجزائر كما شاهدتها وقرأت عنها، دار البعث قسنطينة، الجزائر، 1981.

20 بوعزيز يحي، الثورة في الولاية الثالثة، اول نوفمبر 1954-مارس 1962، دار الامة للطباعة والنشر، الجزائر، 2004.

21 بوعزيز يحي، تاريخ قسنطينة، دار هومة، الجزائر، 2004.

22 بوعزيز يحي، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار البعث قسنطينة، 1980.

23 بوعزيز يحي، ثورات القرن التاسع عشر، دار البصائر للنشر والتوزيع، طبعة خاصة، الجزائر 2009.

24 بوعزيز يحي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830/ 1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د.ت).

25 بوعزيز يحي، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، عالم المعرفة للنشر والتوزيع الجزائر، 2009.

26 بوعزيز يحي، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، دار الهدى عين مليلة الجزائر، 2009.

27 تابليت عمر، القاعدة الشرقية، نشأتها ودورها في الإمداد وحرب الاستنزاف، دار الألمعية للنشر والتوزيع، قسنطينة الجزائر، 2011.

28 تركي رابح، التعليم القومي والشخصية الجزائرية، 1956/193، ط2، الشركة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 1981.

29 تركي رابح، الشيخ عبد الحميد بن باديس، رائد الإصلاح والتربية في الجزائر، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

30 جبلي الطاهر، الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية، 1962/1954، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

31 جمعية التاريخ والمعالم الأثرية لولاية قالمة، أضواء على تاريخ الثورة بمنطقة قالمة 1962/1954، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1994.

32 حربي محمد، الثورة الجزائرية في سنوات المخاض، تر: نجيب عباد صلاح المثلوثي، الجزائر، 1994.

33 حربي محمد، جبهة التحرير الوطني الاسطورة والواقع، تر: كميل قيصر داغر، مديرية الابحاث العربية، بيروت، 1983.

34 حمادي عبد الله، أصوات من الأدب الجزائري الحديث، منشورات جامعة متنوري قسنطينة، 2000-2001.

35 حميد عبد القادر، عبان رمضان، مرافعة من أجل الحقيقة، منشورات الشهاب، الجزائر 2003.

36 الدراجي محمد، الشيخ عبد الحميد بن باديس السلفية والتجديد، دار الهدى، عين مليلة الجزائر، 2012.

37 رمضان محمد الصالح، شخصيات ثقافية جزائرية، دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، 2007.

38 زبيري العربي، تاريخ الجزائر المعاصر، 1962/1954، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 1999.

39 زبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاص، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999.

40 زبيري محمد العربي، قراءة في كتاب جمال عبد الناصر وثورة الجزائر، وزارة الثقافة الجزائر 2007.

41 الزبيري محمد العربي، مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1981.

42 الزبيري محمد العربي، الثورة في عامها الأول، دار البعث، قسنطينة، 1984.

43 زوزو عبد الحميد، الاوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي، التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1939/1937 تر مسعود حاج مسعود، ط1 ، دار هومة للطباعة والنشر ، الجزائر، 2005.

44 زوزو عبد الحميد، دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1939/1919، شركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1985.

45 سعد الله ابو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، 1900/1830، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992.

46 سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، 1930/1900، ج2، دار الغرب الإسلامي ط4، بيروت، لبنان، 1992.

47 سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، 1954/1830، ج5، دار البصائر الجزائر 2007.

48 سعداوي مصطفى، المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر، نشر بدعم وزارة الثقافة، الجزائر، 2009.

49 سعيدوني ناصرا لدين، الجزائر منطلقات وآفاق، ط2، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

50 سعيدوني ناصرالدين، ورقات جزائرية، دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني دار الغرب الاسلامي، بيروت لبنان، 2000.

51 شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، 1919/1871، ج1، تر، محمد حاج مسعود وباكلي، ط1، دار الرائد للكتاب الجزائر، 2007.

52 شنيتي محمد البشير، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب القديم أثناء الاحتلال الروماني ودورها في أحداث القرن 4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

53 شهي عبد العزيز، الزوايا والصوفية والعزابة والاحتلال الفرنسي في الجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

54 الشيخ سليمان، الجزائر تحمل السلاح، دراسة تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة، تر محمد حافظ الجمالي، منشورات الذكرى الاربعين للاستقلال، الجزائر، 2002.

55 صاري أحمد، شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر، 2004.

56 صالح العنتري، مجاعات قسنطينة، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1974.

57 الصيد سليمان، نفح الأزهار عما في قسنطينة من أخبار، المطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد، الجزائر، 1984.

58 عباس محمد، اغتيال حلم، أحاديث مع بوضياف، دار هومة للنشر، الجزائر، 2001.

59 عباس محمد، ثوار... عظماء، مطبعة دحلب، الجزائر،1991.

60 عباس محمد، رابح بيطاط، عقد مع الشعب، منشورات المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، 2005.

61 عباس محمد، نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية، 1962/1954، دار القصبة للنشر، الجزائر 2007.

62 عجرود محمد، الملف السري لاغتيال الشهيد مصطفي بن بو لعيد، منشورات الشهاب الجزائر، 2005.

63 العمري مومن، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال افريقيا إلى جبهة التحرير الوطني 1954/1926، دار الطليعة، الجزائر، 2003.

64 العنتري صالح، فريدة مؤنسة في حال دخول الأتراك بلد قسنطينة واستيلاءهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة، مراجعة يحي بوعزيز، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

65 غانم محمد الصغير، المملكة النوميدية والحضارة البونية، دار الهدى، عين مليلة الجزائر 2006.

66 فيلالي عبد العزيز ومحمد الهادي لعروق، مدينة قسنطينة، دار البعث للطباعة والنشر قسنطينة، 1984.

67 القاسمي عبد المنعم الحسني، الطريقة الرحمانية، الأصول والأفكار والآثار منذ البداية إلى غاية الحرب العالمية الاولى، دار الجيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

68 قداش محفوظ، الحياة السياسية في مدينة الجزائر من 1939/1919، شركة النشر والتوزيع والإشهار الجزائر، 1982.

69 قداش محفوظ، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية1951/1939، تر أمحمد بن البار، ج2، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

70 قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، دار البعث قسنطينة، 1991.

71 قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر مؤسسة الطباعة والنشر والإشهار، الجزائر، 1994.

72 لعروق محمد الهادي، مدينة قسنطينة، دراسة جغرافية العمران، دار البعث قسنطينة، الجزائر، 1981.

73 لونيسي رابح، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر 2000.

74 المدني أحمد توفيق، جغرافية القطر الجزائري، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

75 المدني أحمد توفيق، كتاب الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

76 المدني أحمد توفيق، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر، دار البصائر، الجزائر 2009.

77 مشاطي محمد، مسار مناضل، تر: زينب قبي، منشورات الشهاب، باتنة، الجزائر، 2010.

78 منغور أحمد، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية، 1962/1954، دار التنوير للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

79 مهساس أحمد، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر، من الحرب العالمية الاولى الى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود مسعود، ومحمد عباس منشورا وزارة المجاهدين، الجزائر، 2002.

80 نايت بلقاسم مولود قاسم، ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرة نوفمبر، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1984.

81 يحياوي مرابط مسعودة، المجتمع المسلم والجماعات الأوروبية في جزائر القرن العشرين، حقائق وإيديولوجيات وأساطير ونمطيات، تر: محمد المعراجي، ج2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

82 يمينة شبوط سعاد، الولاية الرابعة في مواجهة الحركات المناوئة للثورة الجزائرية، 1954/ 1962، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2015.

ب . الكتب بالأجنبية

1- . ABDELKRIM BADJA: la bataille de Constantine 1836/ 1837, dar el houda; AIN M'LILA ALGERIE 2007.

2- Abdelkrim Badja, la bataille de Constantine 1836/ 1837, dar el houda, Ain m'lila Algérie, 2007.

3- Abdelmadjid Merdaci, constantine 1954 entre L'insurrection et La dissidence in Mohamed Harbi et Benjamin Stora, la guerre d'Algerie, librerie artheme fayard/pluriel France 2010.

4- Abdelmadjid Merdaci, Constantine 1954, IN Harbi Mohamed et Benjamin Stora, sous la direction tome 1, Chihab éditions Alger 2004.

5- Aissa Kéchida, Les architectes de la révolution, Chihab éditions Batna, 2001

6- André Noushi, Enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinoises de la conquête jusqu'au 1919, Paris Presse universitaire de France, 1961.

7- André Noushi, Etude sur la croissance démographique après le passage de la famine et les maladies durant les années 1867/1868 dans la region de l'Est Algerien.

8- Ben Youcef ben khedda, Abane – Ben M'hidi, leur apport à la Révolution Algérienne.

9- Benyoucef ben khedda; les origines du premier novembre 1954, 2eme édition, imprimerie houma, alger ,1999.

10- Charles Feraud, histoire des villes de la province de Constantine, la Calle in association ouvrières Alger 1877

11- Charles Feraud, Histoire des villes de la province de Constantine, Typographies de l'association ouvrière Vailland etc., Alger, 1877.

12- Claude Paillât, Dossier secret de l'Algerie, 1954-1958, tome 2, presse de la cite, paris France 1962.

13- Claude Paillat, dossier secret de L'Algerie, Le Livre Contemporain, Paris 1961.

14- Couget George, Voyages aux origines de l'Algérie et de la province de Constantine 1830, 1900 éditions esprit livrent France 2003.

15- COUGET GEORGE. Voyages aux origines de l'Algérie et de la province de Constantine 1830 :1900 éditions esprit livres France 2003

16- Daho Djerbel, Le premier Novembre 1954, L'Evénement et sa porte, in la nuit rebelle, éditions la tribune, Alger, novembre 2004.

17- Daniel Guerrin, quand l'Algérie s'insurgeait, France, 1972.

18- De la Malle, Dureau, Province de Constantine, Recueil de renseignement pour l'expédition ou l'établissement des Français dans cette partie d'Afrique septentrionale Paris, librairie de Gide1837.

19- Des Fontaine, Louiche Rene, de la malle perf : voyage dans la regennce de Tunis et d'Alger, le fraguement d'un voyage dans les régences de Tunis et d'Alger fait de 1783 / 1786 Paris Librairie de Gide 1838.

20- Des Fontaine, Louiche Rene, de la malle pref, voyage dans la régence de Tunis et d'Alger, le fraguement d'un voyage dans les régences de Tunis et d'Alger fait de 1783 / 1786 Paris Librairie de Gide 1838.

21- Dr Bruch, hygiène et assistance en algérie, Alger, 1905.

22- Ducoux Esquisse, des Maladies épidémiques du nord d'Afrique, examen des causes qui les ont occasionnés et entretenu suivi de considérations hygiéniques applicables à l'armée d'occupation aux libraires médicales et militaires Paris dcccxxxll.

23- E (Carette), exploration scientifique de l'Algérie, étude sur la Kabylie proprement dite vol 2imp cosseet j.dumaine Paris, 1849.

24- E Carette, exploration scientifique de l'Algérie, étude sur la kabylie proprement dite vol 2imp cosseet j, dumaine Paris 1849.

25- E. Vallet et les autres, centenaires de l'entrée à Constantine 1837/1937, imp. paulette et ses fils, Constantine 1937.

26- Edouard JULES Cambon, le gouvernement général d'Algérie 1891 / 1897 librairies h champion et paris.

27- Edouard Solal, Philippeville et sa région 1837 /1870 La maison des Livres, Alger 1900.

28- Ernest Mercier, histoire de Constantine. Constantine marle et Biron ; 1903.

29- Ernest Mercier, L'Algérie en 1880, le cinquantenaire de l'Algérie, Paris challamel Aine Edition, 1880.

30- Ernest Mercier, l'Algérie et les questions algériennes, Etude historique statistique et économique, Paris challamel Aine Editeur 1883.

31- Ferdinande Hugonnet, souvenirs d'un chef de bureau Arabe Michel Levry frere, Libraires-éditeurs Paris 1858.

32- Ferhat Abbas, autopsie d'une guerre, éditions Garnier paris France 1981.

33- Ferhat Abbas, autopsie d'une guerre, éditions grainier 19 rue de la planter, paris France, 1980.

34- Ferhat Abbas, L'indépendance confisquée 1962 /1978, éditions Flammarion, Paris 1984.

35- Gacon Jean, quatrième république 44/58, messidor/éditions sociale, France 1987.

Gaid (Mouloud), Chronique des Beys de Constantinou

36- Gaid Mouloud, Chronique des Beys de Constantine, OPU.

37- GGA, L'assistance en Algérie, imp Fontana Frères, 1922.

38- Gilbert Moynier, Mohamed Harbi, histoire intérieure du F.L.N 1954-1962, Casbah édition, Alger, 2003.

39- Guerre d'Algérie, 1950/1960 (Le cinquième bureau ou Le Théorème du poisson) Ed l'harmattan, France.

40- Jacques Duquesne, L'Algérie ou la guerre des mythes, Imprimerie Saint Augustin a Brugge France 1958.

41- Jaquec Duchemin, Histoire du FLN La table Ronde Paris France, 1962.

42- Khalfa Mamerie, Abane Ramdane, héros de la guerre d'Algerie, éditions rahma Alger, 1992.

43- Le Baron Henri (Au capitaine), Etude sur la caravane de la Mecque et du commerce de l'intérieur de l'Afrique Imp., J.Glave Paris 1861.

44- Mabrouk Belhocine, Le courrier d'Alger_ Le Caire, 1954 / 1956, éditions casbah Alger, 2000.

45- Mahfoud Bennoune ; Ali El Kenz : LE Hazard et l'histoire : entretien avec Belaid Abdeslam, T1, Alger 1990.

46- Marcel Emérite, l'Algérie à l'époque d'Abdelkader, Paris 1951.

47- Marcel Emérite, la situation économique de la régence d'Alger, I.H.M.A.R.S avril 1952.

48- Mercier Ernest, histoire de Constantine. Marle et Biron, Constantine, 1903.

49- Mercier Ernest, l'Algérie et les questions algériennes, Etude historique statistique et économique, challamel Aine Editeur, Paris, 1883.

50- Mohamed Guentari, Organisation Politico-Administrative et Militaire de la révolution Algérienne 1954 /1962, vol1 office des publications universitaire Alger 1994.

51- Mohamed Harbi Le FLN mirage et réalité, des origines a la prise du pouvoir, éd Enel, Alger 1993.

52- Mohamed harbi, Benjamin Stora La guerre d'Algérie, Librairie Artheme, Fayar Pluriel, France 2010.

53- Mohamed harbI, le F.L.N mirage et réalité, éditions jeune Afrique, paris 1985.

54- Mohamed teguia, l'Algérie en guerre, éditions opu, Alger.

55- Moline Dariste, L'Assistance aux indigènes musulmans dans le département de Constantine, sans éditeur, et année.

56- Noushi Andre, enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinoises de la conquête jusqu'a 1919, puf paris 1961.

57- Patrick Eveno et Jean Planchais, la guerre d'Algérie, éditions laphomic paris 1990.

58- Phillipe Tripier, Autopsie d'une Guerre, Paris Editions, 1972.

59- Pierre Henri Simon, contre la torture, éditions le seuil, Paris France, 1957.

60- Proces-Verbal de la Réunion du 20 aout 1956, des responsables de l'Oranie, L'algérois et le Constantinois.

61- R Barrât, les maquis de la liberté, éditions témoignage chrétien paris

62- Rapport adresse à monsieur le Président de la République par le Ministre de la guerre, Rapport sur le gouvernement et l'administration, Imp. Nationale, Paris le 23 janvier 1851.

63- Raynaud Lucien, Henri Soulié, Paul Picard, pathologie et hygiènes nord africaines, l'assistance médicale, Libraire de l'académie de Médecine, Paris 1830.

64- Rédha Malek, L'Algérie à Evian Histoire des Négociations Secrètes,1956-1962, Ed, Dahlab, Alger,1995.

65- Tableau de la situation des établissements français dans l'Algérie 1830/ 1837 imp. royal Paris 1838.

66- Thomas Shaw, voyage dans la régence d'Alger au 18e siècle. Traduit par e. mac carthy, Paris 1830.

67- Urbain, notice sur la division territoriale de l'Algérie, Alger 1843.

68- Yves Courierre, la guerre d'Algérie les fils de la toussaint, éditions rahma, Alger 1992.

69- Yves Courrier, Les Feux du désespoir, Fayard, Paris, France, 1971.

70- Yves Courrière, le temps des léopards. Éditions fayard paris 1969.

71- Yves Courrière, les fils de la toussaint, éditions fayard, Paris, 1968.

خامسا - الدوريات والمجلات:

أولا: اللغة العربية

أ . بالغة العربية:

أول نوفمبر (مجلة)، ع 52، 1981.

أول نوفمبر (مجلة)، ع 53، 1982.

أول نوفمبر (مجلة)، ع 54، 1982.

أول نوفمبر (مجلة)، ع60، 1983.

أول نوفمبر (مجلة)، ع 68، 1984.

أول نوفمبر (مجلة)، ع108، اكتوبر 1989.

أول نوفمبر (مجلة)، ع109، نوفمبر 1989.

أول نوفمبر (مجلة)، ع110، نوفمبر 1989.

أول نوفمبر (مجلة)، ع111، ديسمبر 1989.

أول نوفمبر (مجلة)، ع180، نوفمبر 2015.

أول نوفمبر (مجلة)، ع181، 2016.
أول نوفمبر (مجلة)، ع182، 2016.
أول نوفمبر (مجلة)، ع78، 1986.
أول نوفمبر (مجلة)، عدد خاص بمناسبة الذكرى الثلاثون لاندلاع الثورة التحريرية، نوفمبر 1984.
البصائر(جريدة)، ع 299، 31 ديسمبر 1954.
البصائر(جريدة)، ع 307، 25 فيفري 1955.
البصائر(جريدة)، ع 349، 13 جانفي 1956.
البصائر(جريدة)، ع354، 17 فيفري 1956.
الجيش (جريدة)، ع 248، نوفمبر 1984.
الجيش (مجلة)، ع 77، 1970.
الشروق(جريدة)، ع628، ج3، 2002/11/21.
الشعب (جريدة)، 19 أوت 1985.
الشعب (جريدة)، ع6473، 1984/08/20.
الشعب (جريدة)، ع6846، 1989/02/23.
الشعب (جريدة)، ع7163، 1986/10/27.
الشعب (جريدة)، ع7786، 16نوفمبر 1988.
الشعب (جريدة)، ع7787، 17نوفمبر 1988.
صدى الجزائر Echo d'Alger(جريدة)، ع 08 نوفمبر 1954.
العلوم السياسية والعلاقات الدولية(مجلة)، جامعة الجزائر، ع1، 1994.
المجاهد (جريدة)، 05 ديسمبر 1957.
المجاهد (جريدة)، 1 جانفي 1958.
المجاهد (جريدة)، 14 اوت 1961.
المجاهد (جريدة)، 8رمضان 1959.
المجاهد (جريدة)، ع 14، 15 فيفري 1957.
مجلة التاريخ، 1986.

المساء (جريدة)، 14 نوفمبر 1987.
المصادر، ع15، 2007.
المصادر، ع6، 2002.
المقاومة الجزائرية(جريدة)، 01 جويلية 1957.
المقاومة الجزائرية(جريدة)، ط3، ع 4 نوفمبر 1954/ ديسمبر 1956
المقاومة الجزائرية(جريدة)، ع 7، 1957/02/16.
النصر(جريدة)، 27 افريل 2015.
اليوم (جريدة)، 2000/11/04.

ب . اللغة الأجنبية

1- Echo d'Oran, 03 nov1954.
2- El jarida, n°18, Nov – Dec 1974.
3- Horizon, quotidien national du soir, n°3025, le 12/08/ 1995.
4- La Dépêche de Constantine, 02 nov 1954.
5- Le monde, 1er novembre 1954.
6- Le monde, 26 septembre 1956.
7- Revue Afriquaine, n°16, 1872.
8- Revue Afriquaine, txx, 1876.
9- Revue Afriquaine, n°32 Année 1888.
10- Revue Algérienne de science juridique économique et politique, vol 8, Alger, mars 1971.

سادسا . الملتقيات:

1 . أعمال الملتقى الدولي، حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، فندق الأوراسي الجزائر، أيام 2 /3 /4 جويلية 2005.

2 . الملتقى الاول لكتابة تاريخ الثورة، المنظمة الوطنية للمجاهدين، قصر الامم، الجزائر، أيام 28-31 اكتوبر 1981.

سابعا . الرسائل العلمية:

أ . اللغة العربية

1- بوعريوة عبد المالك، العلاقات بين الولايات التاريخية للثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، المشرف الاستاذ شاوش حباسي كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006.

2- جبلي الطاهر، القاعدة الشرقية 1954-1962، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، إشراف د قنان جمال، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2000-2001.

3- خريس لعبيدي، صالح بوبنيدر (صوت العرب) نضاله العسكري والسياسي 1929-2005، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف د احمد صاري، جامعة الأمير عبد القادر،

4- خيثر عبد النور، تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954/ 1962، أطروحة دكتورة في التاريخ المعاصر، تحت إشراف الأستاذ الدكتور جباسي شاوش، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005-2006.

5- سعيدان جمال الدين، الأحوال المعيشية والصحية في الريف القسنطيني فيمابين1830/1919، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف كريمة بن حسين، جامعة متنوري قسنطينة، قسم التاريخ وعلم الآثار، (د.ت).

6- شلبي أمال، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية 1954/1956، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف أ.د عبد الكريم بوصفصاف، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية 2005/2006.

7- شلي أمال التنظيم العسكري في الثورة التحريرية 1954-1956، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف أ.د عبد الكريم بوصفصاف، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية 2005-2006.

8- فركوس صالح، احتلال ومقاومة، المكاتب العربية بمقاطعة قسنطينة (1844_ 1871م)، رسالة دكتورة الدولة في التاريخ المعاصر، جامعة منتوري، معهد العلوم الاجتماعية، قسم التاريخ، 2001.

9- فلة قشاعي، النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني1837/1771، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، معهد التاريخ، 1989/1990.

10- فيلالي السايح، العلاقات السياسية الجزائرية التونسية، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة قسنطينة، قسم التاريخ، 1998.

11- قشاعي فلة، الصحة والسكان في الجزائر أثناء العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي 1578-1871، أطروحة دكتورة جامعة الجزائر2، 2005.

12- كيالة نجية، البرقية القسنطينية، LA DEPECHE DE CONSTANTINE والثورة الجزائرية 1954-1962، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2011/2010.

13- معاشي جميلة، الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري من القرن 16 إلى 19، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة قسنطينة، 1992.

ب: اللغة الأجنبية

- Benhassine Karima, La vie associative dans le department de Constantine 1901- 1945, These de doctorat d'Etat en histoire, dirige par Sekfali Abderahim Université Mentouri Constantine, 2006.

ثامنا . المعاجم والقواميس:

1 . صابان سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخي، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، المملكة السعودية، 2000.

2 . عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية 1962/1954، دار القصبة للنشر الجزائر، 2007.

3 . مقلاتي عبدا لله، قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، منشورات بلوتو، الجزائر 2009.

الفهرس

-مقدمة.....07

الفصل الأول: تعريف عام بمنطقة الشمال القسنطيني 17

أولا: تسميات إقليم الشرق الجزائري عبر مراحل التاريخ 19

أ - موقع مدينة قسنطينة 21

ب . الموقع الجغرافي لبايلك الشرق الجزائري.....22

ج . تضاريس إقليم الشرق الجزائري 26

1 - المنطقة الساحلية.....26

2- منطقة الهضاب أو السهول العليا 26

3- المناخ 27

د . السّكان.....28

ثانيا -الأوضاع الاقتصادية والاجـــتماعية فترة الاحـــتلال الفرنسي 1830-1954.....31
أ . الأوضاع الاقتصادية 32
ب . الأوضاع الاجتماعية 38
ج . الأوضاع الصحية 50
ج -الأوضاع الثقافية 58
1- التعليم 59
2 . الجمعيات والنوادي الثقافية 65
3 . *الصحافة* 71
د- الأوضاع السياسية.....78

الفصل الثاني: تحضير ثورة 1954 واندلاعها في المنطقة الثّانية (الشّمال القسنطيني) 113

أولا: الوضع الإداري والاجتماعي للشـــمال القسنطيني قبيل انـــدلاع الثورة 115
أ . الأداة والسكان 115
ب . الوضع الاقتصادية والاجتماعية.....129
أولا – في ظلّ التحضير للثورة التحريرية 1950 - 1954.....136
أ . جهود أعضاء المنظمة الخاصة (O.S) للتحضير للثورة.....136
ب . أزمة حزب الشعب الجزائـــري (حركة انتـــصار الحريات الديمقراطية) 146
ثانيا . اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954 167
أ . في القطر الجزائري 167

ب - اندلاع الثورة في المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) 173

الفـــــصل الثالث: تطـــور الثورة في المنـــطقة الثانية وانتـــشارها (1954 . 1956).....181

أولا . النشاط الثوري (1954 . 1956) 183

أ . النشاط الثوري في فترة قيادة ديدوش مراد..... 183

ب . فترة قيادة زيغود يوسف حتى مؤتمر الصومام.....187

1 . التعبئة الشعبية والقضاء على أعوان الاستعمار.....187

1 . انتـــشار الـــثورة بمناطق الريف وبـــداية النشاط الفدائي داخل المدن 192

2 . التسليح والتموين في المنطقة.....194

3 . هجومات 20 أوت 1955 بالشمال القسنطيني..... 204

ثانيا . المنطقة الثانية ومؤتمر الصومام20 اوت 1956 225

أ . انعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956.....225

ب . اعمال المؤتمر من 14 اوت الى 23 اوت 1956 241

ج . قرارات المؤتمر 243

د . موقف قيادة الولاية الثانية من قرارات مؤتمر الصومام 247

الفصل الـــرابع: الســـياسة الاســـتعمارية والتطـــور التنظـــيمي للـــولاية الثانية.....255

أولا: السياسية الاستعمارية للقضاء على الثورة 257

أ . الإجراءات القمعية 257

ب . الإجراءات العسكرية.....259

ج . قانون حالة الطوارئ 262

د . إقامة مركز التجمع (المحتشدات) 264

هـ . إنشاء المصالح الإدارية المختصة (*SAS*) 265

و . إصلاحات جاك سوستال.....268

ي . إنشاء قوة ثالثة 270

ز. سياسة الجنرال ديغول.....274

ثانيا . التطورات التنظيمي للولاية الثانية بعد مؤتمر الصومام 279

أ _ هيكلة الولاية 280

1 . التنظيم السياسي والعسكرية 280

2 . تطبيق قرارات مؤتمر الصومام.....297

ب . النظام الصحي بالولاية الثانية 302

1 . انشاء المراكز الصحية بالولاية الثانية 307

2 . هيكلة المراكز الصحية 307

3 . الوضع الصحي أيام عمليات شال العسكرية 311

ج . مواجهة الولاية الثانية للعمليات الجنرال شال العسكرية 312

الفصل الخامس: الولاية الثانية وعلاقاتها بالولايات الاخرى وبالهيئات القيادية العليا للثورة 315

أولا: فترة قيادة ديدوش مراد من 1 نوفمبر 1954 إلى 15 سبتمبر 1955 320

ثانيا: فتـــرة قيادة زيغـــــود يوسف من 15 جانفي1955 الى غـــــايـــة 23 سبتمبر 1956..... 322

ثالثا: فترة قيادة بن طوبال عبد الله (الاخضر) من أكتوبر 56 إلى غاية ماي 1957.....331

رابعا: فترة قيادة علي كافي من ماي 1957 إلى غاية جوان 1960.....343

خامسا: مرحلة صالح بوبنيدر (صوت العرب) من جوان 1960 إلى 1962.....360

الخاتمة.. 397

الملاحق.....405

البيبليوغرافية 431